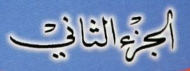
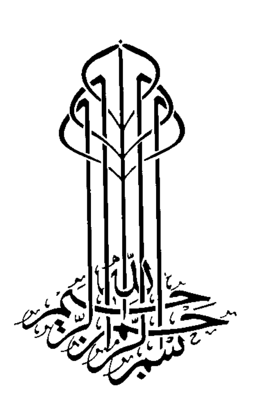
الحديث الشريف وتحديات العصر

ندوة علمية دولية ثانية



عقدت في رحاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

١٨ - ٢٠ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨ - ٣٠ مارس ٢٠٠٥م


بسم الله الرحمن الرحيم

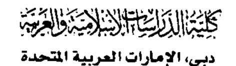
الحديث الشريف وتحديات العصر

ندوة علمية دولية ثانية

عقدت في رحاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي
١٨ ـ ٢٠ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨ ـ ٣٠ مارس ٢٠٠٥م

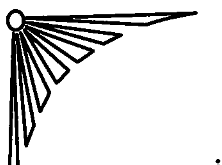
الجزء الثاني

(الجلسة الثالثة والرابعة)



دبي، الإمارات العربية المتحدة

الطّبعـة الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



الجلسة الثالثة:

- **خطورة مساواة الحديث الضعيف بالموضوع:**

أ.د. خليل بن إبراهيم ملا خاطر، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، السعودية.

- **أسس نقد الحديث بين أئمة النقد وأهل العصر:**

د. الشريف حاتم بن عارف العوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

- **السنة النبوية بين حماتها ونفاتها:**

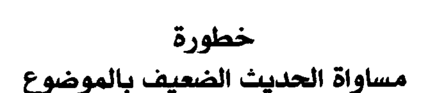
د. عبدالعزيز دخان، كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي.

- **ضوابط تحرير الألفاظ عند المحدثين وخطر إهمالها بين المعاصرين:**

د. يوسف العيساوي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي.

- **المداخلات والتعقيبات.**





خطورة
مساواة الحديث الضعيف بالموضوع

الأستاذ الدكتور:

خليل بن إبراهيم ملا خاطر العزامي

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة طيبة بالمدينة المنورة





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

اللَّهم لا علم لنا إلا ما علمتَنا، إنك أنت العليمُ الحكيمُ.

اللّهم علِّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علَّمتَنا، وزدنا علماً.

اللَّهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعلِ الحزنَ إذا شئت سهلاً، فيسِّر لنا أمورَنا، واختم لنا بالسعادة، إنك على كلِّ شيء قدير.

أما بعد:

فقد ابتليت السنة النبوية من يوم صدورها عن النبي المصطفى الكريم ﷺ بأناس مشكّكين، فقالوا لعبد الله بن عَمْرو رضي الله تعالى عنهما ـ حين رأوه يكتب كلَّ شيء يسمعه من رسول الله ﷺ ـ: (رسول الله بشر يقول في السخط والرضا) لكنهم رجعوا حين سمعوا قول رسول الله ﷺ لعبد الله رضي الله عنه ﷺ: «**اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه** ـ وأشار إلى فيه ـ **إلا الحق لله**» كما رواه أحمد وابن أبي شيبة وأبو داود والدارمي، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي، وابن عبدالبر والخطيب البغدادي[1].

(١) مسند أحمد (٢: ١٦٢، ١٩٢) ومصنف ابن أبي شيبة (٩: ٤٩ - ٥٠) وسنن أبي داود: كتاب العلم: باب كتابة العلم، رقم (٣٦٤٦) وسنن الدارمي: المقدمة: باب ما جاء في كتابة العلم، والمستدرك (١: ١٠٤ - ١٠٦ من طرق) (٣: ٥٢٨) وتقييد العلم (١: ٧٧، ٨٠) وجامع بيان العلم وفضله (١: ٧١) وانظر: المغني عن حمل الأسفار (٢: ٣٦٨) وفتح الباري (١: ٢٠٧).

ثم ظهر في نهاية القرن الثاني أناس ـ وهم خليط من الزنادقة والمعتزلة والباطنية والرافضة والخوارج، ويتمركز أغلبهم في البصرة ـ أنكروا السنة بكاملها، ولم يأخذوا إلا بالقرآن، كما ظهر إلى جوار هؤلاء من أنكر حجية خبر الواحد، وقد رد الإمامُ ناصرُ السنة محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى على الفئتين، وحفظ الله تعالى لنا جملة من مؤلفاته في ذلك.

كما ظهر في فترات متأخرة ـ في زمن الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى ـ من أنكر السنة كلها أيضاً، فرد عليه في رسالته النافعة (مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة).

ثم ظهر في زماننا من أنكر السنة بكاملها، ويسمون أنفسهم: أهل القرآن ـ ومنهم من أنكر خبر الواحد، ومنهم من أنكر الحديث القولي، ويأخذ من الفعلي ما تواتر منها فقط، ومنهم من طعن في الصحيحين[1]، . . . إلخ.

ومن آخر ما ظهر: من أنكر الحديث الضعيف، وجعله مساوياً للموضوع. كما رسموا طرقاً للتصحيح والتضعيف مغايرة لما عليه علماء الأمة ومحدِّثوها.

وإذا كانت الأقوال السابقة قد انقرضت؛ لتكفُّل الله تعالى بحفظ هذا الدِّين، ولم يكله لنا معشر البشر، فإن ما ظهر وما سيظهر سيزول بإذن الله تعالى، لذا لولا وجود أخبار تلك المقالات في الكتب لما علمنا نحن المتأخرين عنها شيئاً.

ولقد كنت أمنّي نفسي أن أكتب بحثاً صغيراً في هذا الموضوع (خطورة مساواة الحديث الضعيف بالموضوع) منذ زمن بعيد ـ منذ أن كتبت (الحديث الضعيف؛ أقسامه، وروايته، وحكم العمل به) وَ(الموضوع) وذكرت الفارق بينهما، ضمن (المبسوط في علوم الحديث) وَ (بدعة التصحيح على الصحيحين) ضمن (مكانة الصحيحين) وحكم رواية الحديث

---

(١) انظر: شبهات حول السنة (٢١ – ٦٠) فقد ذكرت العداءَ للسنة في العصور الماضية، ثم في العصر الحاضر.

الضعيف والعمل به في نهاية المجلد الثالث من (فضائل المدينة المنورة) كما ذكرت في غيرها بعض ما يتعلق به، ومع هذا فإني لا أدري سببَ ترددي حتى الساعة.

ولما كانت الأمور مرهونةً بأوقاتها، وجاءني خطاب الندوة[1] يطلب الاشتراك فيها، وفيه بيان سبب انعقادها: وقع في نفسي الكتابةُ في هذا الموضوع، لكن ترددت كثيراً، لأني لم أعد أحب السفر، ثم استخرت الله تعالى، واستشرت بعضَ أهل العلم فألحّوا بالكتابة.

لقد نبتت نابتة في هذا الزمان ـ لم يعرفوا من علم الحديث إلا اسمه، ولا من محتواه إلا رسمه، ولم يقرؤوا من كتبه إلا وُريقات، ولم يجلسوا على الركب في تحصيله، ولم يسافروا ميلاً في بلوغه وجمعه، . . . جل علمهم سماع من الناس، معتمدين على مقولات لبعض من ينتسب إلى أهل العلم، فصاروا يخوضون في علم هو أصعب علوم الشريعة، ويبحثون ـ خطأ ـ في أدق الأمور؛ ممن لا يفهمها إلا الجهابذة النقاد[2]. فصاروا يصحّحون ويضعِّفون، ويلمزون، ويجهِّلون، ويطعنون، وينفون، ويثبتون، . . . حسب الهوى والرغبات، . . . إلخ.

ومن ذلك: ظهور طائفة ينكرون الأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً، بل يجعلونه كالموضوع. لقد فوجئت ـ في إحدى؟ الليالي ـ قبل سنتين تقريباً بمتكلِّم في الإذاعة يتحدَّث عن الكذب على رسول الله ﷺ، فاستمعت إلى حديثه، فإذا به يقول: ومِن الكذب على رسول الله ﷺ روايةُ الحديث الضعيف، مع السكوت عنه، ومن غير بيان ضعفه، . . . ومن الكذب على رسول الله ﷺ أن يروي حديثاً وهو غير متيقن أن رسول الله ﷺ قاله، . . . ومَن روى حديثاً موضوعاً فهو كاذب على رسول الله ﷺ، . . . إلخ كلامه، وكل ذلك من غير تبيان.

---

(١) وصلني الخطاب من كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ (٢٠ رمضان ١٤٢٥ هـ) يخبرني بانعقاد الندوة عن (الحديث النبوي وتحديات العصر) فيها بتاريخ (١٧ - ١٩ صفر الخير ١٤٢٦ هـ).

(٢) انظر: ما كتبته في: مشروعية صيام ست من شوال، والرد على منكريها.

لا أدري هل علم هذا المتكلم خطورة كلامه، وتبعات لفظه، أيدري أنه حكم على كلٍّ علماء الأمة ـ المتقدمين فضلاً عن المتأخرين ـ بما قاله وهو لا يدري، إذ ما من واحد منهم إلا روى أحاديث ضعيفة، وهي موجودة في كتبهم، ولم يبيِّنوا ضعفها، وحاشاهم رحمهم الله تعالى من هذه التهمة الخطيرة، وهم مصابيح هذه الأمة، ونور طريقها، وهداة دياجيرها، لذا أقول: لو استوعب هذا المتكلم خطورةَ عبارته ما أظنه يقول ذلك، ثم من أين أخذ هذا القول المشين، وهل سبقه إلى ذلك أحد؟ أم هو الاجتهاد المبني على جهالة.

لقد سمعنا عن بعض طلبة العلم من الشباب أنهم صاروا ينظرون إلى الحديث الضعيف نظرتهم إلى الموضوع، وأن ذلك كله خطورة على الأمة، وأنه لا يجوز نسبة الحديث الضعيف إلى رسول الله ﷺ،... ولم يفرِّقوا بين ما كان في الأحكام والعقائد، وبين ما كان في الفضائل والرقائق والترغيب والترهيب والزهد،... وبين ما كان شديدَ الضعف وبين ما كان خفيفه،... مغترين ببعض الرسائل الصادرة عن بعض من ينتسب إلى أهل العلم، فعلوا ذلك اجتهاداً، وكأنهم اكتشفوا شيئاً جديداً؛ اعتمدوه، وصاروا ينقلونه ويتحدثون به.

ولا يدرون أنهم قد خالفوا إجماع الأمة، وعلماء الحديث والفقه والأصول، وضربوا بسلف الأمة رحمهم الله تعالى عرض الحائط،...

ثم لا يدري هؤلاء ما هو الذي يُجزم بصحة نسبته إلى رسول الله ﷺ من الحديث؟ إنه المتواتر فقط، ثم من الآحاد ما تلقته الأمة بالقبول، واحتفت به القرائن، أما إذا خلا عن القرائن، ولم تتلقه الأمة بالقبول فلا يجزم به، إنما هي غلبة الظن، وإن صح الحديث، كما بينته في (خبر الواحد، إفادته وحجيته)[1].

لذا فانطلاقاً من الدفاع عن السنة النبوية الشريفة، وعدم تسلط الجهال

---

(١) انظر: مكانة الصحيحين، فقد توسعت في بيان ما يفيده خبر الواحد أيضاً.

على السطوح، وتسوق بعض طلبة العلم من الشباب، واستجابة لرغبة من أصر عليَّ من الأخوة: كتبت هذا البحث، راجياً منه تعالى قبولَه، وأن يجعل فيه الخير والبركة.

لكن سأبين في ابتداء البحث ـ إن شاء الله تعالى ـ مكانة السنة النبوية واحتياط الصحابة رضي الله عنهم في روايتها ـ لكن باختصار شديد ـ ثم أذكر منشأ الضعف، وأسبابه، وتعريف الحديث الضعيف، وأقسامه، ثم حكم روايته، وسبب وجوده في كتب الحديث، والرواية عن الضعفاء، وحكم العمل به، ورد ما نُسب إلى القاضي أبي بكر ابن العربي رحمه الله تعالى من دعوى عدم العمل به مطلقاً، ثم الفارق بين الحديث الضعيف والموضوع، وخطورة مساواتهما، وكل ذلك بشكل مختصر جدّاً إن شاء الله تعالى.

أسأله تعالى أن يرزقني الصدقَ في القول، والإخلاصَ في العمل، وأن يجعل هذا العمل ـ وغيره من كتبي ـ مقبولةً عنده تعالى، ويجعل ثوابي منها مرافقة نبيه الكريم ﷺ في جنات عدن مع والدي ووالد والدي وأهلي وزوجي وأولادي وأحفادي ومشايخي ومن يلوذ بي، ويجعل خير أعمارنا أواخرها، وخير أعمالنا خواتمها، وخير أيامنا يوم نلقاه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله على سيدنا ونبينا وحبيبنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

والحمد لله رب العالمين.





مكانة السنة النبوية، واحتياط الصحابة رضي الله عنهم في روايتها

لقد اتفقت كلمة علماء الأمة على أن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع، لأنها وحي من الله تعالى[1]. وهي صنو القرآن الكريم - مع بيان الفارق بين الوحيين - ولأن الله تعالى أقام رسوله الكريم ﷺ عَلَماً لدينه، ففرض طاعته، وحرَّم معصيته، وجعله المبلِّغ عنه ما أراد، والمبيِّنَ لشرعه بما يوحيه إليه، فأقام تعالى به الحجةَ على خلقه، ولم يمتنَّ الله تعالى على خلقه إلا بنعمتين من نعمه؛ نعمة هدايتهم إلى الإيمان به تعالى، فقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾[2]. وببعثة هذا النبي الكريم ﷺ، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[3] لذا جعل الأخذ بالسنة فرع الإيمان به ﷺ وطاعته، وذلك[4]:

---

(١) انظر: السنة النبوية وحي، ومختصره، فقد ذكرت (٧٠) دليلاً من القرآن الكريم على التفصيل، واقتصرت على (١٠٠) عنوان من السنة النبوية، وعلى أربعة أقسام من دلائل النبوة، بالإضافة إلى الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

(٢) سورة الحجرات (١٧).

(٣) سورة آل عمران (١٦٤).

(٤) انظر نشأة علوم الحديث، ومحبة النبي ﷺ وطاعته بين الإنسان والجماد، وغيرهما حيث بيّنتُ الأدلةَ على مكانة السنة النبوية الشريفة. لذا لا أذكر هنا الأدلة، إنما أشير إلى رؤوس العناوين، ومن أراد معرفة الأدلة فلينظر في الكتابين المذكورين.

- لأمره تعالى بوجوب الإيمان به ﷺ على أنه رسول الله ﷺ، والرسول من مرسِلِه. فما أرسله تعالى إلا ليطاع ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ﴾.

- وجوب طاعته ﷺ، وقد جاءت الآيات الكريمة على ضربين:

١ - عطف لفظ (الرسول) على لفظ (الجلالة) وهذا يعني اندراج طاعة رسول الله ﷺ تحت طاعة الله تعالى.

٢ - عطف طاعة رسول الله ﷺ على طاعة الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ وهذا يعني: وجوبَ طاعته ﷺ فيما سنَّ مما جاء زائداً على ما في كتاب الله تعالى، سواء كانت مرتبطةً به - كما لو جاءت مبيِّنةً أو مفصِّلةً أو مقيِّدةً أو مخصِّصةً، . . . لآي الكتاب - أو كانت زائدةً عما فيه، مما لم يرد فيه ذكر لما حوته.

- جعل طاعة رسول الله ﷺ طاعةً لله تعالى، ومبايعته ﷺ مبايعة لله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾.

- وجوب اتباعه ﷺ، وجعل اتباعه مكتَنَفاً بين المحبتين، وأنها سبب محبة الله تعالى للمتبع، وغفران ذنوبه.

- وجوب النزول لحكمه ﷺ.

- جعل الإتيان إلى رسول الله ﷺ كالإتيان إلى كتاب الله تعالى.

- جعل الاستجابة لرسول الله ﷺ حياة للمستجيب.

- جعل الله تعالى مِن لوازم الإيمان؛ أن لا يذهب من كان معه ﷺ حتى يستأذنه، فما بال من أراد الذهاب لاعتناق عقيدة أو فكر أو مذهب، . . . ونحو ذلك؟

- التحذير من مخالفته ﷺ، وتحريم مشاققته ﷺ- تحريم معصيته ﷺ، والتوعد الشديد لمن يرتكبها بالخلود في النار.

- نفي صفة الإيمان عمن لم يسلِّم له ﷺ في قضائه وحكمه. . .

ـ جعل الله تعالى من علامات النفاق؛ الإعراض عن تحكيمه ﷺ.

ـ جعل الله تعالى التولّي عنه ﷺ من صفات الكافرين.

ـ جعله الله تعالى أسوة حسنة، وقدوة واجبةَ الاتباع.

ـ وأخيراً؛ جعل الله تعالى سنة نبيه الكريم ﷺ مبيِّنةً، ومفصِّلةً، وموضِّحةً، ومقيِّدةً، ومخصِّصةً،... لمجمل الآيات القرآنية وعامِّها ومطلقها،... وغير ذلك[1].

ـ إضافة لما جاء في السنة النبوية من وجوب الأخذ بها.

وهكذا فعل الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم والتابعون لهم بإحسان رحمهم الله تعالى، واتفقت كلمة الأمة بعد ذلك ـ على اختلاف مذاهبهم ـ على وجوب الأخذ بالسنة النبوية، مع تبجيلها وتعظيمها وتوقيرها،... إلخ[2].

والسنة النبوية مع القرآن الكريم ثلاثة أقسام:

أ ـ أن يأتي لفظ القرآن، فتأتي السنة مطابقة للفظ القرآن الكريم.

ب ـ أن يأتي حكم القرآن الكريم مجملاً أو عامّاً أو مطلقاً،... فتأتي السنة النبوية مبيِّنةً أو مفصِّلةً أو مخصِّصةً أو مقيِّدةً،...

وهذان القسمان يندرجان تحت الضرب الأول، وهو اندراج طاعته ﷺ تحت طاعة الله تعالى.

---

(١) انظر: محبة النبي الكريم ﷺ وطاعته بين الإنسان والجماد، وشوق الجمادات واستجابتها له ﷺ، وشبهات حول السنة ودحضها، ونشأة علوم الحديث. فقد أطلت النفس في بيان الاستدلال لذلك من الكتاب والسنة وفعل الصحابة رضي الله تعالى عنهم،....

(٢) لم يخالف في ذلك إلا فئة قليلة في زماننا في القارة الهندية، ممن يسمّون أنفسهم بأهل القرآن، وقد رددتُ على أخطر شبههم في (شبهات حول السنة ودحضها) وهو مجلد كبير، وقد طلب مني بعضُ العلماء ترجمته إلى لغتهم، فأذنتُ لهم.

ج ـ أن تأتي السنة زائدة على ما في القرآن الكريم، وهذا هو الضرب الثاني[1].

وقد توسعت في بيان الأدلة على هذه الأقسام الثلاثة في عدد من كتبي.

ـ احتياط الصحابة رضي الله تعالى عنهم في تحمل الحديث:

لقد حرص الصحابة الكرام رضي الله عنهم على سماع الحديث من رسول الله ﷺ مباشرة، أو من غيره عنه ﷺ إذا كانوا غائبين، وقد ظهر هذا الحرص بمظاهر متعددة[2].

ومع هذا فقد احتاطوا رضي الله عنهم حيطةً شديدة في أخذه من غيره ﷺ؛ إذا قامت عندهم شبهة الخطأ أو الوهم أو النسيان أو نحو ذلك، ومظاهر الاحتياط كثيرة جداً، ذكرت نماذج متعددة في الكتاب المذكور، أقتصر على ذكر نموذجين في ذلك:

فعن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشامَ بن حكيم يقرأ سورةَ الفرقان؛ في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة؛ لم يُقرئنيها رسولُ الله ﷺ، فكدتُ أساوره في الصلاة، فتصبَّرتُ حتى سلَّم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتُك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلتُ: كذبتَ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأتَ، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حرف لم تقرئنيها، فقال ﷺ : «أرسله، اقرأ يا هشام لله فقرأ عليه القراءةَ التي سمعتُه يقرأ»، فقال رسول الله ﷺ : «كذلك أنزلت لله ثم قال: ﷺ اقرأ يا عمر لله فقرأتُ القراءةَ التي أقرأنيها»، فقال رسولُ الله ﷺ : «كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه لله متفق عليه»[3].

---

(١) انظر: الرسالة للإمام الشافعي (٩١ - ٩٢) والإمام الشافعي وأثره في الحديث وعلومه.

(٢) انظر نشأة علوم الحديث.

(٣) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، وفي غيرهما. وصحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، رقم (٢٧٠ - ٢٧١).

ومعنى كذبتَ: أخطأت بلغة أهل الحجاز.

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: كنت في المسجد، فدخل رجلٌ يصلي، فقرأ قراءةً أنكرتُها عليه، ثم دخل آخر، فقرأ قراءةً سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة؛ دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءةً أنكرتُها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى؟ قراءة صاحبه. فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ، فحسَّن النبيُّ ﷺ شأنهما، فسُقِطَ في نفسي من التكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني؛ ضرب في صدري، ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله عزَّ وجلَّ فَرَقاً، فقال لي: ﷺ يا أُبي، أُرسل إليَّ أن اقرأ القرآنَ على حرف، فرددتُ إليه: أن هَوِّن على أمتي، . . . ». الحديث بطوله، رواه مسلم[1].

والنصوص في هذا الباب كثيرة، وكلها تدل على عدم أخذهم بما شكوا فيه، وإن كانوا لا يتهمون إخوانهم، ولكنه الاحتياط. وقد ذكرتُ نماذج منه في نشأة علوم الحديث.

وهذا لم يكن خاصّاً بزمان رسول الله ﷺ، بل ازداد احتياطهم بعد وفاته ﷺ بأكثر ـ وكلما ابتعدوا عن زمانه ﷺ ازداد احتياطهم أكثر ـ وقد بدأ هذا الاحتياط بفعل الصديق الأكبر والفاروق الأشهب وعثمان الأنور وعلي المكرم، . . . رضي الله عنهم، ولم يقف عند الكبار منهم، بل قام به صغار الصحابة ـ وليس فيهم صغير ـ أو متأخرو الصحبة أو الهجرة؛ كابن عُمَر وابن عباس، . . . وغيرهم كثير، رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم وقد فعل[2].

ومظاهر احتياطهم رضي الله عنهم بعد رسول الله ﷺ كثيرة جدّاً ـ ذكرت كثيراً منها في (نشأة علوم الحديث) تبين شدة احتياطهم رضي الله عنهم في سماعهم وأخذهم، ممن يشكّون أو يرتابون في سماعه، أو

---

(١) صحيح مسلم: في الكتاب والباب السابقين، رقم (٢٧٣).

(٢) انظر: نشأة علوم الحديث، فقد ذكرت نصوصاً كثيرة في ذلك.

صحة اللفظ، أو ضبط الراوي لما يروي، ونحو ذلك، أقتصر على ذكر بعضها.

فعن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدَّةُ إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه لتسأله ميراثَها، فقال لها أبو بكر: ما لكِ في كتاب الله شيء، وما أعلم لكِ في سنة نبي الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسألَ الناسَ، فقال له المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسول الله ﷺ أعطاها السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرُك؟ فقام محمد بن مَسْلَمَة الأنصاريُّ فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر. رواه مالك وأصحاب السنن وأحمد وابن الجارود، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم، في آخرين[1].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: كنا في مجلسٍ عند أُبي بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعريُّ مغضباً حتى وقف، فقال: أنشدكم الله هل سمع أحدٌ منكم رسولَ الله ﷺ يقول ﷺ: **«الاستئذانُ ثلاثٌ، فإن أُذِن لك، وإلا فارجع»** قال أُبيٌّ: وما ذاك؟ قال: استأذنتُ على عمر بن الخطاب أمسِ ثلاث مرات، فلم يُؤذن لي، فرجعت، ثم جئتُه اليومَ

(١) الموطأ: كتاب الفرائض: باب ميراث الجدة، رقم (٤) ومصنف عبد الرزاق (١٠: ٢٧٤ - ٢٧٥) وسنن سعيد بن منصور (١: ٣: ٣١ رقم ٨٠) ومصنف ابن أبي شيبة (١١: ٣٢٠ - ٣٢١) وسنن أبي داود: كتاب الفرائض: باب في الجدة، رقم (٢٨٩٤) وسنن الترمذي: كتاب الفرائض: باب ما جاء في ميراث الجدة، رقم (٢١٠٠، ٢١٠١) والسنن الكبرى للنسائي: كتاب الفرائض: باب ذكر الجدات والأجداد، . . . وباب ذكر اسم هذا الرجل الذي أدخل بين الزهري وبين قبيصة (٤: ٧٣ - ٧٥ من طرق) وتحفة الأشراف (٨: ٣٦١) وسنن ابن ماجه: كتاب الفرائض: باب ميراث الجدة، رقم (٢٧٢٤) ومسند أحمد (٤: ٢٢٥، ٢٢٥ - ٢٢٦) والمنتقى لابن الجارود (٣٢٠ - ٣٢١) وسنن الدارمي (٢: ٢٥٩ - ٢٦٠) والمعجم الكبير (١٩: ٢٢٨ - ٢٣٠ من طرق) (٢٠: ٤٣٧ - ٤٣٩) ومسند الشاميين (٣: ٢٢٠ - ٢٢٢) ومسند أبي يعلى (١: ١١١ - ١١٢) والمستدرك (٤: ٣٣٨) وصحيح ابن حبان (١٣: ٣٩٠ - ٣٩١) وموارد الظمآن (٣٠٠) وشرح السنة (٨: ٣٤٥ - ٣٤٦) والسنن الكبرى للبيهقي (٦: ٢٣٤) وانظر التلخيص الحبير (٣: ٨٢).

فدخلتُ عليه، فأخبرته أني جئتُ أمسِ فسلَّمتُ ثلاثاً، ثم انصرفتُ، قال: قد سمعناك ونحن على شغل، فلو ما استأذنتَ حتى يُؤذن لك؟ قال: استأذنتُ كما سمعت رسول الله ﷺ. قال: فوالله لأُوجعن ظهرَك وبطنك، أو لتأتينَّ بمن يشهد لك على هذا.

فقال أُبيّ بن كعب: فوالله لا يقوم معك إلا أحدثنا سنّاً. قم يا أبا سعيد، فقمت حتى أتيت عمر، فقلتُ: قد سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا. متفق عليه، واللفظ لمسلم[1]. وقد رواه مالك وعدد من أصحاب السنن، وله ألفاظ عدة.

وفي بعضها قال: أما إني لم أتهمك، ولكني خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ.

وفي أخرى: أما إني لم أتهمك، ولكني أردت ألا يتجرّأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ.

وفي الصحيحين: قال: سبحان الله، إنما أتثبت.

وبهذه الزيادات يتضح أن المراد هو التثبت، وليس اتهام أبي موسى رضي الله تعالى عنه، الذي له مكانة مرموقة عنده، والله تعالى أعلم.

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً نفعني الله منه ما شاء، وإذا حدثني غيره استحلفته، وحدثني أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ وصدق أبو بكر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﷺ ما من رجل يذنب ذنباً؛ فيتوضأ، فيحسن الوضوء، ويصلي ركعتين، فيستغفر الله عزَّ وجلَّ؛ إلا غُفر له ثم قرأ هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ إلى آخر الآية. رواه أحمد وابن أبي شيبة والطيالسي والحميدي والأربعة والبزار وأبو يعلى، وغيرهم،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الاستئذان: باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، وفي غيرهما. وصحيح مسلم: كتاب الآداب: باب الاستئذان، رقم (٣٣ - ٣٧) وفي بعضها شهد أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه أيضاً.

وحسنه الترمذي وابن عدي والبغوي والحافظ ابن حجر، وصححه ابن حبان، وقال ابن عدي: أرجو أن يكون صحيحاً[1].

وعن مجاهد رحمه الله تعالى قال: جاء بُشير العدويُّ إلى ابن عباس، فجعل يحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه.

فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟

فقال ابنُ عباس: إنا كنا مرةً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناسُ الصعبَ والذَّلولَ؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف. رواه مسلم في مقدمة صحيحه[2]. وله روايتان أخريان.

ولا يعني هذا أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يأخذوا بحديث الآحاد، لأن وجود راويين لا يخرج الحديث عن كونه حديث آحاد، وقد وردت نصوص كثيرة أخذ الصحابة رضي الله عنهم فيها بخبر الواحد، كما

---

(١) مسند أحمد (١: ٢، ٨، ٩، ١٠) ومصنف ابن أبي شيبة (٢: ٣٨٧ - ٣٨٨) ومسند الطيالسي (٢، ٢ -٣) ومسند الحميدي (١: ٢، ٤ -٥) ومسند أبي بكر للمروزي (٤٢ - ٤٤ من طرق) وسنن أبي داود: كتاب الصلاة: باب في الاستغفار، رقم (١٥٢١) وسنن الترمذي: كتاب الصلاة: باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، وكتاب التفسير: ومن سورة آل عمران، رقم (٤٠٦، ٣٠٠٦) والسنن الكبرى للنسائي (٦: ١٠٩، ١١٠ من طرق، ٣١٥) وعمل اليوم والليلة له (٣١٥ - ٣١٧ من طرق) وسنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة: باب ما جاء أن الصلاة كفارة، رقم (١٣٩٥) وعمل اليوم والليلة لابن السني (٢١٨ - ٢١٩) والبحر الزخار (١: ٦١ - ٦٤ من طرق) ومسند أبي يعلى (١: ٩ - ١١، ٢٣ - ٢٦ من طرق) وشرح السنة (٤: ١٥١ - ١٥٢) والكامل لابن عدي (١: ٤٢٠ - ٤٢١) وقال: هذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحاً، وتهذيب التهذيب (١: ٢٦٨) وجوّد إسناده هنا، وفتح الباري (١١: ٩٨) وحسنه هنا.

(٢) صحيح مسلم (١: ١٤). وانظر: حجية الحديث المرسل عند الإمام الشافعي (٩٠ - ٩١) للروايتين الأخريين.

أوضحته في (خبر الواحد، إفادته وحجيته) ولكنهم يطلبون التأكيد عند التشكك أو خشية الوهم أو النسيان ونحو ذلك.

درجة السنة في زمن النبي الكريم ﷺ وزمن صحابته رضي الله عنهم:

ومع هذا فالسنة النبوية الشريفة في زمن النبي المصطفى الكريم ﷺ وزمن أصحابه الكرام رضي الله تعالى عنهم كانت كلها صحيحة، وذلك:

- إما لأنهم سمعوها من رسول الله ﷺ مباشرة، وهذا كثير جداً.

- وإما أن يكونوا قد أخذوها عن صحابيٍّ، أخذها بدوره عن رسول الله ﷺ، والصحابة رضي الله تعالى عنهم كلهم عدول ثقات أثبات(١). وهذا كثير أيضاً.

اللّهم إلا إذا حصلت عوارض بشرية؛ من خطأ أو وهم أو نسيان، وهذا ما يُحمل عليه استدراكُ بعضهم على بعض، والله تعالى أعلم.



(١) انظر: فضائل الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم (٤٦١ وما بعد) فقد ذكرت فيه عدالة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ودللت على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع، . . . .



منشأ الضعف(1)، وأسبابه

إن لنشأة الضعف في الحديث عوامل متعددة، ذكرتها في الحديث الضعيف(2). يمكن أن أجمل بعضَها في هذا البحث:

١ ـ لم يكن قبل الإسلام شيء يسمى (السند) وكان الناس ينقلون أخبارهم وأخبار أجدادهم وأقاربهم إرسالاً، بل حتى عند أهل الكتاب، لا يوجد عندهم نص واحد يَصِلون فيه إلى أنبيائهم عليهم السلام(3).

---

(١) تعريف الضعيف لغة: ضد القوي، والضعف إما أن يكون حسِّيّاً أو معنويّاً، والمراد هنا هو الثاني. وتعريفه اصطلاحاً: هناك تعريفان: الأول: قال العلامة ابن الصلاح ـ ومن دار في فلكه كالنووي وابن كثير وغيرهما رحمهم الله تعالى ـ: كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن ؛ فهو ضعيف.اهـ. وعلى هذا التعريف مؤاخذات، إذ كل حديث لم يحو صفات الحسن فهو عن صفات الصحيح أبعد. الثاني: هو للحافظ العراقي والسيوطي والسخاوي، . . . وغيرهم رحمهم الله تعالى. وهو ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الحسن. قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في ألفيته:

أما الضعيف فهو ما لم يبلغ مرتبة الحسن، وإن بسط بغي

وقال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في ألفيته:

وهو الذي عن صفة الحسن خلا وهو على مراتب قد جعلا

(٢) وهو ضمن (المبسوط في علوم الحديث) وقد طبعت بعض حلقاته منذ عام (١٤٠٤ هـ) ولم يتم طبع الباقي، لأن دار النشر قد قسمت الكتاب إلى حلقات، ثم أقفلت، وأسأله تعالى إخراجه كاملاً.

(٣) خلا نص واحد في الطلاق، وهو مسلسل بالكذابين، كما قال ابن حزم رحمه الله تعالى، وانظر: مقدمة ثلاثيات الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، والإسناد وأهميته، فقد أطلت النفس في ذلك.

واستمر هذا الأمر في زمن النبي المصطفى الكريم ﷺ ـ اللّهم إلا إذا شك أحدُهم أو خالف ما عنده من علم سمعه من رسول الله ﷺ ـ لكن الصحابة رضي الله عنهم ـ وبعد وفاته ﷺ ـ بدؤوا ينقِّرون في الرواية، واحتاطوا حيطة شديدة، وصاروا يتثبتون في السماع والأخذ؛ خشية التقوّل على رسول الله ﷺ، أو الخطأ عليه، . . . إلخ.

وأول من فعل ذلك: أبو بكر الصِّدِّيق ثم عُمر بن الخطاب، . . . وغيرهم رضي الله تعالى عنهما، كما بينت ذلك في (نشأة علوم الحديث).

وسبق ذكر مجيء الجدَّة إلى أبي بكر رضي الله عنه تسأله ميراثها، فلما أخبره المغيرة بن شعبة، أن رسول الله ﷺ أعطاها السدس. لم يقبل منه أبو بكر، حتى شهد محمد بن مَسْلَمَة الأنصاريُّ رضي الله تعالى عنهم[1].

كما مر حديث استئذان أبي موسى على عمر رضي الله عنهما، ووافقه مشغولاً، فانصرف فلما أخبره أبو موسى رضي الله عنه بحديث رسول الله ﷺ في الاستئذان ثلاثاً، لم يقبل منه ـ بل هدّده ـ حتى شهد له أبو سعيد الخدري رضي الله عنه[2].

والنصوص في هذا الباب كثيرة، ذكرت جملة صالحة منها في الكتاب المذكور، وفي (خبر الواحد، إفادته وحجيته).

واستمر بعض الناس يروون حديثَ رسول الله ﷺ إرسالاً، مع وجود من يطالب بالسند، فنشأ الحديث المرسل، مع وجود عوامل أخرى، ذكرتها في (حجية الحديث المرسل عند الإمام الشافعي رحمه الله تعالى).

٢ ـ القضاء على دولتي فارس والروم، واليهود والنصارى في بلاد الشام ومصر، مما حدا ببعضهم إعلان إسلامهم، وهم غير صادقين، لأسباب مختلفة، فمنهم من يريد الطعن في الإسلام من الداخل، ومنهم

---

(١) انظر نشأة علوم الحديث (٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٢) انظر: نشأة علوم الحديث.

لتسلم له دنياه، ومنهم،... ومثل هؤلاء تقوّلوا كثيراً، ونقلوا الكذب، والضعيف والموضوع، والأخبار السابقة غير الصحيحة.

٣ ـ إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب في زمن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه، مما حدا ببعضهم التصميم على الانتقام، فكانوا سبباً في إشاعة المكذوب وغيره.

٤ ـ دخول فئات من الناس؛ من غير العرب، سواء من الفرس، أو من غيرهم، بقصد النيل من الإسلام في الداخل، وهذا ما برز فيما بعد.

٥ ـ دخول أناس في الإسلام ممن لم يتمكن الإسلام في نفوسهم، وليس عندهم من الإيمان والهيبة والرهبة ما يمنعهم من التقوّل، وليس عندهم من العلم ما يمنعهم من نقل الخطأ وغيره.

٦ ـ ظهور الفرق والمذاهب والعقائد والمبتدعة،... ممن يستجيزون الكذب نصرة لمذاهبهم، ولأتباعهم، فكان هؤلاء من أشد الناس خطراً، كما كان بالمقابل عدم ـ أو التوقف في ـ قبول رواياتهم، حيطةً وحذراً من أن يكون فيها ما يؤيد البدعة أو المذهب، أو خشية التقول،... إلخ.

٧ ـ حصول الفتنة التي مرجت النفوس، وانتهت بمقتل الخليفة الصابر عثمان رضي الله عنه، فانتشرت البدعة، واشرأبت الأعناق، وحصل الخلط بين الروايات.

قال محمد بن سيرين رحمه الله تعالى: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالَكم، فيُنظر إلى أهل السنة؛ فيؤخذ حديثُهم، ويُنظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم. رواه مسلم في مقدمة صحيحه[1].

---

(١) صحيح مسلم (١ : ١٥) وهو موجود عند غيره بكثرة.

٨ ـ ظهور الكذب، وكان ظهوره في آخر عهد الصحابة رضي الله عنهم[١]. وقد مر قول عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما لبُشير العدوي، وأشير إلى رواية ثانية ذكرها الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه أيضاً.

فعن طاووس رحمه الله تعالى قال: جاء هذا ـ يعني: بُشَيْر بن كعب ـ فجعل يحدِّثه، فقال له ابنُ عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم حدَّثه، فقال: عد لحديث كذا وكذا، فقال له: ما أدري، أعرفتَ حديثي كلَّه وأنكرتَ هذا؟ أم أنكرتَ حديثي كلَّه وعرفتَ هذا؟

فقال له ابنُ عباس: إنا كنا نحدِّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذب عليه، فلما ركب الناسُ الصعبَ والذَّلول؛ تركنا الحديثَ عنه.

وفي رواية: إنما كنا نحفظ الحديثَ، والحديثُ يُحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذا ركبتُم كلَّ صعب وذلول فهيهات. رواهما مسلم في مقدمة صحيحه[٢].

٩ ـ العوارض البشرية، من خطأ، أو نسيان، أو وهم، أو ضعف ذاكرة، أو اختلاط، أو عدم قوة حفظ، . . . ونحو ذلك، سواء في فترة من حياة المرء، أو في عامة حياته.

فمثل هذه العوارض سبب في الخطأ والتغيير والتبديل والخلط والنسيان وتبديل سند بآخر، أو إدخال متن في آخر، أو نسبة حديث لغير قائله، أو لفظ في غير مظانه، . . .

ومثل هذا من أكبر دواعي الضعف في الحديث، خاصة وعلماء الحديث ـ ابتداء من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعد ـ احتاطوا بشأن الحديث الشريف، لأنه دِين.

---

(١) انظر ما كتبته في (الموضوع) ضمن سلسلة (المبسوط في علوم الحديث) وانظر ما كتبه الأخ الفاضل الدكتور عمر حسن فلاتة في (الوضع في الحديث) وهو مطبوع في ثلاث مجلدات.

(٢) صحيح مسلم (١: ١٢ - ١٣، ١٣).

١٠ ـ سلامة الصدر، وحصول الثقة بمن يحدِّث، مع وجود الجهل، بأن يصدِّق كل ما يسمع، من غير تمحيص، ولا تردد، وأكثر ما يوجد ذلك في الزهاد والعباد، لأنهم لا يعتقدون أن مسلماً يكذب على رسول الله ﷺ، ولا يتصورون ذلك، لأنهم لا يعتقدونه، لذا نشأ ضعف وخلط ورواية مكذوب عن طريق هؤلاء.

قال يحيى بن سعيد القطان رحمه الله تعالى: لم نر الصالحين في شيءٍ أكذبَ منهم في الحديث. رواه مسلم في مقدمة صحيحه[١].

وفي رواية[٢]: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن يُنسب إلى الخير والزهد. قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى[٣]: يريد ـ والله تعالى أعلم ـ بذلك المنسوبين للصلاح بغير علم يعرفون به بين ما يجوز لهم، ويمتنع عليهم، . . . أو أراد أن الصالحين عندهم حسن ظن، وسلامة صدر، فيحملون ما سمعوه على الصدق، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب، . . . .

١١ ـ الاسترواح في عدم ذكر السند، خاصة عند المذاكرة، وعند عدم وجود من ينقِّر عليه.

١٢ ـ فإذا انضم إلى بعض ذلك قلةُ الدين، أو رقته، لم يبال من يتصف بذلك من التغيير والتبديل، ونقل الغلط والمكذوب، فضلاً عن انتحال ما لا يصح.

١٣ ـ أن يكون المحدِّث قد نسي من حدَّثه، مع أن الذي حدَّثه قد يكون ثقةً عنده، وقد يكون أكثر من واحد، فتركه، لأنه لم يستذكره، فخشي أن يغلط باسمه، أو يكون قد تركه تكاسلاً، أو عند المذاكرة، أو

(١) صحيح مسلم (١: ١٧).
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (١: ١٤) ومقدمة الكامل لابن عدي (١: ٢٣٠) ت السيد السامرائي، والموضوعات (١: ٤١).
(٣) شرح ألفية الحديث (١: ٢٦٧).

استرواحاً، وقد يكون قد تركه لصغر سنه، أو لامتحان الطلبة، وقد يكون قد تركه عمداً ـ في التدليس، ونحو ذلك، كما نص عليه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه الرسالة.

وهناك عوامل أخرى تركت ذكرها، خشية الإطالة. وإذا كان ما في أرقام (١، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣) تدخل في الحديث الضعيف، فإن ما في بقية الأرقام، وكذا في بعض ما مر يدخل في الموضوع أيضاً، والله تعالى أعلم.

أسباب ضعف الحديث:

إن لضعف الحديث أسباباً يمكن أن أجملها بما يلي[1]:

١ ـ سقط في الإسناد، وهذا قسمان:

أ ـ سقط ظاهر، وهو أربعة أنواع:

ـ إذا كان السقط في أول السند ـ مما يلي التابعي ـ فهو المرسل.

ـ إذا كان السقط في آخر السند، وهو من تصرف المصنِّف، فهو المعلق، ولو كان الساقط أكثر من واحد.

ـ إذا كان السقط في وسط السند، وفي مكان واحد، أو في مكانين لكن لا على التوالي، فهو المنقطع.

ـ إذا كان السقط في وسط السند، وكان الساقط اثنين فأكثر بشرط أن يكون على التوالي، فهو المعضل.

ب ـ سقط خفي، وهو نوعان:

ـ إذا روى عمن عاصره، ولم يلتق به، ويكون بينهما واسطة، فهو المرسل الخفي.

---

(١) انظر نزهة النظر شرح النخبة (٣٩ - ٤٠) والحديث الضعيف.

ـ إذا روى عمن لقيه، ما لم يسمع منه، وإنما سمع من واسطة عنه، فهو المدلَّس.

٢ ـ طعن في الراوي، وهذا قسمان:

أ ـ طعن في ضبط الراوي: وترجع إلى خمسة:

ـ سوء الحفظ، مخالفة الثقات، الوهم، الغفلة عن الإتقان، فحش الغلط.

ب ـ الطعن في العدالة، وترجع إلى خمسة:

ـ الجهالة، البدعة، الفسق، الاتهام بالكذب، الكذب في حديث النبي الكريم ﷺ.

ـ فيقابل الكذب: الموضوع.

ـ ويقابل الاتهام بالكذب: المتروك.

ـ ويقابل الفسق، والغفلة، وفحش الغلط: أحد نوعي المنكر.

ـ ويقابل الوهم: المعلل.

ـ ويقابل مخالفة الثقات: المدرج، ويدخل فيه أنواع (المقلوب، والمضطرب، والمصحَّف، والمحرَّف، . . .).

ـ ويقابل الجهالة: المبهمات والوحدان، وغيرهما، وفي ذلك تفصيل.

ـ ويقابل البدعة: رواية المبتدع، وهي نوعان: ـ فإن كانت مكفرة ـ بشروطها ـ فلا تقبل روايته.

ـ وإن كانت غير مكفِّرة، فهي تقبل عند الجمهور، بشروط أيضاً.

ـ ويقابل سوء الحفظ: الشاذ والمختلط، وذلك حسب ملازمة سوء الحفظ أو طروِّه.

فحصل من ذلك؛ أن رواية سيء الحفظ، والمبتدع غير المكفرة،

والجهالة، ومخالفة الثقات والوهم، كلها ضعاف، ويلحقها رواية الفاسق والغافل وفاحش الغلط، فالثلاثة منكر.

ثم يلحق المتروك، ثم الموضوع.

فرواية الموضوع والمتروك، لا تجوز إلا ببيان وضعها وحالها، ورواية الضعيف تدخل في المتابعات والشواهد(١) وأما رواية المنكر ـ إذا تعددت الطرق ـ كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ـ فإنها تصبح كرواية المستور(٢)، والله تعالى أعلم.

لذا فإن الضعف إذا كان بسبب انقطاع السند ـ بأي صورة ـ أو سوء الحفظ، أو الغلط، أو الجهالة، أو الاختلاط، . . . فإن علماء الحديث يحسنونه بوجود المتابعات والشواهد، وهذا ما تجده عند الإمام الترمذي رحمه الله تعالى(٣).

وسيأتي بيان الشروط للعمل بالضعيف.



(١) انظر الضعفاء للدارقطني، وسؤالات البرقاني، وشرحي لمقدمة الإمام النووي رحمه الله تعالى لصحيح مسلم (٢٣٢ - ٢٣٤) فقد ذكرت أكثر من (٨٠) ترجمة مما قال عنهم الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى مما في الكتابين: يعتبر به، ونحو ذلك.

(٢) انظر تدريب الراوي (١ : ١٧٧) الحديث الضعيف، ضمن (المبسوط) وانظر نزهة النظر مع النخبة.

(٣) انظر نكت ابن الصلاح (١ : ٣٨٨ - ٣٩٩) حيث ذكر نماذج من ذلك نقلاً عن سنن الترمذي.



حكم رواية الحديث الضعيف

لقد اتفقت كلمة علماء الحديث رحمهم الله تعالى على رواية الحديث الضعيف، وإخراجه في مصنفاتهم، ولا أعلم مخالفاً في هذه القضية.

وخير دليل على ذلك: وجود الحديث الضعيف في سائر كتب الحديث، باستثناء الصحيحين، حتى الكتب التي التزم أصحابها إخراج الصحيح، كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن السكن والمقدسي، . . . فإنها يوجد فيها أحاديث ضعيفة، تقل أو تكثر، حسب عوامل متعددة.

والجواب على هذه القضية من وجهين:

الأول: هو الجانب النظري، وهو إخبار أصحاب السنن أنفسهم وجود الضعيف في سننهم، وكذا إخبار من سبر كتبَهم ممن تكلم عن شروط أصحاب الحديث.

وأذكر بعض ما ورد في ذلك، سواء عمن تكلم عن شروطهم، أو عن أصحاب السنن أنفسهم رحمهم الله تعالى في وصف سننهم[1].

قال الإمام محمد بن طاهر القدسي رحمه الله تعالى[2] ـ بعد ذكره لشرط الشيخين ـ: وأما أبو داود فمن بعده، فإن كتبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) انظر: مكانة الصحيحين (٥٩ - ٦٧).

(٢) شروط الأئمة الستة (١٠ - ١٣).

القسم الأول: صحيح، وهو جنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم.

القسم الثاني: صحيح على شرطهم.

حكى أبو عبدالله ابن منده أن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث؛ باتصال الإسناد، من غير قطع ولا إرسال[1]. ويكون هذا القسم من الصحيح،... فما أخرجوه مما انفردوا به دونهما؛ فإنه من جملة ما تركه البخاري ومسلم، من جملة الصحيح.

والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها، بما يفهمه أهل المعرفة،...

وأما أبو عيسى الترمذي رحمه الله تعالى؛ فكتابه وحده على أربعة أقسام؛... ثم ذكر الثلاثة السابقة،... ثم قال:

وقسم رابع، أبان هو عنه فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء. وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كلَّ حديث احتج به محتج، أو عمل به عامل؛ أخرجه، سواء صح طريقُه، أو لم يصح،... إلخ.

وقال الإمام الحازمي رحمه الله تعالى[2] ـ بعد ذكره للشروط العامة، واعتبار حال الراوي العدل في شيوخه،... قال: هو أن نعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، وتفاوت.

فذكر **الطبقتين الأولى والثانية**: وهما الغاية في الصحة، والتي جمعت بين الحفظ والضبط والإتقان، مع الصحبة، ثم قال:

---

(١) وانظر: مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري (١ : ٨).

(٢) شروط الأئمة الخمسة (٣٩ - ٤٧).

الطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري مثل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح والتعديل، فهم بين الرد والقبول، وهو شرط أبي داود والنسائي.

الطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، لأنهم لم يصحبوه كثيراً، وهم شرط أبي عيسى [الترمذي].

الطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين؛ لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم، إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد، عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا. اهـ.

ولما كان سنن أبي داود أصح السنن، فإني أذكر قوله في بيان سننه، فتكون صورة شاملة لكل السنن الأخرى.

قال أبو داود رحمه الله تعالى في رسالته إلى أهل مكة يصف فيها سننه: وليس في كتاب السنن الذي صنفته؛ عن رجل متروك الحديث شيءٌ، وإذا كان فيه حديث منكر بينتُ أنه منكرٌ، وليس على نحوه في الباب غيره، . . . ثم قال: وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديدٌ فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضُها أصح من بعض، . . . إلخ.

ونقل الحافظ المنذري رحمه الله تعالى في مختصر السنن[1]. عن أبي بكر ابن داسة قال: سمعتُ أبا داود يقول: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه. اهـ.

فمن خلال هذين النصين يتضح ما يأتي:

أ ـ عدم وجود رجل متروك، ومعنى هذا قد يوجد منكر، وضعيف ونحوهما.

---

(١) مختصر سنن أبي داود (١: ٦ -٧) وانظر مكانة الصحيحين.

ب ـ وجود أحاديث فيها نكارة، ولكنه تكفل ببيانها.

ج ـ وجود أحسن حالاً من المنكر، وهو الضعف المحتمل.

د ـ وجود أحاديث فيها ضعف شديد ـ لكنه تكفل ببيانها.

هـ ـ وجود ضعف خفيف، وسكت عنه.

و ـ وجود أحاديث منقطعة السند.

ز ـ وجود أحاديث لا تصح أسانيدها، سواء مقلوبة، أو خطأ، . . . أو نحو ذلك.

ح ـ وجود أحاديث لم يتكلم عليها، وهي صالحة عنده.

ط ـ حديث سننه ثلاث طبقات: صحيح، وما يشبهه، وهو الحسن لذاته، وقد يكون صحيحاً لغيره، ودون ذلك، والله تعالى أعلم.

الثاني: هو الجانب العملي، وهو وجود الضعيف في كتب الحديث من خلال النظر فيها.

وكنت قد تتبعت عامة كتب الحديث المطبوعة، فوجدتها لا تخلو من الضعيف، وأذكر هنا عشرة كتب نماذج، لأن استيعاب كل كتب الحديث يخرجني عن الاختصار.

ـ أقدم كتاب في الحديث وصل إلينا، الموطأ للإمام مالك رحمه الله تعالى، المتوفى (١٧٩ هـ) وفيه البلاغات، ومنها من لم يوصل، ومن نظر في التمهيد، أو التقصي، أو الاستذكار للحافظ ابن عبدالبر رحمه الله تعالى، وجده يقول: هكذا هو في رواية مالك، ولم يوصل من طريق.

ـ مصنفات عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى، والمتوفى سنة (١٨١ هـ) انظر كتابه المسند: رقم (١، ٣، ١٦، . . .) وأما الزهد والرقائق، فهو واضح جدّاً لمن نظر فيه.

ـ الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، والمتوفى (٢٠٤ هـ) فكتابه السنن كنت قد حققته، وبينت ما فيه، فعدد ما فيه من المراسيل والمعلقات

والمنقطعات والمعضل (٢٤) حديثاً، وإن كنت وجدت لها متابعات وشواهد، وفيه من الضعيف أربعة أحاديث.

وأما المسند ففيه ضعيف كثير، ومثله اختلاف الحديث، ففيه بعض الضعيف مع قلته.

ـ ومصنف أبي داود الطيالسي، والمتوفى (٢٠٤هـ) فانظر فيه رقم (٦، ٧، ٨، ١٠، . . .).

ـ ومصنف عبدالرزاق، والمتوفى (٢١١ هـ) ففيه ضعيف كثير، سواء ضعف رواة، أو انقطاع سند.

ـ ومسند الحميدي، والمتوفى (٢١٩ هـ) وانظر فيه رقم (١٤، ١٦، ٣٦، ٣٨، ٤٥، . . .).

ـ وسنن سعيد بن منصور، والمتوفى (٢٢٧ هـ) وفيه من المراسيل الكثير، كما أن فيه من الضعيف الكثير، أكثر من ربع الكتاب تقريباً.

ـ ومصنف ابن أبي شيبة، والمتوفى (٢٣٥ هـ) وانظر فيه (١ : ١، ٢، ٤، ٥، ١١، . . .) إضافة إلى الموقوف والمقطوع والمرسل، . . ـ ومسند إسحاق بن راهويه، والمتوفى (٢٣٨ هـ) وانظر فيه رقم (١، ٢، ٤، ١٠، . . . إلخ).

ـ ومسند أحمد بن حنبل، والمتوفى (٢٤١ هـ) ففي الأجزاء (١٥) التي حققها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى، فيها من الأحاديث (٨١٤٣) حديثاً بما فيها (٣٥) أثراً، فإذا حُذفت يبقى العدد (٨١٠٨) منها (٨٥٣) حديثاً ضعيفاً، يعني أكثر من عُشر الكتاب، مع أن الشيخ رحمه الله تعالى معروف بتساهله، وأما كتبه الأخرى ففيها الكثير.

هذه نماذج، ولم أذكر كلَّ كتب الحديث التي قمت بمسح ما فيها، كما لم أذكر كلَّ الأحاديث الضعيفة في الكتب التي ذكرتها، إنما هي نماذج، للدلالة على أن أصحاب كتب الحديث ذكروا الحديثَ الضعيف، ولم يفرقوا بينه وبين الصحيح والحسن، والله تعالى أعلم.

أما كتب السنن الأربعة[1]:

ـ فأما سنن أبي داود، فقد تكفل الحافظ المنذري رحمه الله تعالى ببيان ما فيه، حيث تكلم على عامة أحاديثه، باستثناء ما سكت عليه، ولكن خير من يصف سنن أبي داود هو أبو داود رحمه الله تعالى نفسه، وذلك في رسالته لأهل مكة، يصف فيها السنن، وسبق ذكر بعض فقراتها في أول هذه الفقرة.

ـ وأما سنن الترمذي فلا يحتاج إلى استشهاد، فكتابه ناطق عنه، إذ تكفل هو رحمه الله تعالى ببيان درجة كل حديث، وفيه حديث ضعيف كثير.

وإذا كان رحمه الله تعالى قد بيَّن لنا حدَّ الحسن عنده بقوله[2]: وما ذكرنا في هذا الكتاب ـ يريد سننه ـ حديث حسن، فإنما أردنا حُسنَ إسناده عندنا.

كلُّ حديث يُروى؛ لا يكون في إسناده من يتَّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّاً، ويُروى؟ من غير وجه نحوَ ذلك؛ فهو عندنا حديثٌ حسن. اهـ.

ولما ذكر الحديث الغريب، ذكر له عدة أقسام، ومنها قوله[3]: ورب حديث يُروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد،اهـ.

وذكر نماذج منها، وكنت ذكرت نماذج في كتاب (الحديث المعلَّل) ومثل هذا دلالة على كثرة وجود الضعيف في سننه، والله تعالى أعلم.وأما سنن ابن ماجه، فقد تكلم الحافظ البوصيري رحمه الله تعالى على زوائده، وفيه ضعيف كثير.

---

(١) أما ما يتعلق بالنسبة للشيخين رحمهما الله تعالى، فسيأتي الكلام عليهما عند الحديث عمن نسب إليه المنع مطلقاً.

(٢) العلل الصغير (٧٥٨) في نهاية السنن.

(٣) العلل الصغير (٧٦٠).

ـ وأما سنن النسائي، ففي الكبرى حديث ضعيف كثير، وانتقى رحمه الله تعالى منه السنن الصغرى (المجتبى) ومع هذا ففيه ضعيف ليس بالقليل، وذلك إما أن يكون هو قد بينه وحكم عليه، مثل (١: ٤٥، ٥٣، ٦٢، ٦٩، ١٠٤، . . .) وأما ما لم يذكره هو فكثير.

وأما الكتب التي التزم أصحابها الصحة:

فصحيح ابن خزيمة، فالأحاديث الضعيفة فيه قسمان؛

ـ قسم بيّنها هو، مثل (١: ٧١، ٩٠، ١١٣، ١٨٣، ٢٢٩، . . .).

ـ والقسم الآخر؛ لم يذكرها، ولم يشر إليها، انظر (١: ١٥، ١٩، ٥٤، ٧٨، ٨٦، . . .) وغير ذلك كثير.

وأما صحيح ابن حبان، فالأحاديث الضعيفة موجودة، انظر (رقم ١، ٢، ٢٦، ٧٩، ٨٨، . . .).

وأما المستدرك للحاكم، فقد تكفل الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى ببيان كل حديث، موافقاً للحاكم أو مخالفاً له، وفيه حديث ضعيف كثير، لأن الإمام الحاكم رحمه الله تعالى جمع كتابَه في آخر حياته، فلما بدأ بتحرير ما فيه، وانتهى إلى الربع تقريباً توفي رحمه الله تعالى، كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

ولو بينت ما في كتب الحديث الأخرى لخرجنا عن الاختصار.

ومن هذا يتضح رواية الأئمة ـ وهم أحرص خلق الله تعالى ـ بعد عصر الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ـ وأغيرهم على دين الله تعالى وسنة نبيهم ﷺ ـ للحديث الضعيف، وإدخاله في مصنفاتهم، فلو لم يكن جائزاً روايته عندهم لما رووه، وأدخلوه في كتبهم. خاصة وهم أهل التقوى والعلم والحرص على الدين، رحمهم الله تعالى.

رواية أصحاب الحديث للرواة الضعاف في غير الصحيحين وسبب ذلك:

ما من إمام من أئمة الحديث إلا روى عن رجل ضعيف، سواء كان ذلك للرواية، أو للاحتجاج. ولما كان الشيخان أعلم وأحفظ وأقعد، . . . وأنهما القدوة فيما رويا، ومع هذا فقد رويا عن بعض الرجال المتكلم فيهم، وإذا كانا قد فعلا ذلك فغيرهما من باب أولى، فضلاً عما في ذلك من دلالة على جواز ذلك.

وقد كنت تكلمت على ذلك في (مكانة الصحيحين) وذكرت ملخصاً له في (شرح مقدمة الإمام النووي لصحيح مسلم) رحمهما الله تعالى.

لذا فإني أشير هنا إلى رؤوس الإجابة من غير تفصيل، ولا ذكر للأمثلة، ومن أراد معرفة الأمثلة مع التفصيل فلينظر في الكتاب الأول، في طبعته الأخيرة.

لكن قبل ذكري للأسباب التي حملت هؤلاء الأئمة على الرواية عن المتكلم فيه أحب أن أذكر **أين يوجد الضعيف في الرجال**:

أ ـ لقد مر قبل قليل قول الإمام الحازمي رحمه الله تعالى في تقسيم طبقات الرواة عن الأئمة المكثرين من التلاميذ، وأنهم خمس طبقات، ففي الطبقتين الأولى والثانية: يجمع الراوي بين الحفظ والضبط والإتقان مع ـ طول الملازمة للطبقة الأولى ـ أو قصرها ـ للطبقة الثانية، إذا اعترى أحداً منهم العوارض البشرية، كالاختلاط، ونحو ذلك.

ب ـ في الطبقة الثالثة ـ مع طول الملازمة عند الشيخين ـ والرابعة ـ مع قلة الملازمة عند أصحاب السنن ـ الذين لم يسلموا من غوائل الجرح والتعديل.

ج ـ من كان من غير المكثرين، فهذا على حسب اجتهاد المحدِّث، فإن غلب على ظنه عدالة الراوي وضبطه أخرج له، وإلا فلا، وهذا يختلف باختلاف الاجتهاد.

وأما الجواب عن وجود الرواة المتكلَّم فيهم فهو كما يلي[1]:

١ ـ أن يرِد الضعيف في سند وقع مع غيره من الثقات مقروناً، والمصنِّف لا يريد الروايةَ عنه، لكنه لا يغيِّر ما وقع له في الرواية.

٢ ـ روايته عمن ينتقي من كتبه، لا روايته لجميع رواياته، كما فعل الإمام البخاري مع إسماعيل ابن أبي أويس.

٣ ـ أن يخرج للراوي المتكلَّم فيه ما رواه عن أقاربه وأهل بيته، لأن العادة جرت أن يعتني المرء بما يكون في بيته وأهله، ويسعى لحفظ ذلك وإتقانه.

٤ ـ أن يكون الجرح في الراوي غيرَ مؤثِّر، كالطعون الضعيفة، وقد ذكرت ذلك في الكتاب الأول.

٥ ـ أن يكون الضعف نسبيّاً، وذلك في حال مقارنة الثقة بمن هو أوثق منه، فيقدّم الأوثق، فيظن المتأخر تأخير حال الثقة، والصحيح خلاف ذلك.

٦ ـ أن يقع خطأ من الناقد في تضعيف الثقة، للاشتباه في اسم الثقة باسم آخر ضعيف.

٧ ـ أن يقرن المصنِّف الراوي الضعيف بآخر ثقة، مما يدل على أن الحجة قامت بالثقة، وعلى حفظ الضعيف.

٨ ـ أن يكون ذلك الراوي ثقةً عند المصنِّف، ضعيفاً عند غيره، لاختلاف المحدِّثين في عدالة الراوي وجرحه.

٩ ـ أن يخرج للمتكلَّم فيه عن طريق أوثق تلامذته، وأكثرهم له ملازمة، ومعرفة بحديثه، لذا لا يخرج له إلا ما صح من طريقهم.

---

(١) انظر مكانة الصحيحين (٢٠٣ - ٢٥٦) وشرح مقدمة الإمام النووي على صحيح مسلم (١٣١ - ١٤٠) لمعرفة الأقوال وأمثلتها ومصادر تلك الآراء.

١٠ ـ أن يكون ضعفُ الضعيف الذي أخرج له المصنِّف قد طرأ عليه بعد أخذه عنه، كاختلاط حصل له، أو سرقة كتبه فحدَّث من حفظه فلم يحكمه، . . . ونحو ذلك.

١١ ـ أن يكون ذلك الحديث الذي رواه المصنِّف عن المتكلَّم فيه هو في المتابعات والشواهد، لا في الأصول.

١٢ ـ أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من طريق الثقات نازل، فيقتصر على العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك.

١٣ ـ أن يكون الجرح الذي أضيف للمتكلَّم فيه لم يثبت عند المصنف، لاختلاف العلماء في أسباب الجرح ومداركها.

١٤ ـ أن يكون الجرح منجبراً بطول الصحبة، والمراد بالجرح ما كان في الحفظ، لا في الدين.

١٥ ـ أن يذكر الراوي المتكلَّم فيه عرضاً واتفاقاً ـ لا يقصد الرواية عنه ـ لبيان خطئه في رواية حديث آخر.

١٦ ـ جهل بعض الحفاظ لبعض الرواة فيحكم بجهالته، والصواب خلاف ما حكم به الناقد.

١٧ ـ كون تلك الطعون التي أضافها الناقد للمتكلّم فيه لا يقبلها عامة أهل العلم، فهي مردودة وغير مؤثرة.

١٨ ـ التفريق بين نوعية الطعن، وعدم سحبه على كل روايات ذلك الراوي، كمن ضُعف في فلان، فلا يجر ذلك على غيره.

١٩ ـ أن يكون الجرح مبهماً، أو أن يكون مفسَّراً لكن لا يصح، ولا يُقبل، لأنه غير مؤثِّر.

٢٠ ـ أن تكون الرواية قد وقعت أثناء المذاكرة، وليس بقصد الرواية.

٢١ ـ أن يكون المجرِّح من المتشددين، أو من المتعنتين.

٢٢ ـ أن يكون المصنِّف قد روى الحديثَ عن المتكلَّم فيه للضدِّية، وليس للاعتماد.

٢٣ ـ أن يروي عن الضعيف لغير قصد الاحتجاج.

٢٤ ـ أن يكون الحديث الذي رواه عن المتكلَّم فيه هو في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب، . . . ونحو ذلك مما يتساهل علماء الحديث في روايته والعمل به، والله تعالى أعلم.

٢٥ ـ لقد جمع بعض المحدِّثين أنواعاً من الحديث الضعيف؛ كالمراسيل، كما فعل أبو داود وابن أبي حاتم والعلائي، وكذا ذكروا الأحاديث الضعيفة في كتبهم، . . . حتى لا تضيع، طالما أنها تضاف إلى رسول الله ﷺ، خاصة وقد عمل بكثير منها كثير من الفقهاء، والله تعالى أعلم.

٢٦ ـ أن يروي عن الضعيف عنده ـ مع علمه بضعفه ـ لوجود المتابع أو الشاهد لروايته، فيذكره ويذكر ما فيه من الضعف، لكن يحسن حديثه لوجود المتابع أو الشاهد، كما يفعل الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في سننه.

٢٧ ـ من المعلوم أن الفقهاء المجتهدين رحمهم الله تعالى كلهم قد سبقوا المحدثين المصنفين في الزمن، فأولهم: أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وهو متوفّى سنة (١٥٠هـ) ثم الإمام مالك رحمه الله تعالى، وهو متوفّى سنة (١٧٩هـ) ثم الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وهو متوفّى سنة (٢٠٤ هـ) وآخرهم هو الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، وهو متوفّى سنة (٢٤١ هـ).

بينما أول المصنفين من المحدثين من الأئمة الستة هو الإمام البخاري رحمه الله تعالى، وهو متوفّى سنة (٢٥٦ هـ) وآخرهم هو الإمام النسائي رحمه الله تعالى، وهو متوفّى سنة (٣٠٣ هـ) وقد مات ثلاثة من الفقهاء قبل أن يولد ـ أو يطلب العلمَ ـ أولُ المحدِّثين.

وإذا كان الأئمة الستة المحدِّثون ـ في الفروع ـ على مذاهب من سبقهم من الأئمة الفقهاء، فالبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم كانوا شافعية ـ مع وجود منازعة في بعضهم، فإن أبا داود كان من تلاميذ الإمام أحمد، وقد كان اعتماد الفقهاء ـ في استنباط الفروع من الحديث ـ على أسانيد لهم، وفعلوا ذلك قبل تقعيد كثير من قواعد الحديث، وضمن ضوابط رسموها،... لذا فقد يختلف حكم المحدِّث ـ فيما بعد ـ على حديث عن حكم الفقيه، لذا بادر كثير من المحدثين إلى تدوين ما يرونه أدلة للمذهب الفرعي الذي يميل إليه، أو يعتنقه، لذا ذُكر في هذه المصنفات ما هو ضعيف عند المحدثين، وإن كان الفقيه قد اعتمد ذلك، لعوامل أخرى متعددة، والله تعالى أعلم.

عدم الجزم بضعف الحديث اعتماداً على سند معين:

لقد اتفقت كلمة عامة أهل العلم بالحديث على عدم الجزم بضعف الحديث اعتماداً على سند واحد، ورد به ذلك الحديث. لاحتمال وروده من طريق أو أكثر صحيح، كما لا يمكن الحكم على حديث بمجرد النظر في سند واحد، بل لابد من جمع أحاديث الباب، فإذا خلا من المتابعات والشواهد؛ دلَّ على أنه فرد، فينظر في سنده.

قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله تعالى ـ وبنحوه قال النووي وابن الملقن وغيرهم رحمهم الله تعالى[1]: إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فلك أن تقول هذا ضعيف، وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول هذا ضعيف وتعني به متن الحديث، بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح؛ يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز

(١) علوم الحديث (٩٢ - ٩٣) وإرشاد طلاب الحقائق (١ : ٢٦٨ - ٢٦٩) والمقنع في علوم الحديث (١ : ١٠٣) وانظر اختصار علوم الحديث لابن كثير (٩٠) وفتح المغيث (١ : ٢٦٥ - ٢٦٦) وانظر ما كتبته في (الحديث المعلل) من أنه لا يعرف إلا بجمع أحاديث الباب.

ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث، بأنه لم يُرو بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو ذلك مفسِّراً وجه القدح فيه،... إلخ.

فإذا حكم إمام واسع الاطلاع متأهل للجهد، وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظانه ـ كما قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى ـ فلم يجده إلا من تلك الطريق الضعيفة؛ ساغ له الحكم بالضعف، بناء على غلبة ظنه[1]. ولا يكون ذلك إلا بجمع أحاديث الباب، وطرقه وشواهده، ومتابعاته.

ومع هذا فلا يحسن الجزم، بل ينسب التقصير لنفسه، بأنه لم يره إلا من طريق كذا، أو لا يعلم من رواه إلا فلان، أو إلا من الطريق الفلاني، حتى لا يستدرك عليه، لأنه ما حوى العلم كله بل شطره، بل ربعه، بل لعله اطلع على أوراق منه كما هو حال أهل زماننا ممن يعتمد على المختصرات، ويستروحون في النقل عن غيرهم ـ من غير تمحيص ولا تحقيق ـ ثقة بمن ينقلون عنه، والله تعالى أعلم.



---

(١) انظر: فتح المغيث (١ : ٢٦٦) والنكت (١ : ٤٠٩) وتدريب الراوي (١ : ٢٩٦ - ٢٩٧).



حكم العمل بالحديث الضعيف

لقد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى ـ من محدِّثين وفقهاء وغيرهم رحمهم الله تعالى ـ في العمل بالحديث الضعيف، هل يعمل به في الأحكام وغيرها ـ عدا العقائد لأنه يشترط القطع فيها؟ ـ أم يقتصر العمل على الرقائق والزهد والترغيب والترهيب والتاريخ والفضائل ونحوها؟ يعني: غير العقائد والأحكام؛ من الحلال والحرام. أم يعمل به في الجميع؟ أم لا يعمل به مطلقاً؟ وهو مردود. والجواب على ذلك من وجوه، أجعلها في فقرات متسلسلة.

أولاً: التساهل في روايته والعمل به وعدم تبيانه، إلا في العقائد والأحكام:

لقد تساهل عامة علماء الحديث وغيرهم في الأسانيد الضعيفة وروايتها ـ ما عدا الموضوع ـ ومن غير بيان ضعفها، في غير العقائد والأحكام، بل ورد عن بعضهم العملُ بالضعيف حتى في الأحكام؛ من الحلال والحرام، إذا لم يوجد حديث مقبول؛ صحيح أو حسن، كما سيأتي.

قال الإمام ابنُ الصلاح رحمه الله تعالى[1]: يجوز عند أهل الحديث

(١) علوم الحديث (٩٣) وانظر: إرشاد طلاب الحقائق (١: ٢٦٩ - ٢٧١) واختصار علوم الحديث (٩٠ - ٩١) والخلاصة (٤٨).

وغيرهم: التساهلُ في الأسانيد، وروايةُ ما سوى الموضوع؛ من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير اهتمامٍ ببيان ضعفها [زاد الإمام النووي رحمه الله تعالى: ويجوز العملُ بها] فيما سوى صفات الله تعالى، وأحكام الشريعة؛ من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد.

وممن روينا عنه التنصيصُ على التساهل في نحو ذلك: عبدالرحمٰن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما.اهـ.

زاد شيخ الإسلام البلقيني رحمه الله تعالى[1]: السفيانين، ويحيى بن محمد.

[قلت: سيأتي زيادة على ذلك بعد قليل، في فقرة مستقلة].

وقال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في ألفيته:

وسهَّلوا في غير موضوعٍ رووا   من غير تبيينٍ لضعفٍ ورأوا
بيانَه في الحكم والعقائدِ   عن ابنِ مهديٍّ وغيرِ واحد

وقال رحمه الله تعالى في شرحه[2]: وأما غير الموضوع فجوَّزوا التساهلَ في إسنادِه، وروايتِه من غير بيانٍ لضعفه، إذا كان في غير الأحكام والعقائد، بل في الترغيب والترهيب، من المواعظ والقصص، وفضائل الأعمال، ونحوها. أما إذا كان في الأحكام الشرعية ـ من الحلال والحرام وغيرهما ـ أو في العقائد، كصفات الله تعالى، وما يجوز، ويستحيل عليه، ونحو ذلك، فلم يَرَوْا التساهلَ في ذلك. وممن نص على ذلك من الأئمة:

---

(١) محاسن الاصطلاح (٢١٧).

(٢) شرح الألفية (١ : ٢٩١) وانظر: فتح الباقي (١ : ٢٩١) وفتح المغيث (١ : ٢٦٧) وتوضيح الأفكار، مع تنقيح الأنظار (٢: ١٠٩ - ١١٢) ورسالة في أصول الحديث للجرجاني (٧٧) والمختصر في علم الأثر (١٥١) وجواهر الأصول (٢٤).

عبدُ الرحمٰن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم.اهـ. وقال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في ألفيته[1]:

. . . . وتركه بيانَ ضعفٍ قد رَضوا

في الوعظِ أو فضائل الأعمال لا العقد والحرام والحلالِ

والمراد بالعقد في قول السيوطي رحمه الله تعالى: العقائد.

أقوال بعض العلماء الذين نصوا على التساهل: ولكي يكون الموضوع متكاملاً فإني أذكر أقوال بعض العلماء الحفاظ الذين ورد عنهم التنصيص على التساهل في الأخذ بالحديث الضعيف والعمل به، وروايته[2]:

قال الإمام عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى: إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام شدَّدْنا في الأسانيد، وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهَّلْنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال.اهـ من الدلائل وغيره.

وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى: لا تأخذوا العلمَ في الحلال والحرام إلا من المشهورين بالعلم؛ الذين يعرفون الزيادة والنقصان، ولا بأس بما سوى؟ ذلك من المشايخ.اهـ من مقدمة الكامل والكفاية.

قيل لعبدالله بن المبارك رحمه الله تعالى ـ وقد روى عن رجل حديثاً ـ:

---

(١) ألفية الحديث ـ بشرح منهج ذوي النظر ـ (٩٦ - ٩٧).

(٢) انظر: مقدمة الكامل لابن عدي ـ تحقيق السامرائي ـ (٢٤٢) الجرح والتعديل (١: ٦ - ٧، ١٠) والكفاية (٢١٢ - ٢١٣) والمستدرك (١: ٤٩٠) والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢: ٣٠٨ - ٣٢٢) وفتح المغيث (١: ٢٦٧ - ٢٦٨) والقول البديع (٢٥٥ - ٢٥٦) وتدريب الراوي (١: ٢٩٨ - ٢٩٩) والنكت لابن حجر (٢: ٨٨٧ - ٨٨٨) ودلائل النبوة للبيهقي (١: ٣٣ - ٣٨) والأذكار (١١ - ١٢، ٢٣٩) والمجموع (١: ١٠١) وفتاوى الرملي (٤: ٣٨٣) ومحاسن الاصطلاح (٢١٧) والمنهج الحديث (٢٤٨ - ٢٤٩) والمنهل اللطيف (١٣ - ١٥) والمسودة (٢٧٣ - ٢٧٥) وشذرات الذهب (٢: ٩٨) والقول المسدد (١١ - ١٢، ٣٢). وشرح الكوكب المنير (٢: ٥٦٩ - ٥٧٣) وغيرها.

هذا رجل ضعيف؟ قال: يحتمل أن يروى عنه هذا القدر ـ أو مثل هذه الأشياء ـ قيل لعبدة بن سليمان: مثل أي شيء؟ قال: في أدب، في موعظة، في زهد. اهـ من الجرح والتعديل والنكت.

وقال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى: لا تسمعوا من بَقيَّةَ ما كان في سُنَّةٍ، واسمعوا منه ما كان في ثوابٍ وغيره اهـ. من الكفاية.

وقال يحيى بن معين رحمه الله تعالى: إدريس بن سنان يُكتب من حديثه الرقاق.اهـ.

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد[1]. اهـ.

وقال أيضاً: أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها، حتى يجيءَ شيءٌ فيه حكم.اهـ من الكامل والنكت.

وعبارة التدريب عن أحمد بن حنبل وعبدالرحمٰن بن مهدي وعبد الله بن المبارك رحمهم الله تعالى قالوا: إذا روينا في الحلال والحرام شَدّدْنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا.اهـ.

قلت: وسيأتي بيان رواية الإمام أحمد عن رجال غاية الضعف، لكن لم يرهم كذلك.

وقال أبو زكريا العنبري رحمه الله تعالى: الخبر إذا ورد لم يحرِّم حلالاً، ولم يحلَّ حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيبٍ أو ترهيب، أو تشديدٍ أو ترخيص، وجب الإغماضُ عنه، والتساهلُ في روايته.اهـ من الكفاية والرملي.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨: ٦٥ - ٦٨) وكيف يرى الأخذ بها في الفضائل والثواب والعقاب والأعمال الصالحة المستحبة، وتدليله على ذلك بالأخذ بالإسرائيليات والمنامات وكلمات السلف،... على ألا يكون موضوعاً، ولا يثبت..

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى ـ تحت عنوان طبقات الرواة، وعنوان مراتب الرواة ـ:

[الثالث] ومنهم: الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً.

[الرابع] ومنهم: الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه: الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وخامس: قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم [ممن ليس من أهل الصدق والأمانة] ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال [لأولي المعرفة] منهم الكذب؛ فهذا يترك حديثه، ويطرح روايته، ويسقط ولا يشتغل به.اهـ من الجرح والتعديل.

وقال الإمام البيهقي رحمه الله تعالى: وأما النوع الثاني من الأخبار؛ فهي أحاديث اتفق أهلُ العلم بالحديث على ضعف مَخْرجها، وهذا النوع على ضربين:

ضرب: رواه من كان معروفاً بوضع الحديث والكذب فيه.

فهذا الضرب لا يكون مستعملاً في شيء من أمور الدين، إلا على وجه التليين، . . .

وضرب: لا يكون راويه متهماً بالوضع، غير أنه عُرف بسوء الحفظ، وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول.

فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام، كما لا تكون شهادة مَن هذه صفته مقبولةً عند الحكام. وقد يستعمل في الدعوات، والترغيب والترهيب، والتفسير، والمغازي، فيما لا يتعلق به حكم، . . . ثم ذكر قول عبدالرحمٰن بن مهدي السابق، وقول يحيى بن سعيد القطان ـ في

التساهل في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، وذكر أسماءهم، ثم ذكر قول الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى.

وقال ابن عبدالبر رحمه الله تعالى: أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به.اهـ.

وقال الإِمام النووي رحمه الله تعالى ـ في مقدمة الأذكار ـ: قال العلماء من الفقهاء والمحدِّثين وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف، ما لم يكن موضوعاً.

وأما الأحكام؛ كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك: فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديثٌ ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فإن المستحب أن يتنزه عنه، ولكن لا يجب.اهـ. وقال في المجموع: إنما يجوز الاحتجاج في الأحكام بالحديث الصحيح أو الحسن، فأما الضعيف فلا يجوز الاحتجاج به في الأحكام والعقائد، وتجوز روايته والعملُ به في غير الأحكام، كالقصص، وفضائل الأعمال، والترغيب والترهيب.اهـ من المجموع.

وقال رحمه الله تعالى في تعليقه على حديث ﷺ من قام ليلتي العيدين،... هو حديث ضعيف، رويناه من رواية أبي أمامة مرفوعاً وموقوفاً، وكلاهما ضعيف، لكن أحاديث الفضائل يُتسامح فيها، كما قدمناه أول الكتاب. اهـ من الأذكار.

وقد عنون الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في الكفاية على بعض هذه النصوص بقوله: باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال. اهـ.

وهكذا ذهب أهل الحديث وغيرهم على جواز رواية الحديث الضعيف والعمل به في غير العقائد والأحكام من الحلال والحرام.

ثانياً: الإجماع على العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والرقائق ونحوها:

بل إن الإجماع قد انعقد على جواز رواية الحديث الضعيف، وعلى العمل به في الفضائل والرقائق والترغيب والترهيب والقصص ونحو ذلك.

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى ـ في معرض تعليقه على حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه في وصية رسول الله ﷺ بطلبة العلم: قد ضعف الجمهور أبا هٰرون [العبدي] ولكن هذا الحديث من باب الفضائل، وقد اتفق أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل ونحوها من القصص وشبهها ـ مما ليس فيه حكم ولا شيء من العقائد وصفات الله تعالى ـ بالحديث الضعيف، والله تعالى أعلم.اهـ من الترخيص[1] .

بل ذكر الإجماع على ذلك في بعض مصنفاته، كما قال الإمامان الرملي والسخاوي رحمهما الله تعالى[2].

قلت: لكن ذلك بشروط، ذكرها المحدِّثون.

ثالثاً: شروط العمل بالحديث الضعيف:

لقد شرط الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ونحوها ثلاثةَ شروط، هي[3]:

قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى: سمعت شيخنا [الحافظ ابن حجر] رحمه الله تعالى مراراً يقول ـ وكتبه لي بخطه ـ: إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

---

(١) الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام (٥٤ - ٥٥).

(٢) فتاوى الإمام الرملي (٤: ٣٨٣) بهامش الفتاوى الكبرى لابن حجر، وفتح المغيث (١: ٢٦٨) وانظر المنهج الحديث (٢٤٨ وما بعد) والمنهل اللطيف (١٣ - ١٤).

(٣) انظر: تدريب الراوي (١: ٢٩٨ - ٢٩٩) وفتح المغيث (١: ٢٦٨) والقول البديع (١٩٥). بنفسه حكماً شرعيّاً.

الأول: متفق عليه: أن يكون الضعفُ غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصلٍ عام [معمول به من أصول الشريعة] فيخرج ما يُخترع، بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا يَنسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله [بل يُعتقد الاحتياط].

قال: والأخيران عن ابن عبدالسلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد. والأول نقل العلائي الاتفاق عليه.اهـ

قلت: ويخدش قول العلائي رحمه الله تعالى الضربُ الثاني عند البيهقي، والخامس عند ابن أبي حاتم، وقد مرا، وكذا قول الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى في تعليقه على حديث ابن أبي أوفى رضي الله تعالى عنه ـ في صلاة الحاجة ـ: في الجملة هو حديث ضعيف جداً؛ يكتب في فضائل الأعمال.اهـ من القول البديع[1].

رابعاً: العمل به في الأحكام عند عامة أهل العلم إذا لم يوجد سواه:

لقد وقع التساهلُ في رواية الحديث الضعيف والعمل به عند كثير من الأئمة من المحدثين والفقهاء والأصوليين، في الأحكام؛ في الحلال والحرام، إذا لم يوجد في الباب حديث مقبول، ولم يوجد سواه فيه، أو لم يتفق المحدِّثون على طرح رواية الراوي، وقدّموه على الرأي[2].

فقد ذهب كثير منهم إلى الأخذ بالحديث المرسل (بمعناه العام) ـ

---

(١) القول البديع (٤٣١ - ٤٣٢).

(٢) انظر ألفية العراقي بشرحيها للعراقي والشيخ زكريا (١: ١٠٢ - ١٠٣) وفتح المغيث (١: ٧٩ - ٨٢) والخلاصة (٤٨).

فيدخل المنقطع بأنواعه ـ وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وإحدى الروايتين عن أحمد وطائفة كبيرة[1]. وسيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى.

كما ذهبوا إلى الأخذ بالضعيف مطلقاً، خاصة إذا كان ناتجاً عن العوارض البشرية أو الجهالة، ما لم يصل إلى الضعف الشديد، كأن يكون الراوي كذّاباً، أو متهماً، أو فاحش الغلط.

هذا مذهب أبي حنيفة[2] رحمه الله تعالى، حيث إنه يَرى أن المرسل وضعيفَ الحديث أولى عنده من الرأي والقياس، وسيأتي إن شاء الله تعالى في الأمثلة ما يدل على ذلك.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى[3]: وأصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى مجمعون على أن مذهبَ أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعليه بنى مذهبه، . . . ثم ذكر الأمثلة التي يأتي ذكرها.

وهو مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى، في أخذه بالمرسل، حتى لو كان من صغار التابعين، كالزهري رحمه الله تعالى مثلاً، وكذا بالبلاغات، ونحوها، وسيأتي ذكر الأمثلة، وكذا النقل في ذلك عن القاضي أبي بكر ابن العربي المعافري رحمه الله تعالى.

وسيأتي استدلال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بالمرسل إذا لم يجد دلالة سواه.

قلت: وهذا هو رأي الإِمام أحمد رحمه الله تعالى في تقديم الضعيف

---

(١) انظر: حجية الحديث المرسل عند الإمام الشافعي (٣٢ - ٣٦) وانظر المصادر في الحاشية.

(٢) انظر: النكت للزركشي (٢: ٣١٩) وفتح المغيث (١: ٨٠) وقواعد في علوم الحديث (٩٥ - ٩٦) والإِحكام في أصول الأحكام (٧: ٥٤) ومرقاة المفاتيح (١: ٣).

(٣) إعلام الموقعين (١: ٧٧) وما زعمه أن الضعيف في عرف السلف هو الحسن عند المتأخرين يرده هذه النماذج التي ذكرها، إذ فيها الباطل والمنكر والضعيف الشديد. ومع هذا قدّمها الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى على القياس، والله تعالى أعلم.

على الرأي، ولو كان في الأحكام، وفي الاحتجاج بالرجل حتى يُجمع على تركه.

ذكر ابنُ حزم[1] رحمه الله تعالى بسنده إلى الإمام أحمد رحمه الله تعالى قال: الحديث الضعيف أحب إلينا من الرأي.

وروى عن عبدالله بن أحمد رحمهما الله تعالى قال: سألت أبي عن الرجل يكون ببلدٍ، لا يجد فيه إلا صاحبَ حديثٍ، لا يعرف صحيحَه من سقيمِه، وأصحابَ رأي، فتنزل به النازلةُ، من يسأل؟ فقال أبي: يسأل صاحبَ الحديثِ، ولا يسألُ صاحب الرأي، ضعيفُ الحديث أقوى من رأي أبي حنيفة.اهـ. قال الحافظُ العراقي رحمه الله تعالى في ألفيته:

كان أبو داود أقوى ما وجد ... يرويه والضعيفَ حيث لا يَجِد
في الباب غيرَه، فذاك عنده ... مِنْ رَأْيٍ أقوى قاله ابنُ منده
والنسائي يخرجُ من لم يَجمعوا ... عليه تركاً، مذهبٌ متسعُ

قال الإمام ابن الصلاح[2] رحمه الله تعالى: حكىٰ أبو عبد الله بن منده الحافظُ، أنه سمع محمد بن سعد الباوَرْدي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبدالرحمٰن النسائي أن يُخرِّجَ عن كل من لم يُجمع على تركه.

قال ابن منده: وكذلك أبو داود السجستاني، يأخذ مأخذَه، ويُخرِّج الإسنادَ الضعيفَ إذا لم يجد في الباب غيرَه، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال، والله تعالى أعلم.اهـ من علوم الحديث. وهذا مذهب الثوري والأوزاعي وأبي حاتم الرازي وابن حزم رحمهم الله تعالى[3].

---

(١) المحلى (١: ٦٨) وانظر: فتح المغيث (١: ٨٠) وتهذيب التهذيب (٥: ٣٣٧) وقواعد في علوم الحديث (٣٥٣ - ٣٥٤) ومنهاج السنة (٤: ٢٧) وتعجيل المنفعة (١٠) وشرح الكوكب المنير (٢: ٥٧٣) والمسودة (٢٧٣ - ٢٧٦ ففيها نقول كثيرة) وإعلام الموقعين (١: ٣١ - ٣٢) ونكت الزركشي (٢: ٣١٣ - ٣١٨).

(٢) علوم الحديث (٣٣ - ٣٤) وانظر شرح السيوطي للنسائي (١: ٣).

(٣) الجرح والتعديل (٨: ٣٤٧) وسير أعلام النبلاء (٧: ١١٢ - ١١٤) والمحلى (٤: ١٤٧ - ١٤٨).

وأختم هذه الفقرة بما ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى من أن ذلك هو مذهب عامة الأئمة رحمهم الله تعالى[1]. وذلك تحت عنوان الأصول التي بنيت عليها فتاوى ابن حنبل، وأنها على خمسة أصول.

الأصل الأول: النصوص، . . . .

الأصل الثاني: ما أفتى به الصحابة، . . . .

الأصل الثالث: الاختيار من أقوال الصحابة إذا اختلفوا، . . . .

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، . . . وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قولَ صاحب، ولا إجماعاً على خلافه؛ كان العمل به عنده أولى من القياس. وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدّم الحديثَ الضعيف على القياس.اهـ ثم ذكر أمثلة عند أبي حنيفة والشافعي، وأشار إلى أخذ مالك رحمهم الله تعالى به. وسيأتي ذكر الأمثلة بعد قليل.

الأصل الخامس: القياس للضرورة. مع ملاحظة كيف أخر المرسل والحديث الضعيف على أقوال الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وجعله قبل القياس، مع أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى لا يراها سنة.

خامساً: أمثلة على أخذ الأئمة الفقهاء رحمهم الله تعالى بالحديث الضعيف في الأحكام:

هناك أمثلة كثيرة قد قال بها الأئمة المجتهدون رحمهم الله تعالى، لأنه ما من إمام من الأئمة ـ حتى الذين انقرضت مذاهبهم ـ إلا وقد أخذ

(١) إعلام الموقعين (١: ٣١ - ٣٢، ٧٧) وانظر فتحش الباري (٥: ٩٠) وسيأتي الجواب عما زعمه رحمه الله تعالى أن الضعيف عند الإمام أحمد رحمه الله تعالى يعني الحسن.

بالحديث الضعيف في الأحكام، إذا خلا الباب من حديث مقبول، ولم يكن فيه سواه، أو تلقته الأمة بالقبول (لكني سأقتصر على الأئمة الأربعة المتبوعين عند أهل السنة، رحمهم الله تعالى، ورفع قدرهم) وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى ما ذهب إليه الإمامان أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى، وإن قعد مذهب الإمام أحمد وأشار إلى مذهب الإمام مالك رحمهما الله تعالى[1].

أ ـ لقد قدم الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى حديثَ «القهقهة في الصلاة» على محض القياس، وقد أجمع أهل الحديث على ضعفه، وقدَّم حديثَ «الوضوء بنبيذ التمر» على القياس، وأكثر أهل الحديث على ضعفه، وقدم حديثَ «أكثر الحيض عشرة أيام» وهو ضعيف باتفاقهم على محض القياس، وقدّم حديثَ «لا مهر أقل من عشرة دراهم» وأجمعوا على ضعفه، بل بطلانه ـ على محض القياس، ومنع «قطع يد السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم» مع أن الحديث ضعيف، بل باطل، . . .

ب ـ وقدّم الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله تعالى خبر «تحريم صيد وادي وَج» مع ضعفه، على القياس، وقدَّم جواز الصلاة بمكة في وقت النهي ـ مع ضعفه، ومخالفته لقياس غيرها من البلاد ـ وقدّم ـ في أحد قوليه ـ حديثَ «من قاء أو رعف فليتوضأ»، وليبن على صلاته على القياس، مع ضعف الخبر وإرساله.

جـ ـ وأما مالك رحمه الله تعالى فإنه يقدِّم المرسلَ والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس.

د ـ قلت: وأخذ الإمام أحمد رحمه الله تعالى بحديث «الناس أكفاء» مع أنه منكر، وحكم ابن عبدالبر بوضعه، وأخذ بحديث حكيم بن جبير «فيمن تحل له الصدقة» مع أنه منكر الحديث[2]. وأخذ بحديث «لا صلاة

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (١: ٣١ - ٣٢).

(٢) انظر: النكت للزركشي (٢: ٣١٤ - ٣١٦).

لجار المسجد إلا في المسجد» وهو ضعيف جدّاً، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. وهناك نصوص كثيرة في ذلك.

سادساً: الانكفاف عند عدم وجود غيره:

إذا لم يوجد حديث مقبول، ولم يوجد في الباب إلا الحديث الضعيف، فقد ذهب عدد من الأئمة إلى الأخذ به من باب الانكفاف والاحتياط.

فقد نقل الإمام الماوردي وغيره رحمهم الله تعالى عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، أنه يأخذ بالمرسل إذا لم يوجد دلالةٌ سواه، إذا دل على محظور، احتياطاً، كما قال الإمام السبكي رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم[1].

وكذا إذا كان ضعيفاً بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة، فالاستحباب التنزه عنه، كما قال النووي رحمه الله تعالى، ولكن لا يجب، كما مر النقل عنه.

سابعاً: الضعيف إذا جرى عليه العمل:

لقد اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على العمل بالحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول، وجرى العمل به، ولا أعلم مخالفاً في هذا القضية.

لما كنت أشرح أبواباً من سنن الترمذي ـ قسم العبادات ـ لفت نظري قول الإمام الترمذي رحمه الله تعالى على عدد كثير من الأحاديث: وعليه العمل عند أهل العلم، أو عند عامة أهل العلم، أو عند بعض أهل العلم، مع حكمه على تلك الأحاديث بالضعف؛ سواء بانقطاع السند، أو بالاضطراب، أو لعدم صحة السند، أو لضعف الراوي،... أو نحو ذلك،

---

(١) انظر: فتح المغيث (١: ٨٠، ١٤٢، ١٤٣، ٢٦٨) ونكت الزركشي (٢: ٣١٣) وحجية الحديث المرسل عند الإمام الشافعي.

وأذكر (٢٠) حديثاً من القسم الأول، مقتصراً على اسم الباب، ورقم الحديث في السنن:

ـ باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (١٨٨).

ـ باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، رقم (٢٦١).

ـ باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً، رقم (٣٦٤).ـ باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر، رقم (٤١١).

ـ باب ما جاء في استقبال الإمام إذا خطب، رقم (٥٠٩).

ـ باب ما ذكر في الرجل يدرك الإمام وهو ساجد كيف يصنع، رقم (٥٩١).

ـ باب ما جاء في زكاة الخضروات، رقم (٦٣٨).

ـ باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء، رقم (٩١٤، ٩١٥).

ـ باب ما جاء لا نكاح إلا ببينة، رقم (١١٠٣، ١١٠٤).

ـ باب ما جاء أن طلاق الأَمَة تطليقتان، رقم (١١٨٢).

ـ باب ما جاء في طلاق المعتوه، رقم (١١٩١).

ـ باب ما جاء في القطائع، رقم (١٣٨٠).

ـ باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا، رقم (١٣٩٩).

ـ باب ما جاء في النفي، رقم (١٤٣٨).

ـ باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا، رقم (١٤٥٣).

ـ باب ما جاء في صيد البزاة، رقم (١٤٦٧).

ـ بابٌ [فيما يقوله عند الذبح] رقم (١٥٢١).

ـ باب ما جاء في كراهية وطء الحبالى من السبايا، رقم (١٥٦٤).

ـ باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل، رقم (٢١٠٩).

ـ باب ما جاء في ميراث الأخوة من الأب والأم، وباب ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية، رقم (٢٠٩٤، ٢١٢٢).

ومن الملاحظ أن هذه الأحاديث كلها في الأحكام، وقد قال بها أهل العلم، أما ما قال بها بعض أهل العلم فهو كثير جداً، لكن اكتفيت بهذا القدر للدلالة على أن العلماء رحمهم الله تعالى أخذوا بالحديث الضعيف في الأحكام، إما لاعتضاده، أو لعدم وجود حديث مقبول، أو لأنه لا يوجد سواه في الباب، فإذا جاز الأخذ به في الأحكام، فما سواها من باب أولى، والله تعالى أعلم.

ثامناً: الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول، وعملوا بمضمونه، وأجمعوا عليه فكثير:

لقد اتفق العلماء على العمل بالحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول، ولا أعلم مخالفاً في ذلك.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى[1]: وقد يستدل أيضاً على صحته [الحديث] بأن يكون خبراً عن أمر اقتضاه نص القرآن، أو السنة المتواترة، أو أجمعت الأمة على تصديقه، أو تلقته الكافة بالقبول، وعملت بموجبه لأجله.اهـ.

ـ حديث: **«لا وصية لوارث»** حيث رواه الكافة عن الكافة من طريق أهل المغازي وغيرهم، فهو بمنزلة المتواتر، وجعله بعض العلماء ناسخاً لآية الوصية. والحديث مجمع عليه كما قال الشافعي رحمه الله تعالى[2]. لكن لم يصله طريق صحيح، وإنما أخذ برواية أهل المغازي، وإجماع العلماء على مقتضى الحديث، مع أن الحديث ورد من طرق أخرى موصولة، لكن بعد الشافعي أو لم يطلع عليها.

---

(١) الكفاية (٥١).

(٢) الرسالة (١٣٩ - ١٤٢) وانظر الأم (٤: ٢٧، ٣٦، ٤٥) وفتح المغيث (١: ٢٦٨).

ـ وحديث «تغيير لون الماء أو طعمه أو ريحه» قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى[1]: يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يُثبت مثله أهل الحديث، وهو قول العامة، لا أعلم بينهم فيه اختلافاً. اهـ.

ـ وحديث «لا زكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً» قال ابن عبدالبر رحمه الله تعالى[2]: لم يثبت عن النبي ﷺ في زكاة الذهب شيء من جهة نقل الآحاد العدول الثقات الأثبات،... ثم ذكره من طريق الحسن بن عمارة بسنده إلى عليٍّ رضي الله عنه، ثم قال: والحسن بن عمارة متروك الحديث، أجمعوا على ترك حديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه،... ثم نقل الإجماع على وجوب الزكاة إذا بلغ هذا المقدار.

ـ وحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه حينما أرسله رسول الله ﷺ إلى اليمن، وسأله ﷺ : «بم تحكم؟» الحديث.

هذا الحديث لا يُروى إلا من طريق الحارث بن عَمْرو، عن أناس من أصحاب معاذ، عن معاذ رضي الله عنه، ففيه راو مبهم، ومع هذا فقد اعتمده عامة أهل العلم، ونقله الكافة عن الكافة، وجعلوه دليلاً على مشروعية الاجتهاد (القياس)[3]، والله تعالى أعلم.

تاسعاً: من نُسب إليه المنع مطلقاً:

قال الشيخ القاسمي رحمه الله تعالى[4]: ليعلم أن المذاهب في الضعيف ثلاثة:

---

(١) اختلاف الحديث (١٠٨) وانظر النكت للحافظ ابن حجر (١: ٤٩٤ - ٤٩٥).

(٢) الاستذكار (٩: ٢١ - ٣٥، ٣٩) وانظر: الأم (٢: ٣٤).

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه (١: ١٨٨ - ١٩٠) وذكر عدة نماذج من ذلك، ثم قال: وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له.اهـ.

(٤) قواعد التحديث (١١٣) وانظر عيون الأثر (١: ١٥) وانظر فيه (١: ١٢) فقد قال: ما أحب إن أحتج به ـ يعني ابن إسحاق ـ في الفرائض.اهـ. فهو يتناقض مع القول الأول.

الأول: لا يُعمل به مطلقاً؛ لا في الأحكام، ولا في الفضائل، حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر عن يحيى بن معين، ونسبه في فتح المغيث لأبي بكر ابن العربي، والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً، . . . وهذا مذهب ابن حزم رحمه الله تعالى أيضاً، . . . ثم ذكر القول الثاني وهو العمل به مطلقاً، والثالث يعمل به في الفضائل بشروطه، وهو المعتمد عند الأئمة.

قلت: والجواب عما ذكر عن هؤلاء الأعلام ما يلي:

ـ **أما الإمام البخاري** رحمه الله تعالى فيرده فعله في كتابه (الأدب المفرد) حيث فيه حديث ضعيف، وكذا غيره من كتبه، إنما شرط ذلك في الصحيح لا غير، ولو كان لا يجوز الاحتجاج بالضعيف عنده فلم ذكره في الأدب المفرد وغيره؟ وهل كان يصعب عليه اختيار الصحيح وهو الذي يحفظ مائة ألف حديث صحيح؟

ـ **وأما الإمام مسلم** رحمه الله تعالى فيرده تقسيمه الحديث إلى ثلاثة أقسام، وأن يأتي بها تباعاً، أو يفرد لكل قسم منها كتاباً، وقد بينت ذلك في شرحي لمقدمة الإمام النووي رحمه الله تعالى. ـ وأما ما ذكر عن الإمام يحيى بن معين رحمه الله تعالى؛ فيرده ما نقلته عنه، وهو التفريق بين أحاديث الأحكام وأحاديث المغازي والرقائق ونحوها.

قال رحمه الله تعالى عن إدريس بن سنان: يُكتب عنه من حديثه الرقاق.اهـ.

وقال رحمه الله تعالى عن زياد البكائي ـ صاحب ابن إسحاق ـ: لا بأس به في المغازي، وأما في غيرها فلا.اهـ من ميزان الاعتدال[1].

ـ وأما ما ذكر عن ابن حزم رحمه الله تعالى فيرده قول ابن حزم نفسه، فقد قال في المحلى[2]: وأما القنوت في الوتر ـ ثم ذكر حديث

(١) ميزان الاعتدال (٢: ٩١).

(٢) المحلى (٤: ١٤٧ - ١٤٨).

الحسن بن عليٍّ رضي الله تعالى عنهما ـ ثم قال: القنوت ذكرُ الله ودعاء، فنحن نحبه، وهذا الأثر ـ وإن لم يكن مما لا يُحتج بمثله ـ فلم نجد فيه عن رسول الله ﷺ غيره، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: ضعيف الحديث أحبُّ إلينا من الرأي. قال علي [ابن حزم]: وبهذا نقول.

وقد جاء عن عُمر رضي الله تعالى عنه القنوت بغير هذا، والمسند أحبُّ إلينا.اهـ.

يعني: المرفوع إلى النبي ﷺ ـ وإن كان ضعيفاً في نظره ـ أحب إليه من الموقوف على الصحابي، ولو كان بمثل عمر رضي الله تعالى عنه، والله تعالى أعلم.

وقد سبق أن قلت: إن العلماء يأخذون بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب حديث مقبول ـ صحيح أو حسن ـ ولم يكن في الباب غيره.

ـ وأما ما نقل عن القاضي أبي بكر ابن العربي رحمه الله تعالى:

فهو ـ وإن نقله عامة من تكلم عن حكم الحديث الضعيف بأنه يذهب إلى المنع مطلقاً ـ وحمله بعضهم فيما إذا كان شديد الضعف ـ منقوض بنص القاضي رحمه الله تعالى.

ذلك أن الموجود في كتبه مغاير لما نُقل عنه، وقد تتبعت كتابه عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، فوجدته يذهب إلى العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والخير والرقائق والترغيب والترهيب، بل في المستحبات، بل في الانكفاف في العبادات، وأذكر بعض النماذج:

قال رحمه الله تعالى في تعليقه على حديث «التنشف بعد الوضوء»[1]: هذان خبران لم يصحّا، وفي الصحيح عن ميمونة، أن النبي ﷺ اغتسل عندها، فناولته المنديل، فردَّه، . . . ثم ذكر ثلاثة أقوال في المسألة ثم قال:

---

(١) عارضة الأحوذي (١: ٦٩ - ٧٠).

والصحيح جواز التنشف بعد الوضوء، وأما حديث ميمونة فهو حكاية حال، وقضيةٌ في عين، . . . إلخ.

وقال رحمه الله تعالى في تعليقه على أمره ﷺ من يستيقظ ويجد البلل ولا يذكر احتلاماً بالغسل[1]: قد بيَّن أبو عيسى ضعفَه، لأنه مخرَّج من طريق عبد الله العُمَري، وهو ضعيف، . . . ثم قال: والصحيحُ وجوب الغُسل، إذا لم يلبسه غيره، لأنه يقطع على أنه منه.اهـ.

وقال رحمه الله تعالى في تعليقه حديث وائل بن حُجْر رضي الله تعالى عنه في التأمين[2]: قد علَّل أبو عيسى حديثَ وائل، وليس في قول رسول الله ﷺ لآمين حديثٌ صحيح، وإنما ذكره مالك عن ابن شهاب مرسلاً كان رسول الله ﷺ يقول: «**آمين**»، . . . ثم قال: السنةُ أن يقولها الإمامُ لقوله ﷺ: «**إذا أمَّن الإمامُ فأمِّنوا**» ولرواية ابن شهاب أن النبي ﷺ كان يقولها، والمرسل عندنا حجة كالمسند، لا سيما مرسل ابن شهاب، . . .

وهناك نماذج كثيرة[3]. لكني سأقتصر على نموذج واحد فقط، فقد قال رحمه الله تعالى[4]. في تعليقه على حديث التشميت إذا زاد على الثالثة: روى أبو عيسى حديثاً مجهولاً «إن شئتَ شمِّتْه، وإن شئتَ فلا» وهو وإن كان مجهولاً؛ فإنه يستحب العمل به، لأنه دعاءٌ بخير، وصلةٌ للجليس، وتودُّدٌ له. اهـ.

وبهذا يتضح أن مذهب القاضي أبي بكر ابن العربي رحمه الله تعالى كمذهب عامة أهل العلم، وهو جواز رواية الحديث الضعيف، وجواز العمل به، ما لم يكن ضعفه شديداً، كالموضوع والمتروك ونحوهما، والله تعالى أعلم.

---

(١) عارضة الأحوذي (١: ١٧٢ - ١٧٣).
(٢) عارضة الأحوذي (٢: ٤٨ - ٥٠) وانظر فيه (١: ١٣) لتصحيحه مرسل الزهري.
(٣) انظر العارضة (٢: ٧٩ - ٨٠، ١١٢ - ١١٣، ٢١٥ - ٢١٦) (١٠: ١٥٥ - ١٥٦).
(٤) عارضة الأحوذي (١٠: ٢٠٥).

عاشراً: ما المراد بالضعيف عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى:

ذهب بعض أهل العلم إلى أن مرادَ الإمام أحمد رحمه الله تعالى بالضعيف هو الحسن. وهو ما قاله العلامة ابن تيمية ونقله ابن القيم رحمهما الله تعالى[1]. ثم استحسنه بعد ذلك بعض أهل العلم من غير تمحيص ولا تحقيق.

وهذا قول لا تسعفه النصوص، وقد توسع الشيخُ عبدُ الحي اللكنوي رحمه الله تعالى بعرض الأقوال في الحديث الضعيف في كتابه «الأجوبة الفاضلة»[2].

والجواب على هذا القول من وجوه:

أولاً: الأقوال المستفيضة عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى من أن الحديث الضعيف أحب إليه ـ أو خير ـ من الرأي. وقد ذكرت عدة أقوال فيما سبق في بحث التساهل، وذكر ابن حزم رحمه الله تعالى قولين عنه.

الثاني: ما أدخله ابن الجوزي رحمه الله تعالى من أحاديث المسند في كتابه الموضوعات ـ وكذا الحافظ العراقي رحمه الله تعالى حيث ذكر تسعة أحاديث ـ فهو ـ وإن لم يسلَّم لهما بأنها موضوعة ـ لكن منها ما لا يرتفع إلى درجة الحسن أو الصحيح بل هي في درجة الضعيف، ومنها الضعيف جدّاً. وقد أوضح ذلك الأئمة ابن حجر والسيوطي وابن عراق والعلامة محمد المدراسي رحمهم الله تعالى[3].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١: ٢٥١) (١٨: ٢٥، ٢٤٨ - ٢٤٩) وقاعدة جليلة (٨٢ - ٨٣) وإعلام الموقعين (١: ٣١).

(٢) انظر: الأجوبة الفاضلة (٣٦ - ٥٩) وقواعد في علوم الحديث (٩٢ - ١٠٨) والمبسوط في علوم الحديث الحلقة السادسة (الحديث الضعيف).

(٣) انظر: القول المسدد، وذيله، والنكت على كتاب ابن الصلاح (١: ٤٥٠ وما بعد) وتدريب الراوي (١: ١٧٢ - ١٧٣، ٢٧٨ - ٢٨١).

ثالثاً: أخذه بالضعيف في الأحكام، وأن عليه العمل، وقد ذكرت نماذج مما أخذ به، وهي ضعيفة بالاتفاق.

رابعاً: روايته عن بعض الرجال الشديدي الضعف، وقد تتبعت رجاله الذين انفرد عنهم، وذكرهم الحافظ رحمه الله تعالى في كتابه تعجيل المنفعة، فوجدته قد روى عن طائفة، مما قيل عنهم: كذاب، يروي الموضوعات، منكر الحديث، متروك، ... ونحو ذلك، وأذكر هنا بعض النماذج، بذكر رقم الترجمة من الكتاب المذكور، مما ينفرد به الإمام أحمد رحمه الله تعالى، ولا أذكر من قيل فيه: مجهول، لا يعرف، لا شيء، ضعيف، ... ونحو ذلك، وانظر رقم (٢، ١١، ٣٦، ٦٩، ١٣٢، ٢٠٩، ٣١٨، ٣٩٥، ٤٣٠، ٦٦٦، ٦٧٤، ٦٧٦، ٧٧٧، ٨١٤، ٩٠٢، ٩٥٣، ١١٠٢، ١٢٠٨) هذه نماذج، مما كذبه يحيى وصالح جزرة، ووهاه أبو زرعة، وحكم بتركه النسائي والدارقطني، واتهمه ابن حبان بالوضع، أو برواية الموضوع، ... إلخ، وكل هذا دال على وجود الضعيف، بل الضعيف جدّاً في مسنده، والله تعالى أعلم.

خامساً: روايته للأحاديث الضعيفة ووجودها في المسند: خير شاهد على أن الضعيف عنده هو الضعيف عند المحدثين، وقد ذكرت أن في الأجزاء الخمسة عشر التي حققها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى، وفيها (٨١٠٨) حديثاً فيها (٨٥٣) حديثاً ضعيفاً، مع أن الشيخ رحمه الله تعالى معروف بتساهله، وهذه ضعيفة بمقاييس علماء الحديث، وليست حسنة كما تصورها العلامة ابن تيمية رحمه الله تعالى، فكيف لو تتبعنا سائر أحاديث المسند. يضاف إلى ذلك ما في كتبه الأخرى، مما يدل على أن الضعيف عنده هو الضعيف عند علماء الحديث، وإن كان الضعيف يتفاوت، والله تعالى أعلم.

سادساً: إن أخذ الإمام أحمد رحمه الله تعالى بالمرسل، والحديث الضعيف، وتقديمه على القياس، بل تقديمه أقوال الصحابة رضي الله تعالى عنهم على الحديث الضعيف؛ دلالة على أن الضعيف ليس هو في درجة

الحسن، كما قيل، بل لو قيل إنه يدخل الحسن في الصحيح لكان أولى، وقد سبق النقل عن أعلام الموقعين ذكر أصول الإمام أحمد رحمه الله تعالى، حيث جعل المرسل والحديث الضعيف هو الأصل الرابع، وقدمه على القياس. ومعلوم أن المرسل عند المحدثين يدخل في الضعيف، لكنه يقدمه لأن ما نسب إلى النبي المصطفى الكريم ﷺ ـ ولو كان ضعيفاً ـ أولى؟ من الرأي، والله تعالى أعلم.

سابعاً: من المعروف أن أبا داود هو تلميذ الإمام أحمد رحمهما الله تعالى، وعنه أخذ منهجه وأسلوبه ورأيه، بل كان شرطه موافقاً لشرط أبي داود، كما قال بعض أهل العلم[1] وقد ذكر أبو داود رحمه الله تعالى في رسالته لأهل مكة أقسام الأحاديث في سننه، وبين وجود الضعيف والمنكر وما فيه وهن شديد، . . . إلخ، وقد سبق ذكر ذلك، وكل ذلك دال على وجود الضعيف، والله تعالى أعلم.

وخلاصة الأمر: إن في هذه المسألة عدة أقوال:

١ ـ العمل به في الفضائل والترغيب والترهيب والقصص، . . . ونحو ذلك، من دون العقائد والأحكام في الحلال والحرام. وهذا مذهب عامة أهل العلم، بل نقل الإمام النووي رحمه الله تعالى الإجماع عليه ـ كما سبق بيانه ـ كما تساهلوا في عدم ذكر ضعفه.

لكن الإمام النووي رحمه الله تعالى شرط بيانَ الضعف، كما هو مبين في فتاويه[2].

٢ ـ العمل به مطلقاً حتى في الأحكام إذا لم يوجد حديث صحيح أو حسن، كما مر عن الإمام أحمد وأبي داود، وهو منقول عن أبي حنيفة، بل نقله ابن القيم[3] عن عامة أهل العلم، وقد ذكرت عشرين مثالاً، مع ضعف

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح (١: ٤٣٧ - ٤٣٨) وفتح المغيث (١: ٨٠).
(٢) فتاوى الإمام النووي (٣٠١ - ٣٠٢).
(٣) انظر: إعلام الموقعين (١: ٣٠ - ٣١) وخصائص المسند (٢٧).

الأحاديث فيها عند المحدثين، ومع هذا فقد ذهب أهل العلم إلى العمل بها. وهناك نصوص كثيرة بمثل ذلك.

٣ ـ العمل بالحديث الضعيف إذا انتشر وتلقته الأمة بالقبول، وهذا متفق عليه أيضاً.

٤ ـ العمل به إذا كان له متابعات وشواهد، كما هو صنيع الإمام الترمذي رحمه الله تعالى.

٥ ـ ما نقل عن بعض العلماء كالقاضي أبي بكر ابن العربي وغيره رحمهم الله تعالى، من عدم العمل به مطلقاً، فما هو موجود في كتبهم يغاير ذلك، مع التفريق في المواضيع، وقد وجهه بعضهم فيما إذا كان شديد الضعف، والله تعالى أعلم.

٦ ـ ما ذكره بعض العلماء أن الحديث الضعيف عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يعني الحسن عند غيره، فهذا القول يرده قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى نفسه وفعله، وإنما هو الضعيف كما هو عند عامة المحدثين، والله تعالى أعلم.

وكل هذا دالٌّ على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ونحوها؛ من الترغيب والترهيب والرقائق والزهد والقصص؛ مما فيه ترغيب في أمور الآخرة، وترهيب وزجر عن المعاصي، شريطة ألاّ يكون الضعف شديداً، مع تبيان سبب الضعف، وأن يُروى بصيغة التمريض، ليعرف أنه ضعيف غير صحيح ـ خاصة ممن يشتغل في الحديث وعلومه ـ وأما في الأحكام ونحوها من الحلال والحرام، فلا يصح الأخذ به طالما فيه أحاديث صحيحة أو حسنة، أما إذا خلا البابُ من الصحيح وما يقاربه، ولم يبق إلا الضعيف، فالأولى الانكفافُ لأجله، استحباباً لا وجوباً، والله تعالى أعلم.

ما هو سبب الأخذ بالحديث الضعيف؟

إن الحديث الضعيف يضاف إلى رسول الله ﷺ، فيقال: رُوي عن رسول الله ﷺ. وهو مندرج تحت أصل عام، وله شروط معينة، لذا لو نظرنا إلى سبب أخذ العلماء به نرى ما يلي:

أولاً: لقد سن رسول الله ﷺ الرواية عن أهل الكتاب، فقال ﷺ: **«حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج...»**[1] مع أنه ﷺ قال: **«لا تصدِّقوا أهل الكتاب ولا تكذِّبوهم»**. رواهما البخاري[2].

ومعلوم أن أهل الكتاب غيّروا وبدّلوا، لكن بقي من كتابهم ما لم يتغير، وما ينقلونه منه فمنه مقطوع بكذبه فهذا لا يصدّق، ومنه مقطوع بصدقه فهذا يصدّق، ومنه ما لا يعلم حاله، فهو مشكوك فيه، ومع هذا فقد أجاز روايته ـ ما لم يعلم أنه كذب ـ فإذا جاز رواية ما هذا حاله ـ وهو عن أهل الكتاب، فما أضيف إلى رسول الله ﷺ ـ ونقلته من أهل الإيمان والإسلام ـ فهو أولى وأولى، والله تعالى أعلم.

ثانياً: إذا كان سبب ضعف الحديث هو السقط في السند فذلك للجهالة بحال الراوي المحذوف، هل هو ثقة أم لا، والفقهاء الذين أخذوا بالمنقطع نظروا إلى أن هؤلاء من القرون المفضلة، وعامتهم من الثقات، ولا يروون إلا ما سمعوا، لذا فلِحُسن الظن بهم أخذوا بمروياتهم، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: إذا كان سبب الضعف ناتجاً عن سوء حفظ الراوي أو وهمه أو غلطه،... وهو لم يصل إلى درجة متدنية جدّاً، فلا يعني أن جميع ما يرويه هو كذلك، بل الغالب على روايته الصواب، وقد يكون قد وهم فيها، فمثل هذا مما يدخل في المتابعات والشواهد، وقد نقلت عن الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى نماذج كثيرة من هذا النمط، فلو وجد ما يعضده ارتقت روايته إلى الحسن، فإهمالها تضييع لكثير من النصوص، والله تعالى أعلم.

رابعاً: أما إذا كان السبب نتيجة فحش غلطه وكثرة الوهم في روايته،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل، من حديث ابن عَمرو.

(٢) كتاب التفسير: سورة البقرة: باب قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾، وفي غيره، من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

فهذا وإن كان حديثه منكراً، لكن لا يعني أن كل حديثه كذلك، وإذا كان الكاذب قد يصدق فمن كان دون ذلك فمن باب أولى، لذا لو وجد له طرق كثيرة مختلفة نحو ذلك فإنه يرتقي إلى مرتبة المستور، كما قال الحافظ رحمه الله تعالى[١].

خامساً: أما إذا كان السبب لكونه كذاباً أو متهماً به فهذا مردود بالاتفاق، مع أن الكاذب لا يعني أن يكون كلامه كله كذباً، لذا فقد يصدق الكذوب، وهذا ما قاله ﷺ لأبي هريرة رضي الله تعالى عنه، في قصة حراسته للصدقة، ومجيء الشيطان في الليل يحثو منه، كما في الصحيح[٢]. فإذا كان الكاذب يصدق فمن كان دونه فهو أولى.

سادساً: إن الأصل في الحديث الضعيف ـ إذا كان سبب ضعفه الانقطاع، أو سوء حفظ الراوي أو الوهم،... ونحو ذلك ـ هو الصواب، لكن يشك في حديثه، لاحتمال الخطأ، فصار كمن شك في صلاته، هل صلى ثلاثاً أم أربعاً، فلا يترك حديثه، لغلبة الظن على صحته.

سابعاً: إن الحديث الضعيف إذا كان ضعفه محتملاً ـ كأن يكون لسقط في السند أو جهالة أو وهم أو خطأ،... ونحو ذلك ـ هذا يجبر إذا كان له متابعات وشواهد، لذا يروى ويحسن بالمتابعات والشواهد، وإن كان سنده ضعيفاً، لأن وجود المتابع والشاهد يزيل ما كنا نخشاه من الخطأ، وهذا ما تجده بكثرة عند الإمام الترمذي رحمه الله تعالى، حيث يحسن الضعيف المنجبر بشواهده عندما يقول: وفي الباب.

ثامناً: إن الحديث الحسن لغيره: هو ضعيف وجد له متابع أو شاهد، بمثله أو أحسن حالاً منه. فلو لم يذكر الضعيف الذي حُسّن ما ذا يكون؟ أليس في ذلك إهدار للحديث؟

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١ : ١٧٧).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الوكالة: باب إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكل فهو جائز، وفي غيرهما.

تاسعاً: كم من حديث ضعيف في سنده، ولكنه صحيح المعنى، لذا فمثله لا يترك.

قال الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله تعالى[1]: رب حديث ضعيف الإسناد، صحيح المعنى، . . . وقال القاضي أبو بكر ابن العربي رحمه الله تعالى[2]. ـ في تعليقه على حديث ابن عُمر رضي الله تعالى عنهما: «لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتي الفجر»: فهو وإن يصح مسنداً، فهو صحيح المعنى، . . . إلخ.

وقال[3] ـ في تعليقه على حديث السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها في الدعاء عند دخول المسجد ـ: حديث فاطمة وإن كان منقطع السند، فإنه متصل المعنى، . . . إلخ.

عاشراً: إن الشروط التي وضعها علماء الحديث للعمل بالضعيف مهمة جدّاً، وتزيل كل إشكال، ذلك:

ـ إذا كان الضعف محتملاً (نتيجة قطع في السند، أو سوء حفظ، أو وهم أو غلط، . . .) ولم يوجد في الباب ما يعارضه، وهو مندرج تحت أصل معمول به في الشريعة، ويعمل به احتياطاً، فإنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر، فقد أُعطي حقَّه من العمل، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدةُ تحليل ولا تحريم، لأنه إنما عمل بالأصل العام، . . . والله تعالى أعلم.

لذا فإخراج علماء الحديث للحديث الضعيف في مصنفاتهم له ما يبرره، وإنما شددوا احتياطاً على سنة رسول الله ﷺ حتى لا يتسلط عليها من ليس من أهلها، وإلا فلم أخرج هؤلاء الحفاظ تلك الأحاديث في

---

(١) التمهيد (١ : ٥٨).

(٢) عارضة الأحوذي (٢: ٢١٥ - ٢١٦).

(٣) عارضة الأحوذي (٢: ١١٢ - ١١٣).

مصنفاتهم، سواء في كتب مفردة، أو ضمن الأحاديث الصحيحة، أوَليس بإمكانهم تركها، بل حتى الذين أفردوا الصحيح أخرجوها في كتبهم الأخرى، فمن غايرهم فقد خالف منهجهم، والله تعالى أعلم.





الفارق بين الحديث الضعيف والموضوع

من خلال النظر في كلٍّ من الحديث الضعيف والموضوع يتبيّن وجود فوارق كثيرة بينهما، لذا لا يجوز دمجهما معاً في نفار واحد، وأذكر بعض الفوارق ليتضح الأمر:

١ ـ إن الحديث الضعيف هو في الأصل منسوب إلى النبي المصطفى الكريم ﷺ بخلاف الموضوع فهو مكذوب مختلق مصنوع، فلا يجوز معاملتهما على حد سواء.

٢ ـ إن سبب ضعف الحديث هو إما سقط في السند أو العوارض البشرية؛ من سوء حفظ أو وهم، أو غلط،... بالإضافة إلى جهالة الراوي، بينما الموضوع فهو مكذوب وملصق بالنبي الكريم ﷺ، وله أسباب مختلفة؛ كالزندقة، ونصرة المذاهب والأهواء، والرغبة في الدعوة إلى الخير مع الجهل، والأغراض الدنيوية، في تفاصيل ذكرتها كتب الحديث، وبينتها في (المبسوط في علوم الحديث) لذا لا يجوز أن يعاملا على أنهما واحد.

٣ ـ إن الحديث الضعيف تحل روايته بالإجماع، لذا أدخله عامة أهل الحديث في مصنفاتهم، حتى الذي أفرد الصحيح أدخله فيه عدا الشيخين لم يدخلاه في الصحيحين، لكن أدخلاه في غيرهما، بخلاف الموضوع، فلا تجوز روايته إلا لبيان وضعه حتى يحذره الناس، فافترقا.

٤ ـ إن الحديث الضعيف عمل به العلماء ـ بالإجماع ـ في الفضائل والترغيب والترهيب، كما عمل به عامة أهل العلم في الأحكام إذا خلا

الباب من حديث مقبول، والأمة لا تجتمع على ضلالة، بخلاف الموضوع فيحرم العمل به، فافترقا.

٥ ـ إن علماء الحديث أدخلوا الحديث الضعيف في مصنفاتهم مع الصحيح والحسن، أو أفردوا بعض أصنافه كالمرسل والمضعَّف، ولم يدخلوا الموضوع، ومن أدخله فقد عابوه. بخلاف الموضوع، فمن أفرده لم يدخل معه شيئاً من الحديث الضعيف، فافترقا.

٦ ـ إن الحديث الضعيف مندرج تحت أصل معمول به في الشريعة، لذا يعمل به، فإن كان في الأصل كما هو، كان كذلك، وإلا فالعمل بالأصل المعمول به، بخلاف الموضوع، فإنه مكذوب، ولا يحل العمل به، فافترقا.

٧ ـ إن الحديث الضعيف بين الراجح والمرجوح، فإن ثبت صدقه فهو الخير وإلا فلا يضر. قال العلامة ابن تيمية رحمه الله تعالى[1]: فما علم أنه باطل موضوع لم يجز الالتفات إليه، فإن الكذب لا يفيد شيئاً، وإذا ثبت أنه صحيح أثبتت به الأحكام، وإذا احتمل الأمرين رُوي، لإمكان صدقه، ولعدم المضرة من كذبه،... إلخ، بخلاف الموضوع، فيحرم العمل به، فافترقا.

٨ ـ إن رواية الحديث الضعيف والعمل به هو موافق لإجماع علماء الأمة ـ منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم ـ الذين يرسلون ولا يسندون ـ حتى نهاية عصر التدوين، بخلاف الموضوع، حيث لم يعمل به أحد، لأنه يحرم العمل به بالإجماع، وكذا روايته إلا لبيان وضعه، فافترقا.

٩ ـ نحن مأمورون بالعمل بغلبة الظن، والحديث الضعيف يغلب على الظن إضافته إلى النبي المصطفى الكريم ﷺ ـ حتى يقوم الدليل على نفيه، بخلاف الموضوع، حيث يجزم بكذبه للقرائن التي تدل عليه، كما بينتها كتب علوم الحديث..

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٨: ٦٥ - ٦٨).

١٠ ـ إن الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، أو وجد له المتابع أو الشاهد فإنه يرتق إلى مرتبة الحسن، بخلاف الموضوع، فمهما تعددت طرقه فهو مكذوب لا يحل العمل به، فافترقا.

١١ ـ إن علماء الحديث يتساهلون في بيان ضعف الحديث ـ كما مر ـ لكنهم لا يجوزون رواية الموضوع ـ إلا لبيان حاله ـ فضلاً عن السكوت عليه، فافترقا.

١٢ ـ إن الحديث الضعيف يوجد ما يشهد له ـ وهو الأصل المعمول به في الشريعة ـ بخلاف الموضوع، فقد دلت الدلائل على أنه مكذوب مصنوع، ولا يوجد ما يشهد له..

١٣ ـ إن العلماء لم يختلفوا في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والرقائق والترغيب والترهيب، ولكن اختلفوا ـ من حيث النظر ـ في العمل به في الأحكام ـ وقد سبق بيان عملهم به، وأن عامتهم عمل به إلا خلا الباب من حديث مقبول، ولم يكن سواه ـ ولكن الموضوع لم يختلفوا في عدم جواز روايته ـ إلا لبيان حاله ـ فضلاً على عدم العمل به، فافترقا.

١٤ ـ إن عدم الأخذ بالحديث الضعيف هو مخالفة لكل علماء الأمة، بل هو طعن فيهم، لأنهم أدخلوه في كتبهم، ولا شك هم أزكى وأتقى وأورع وأخوف وأحرص على دين الله تعالى ممن جاء بعدهم، فلو لم يجز لما فعلوه، والله تعالى أعلم.

١٥ ـ إن عدم الأخذ بالحديث الضعيف هو مخالف لكل علماء الأمة الذين أخذوا بالعمل به وطعن فيهم، سواء قصروه على الترغيب والترهيب والرقائق ونحو ذلك، وهذا بإجماعهم، أو الذين أخذوا به في الأحكام، عند فقد الحديث الصحيح أو الحسن، وهم عامتهم، كما مر.

١٦ ـ إن الأخذ بالحديث الضعيف هو أولى من رأي الرجال، وذلك لوجود قرينة على نسبته إلى صاحب الشريعة ﷺ، بخلاف الموضوع، فافترقا.

١٧ ـ إن قرن الحديث الضعيف بالموضوع مخالفة للأمة ـ المتمثلة بعلمائها ـ الذين رووه وعملوا به، والشارع نهانا عن اتباع غير سبيل المؤمنين.

لذا فإن تقسيم كتب الحديث إلى صحيح وضعيف خطورة وأيما خطورة، ومغايرة لما أراده أصحاب تلك الكتب، مع إمكانهم فصلها وكان بإمكانهم ذلك، لكن جعله مع الموضوع أشد خطورة، والله تعالى هو الهادي إلى سواء الصراط.

وأختم هذا البحث بهذه الرواية المنبهة.

قال ابن محرز رحمه الله تعالى: سمعت عليَّ بن المديني يقول: ليس ينبغي لأحد أن يكذِّب بالحديث إذا جاءه عن النبي ﷺ، وإن كان مرسلاً، فإن جماعة كانوا يدفعون حديث الزهريِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «من احتجم في يوم السبت أو الأربعاء فأصابه وضَحٌ [يعني: برص] فلا يلومنَّ إلا نفسَه» فكانوا يفعلونه، فبُلوا، منهم عثمان البتي؛ فأصابه الوضح. ومنهم عبدالوارث ـ يعني: ابن سعيد التنّوري ـ فأصابه الوضح. ومنهم أبو داود؛ فأصابه الوضح. ومنهم عبدالرحمٰن؛ فأصابه الوضح.اهـ من معرفة الرجال[1].

أسأل الله تعالى الهداية للجميع، والتوفيق لما يحبه ويرضاه، والسداد فيما نقول ونعمل، والحفظ في المعتقد والنفس والعقل والرأي والجسد والأهل والمال والذرية والولد، والعصمة لما أزلفنا وأخرنا، والصدق في القول، والإخلاص في العمل، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

والحمد لله رب العالمين.

(١) معرفة الرجال (٢: ١٩٠).



مصادر البحث

- القرآن الكريم.

١ - **الأجوبة الفاضلة**، للعلامة اللكنوي، ت الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.

٢ - **الإحكام في أصول الأحكام**، لابن حزم، ت الشيخ أحمد شاكر، نشر دار الآفاق.

٣ - **اختصار علوم الحديث**، لابن كثير، بشرح الشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤ - **اختلاف الحديث**، للإمام الشافعي، ت عامر أحمد حيدر، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٥ - **الأذكار**، للإمام النووي، ت محمد رياض خورشيد، مكتبة الغزالي ومؤسسة مناهل العرفان.

٦ - **إرشاد طلاب الحقائق**، للإمام النووي، ت عبدالباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

٧ - **الاستذكار**، للحافظ ابن عبدالبر، ت الدكتور عبدالمعطي القلعجي، نشر دار قتيبة، ودار الوعي.

٨ - **الإسناد وأهميته**، خليل إبراهيم ملا خاطر.

٩ - **إعلام الموقعين**، للإمام ابن الجوزي، تصوير دار الجيل للنشر، بيروت.

١٠ - **ألفية الحديث شرح منهج ذوي النظر**، طبع القاهرة.

١١ - **ألفية العراقي**، بشرحيها للعراقي والشيخ زكريا، طبع المغرب.

١٢ - **الأم**، للإمام الشافعي، كتاب الشعب، مصر.

١٣ - **الإمام الشافعي وأثره في الحديث وعلومه**، خليل إبراهيم ملا خاطر.

١٤ - **البحر الزخار (مسند البزار)** ت الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، ومكتبة العلوم والحكم.

١٥ ـ **تدريب الراوي شرح تقريب النووي**، للحافظ السيوطي، ت الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، نشر دار الكتب الحديثة، القاهرة.

١٦ ـ **الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام**، للإمام النووي، ت كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٧ ـ **تعجيل المنفعة**، للحافظ ابن حجر، ت السيد عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة.

١٨ ـ **تقييد العلم**، للخطيب البغدادي، ت الدكتور يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية.

١٩ ـ **التمهيد**، للحافظ ابن عبدالبر، نشر وزارة الأوقاف، بالمغرب.

٢٠ ـ **تهذيب التهذيب**، للحافظ ابن حجر، دائرة المعارف النظامية، الهند.

٢١ ـ **توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار**، للإمام الصنعاني، ت محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٢ ـ **ثلاثيات الإمام الشافعي رحمه الله تعالى**، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن.

٢٣ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، للحافظ ابن عبدالبر، المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.

٢٤ ـ **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٢٥ ـ **جوا هر الأصول في علم حديث الرسول ﷺ**، لفصيح الهروي، نشر المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.

٢٦ ـ **حجية الحديث المرسل عند الإمام الشافعي**، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار القبلة، جدة.

٢٧ ـ **خصائص المسند**، للحافظ أبي يوسف المديني، ت الشيخ أحمد شاكر، في الجزء الأول من المسند.

٢٨ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**، للإمام الطيبي، ت السيد صبحي السامرائي.

٢٩ ـ **دلائل النبوة**، للإمام البيهقي، ت الدكتور عبدالمعطي القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠ ـ **ذيل القول المسدد**، للمدراسي، بآخر القول المسدد.

٣١ ـ **الرسالة**، للإمام الشافعي، ت الشيخ أحمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

٣٢ ـ **رسالة في أصول الحديث**، للشريف الجرجاني، ت الدكتور علي زوين، نشر دار الرشد، الرياض.

٣٣ ـ **السنة النبوية وحي**، خليل إبراهيم ملا خاطر (تحت الطبع).
٣٤ ـ **سنن الترمذي**، ت الشيخ أحمد محمد شاكر وآخرين، المكتبة الإسلامية، بيروت.
٣٥ ـ **سنن الدارمي**، ت السيد عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة.
٣٦ ـ **سنن أبي داود**، ت الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء السنة النبوية.
٣٧ ـ **السنن الكبرى**، للإمام النسائي، ت الدكتور عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨ ـ **سنن ابن ماجه**، ت الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٣٩ ـ **سؤالات البرقاني للدارقطني**، ت الدكتور عبدالرحيم القشقري، ط الباكستان.
٤٠ ـ **سير أعلام النبلاء**، للإمام الذهبي، ط مؤسسة الرسالة.
٤١ ـ **شبهات حول السنة**، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار القبلة، جدة.
٤٢ ـ **شذرات الذهب**، لابن العماد الحنبلي، نشر دار الميسرة، بيروت.
٤٣ ـ **شرح ألفية الحديث**، للحافظ العراقي، ط المغرب.
٤٤ ـ **شرح السنة**، للإمام البغوي، المكتب الإسلامي، بيروت.
٤٥ ـ **شرح السيوطي على النسائي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٦ ـ **شرح الكوكب المنير**، لابن النجار الحنبلي، ط جامعة أم القرى، بمكة المكرمة.
٤٧ ـ **شرح مقدمة الإمام النووي لصحيح مسلم**، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار المدينة المنورة.
٤٨ ـ **شروط الأئمة الخمسة**، للإمام الحازمي، ط مكتبة القدسي، بالقاهرة.
٤٩ ـ **شروط الأئمة الستة**، للحافظ ابن طاهر المقدسي، مع شروط الأئمة الخمسة.
٥٠ ـ **شوق الجمادات واستجابتها له ﷺ**، خليل إبراهيم ملا خاطر (تحت الطبع).
٥١ ـ **صحيح البخاري**، بشرح فتح الباري، السلفية، القاهرة.
٥٢ ـ **صحيح مسلم**، ت الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٥٣ ـ **الضعفاء والمتروكين**، للدارقطني، عدة نسخ.
٥٤ ـ **الضعفاء الكبير**، للعقيلي، ت الدكتور عبدالمعطي القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٥ ـ **عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي**، للقاضي أبي بكر ابن العربي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦ - **العلل الصغير**، للإمام الترمذي، وهو في نهاية السنن.

٥٧ - **علوم الحديث**، للإمام ابن الصلاح، ت الدكتور نور الدين عتر.

٥٨ - **عمل اليوم والليلة**، لابن السني، ت الدكتور عبدالرحمٰن كوثر البرني، دار الأرقم، بيروت.

٥٩ - **عمل اليوم والليلة**، للإمام النسائي، ت د. فاروق حمادة، الرباط.

٦٠ - **عيون الأثر**، لابن سيد الناس، دار المعرفة، بيروت.

٦١ - **فتاوى الإمام الرملي بهامش الفتاوى الكبرى لابن حجر.**

٦٢ - **فتاوى الإمام النووي**، ت الشيخ محمد الحجار، دار السلام للطباعة والنشر.

٦٣ - **فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني**، المطبعة السلفية، القاهرة.

٦٤ - **فتح الباقي**، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، بحاشية شرح العراقي.

٦٥ - **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، للحافظ السخاوي، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٦٦ - **فضائل الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم**، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار القبلة، جدة.

٦٧ - **الفقيه والمتفقه**، للخطيب البغدادي، ت الشيخ إسماعيل الأنصاري، مطابع القصيم، الرياض.

٦٨ - **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، للعلامة ابن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٩ - **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، للقاسمي، ت الشيخ محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٧٠ - **قواعد في علوم الحديث**، للعلامة أحمد التهانوي، ت الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٧١ - **القول البديع**، للحافظ السيوطي، ت الشيخ محمد عوامة، مؤسسة الريان.

٧٢ - **القول المسدد في الذب عن المسند**، للحافظ ابن حجر، ط دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٧٣ - **الكامل**، لابن عدي، ت السيد السامرائي، ط دار الفكر، بيروت.

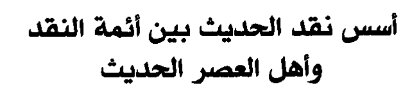
٧٤ - **الكفاية**، للخطيب البغدادي، مراجعة عبدالحليم عبدالحليم، وآخر، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٧٥ - **المبسوط في علوم الحديث**، خليل إبراهيم ملا خاطر (تحت الطبع) وقد طبعت بعض أجزاء منه.

٧٦ ـ **المجموع**، للإمام النووي، ت وتكملة محمد نجيب المطيعي، ط الفجالة، القاهرة.
٧٧ ـ **مجموع الفتاوى للشيخ ابن تيمية**، جمع عبدالرحمٰن القاسم وابنه محمد، ط الرياض.
٧٨ ـ **محاسن الاصطلاح**، للإمام البلقيني، ت عائشة بنت الشاطئ، دار الكتب، القاهرة.
٧٩ ـ **محبة النبي الكريم ﷺ وطاعته بين الإنسان والجماد**، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار القبلة، جدة.
٨٠ ـ **المحلى**، لابن حزم الظاهري، ت الشيخ أحمد شاكر، المكتب التجاري، بيروت.
٨١ ـ **مختصر السنة النبوية وحي**، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار القبلة، جدة.
٨٢ ـ **مختصر سنن أبي داود**، للحافظ المنذري، مع معالم السنن.
٨٣ ـ **المختصر في علم الأثر**، للإمام الكافيجي، ت الدكتور علي زوين، دار الرشد، الرياض.
٨٤ ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لملا علي القاري، نشر المكتبة الإمدادية، باكستان.
٨٥ ـ **المستدرك**، للإمام الحاكم النيسابوري، تصوير أمين دمج، بيروت.
٨٦ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المكتب الإسلامي، ودار صادر، بيروت.
٨٧ ـ **مسند أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه**، للمروزي، ت الشيخ شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي.
٨٨ ـ **مسند الحميدي**، ت الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، باكستان.
٨٩ ـ **مسند الطيالسي**، دار الكتاب اللبناني ودار التوفيق، بيروت.
٩٠ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي**، ت الأستاذ حسين أسد، دار المأمون للتراث بدمشق.
٩١ ـ **مشروعية صيام ست من شوال**، والرد على منكريها، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار القبلة، جدة.
٩٢ ـ **مصنف ابن أبي شيبة**، الدار السلفية، الهند.
٩٣ ـ **معرفة الرجال**، لابن محرز، ت محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، مجمع اللغة العربية، بدمشق.
٩٤ ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار**، للحافظ العراقي، بحاشية إحياء علوم الدين.

٩٥ - **المقنع في علوم الحديث**، للحافظ ابن الملقن، ت عبد الله جديع، دار فواز للنشر، الإحساء.
٩٦ - **مكانة الصحيحين**، خليل إبراهيم ملا خاطر، نشر دار القبلة، جدة.
٩٧ - **منهاج السنة**، للعلامة ابن تيمية، نشر مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٩٨ - **المنهج الحديث**، للدكتور محمد محمد السماحي، طبع دار الأنوار، القاهرة.
٩٩ - **الموضوعات الكبرى**، لابن الجوزي، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
١٠٠ - **ميزان الاعتدال**، للحافظ الذهبي، دار الكتب الحديثة بالقاهرة.
١٠١ - **نزهة النظر شرح النخبة**، للحافظ ابن حجر، ت الدكتور نور الدين عتر، دار الخير، بيروت ودمشق.
١٠٢ - **نشأة علوم الحديث**، خليل إبراهيم ملا خاطر (تحت الطبع).
١٠٣ - **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، للإمام الزركشي، ت الدكتور زين الدين بلا فريج، أضواء السلف، الرياض.
١٠٤ - **النكت**، للحافظ ابن حجر، ت الدكتور ربيع المدخلي، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
١٠٥ - **الوضع في الحديث**، د. عمر حسن فلاتة، مكتبة الغزالي، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت.





أسس نقد الحديث بين أئمة النقد وأهل العصر الحديث

بقلم: د. الشريف حاتم بن عارف العوني

جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين. أما بعد:

فإن علوم السنّة اليوم تعيش فترة انتعاش ويقظة، بعد قرون من الخمول والسّبات. وهذا ممّا يُذْكَرُ لعُلماءَ في العصر الحديث، جاهدوا في سبيل عمليّة الإحياء هذه، وحقّقوا ما جاهدوا من أجله، ومَضَوْا محمودين مأجورين (إن شاء الله تعالى).

لكن عمليّة الإحياء كالإنشاء والإبداع، فعلى ما يُذْكَرُ فَيُشْكَر لأصحابها من فَضْل السبق؛ إلا أنه لا بُدّ أن ينتابها قصورٌ ونقصٌ يحتاج إلى إكمال المسيرة وتتميم البناء. وهذا هو ما تحتاجه علوم السنة، بعد عمليّة إحيائها التي نحمد الله تعالى أن كُنّا ممن أدرك زمنها، ولَحِقَتْهُ النعمةُ بها، معترفين بحق السابق، شاكرين له فَضْلَه علينا.

ومن ملامح انتعاش علوم السنة في العصر الحديث، بل هي من أوضح ملامحها: كثرةُ ما تقذفه المطابع من كتب السنّة التراثية المحقّقة، ومن البحوث والدراسات والتخريجات المعاصرة في السنة وعلومها المختلفة، ولعلّي لا أُبالغ إن قلت: إن ما تقذفه المطابع الإسلامية من كتب السنة يأتي في صَدْر مطبوعاتها، من ناحية عدد الإصدارات، موازنةً بالكتب الإسلامية والعربيّة الأخرى.

وفي هذا الخضمّ الهائل من إصدارات المطابع لكتب السنة، والتي اختلطت في دوافعه: خدمةُ الدين بعلم، مع خدمته بغير علم! وخدمةُ الدين، مع المتاجرة باسم خدمته!! ويأتي في هذا السياق أيضاً: من يتعمّد تشويه الدين والإساءة إليه في ثوب طباعة شيء من كتب السنة!!!

وسأقف أمام مظهر واحد من مظاهر الخطر المحدق بالسنة وعلومها من خلال ذلك المَلْمَح من ملامح انتعاش علوم السنة، والذي هو -كما سبق- كثرة المطبوعات في السنة وعلومها، التي أصبحت تملأ قائمة مصادر الكتب الإسلامية والعربيّة. وأعني بذلك المظهر: ما ملأ صفحات كتب السنة (في حواشيها ومتونها) من أحكامٍ على الأحاديث قبولاً وردًّا، تصحيحًا وتضعيفًا!!

نعم.. سأتحدّث عن هذا الخطر، والذي كان ينبغي أن يكون أعظمَ وجه من وجوه الخدمة للسنة أثراً وأولاها بالسعي إلى تحقيقه!! غير أن الخطر تشتدّ على الناس فَدَاحَتُه، كلّما كان بسبب انحرافهم في أمرٍ تَشْتَدُّ إليه بهم حاجتُه!!!

ذلك أن أكثر تلك الأحكام على الأحاديث خرجت على أن تنضبط بالقواعد الصحيحة المؤدّية إليها، من أناسٍ بعضهم يظنّ نفسه عالماً بتلك القواعد، وبعضهم يعلم أنه لا يعلم؛ لكنه ركب هذا المركب لينجز رسالةً علميّةً، ليحوز على أحد الألقاب الساحرة، أو ليربح دراهم معدودةً على حساب دينه، وآخر لا أدري ما هي دوافعه!!

لقد كَثُرت تلك الأحكام وتضاربت وتعارضت، فهذا حديثٌ ضعّفه عشرات وصحّحه عشرات، وهذا حديثٌ قبله جماعة وردّته جماعة.. في تَجَرُّؤٍ عجيب، وتسابقٍ غريب!! حتى ما عاد لتلك الأحكام وزنٌ يُذكر عند كثير من المشتغلين بالسنة، ولذلك تُقدمُ على تلك الأحاديث، مع كثرة الأحكام عليها، إقدامَ مَنْ يستأنف العمل من أوّله، تخريجًا ودراسةً وحكمًا! وكما قيل: «العلم نقطة، كثّرها الجاهلون»!!

والذي يدلُّك على حجم هذا الخطر:

ـ تطاول من ليس من أهل الاختصاص[1] على هذا العلم التخصّصي الدقيق: فهذا مؤرّخ وذاك أديب، بل ذاك مهندسٌ وهذا طبيب، فضلاً عن فقيه أو أصولي أو عَقَدي = كلُّهم يُصحّح ويضعّف.

ـ وتسرُّعٌ في الأحكام: حتى يبلغ ما حكم به الواحد منهم ألوفَ الأحاديث في واحدٍ من تخريجاته! لقد بلغت في واحدٍ من كتب أحد المعاصرين أكثر من سبعة عشر ألف حديث!! والإمام البخاري (وهو شيخ الصنعة) يمكث في الحكم على ألفين وستمائة حديث ستة عشر عاماً، ثم يُنتقد في بعضها!!!

ـ وإعراضٌ عن أحكام أئمة النقد: حتى أقدم بعضهم على الحكم على الأحاديث، دون أن يتعب نفسه في البحث عن أحكام أئمة النقد، بل دون أن يلتفت إليها وهي بين يديه. والذي يدلّك أنه إعراضٌ متَعمَّدٌ، وليس فواتاً وعدمَ اطلاع، هو إهمال نقل الحكم من المصدر الذي يعزو إليه الحديث أحياناً، أو تَرْك الرجوع إلى مظانّ وجود الحكم المعلومة المشهورة أحياناً أخرى!!!

ويقطع بأن هذا إعراضٌ وليس فواتاً بغير قصد ما يلي:

ـ الاعتراض على أحكام أئمة النقد ببدهيّات العلم وضرورات العقل التي لا تخفى على عاقل، وكأنّ أئمة النقد قد وصلوا إلى هذا الحدّ من نقص العلم، بل من نقص العقل!!!

إن هذه الأعراض المَرَضية الخطيرة، التي استشرت في كثيرٍ من

---

(١) لا أقصد بغير أهل الاختصاص أني أحصر الاختصاصَ في أصحاب الشهادات في التخصُّص، بل بعض أصحاب الشهادات أبعد عن التخصّص من غيرهم!! بل أقصد مَنْ ليس مِن أهل الاختصاص حقًّا، سواءً منهم من لم يكن يحمل شهادة، أو يحملها بغير علم.

مطبوعات السنّة النبويّة، والتي ربما خرجت من بين صروح علميّة لها مكانتها ووزنها لتدُلّ على أن هناك خللاً كبيراً عند كثير من المشتغلين بالسنة وعلومها، والدارسين للعلوم الإسلامية عموماً، هَوَّن عندهم الحكمَ على الأحاديث، وصَوّره لديهم بأنه عملٌ سهلٌ، لا يكاد يعجز عنه إلا العاجز حقًّا.

فأردت في هذا البحث المختصر أن ألفت انتباه هؤلاء إلى عِظَمِ خَطَأ وخطر ما يأتون، وأنهم يهدمون من حيث يظنون أنهم يبنون.

ورأيت أن يكون لَفْتُ انتباههم ممّا يعود بهم إلى علاج أصل الداء وتصحيح سبب الانحراف: ألا وهو الجهل بقصور علمنا تجاه هذا العلم العميق البعيد الأغوار. بأن أُبيّنَ أُسسًا لنقد الحديث، ومعطياتٍ لتمييز الصحيح من السقيم، وآلاتٍ علميّة تُمكِّنُ من خدمةِ السنة النبويّة، كانت كلُّها متاحةً لأئمة النقد في عصور الرواية، وهي جميعُها غير متاحةٍ للمتأخرين والمعاصرين، ولا يمكنهم تعويضها من وجهٍ آخر.

وعند الإقرار بذلك، سيرضى الجميعُ بأن يقف حيث وقف به علمُه، وسوف يُلْجَمُ كُلٌّ عن المدى الذي لا تبلغُه معارفُه، وسيعرف من أراد خدمة السنة من أين يخدمها، وكيف.

ومن ثَمَّ: ليس من أهداف البحث الدعوة إلى التقليد، ولا إغلاقُ بابِ مطلقِ الاجتهاد. لكنه دعوةٌ إلى أن نُنْصِفَ السنة وعلومها من أنفسنا، فلا نخوض فيما لا نحسنه، ولا نعترض فيما لا ندركه على من يدركه ويعمله تمام العلم.

إنها دعوةٌ إلى تطبيق قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

فإلى مَقَالَيْ هذا البحث، وعلى الله التكلان، هو وليُّ التوفيق والرشاد.





البيان النظري لأُسُس النقد المُتاحة لأئمة النقد وحدهم (دون أن تكون متاحة لأهل العصر الحديث)

إنّ كل علم من العلوم التخصصيّة العميقة (مثل علم الحديث) لا شك أنّ منه ما هو واضحٌ سهل متيسِّر لكثير من المتعلِّمين، ومنه ما هو غامضٌ عميقٌ عسيرٌ على كثير من المتعلمين، ومنه ما بلغ غاية العمق ونهاية الدقة، فوصل به تَدَاخُله وبلغت به كثرةُ مقدماته إلى أن يكون كاللغز والسرّ المُحَيِّر لدى أكثر العقول وعند عامة العلماء، فضلاً عن غيرهم.

هذا أمرٌ معلوم لدى عموم الناس ممن له معرفة بالعلوم ومراتبها.

وممّا يدركه عموم الناس أيضاً، وتأتلفُ عليه عقولُهُم جميعها: أنّ من كان جاهلاً بعلم فلا يحق له أن يجتهد فيه.

ولذلك فإن الناس يعلمون أنه لا يحق للمتعلِّم الذي ليس لديه من العلم إلا واضحاتُه ومبادئُه السهلة المتيسّرة أن يجتهد في عميق مسائل ذلك العلم وغامِضِها المتعسِّر عليه فهمُها وإدراكُها.

وكذلك فإن الناس يعقلون ـ اطّرادًا مع مُسلَّمة عدم جواز كلام من لا علم له بما لا علم له به ـ أن العالمَ الذي لم يبلغ علمُه العلمَ بمسألة معيّنة أنه لا يحق له الكلام فيها.

وهذا كله داخلٌ في الكلية العظمى الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وبناءً على هذا التقرير المتَّفق عليه، فلا شك أنّ هناك مسائلَ في علم الحديث وغيره من العلوم لن تكون حقًّا مُشَاعًا لكل العلماء بهذا العلم، وهي تلك المسائلُ البالغةُ غايةَ العمق ونهاية الدقّة، والتي هي أسرار العلم وألغازه، بل هذا القسم من المسائل سيكون وقفاً على العلماء الذين بلغ علمُهم درجةَ إدراكها وفهمها، ولن يُسمح لغير هذا الصنف من العلماء أن يخوضوا غمار الاجتهاد فيها؛ إلا إذا رجعنا على تلك المسلّمة بالنقض، وخالفنا ضرورات العقل، فأبحنا للجاهل بالشيء أن يجتهد فيه!!!

وعليه: فإنّ تقريرَ أن مسألةً ما أو مسائلَ من علم ما لا يحق لقسم من العلماء بذلك العلم أن يخوضوا غمارها، وأنها وقفٌ لقلّةٍ قليلةٍ من علمائه، هم أئمته الذين أحاطوا بذلك العلم على أقصى ما يمكن أن يصل إليه بشر. هذا التقرير صحيحٌ لا اعتراض عليه.

أما أنه تقرير صحيح؛ فهو ما بيّناه من كونه مبنيًّا على مُسَلّمات عقليّة لا يُخْتَلَفُ فيها.

وأما أنه تقريرٌ لا اعتراض عليه؛ فلأن صحّته تُوجب أن يكون الاعتراض عليه ساقطاً؛ لأنّ الاعتراض على الصواب لا يكون إلا بغير الصواب! ولن يكون إلا اعتراضاً ناشئًا عن سوء فَهمٍ أو فساد تصوُّر.

فمثلاً: قد يُعترض على ذلك التقرير بظنّ أنّ فيه انتقاصًا للعلماء الذين لم يصلوا إلى حدّ الاجتهاد المطلق، أي الاجتهاد حتى في أبعد علوم علمهم عمقاً، وبظنّ أن ذلك يمنع عنهم وَصْفَ العلم، وبالتالي ينزلهم إلى حضيض الجهل!!

ولا شك أنّ هذه الظنونَ ظنونٌ باطلة، لا علاقة لها بذلك التقرير من قريب ولا بعيد؛ لأن ترتيب العلماء على منازل بعضهم فيها أعلى من بعض لا يختلف فيه اثنان ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وفي هذا السياق: ما أحسن ما اصطلح عليه الأصوليون والفقهاء من تقسيم الفقهاء إلى أقسام: مجتهدٍ مطلق مستقل، ومجتهدٍ مطلق غير مستقل،

والمجتهد المقيّد بمذهب إمامه، والمتّبع لإمامه مع قدرٍ من الاجتهاد، والمقلّد لإمامه الناقل لفتاواه[1].

وهذا الذي ذكره الأصوليون والفقهاء ينسحب على بقيّة العلوم، ومنها علم الحديث، فمن علماء الحديث من هو مجتهد مطلق مستقل (كشعبة، والقطان، وابن مهدي، وأحمد، وابن المديني، وابن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وأمثالهم)، وما أقلّهم!! ومنهم من هو مجتهدٌ مطلقٌ غير مستقل، ومنهم من هو دون ذلك، على نحو التفصيل الذي نقلناه عن الأصوليين والفقهاء.

وبناءً على ما سبق كلّه: من أن العلم درجات بعضها أعلى من بعض، ومن أن العلماء يتباينون في هذه الدرجات، فمنهم البالغ أعلى درجات العلم، ومنهم من لا يصل إلى هذا الحدّ. فمن المعقول إذن أن نقول: إن من لم يصل إلى أعلى درجات العلم لا يحق له أن يجتهد في مسائل العلم المتعلّقة بأعلى درجاته، وإن كان يحق له أن يجتهد في المسائل التي بلغ علمُه أن يكون محيطًا بها.

أمّا من وَصل علمُه أعلى درجات العلم، فكان عالماً بأعمق أصوله محيطاً بأدقّ قواعده، فهذا هو المجتهد المطلق في العلم، الذي لا يحقّ لأحد أن يَحْجُرَ عليه بابَ الاجتهاد في مسائل دون مسائل، بل هذا هو الذي يحق له الاجتهاد في جميع مسائله؛ لأنه عالمٌ بأصول الاجتهاد فيها، بخلاف غيره ممن لم يصل إلى هذه الدرجة.

فإذا أردنا أن نستثمر هذا التقرير النظري في علوم الحديث وعلمائه،

---

(١) هذا هو تقسيم ابن الصلاح في أدب المفتي والمستفتي (٨٦-١٠٠)، وتابعه عليه النووي في المجموع (١/٤٢-٤٤)، والسيوطي في الردّ على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في عصر فرض (١١٣-١١٦). وقد قال ابن الصلاح في هذا السياق ـ ووافقه من ذكرناهم ـ: «ومنذ دهرٍ طويل طُوِيَ بساطُ المفتي المستقل والمجتهد المستقلّ، وأفضى أمر الفتوى إلى الفقهاء المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة». هذا مع كون هؤلاء الأئمة ثلاثتهم ممّن يرون عدم جواز خلو العصر من مجتهد مطلق في الأحكام الفقهيّة.

بأن نعرف ما هي المسائل التي يحق لمن لم يكن من أهل الاجتهاد المطلق في علم الحديث أن يخوض غمارها، وما هي المسائل التي لا يحق له خوض غمارها؛ لكي لا يتجرّأ من لا علم له على ما لا علم له فيه؛ ولكي لا يُرفع أحدٌ فوق منزلته فيُقبل منه أن يُعارضَ ويجادل فيما ليس له به علم؛ ولكي لا يُبْخَسَ عالمٌ قَدْرَهُ بأن يُقبل ممن لا يَعْلمُ عِلْمَهُ أن يجادله في عِلْمِه، إذ كما قال القائل:

وأكثر بَخسًا للفضيلةِ موقعٌ يُجادلُ أهلَ العلمِ فيه جهولُ

ولتعيين أعمق علوم الحديث، التي لا نشك أنها لتمام عمقها لا يمكن لأحدٍ أن يتكلّم فيها بعلم إلا أصحاب الاجتهاد المطلق ينبغي أن نُحدّد العلومَ التي لا يكون الكلام فيها بعلم إلا لأهل الاطلاع الكامل والمعرفة التامّة والعمق البالغ والدقّة المتناهية؛ لأن هؤلاء وحدهم هم أهل الاجتهاد المطلق.

وسأضرب لهذه العلوم هنا أمثلة؛ لكي يُعرف المقصود، فمنها:

الحكم على الحديث بالغرابة: أي إنه لا يُروى إلا من ذلك الوجه. لا شك أن مثل هذا الحكم لا يحق أن يحكم به إلا أهل الاطلاع الكامل؛ لأن هذه الدعوى تتضمّن دعوى الاطلاع على أسانيد السنّة كلّها، وأنه بعد هذا الاطلاع تبيّنَ للحاكم أن ذلك الوجه لا متابع له في تلك الأسانيد جميعها.

أمّا من لم يكن مُطّلعًا على أسانيد السنة كلها ـ وَفْقَ القدرة البشرية ـ أنّى يحق له الحكمُ بذلك؟! مع قوّة احتمال فوات المتابِعِ عليه، لكثرة ما يفوته من الأسانيد.

وقد نصّ ابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) على أن الكلام في الغرائب لا يمكن إلا لمن برع في صنعة الحديث[1]، ونصّ السيوطي (ت٩١١هـ)

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (٤٤/١).

على أنه ينبغي على المتأخرين التوقّف عن الحكم بها؛ لاحتمال طريق آخر لم يقف عليها[1].

بل إن ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) لما منع المتأخرين من الحكم على الحديث بالضعف وأجاز لهم الحكم على إسناده فقط بالضعْف، قال معلّلاً ذلك: «فقد يكون مرويًّا بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقّف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث، بأنه لم يُروَ بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف...»[2].

وعليه: فإن من كان غاية شأنِه البحث في مظانّ الحديث، بل بَعْضِ مظانّه، دون حفظ واطلاع كامل على الذي بلغنا من أسانيد السنة، فضلاً عمّا يغلب على ظننا أنه قد فُقِدَ منها كيف يحق له أن يحكم بالغرابة؟!!

والحكم بالغرابة على الحديث ليس من لطائف العلم، كما قد يُظن، بل هو من أصوله؛ لعلاقته المباشرة بالحكم عَلى الحديث بالقبول والردّ، كما سبق مثاله في كلام ابن الصلاح، بالنسبة للحكم على الحديث بالضعف. كما أن له علاقة بالحكم عليه بالصحّة (من جهة التفرّد وقبوله أو عدم قبوله من الراوي)، وعلى الرواة -تبعاً لذلك- جرحاً أو تعديلاً، وهذه هي كبرى مسائل علوم الحديث، بل هي غاياته التي من أجلها وُضع هذا العلم أصلاً.

وإذا كان هذا هو مَأخَذُ المنع من الحكم بالغرابة؛ إلا لأهل الحفظ الواسع والاطلاع الكامل، نعلم أنّ نقصان هذا الحفظ والاطلاع عن درجة الكمال البشري سيكون سبباً لمنع كل من لم يتحقق فيه هذا الكمال من أن يتكلّم في كل مسألة لا يُمكن أن تكون إلا لأصحاب هذا الكمال!.

---

(١) تدريب الراوي (١/١٦٢-١٦٣)، والبحر الذي زخر للسيوطي (٢/٨٧٤-٨٧٦).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (١٠٢-١٠٣). وانظر تعقُّبَ الحافظِ عليه، فإنه لمن تأمّله، وتنبَّهَ لفهم الحافظ لرأى ابن الصلاح في استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث، يعلم أنه موافقٌ لهذا التقرير في الجُملة؛ فانظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٨٨٧).

ومن ذلك (وهو المثال الثاني): الحكم بالشذوذ، على معنى: التفرّد بأصل. فالقطع بالشذوذ هو قطعٌ بالغرابة وزيادة على ذلك؛ ولذلك فالمنع من الحكم بالغرابة يُلْزِمُ بالمنع من الحكم بالشذوذ من باب أولى.

وبذلك لا نضيف جديدًا إن قلنا: إن العلماء الذين منعوا من الحكم على الحديث بالغرابة فقد منعوا أيضاً من الحكم عليه بالتفرّد بأصل (وهو الشذوذ).

والمثال الثالث: علم العلل، وعُمْقُ هذا العلم، وكون الكلام في عميق مسائله وقفًا على أهل الاجتهاد المطلق أشهرُ من أن نُطيل فيه الكلام والنّقل عن أهل العلم في تقريره.

ولئن كانت الغرابة تتضمّن دعوى الاطلاع على جميع أسانيد السنّة، فإن الجُرأة على مسائل الإعلال الخفيّ دائماً تتضمن تلك الدعوى، مع دعوى الفهم الكامل، والاطلاع المحيط بمتون السنة، والمعرفة التامّة بأحوال الرواة ومراتبهم جرحًا وتعديلاً، وباقي علومِ الحديث كُلِّها على الوجه الأكمل.

وهنا أُنبّه أن اكتشافَ غير كاملِ الأهليّة (من غير أهل الاجتهاد المطلق) للعلّة أحيانًا، لا يعني أنه قادرٌ على فَهْمِ كُلّ علّةٍ يفهمها الكاملُ الأهليّة، فضلاً عن أن يكون قادرًا على اكتشاف كل علّة يكتشفها الكاملُ الأهليّة، فضلاً عن أن يصل إلى درجة الاستقلال بنفي وجود علّةٍ لحديثٍ ما!![1].

ونصوص العلماء قديمًا وحديثًا في ذلك أكثر من أن تُحصى، ولكني أكتفي منهم هنا بعالمين اثنين فقط:

يقول ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ): «وكذا الكلام في العلل

---

(١) وهنا أنبّه إلى الفرق الكبير جدًّا بين أن أجد علّةً وأن أنفي وجود علّة؛ فالعلم بالوجود أسهل من العلم بالعدم، كما لا يخفى؛ إذ إن العلم بالوجود علمٌ قد تُوصِلُ إليه الصدفة المحضة، بخلاف العلم بالعدم، الذي يستلزم الإحاطة البشرية بالشيء المحكوم فيه بالعدم.

والتواريخ قد دوّنه أئمةُ الحفّاظ، وهُجر في هذا الزمان، ودرس حِفْظُه وفَهْمُه. فلولا التصانيفُ المتقدّمةُ فيه لما عُرف هذا العلمُ اليوم بالكليّة؛ ففي التصنيف فيه، ونَقْل كلام الأئمة المتقدّمين مصلحةٌ عظيمةٌ جدًّا.

وقد كان السلفُ الصالحُ ـ مع سعة حفظهم وكثرة الحفظ في زمانهم ـ يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا؟! الذي هُجرت فيه علومُ سلف الأمة وأئمتها، ولم يبق منها إلا ما كان مدوَّنًا في الكتب؛ لتشاغُل أهل الزمان بمُدارسة الآراء المتأخّرة وحفظها»[1].

وقال أيضاً في معرض كلامه عن علم العلل: «وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علمٌ جليلٌ، قَلَّ من يعرفُه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طُوِيَ منذ أزمان»[2].

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في نوع معرفة المعلّ: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقّها، ولا يقوم به إلا من رزقه اللهُ فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامّةً بمراتب الرواة، وملكةً قويّةً بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلّم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني»[3].

ويقول نحوًا من هذا القول في موطن آخر، ثم يقول: «ولهذا لم يتكلَّم فيه إلا أفرادٌ من أئمة هذا الشأن وحُذّاقِهم، وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل اللهُ فيهم من معرفة ذلك، والإطلاع على غوامضه، دون غيرهم ممّن لم يمارس ذلك. وقد تَقْصُرُ عبارةُ المعلّل منهم، فلا يُفصِحُ بما استقرّ في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواءً؛ فمتى وجدنَا حديثًا قد حكم إمامٌ من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله

---

(١) شرح علل الترمذي (٤٢/١).

(٢) شرح علل الترمذي (٤٦٧/٢).

(٣) نزهة النظر لابن حجر (٩٢).

فالأولى اتّباعه في ذلك[1]، كما نتّبعه في تصحيح الحديث إذا صحّحه. وهذا الشافعي ـ مع إمامته ـ يُحيلُ القولَ على أئمة الحديث في كتبه، فيقول: وفيه حديثٌ لا يُثبتُه أهلُ العلم بالحديث»[2].

ولهذا لمّا ذكر الحافظُ مثالاً لتعليلات الأئمة المتقدّمين من أهل الاجتهاد المطلق، وما فيه من عويص العلم ودقيق الفهم، قال: «وبهذا التقرير يتبيَّنُ عِظَمُ موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدّةُ فحصهم، وقوةُ بحثهم، وصحّةُ نظرهم، بما يُوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه»[3].

وطبّقَ الحافظ ابن حجر هذا التنظير الصريح الواضح في تعليقه على حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة، ثم أتى قبر الميت، فحثى عليه من قِبَلِ رأسه ثلاثاً»[4]. فنقل عن أبي حاتم الرازي قوله عن هذا الحديث: «هذا حديث باطل»[5]، وقال عقبه: «قلتُ: إسناده ظاهره الصحّة»، بل نقل أيضًا عن أبي بكر ابن أبي داود أنه صحّح هذا الحديث، ثم قال: «لكنْ أبو حاتم إمام، لم يحكم عليه بالبطلان إلا بعد أن تبيّنَ له..»، ثم أخذ يتلمّس عللاً، ما كان له أن يُعلّ بها لولا كلمة أبي حاتم[6].

---

(١) يعني أننا نتبعهم ولو لم يُفصحوا بسبب ودليل الترجيح!! بدليل سياق كلامه، وبدليل صريح مقاله وصريح تصرّفه أيضًا، كما يأتي.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٧١١/٢).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٧٢٦/٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (رقم١٥٦٥).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (رقم٤٨٣)، هذا مع أن أبا حاتم أبان عن علّته في موطن آخر (رقم ١٠٢٦)، ويبدو أنه فات الحافظ ابن حجر هذا الموطن، وإلا لأشار إليه. كما أنه قد فاته كلامٌ جليل طويل للدارقطني فيه في كتابه العلل (٣٢١/٩-٣٢٥ رقم ١٧٩٤)!.

(٦) التلخيص الحبير لابن حجر (١٣٩/٢)، ووازن هذا الموقف الموفّق من الحافظ ابن حجر بموقف ابن الملقن في البدر المنير (٣١٨/٥)، وموقف الألباني في إرواء الغليل (رقم٧٥١)، وموقف محقق سنن ابن ماجه (رقم١٥٦٥).

فهذا مصيرٌ من الحافظ إلى العمل بما كان التزمَ وأوجبَ المصيرَ إليه في تنظيره.

ومن هذه الأمثلة (وهي أمثلةٌ فقط تليق بهذا البحث المختصر) أصل إلى أهمّ مثال، وهو: الاستقلال بالحكم على الحديث بالصحّة، بدعوى توفّر شروط الصحّة الخمسة، دون أن أكون مسبوقاً إلى نحو هذا الحكم -تصريحًا أو تلميحًا- من إمامٍ من أهل الاجتهاد المطلق.

إذ إن شرط الحكم على الحديث بالصحّة أن لا يكون مقدوحاً فيه بعلّة أو شذوذ، وإذا كان الحكم بالشذوذ غير مقدور عليه إلا لأهل الاجتهاد المطلق (كما سبق)، فكيف بدعوى نفيه؟! وإذا كان فهم كل علّة غير مُسْتَطاع إلا لأهل الاجتهاد المطلق، فكيف باكتشافها؟! وكيف بنفي عدم وجودها؟!!

فإن قيل: لا مانع من ذلك بناءً على غلبة الظن، قلنا: غلبة الظن هذه استفادناها من الحكم على ظاهر السند بالصحّة؛ لأنه هو المقدور عليه للمتأهّل من غير أهل الاجتهاد المطلق، فما الذي أستفيد من دعوى نفي وجود العلل الخفية والشذوذ؟! والأهمّ: كيف أجيز لنفسي (أو لغيري) ممن ليس عنده أهليّة هذا الحكم (كما سبق تقريره) أن يتكلّم فيما ليس هو له بأهل.

ومع أنني لستُ في حاجةٍ إلى نَقْلِ ما يوافق هذا التقرير؛ لوضوح أساسه الذي بُني عليه، ولنقلي أقوالاً دالةً على صحّة ذلك الأساس أيضًا؛ إلا أني أذكّر هنا ببعض نصوص أهل العلم الدالة عليه، والتي سبق منها قولٌ للحافظ ابن حجر في التصحيح خاصّة»[1].

وهذا أبو المظفّر السمعاني (ت٤٨٩هـ) يردّ على أبي زيد الدَّبُوسي (ت٤٣٠هـ) كلامَه في نقد الأحاديث، قائلاً: «والعجب من هذا الرجل: أنه جعل هذا البابَ بابَ نقدِ الأحاديث! ومتى سُلّمَ له ولأمثاله نقدُ

---

(١) انظر: النكت (٧١١/٢).

الأحاديث؟!! وإنما نَقْدُ الأحاديث لمن يعرف الرجال وأحوال الرواة، ويقف على كل واحدٍ منهم، حتى لا يشذّ عنه شيءٌ من أحواله التي يُحتاج إليها، ويعرف زمانه وتاريخَ حياته ووفاته، ومن روى عنه، ومن روى هو عنه، ومن صحب من الشيوخ وأدركهم؛ ثم يعرف تقواه، وتورُّعَه في نفسه، وضَبْطَه لما يرويه، وتيقّظَه في رواياته. وهذه صنعةٌ كبيرةٌ، وفنٌّ عظيمٌ من العلم (إلى أن قال:) وقد اتفق أهلُ الحديث: أن نقد الأحاديث مقصورٌ على قوم مخصوصين، فما قبلوه فهو المقبول، وما ردّوه فهو المردود، وهم (وعَدَّ أئمّة النقد من أهل القرن الثالث الهجري والقرن الثاني، ثم قال:) فهؤلاء وأتباعهم أهل نقد الحديث، وصيارفة الرجال، وهم المرجوع إليهم في هذا الفن، وإليهم انتهت رئاسة العلم في هذا النوع. فرحم الله امرأً عرف قَدْرَ نَفْسِه وقَدْرَ بضاعته من العلم، فيطلب الربحَ على قدره»[١].

وقال أيضاً: «واعلم أنّ ـ عندنا ـ الخَبَرَ الصحيحَ ما حكم أهلُ الحديث بصحّته»، ثم قال بعد ذلك: «فإن قال قائل: فما حدُّ الخبر الصحيح عندكم؟ قلنا: قد ذكرنا مِنْ قَبْلُ رجالَه وكُتُبَهُ، فالأمر بالتصحيح والتمريض إليهم»[٢].

وقال الحافظ العلائي (ت٧٦١هـ) وهو يتحدّث عمّا يدخل أحكام ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) وغيره من المتأخرين من الأوهام، بسبب نقص العلم وقلّة الاطلاع على طرق الحديث: «وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين، الذين منحهم الله التبحُّرَ في علم الحديث، والتوسُّع في حفظه: كشعبة (وذكر جماعةً آخرهم كان البيهقي، ثم قال: ممن لم يجئ بعدهم مساوٍ لهم، بل ولا مقارب، رحمةُ الله عليهم. فمتى وُجد في كلام أحدٍ من المتقدّمين الحكمُ على حديث بشيءٍ كان معتمدًا؛ لما أعطاهم الله من الحفظ العظيم، والاطلاع الغزير وإن اختلف النَّقْلُ عنهم، عُدِل إلى الترجيح»[٣].

---

(١) قواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني (٢/٤٠٥-٤١١).
(٢) قواطع الأدلة (٣/٧، ١١).
(٣) النقد الصحيح لما اعترِضَ عليه من أحاديث المصابيح للعلائي (٢٥-٢٦).

بل لقد نصَّ جلال الدين السيوطي على سبب مَنْع المتأخرين من الحكم على الحديث بالصحّة استقلالاً، ونصَّ على السبب الذي ذكرناه بالتحديد، فذكر أن وقوفنا على «حديثٍ بسندٍ من طريق واحد[1]، لم تتعدّد طرقه، ويكون ظاهرُ ذلك الإسناد الصحّة؛ لاتّصاله وثقة رجاله، فيريد الإنسانُ أن يحكمَ على هذا الحديث لذاته بالصحّة؛ لمجرّد هذا الظاهر، ولم يوجد لأحد من أئمة الحديث الحكم عليه بالصحّة = فهذا ممنوع قطعاً؛ لأن مجرَّدَ ذلك لا يُكتفى به في الحكم بالصحّة، بل لا بُدَّ من فَقْدِ الشذوذِ وذي العلّة، والوقوفُ على ذلك الآن مُتَعَسِّرٌ بل متعذِّر؛ لأن الاطلاع على العلل الخفيّة إنما كان للأئمة المتقدّمين؛ لقرب أعصارهم من عصر النبي ﷺ، فكان الواحدُ منهم تكونُ شيوخه التابعين أو أتباعَ التابعين أو الطبقةَ الرابعةَ، فكان الوقوفُ إذْ ذاك على العللِ مُتيسِّرًا للحافظ العارف. وأما في الأزمان المتأخّرة، فقد طالت فيها الأسانيدُ، وتعذّرَ الوقوفُ على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنّفة في العلل»[2].

وأكّد السيوطي ذلك في موطن آخر، بقوله: «وإدراك الشذوذ والعلّة كان عسرًا على كثيرٍ من المتقدّمين، ويخفى على كثير من الحفّاظ المعتبرين، فما ظنّك بالمتأخرين؟!! ومن طالع أخبارَ الحفّاظ وتعليلهم للأخبار عرف ذلك»[3].

وقال السيوطي أيضًا: «منع ابنُ الصلاح هنا الجزمَ بالحكم بالصحّة والحُسْن، ومنع فيما سيأتي -ووافقه عليه النووي وغيره- الجزمَ بالحكم بالضعف، اعتمادًا على الإسناد؛ لاحتمال أن يكون له إسنادٌ صحيحٌ غيره. فالحاصل: أن ابن الصلاح سدَّ على أهل هذه الأزمان أبوابَ التصحيح والتحسين والتضعيف؛ لضعف أهليّتهم، ونِعِمَّا فعل!!!»[4].

---

(١) قيَّدَ السيوطي السند بكونه من طريق واحد؛ لأن أحد قوليه في هذه المسألة، والذي يرجّحه فيها: أن المتأخر يمكنه أن يصحح الحديث لغيره لا لذاته.

(٢) التنقيح لمسألة التصحيح للسيوطي (٢٢-٢٣).

(٣) البحر الذي زخر للسيوطي (٢/٨٦٦).

(٤) البحر الذي زخر (٢/٨٧٤-٨٧٥).

ولتأكيد هذه المسألة من وَجْهٍ آخر أقول: هل لدينا في الحكم على ظاهر الإسناد أصلاً، إلا ما وجدناه عن أئمة النقد من أحكام على الرواة جرحًا وتعديلاً وغير ذلك مما يدل على الاتصال وعدمه؟ فكيف نقلّدهم في أُسُس الحكم على ظاهر السند، ثم نخالفهم في خفايا علله؟!!

وهذا القول يذكّرني بموقفٍ للحافظ ابن حجر، من الإمام الذي كان يعظّمه غاية التعظيم من المتأخرين، وهو الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، حتى شرب ماء زمزم في بداية الطلب ليرزقه الله تعالى حالة الذهبي في حفظ الحديث[١]، وحتى قال عنه:

«وهو من أهل الاستقراء التامّ في نقد الرجال»[٢]. ومع ذلك: لمّا ترجم الذهبيُّ في (الميزان) لراوٍ يُقال له خالد بن أنس، وحكم عليه بأنه مجهول، تعقّبه الحافظ في (اللسان) بأنه مسبوقٌ بنحو حكمه من العُقيلي، ثم قال: «وقد تكرّر للذهبي في هذا الكتاب إيرادُ ترجمةِ الرجل من كلام بعضٍ من تقدَّم، فتارةً يُورده كما هو، وتارةً يتصرّفُ فيه، وفي الحالين لا ينسبه لقائله، فيُوهِمُ أنه من تصرُّفه. وليس ذلك بجيّد منه؛ فإن النفس إلى كلام المتقدّمين أميل وأشدّ ركوناً، والله الموفق»[٣].

فإن كان هذا في الحكم على الراوي، الذي هو أساس الحكم على ظاهر السند، وفي حكم عليه بالجهالة (أي هي إعلانٌ عن عدم العلم به أو بحاله)، ثم نحن إلى كَلام أئمة النقد من أهل الاجتهاد المطلق فيه أميل وأشدّ ركوناً منا إلى كلامِ عَلَمٍ من أعلام المتأخرين؛ كالإمام الذهبي؛ فماذا نقول فيما يُقرّ الذهبي نَفسُهُ بالبون الشاسع فيه بينه وبين أهل الاجتهاد

(١) جزء حديث ماء زمزم لما شُرب له لابن حجر (٣٧)..

(٢) نزهة النظر (١٣٨).

(٣) لسان الميزان (٣/٣١٦).

المطلق، وهو الحفظ الواسع والاطلاع الكامل على السنة، اللذان هما من أهمّ آلات ذلك الاجتهاد المطلق لدى أئمة النقد؟!![1].

ومن خلال هذا التقرير، ومن خلال هذه الأمثلة: يتبيَّنُ لنا الفرق الكبير بين ما كان يُتاح لأهل الاجتهاد المطلق من أُسس نقد الحديث وهو غير متاح للمتأخرين وللمعاصرين. وبذلك نستطيع أن نوازن بين واقع السنة اليوم، وواقع من يقوم بخدمتها، أو يحبّ ذلك، وبين حقيقة تلك الخدمات: هل وقفت عند حدود أهليّة الخادم، أم تجاوزتها إلى ما وراء ذلك بكثير؟!!



(١) نقلتُ بعض عبارات الذهبي في ذلك في مقالي الذي بعنوان: بيان الحدّ الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد، والمنشور ضمن أعمال ندوة علوم الحديث واقع وآفاق التي أقامتها كلية الدراسات الإسلامية بدبي (٧٣-٧٤).



أمثلةٌ لأُسس نقد الحديث
المتاحة لأئمة النقد دون أهل العصر الحديث

في هذا المبحث سنذكر بعض ما تيسّر باختصار بالغ من أسسٍ للنقد ومعطياتٍ للحكم على الحديث ممّا كان متاحًا لأئمة النقد وهو غير مُتَاحٍ للمتأخرين ولأهل العصر الحديث، لكي نعرف اضطرارنا إلى قبول أحكامهم في بعض المواطن التي لا نملك فيها أسس نقدهم ولا نعرف مأخذ حكمهم.

أولاً: الحفظ الواسع، والاطلاع الكامل، والفهم الدقيق، والممارسة التامة.

لقد أكثرنا وأكثر العلماء من قبل من التأكيد على تميّز أئمة النقد بهذه الصفات، التي هي من أعظم آلات الاجتهاد المطلق عند أصحابه. ومع وضوح علاقتها بأن صاحبها هو المستحقّ للاعتراف له.. بل للإذعان له بأنه من أهل الاجتهاد المطلق دون من سواه، ممن لم يصل إلى حدّ الاتصاف بتلك الإحاطة؛ إلا أننا قد بُلينا في هذا الزمن بمن ينازع في الواضحات!! وسنّة الرفق تقتضي أن نتعنَّى بيان الواضحات، مع مشقة ذلك على النفوس!!! ولذلك أبيّن ذلك من خلال:

١) أن هذه الإحاطة أكسبتهم ذوقًا خاصًّا بالأحاديث النبويّة، صاروا يميّزون بهذا الذوق بين الثابت من سنته ﷺ وما لا يثبت[١].

---

(١) انظر: شرح العلل لابن رجب (٢/٧٧٥-٧٧٦).

ولأبي حاتم الرازي في ذلك قصّة شهيرة مع أحد جلّة أهل الرأي، خلاصتها أنه عرض على أبي حاتم أحاديث، فميّز أبو حاتم بينها بأحكامه المختلفة، فعجب الرجل من ذلك، ورآه من دعوى علم الغيب. فأخبره أبو حاتم بأن هذا ليس كذلك، وإنما هو علمٌ أوتوه. وطلب منه أن يسأل غيره من أهل النقد، فإن اتّفقا دلّ ذلك على أن كلامهم بعلم، لا بمجازفة. ففعل ذلك الرجل هذا، واتفقت أحكام الناقد الآخر (وهو أبو زرعة)، فعجب ذلك الرجل من ذلك غاية العجب. فضرب له أبو حاتم مثلاً لذلك بالصيرفي والجوهري، ذلك المثل الذي يكرّره المحدثون دائمًا، ثم قال أبو حاتم: «وكذلك نحن، رُزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر، إلا بما نعرفه». ثم علّق ابن أبي حاتم على هذا الخبر بقوله ضمن كلامٍ له: «ويُقاس صحّة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكونَ من كلام النبوّة..»[1].

وما أكثر ما أعلّ المحدثون الأحاديث بقولهم: «ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ.

ولذلك قال الحاكم في (معرفة علوم الحديث) عن الحديث الصحيح: «إن الصحيح لا يُعرف بروايته فقط، وإنما يُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عونٌ أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علّة الحديث»[2].

وقد بلغ من شهرة هذا المنهج عند المحدثين أن استُدِلَّ به في الأدبيّات، حتى قال نجم الدين الطوفي (ت٧١٦هـ) في كتابه (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس): «وأيضاً فإن كل أحدٍ يشبه بعضُ كلامه بعضًا، حتى إن بعض المحدّثين جعل هذا طريقاً في نقد الحديث وتصحيحه من إبطاله، فيقول: هذا حديث لا يصحّ؛ لأنه لا يُشبه كلامَ النبي ﷺ»[3].

(١) مقدمة الجرح والتعديل (٣٥٠-٣٥١).
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٣٨).
(٣) موائد الحيس للطوفي (١٢٥).

نعم.. قد يَكون بُعد ذلك الكلام عن نمط كلام الرسول ﷺ ظاهرًا لائحًا لكل من له معرفة بالسنة، لكن قد يخفى وَجْهُ النقد فيه، إلا لأهل الحفظ الواسع والمعرفة التامّة[1].

٢) بل لقد تجاوز ذوق المحدّثين التمييز بين حديث رسول الله ﷺ وحديث غيره، إلى ما يُمكن أن يكون من مرويّات فلان من الرواة وما لا يمكن أن يكون من مرويّاته؛ بكونه يشبه حديثَه أو لا يشبهه!! قال ابن رجب في (شرح العلل): «حذّاق النقّاد من الحفّاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم = لهم فهمٌ خاص، يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك[2]. ثم ضرب أمثلة لذلك.

٣) حتى ربما عرفوا الخطأ، وإن لم يعرفوا الصواب أحيانًا.

قال سليمان بن حرب: «كان يحيى بن معين يقول في الحديث: هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه؟ فلا يدري، فأنظر في الأصل فأجده كما قال[3].

ولو كان علمُه بالخطأ بناءً على الموازنة بين الروايات فقط، لأمكنه غالبًا أن يعرف الصواب.

٤) العلم بما عند المحدّث من الحديث وما ليس لديه منه، وما هي الأحاديث الغرائب التي سيستفيدها ذلك المحدّث؛ لكونها ليست من مروياته. إن هذا الحدّ من العلم الذي اكتسبوه من ذلك الحفظ والفهم الذي خُصُّوا به، لكأنه السحر والكهانة بالنسبة لأئمة الحديث وحفاظه، فضلاً لمن كان في مثل حالنا!!

---

(١) نبّه على ذلك العلائي في النقد الصحيح (٢٦).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٥٦/٢).

(٣) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٤).

قال المقدَّمي (ت٣٠١هـ) في تاريخه: «حدثني إسماعيل[١]، عن علي[٢]، قال:

أتيتُ عبدالرحمن يوماً، فوجدتُ معه كتابًا ينظرُ فيه، فقلتُ له: يا أبا سعيد، عمَّن هذا؟ فقال: عن همّام. فقلت: أرنيه أُثبتْ منه شيئاً. فقال: لا، ولكن دعني حتى أُمِلَّ عليك ما أرى أنك تستفيده، فإذا فرغتُ دفعتُهُ إليك تنظرُ فيه.

قال: فأملى عليَّ منه أحاديث استفدتُها، ثم دفعَ إليَّ الكتاب؛ فنظرت إليه، فلم أستفدْ منه شيئاً.

(وقال المقدَّمي): سمعت أبي يقول: سمعتُ عليًّا يقول: خرجتُ إلى الكوفة قاصدًا في تَتَبُّع حديث الأعمش، فجعلتُ أكتب النُّسَخ التي بالكوفة عن الأعمش، وأتتبَّع حديث الأعمش تتبُّعًا شديدًا؛ فأقمتُ مُدَّةً، ثم قدمتُ البصرة وأنا أرى أني قد بلغتُ في حديث الأعمش مبلغًا. فأتيتُ عبدالرحمن أُسلِّمُ عليه، فصادفتُه يملي على جماعةٍ، فجلستُ ساعةً حتى فرغَ، ثم قمتُ فسلَّمتُ عليه، فقال: قد بلغني أنك كتبْتَ بالكوفة حديث الأعمش. فقلتُ: قد كتبتُ منها ما أمكن. فقال: خُذْ عنِّي ما أمليه ممَّا ليسَ عندك.

قال: فأملى عليَّ نَيْفًا وعشرين حديثًا، فلم أجدْ عندي منها إلاّ واحدًا؛ فإذا هو قد غاصَ عليها على مواضع خفيَّة، لم أكن تتبعتُها[٣].

(قال المقدّمي): وقال عليٌّ: ما رأيت أعلم بالحديث من عبدالرحمن، وما كنتُ أُشبِّهُ علمَه بالحديث إلاّ بالسِّحر. قال: وما تعلَّمنا هذا الشَّأن إلاّ من عبدالرحمن. (وقال المقدَّمي): قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ عليّ بن

---

(١) هو الإمام إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد.

(٢) هو إمام العلل علي بن المديني.

(٣) روى هذه القصة بنحو هذا اللفظ ابن عدي في الكامل (١/١٠٩-١١٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٠/٢٤٥)، وقد رجعت للطبعة الأخرى لكتاب المقدَّمي لتصويب النص، فانظر القصة فيها (رقم١٠٠٢).

المديني يقول: قيل لنا: إن جماعةً من أصحابنا الكوفيِّين يقدمون، فأتاني سليمان الشَّاذكوني يومًا في الصيف قبل نصف النّهار في يوم صائفٍ، فدقَّ عليَّ الباب، فخرجتُ إليه، فقلتُ: في هذا الوقت يا أبا أيُّوب؟ فقال: نعم، امضِ بنا إلى عبدالرحمن بن مهدي، فإنَّ أصحابنا هؤلاء الكوفيِّين قادمون علينا، والسّاعةَ يُلقون علينا ما قد أعدُّوه للمذاكرة، فامض بنا حتى نذهبَ إلى عبدالرحمن، فنسأله أن يحدِّثنا بما نردُّ به ممّا ليس عندهم، وبما يُغرب به عليهم.

قال: فأتيناه، فدقنا عليه الباب، فخرجَ علينا في مِلْحَفَةٍ حمراء يمسحُ عينيه من النّوم؛ فقال: في هذا الوقت؟. فأخبرناه بما قَصَدْنا له. فقال: اكتبوا؛ فأملى علينا قريبًا من مئة حديثٍ، فنظرتُ أنا وسليمان فإذا ليس عندنا منها خمسة أحاديث، والباقي كلها نستفيدها؛ ثم قام فقال: السّاعة تفوتنا الظُّهر.

فلمّا جُزنا باب عبدالرحمن قال لي سليمان: لعنَ الله مهدي! فقلتُ: مَن مَهدي؟ قال: أبو هذا الشَّيطان، كما خرج هذا من صُلبه! ترى لو أنه كان قد نظر في كُتبنا زاد على هذا؟!!»[1].

ونحو ما وقع من عبدالرحمن بن مهدي من هذا الفهم الذي لا يُفهم!! وقع من الثوري!!

قال ابن أبي حاتم: «حدثنا أحمد بن سنان، قال: قال أبو معاوية[2]: لقيني سفيان الثوري بعد موت الأعمش، فقال لي: كيف أنت يا محمد؟ كيف حالك؟ ثم قال لي: سمعتَ من الأعمش كذا؟ قلت: لا، قال: فسمعت منه كذا؟ قلت: لا، فجعل يحدثني بأحاديث، كأنه علم أني لم أسمعها»[3].

---

(١) التاريخ للمقدّمي (رقم ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ١٠١١).

(٢) هو محمد بن خازم الضرير، وهو أثبت الناس في الأعمش وأكثرهم رواية عنه بعد الثوري.

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (٦٠-٦١).

٥) يدلّهم حِفْظُهم وفهمهم على علاقة حديثٍ بحديث، فَيُعَلُّ الحديث بحديث آخر، مع أنه لا تشابُهَ بينهما في اللفظ ولا في المعنى.

فمن كان ينظر في المظانّ، وليس لديه ذلك الحفظ والفهم، كيف سيعرف علّةَ مثل هذا الحديث؟!!

ومثال ذلك: حديث شبابة بن سوّار، عن شعبة بن الحجاج، عن بكير بن عطاء، عن عبدالرحمن بن يَعْمَر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الدباء والحنتم [وفي رواية: والمزفّت]»[1]. اتفق العلماء على تفرّد شبابة بهذا الحديث، وذهب أكثرهم إلى إعلاله، وصرح الإمام أحمد والترمذي وابن عدي بوجه الإعلال، وهو أن بكير بن عطاء روى عن عبدالرحمن بن يعمر، عن النبي ﷺ قوله: «الحجّ عرفة»، ولا يُعرف بهذا الإسناد إلا هذا الحديث[2].

فكيف سيكتشف غير الحافظ هذه العلّة، وهل سيمكنه أن يقف عليها من خلال البحث في المظان وغير المظان (كالحاسوب)؟!!

ومثالٌ آخر: قال ابن أبي حاتم في (العلل): «سألت أبي عن حديث رواه ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إن الميت يؤذيه في قبره ما يؤذيه في بيته»؟.

قال أبي: هذا حديث منكر، الذي يُشبه[3]: حديثُ سعد بن سعيد عن عَمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «كسر عظم الميّت مَيْتًا ككسره وهو

(١) أخرجه النسائي (رقم٥٦٢٨)، وابن ماجه (رقم٣٤٠٤).

(٢) انظر: العلل الصغير (٧٦١/٥)، والعلل الكبير (٧٨٧/٢-٧٨٨ رقم٣٣٦)، والضعفاء للعقيلي (٥٧٧/٢ رقم٧١٩)، والكامل لابن عدي (٤٦/٤)، وشرح العلل لابن رجب (٤٤٢/١-٤٤٣)، وانظر أيضاً: التاريخ الكبير للبخاري (١١١/٢)، والعلل لابن أبي حاتم (رقم١٥٥٧).

(٣) إن كانت العبارة صحيحةً (وهي كذلك في الأصول الخطيّة، كما نبّه على ذلك للمحقق)، فيكون هناك محذوف مقدّر، والمعنى: الذي يشبه هذا الحديث حديثُ سعد بن سعيد.

حيّ»، فأرى أنه دُلِّسَ له هذا الإسناد؛ لأن ابن لهيعة لم يسمع من سعد بن سعيد»[1].

٦) وعلى العكس من ذلك، فقد يدلُّهم حفظُهم وفهمُهم إلى دَفْع علّة حديث بحديث آخر، لا تشابُهَ بينهما في اللفظ والمعنى.

فانظر يا من ظنّ أنه من هذا العلم في شيء، هل أنت منه في شيء؟!!

مثاله: روى أبو داود الطيالسي عن شعبة، عن سعيد بن قَطَن، قال: سمعت أبا زيد الأنصاري، أن النبي ﷺ قال: «ليس منّا من لم يرحم صغيرنا، ويوقّر كبيرنا»[2].

فأعلّه جماعةٌ من أهل العلم بأمرين:

أولهما: أن الحديث مروي من وجه آخر عن شعبة عن قطن عن أبي يزيد المدني عن النبي ﷺ مرسلاً؛ لأن أبا يزيد لا تثبت له صحبة.

ثانيهما: أن أبا داود الطيالسي نظر في كتابه، فلم يجد هذا الحديث فيه[3].

فدافع ابنُ عدي وغيره عن أبي داود بقوله: «والذي رواه أبو داود فمحتمل، وذلك أن حماد بن سلمة روى عن سعيد بن قطن، عن أبي زيد الأنصاري، حديثاً مقطوعاً. ورواية حماد تنفي عن أبي داود خطأه؛ لأن حماد بن سلمة قد روى عن سعيد بن قطن عن أبي زيد، فصار لسعيد بن قطن أصل، ولسعيد عن أبي زيد أصل، برواية حماد بن سلمة. فسقط الخطأ

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري في الكبير (١٩٠/٧)، والأوسط (٥٣/٢)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف (١٩٠١/٤)، وفي الأفراد كما في أطرافه لابن طاهر (رقم٤٦٧٣)، وابن عدي في الكامل (٢٧٩/٣)، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١٣٥/١).

(٣) انظر المصادر السابقة، مع العلل لابن أبي حاتم (رقم٢١٧٦).

عن أبي داود، وإن كان الحديث الذي ذكره رواه غيره عن قطن عن أبي يزيد مرسلاً».

ثم أسند ابن عدي أثر حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن، قال: سألت أبا زيد الأنصاري عن المذي؟ قال: ليس فيه إلا الطهور[1].

فانظر كيف دَفَعَ ابنُ عدي الإعلالَ بروايةٍ أخرى، من وجهٍ آخر، اللفظُ والمعنى والبابُ والإسناد فيها مختلفٌ عن الحديث الأوّل!!!

أنّى سيقف على مثل هذا غير الحافظ المطّلع؟!!!.

ثانياً: العلم المباشر بالراوي وبكثير من دقائق أحواله والإحاطة بمروياته وبأسلوب تَلقّيهِ وتَحْديثه، مما له أثرٌ كبير على معرفة علل حديثه.

وهذه علومٌ لا يمكن للمتأخرين أن يحيطوا بها علمًا، وهُمْ معترفون أنهم عالةٌ في باب الرواة وأحوالهم ومراتبهم على أئمة النقد، وليس لهم إلا أن يعترفوا بذلك.

ومن أمثلة ما كان متاحًا لهم مع الرواة وهو مستحيلٌ لمن بعدهم من المتأخرين:

١) لقاء الراوي ومخالطته وسَبْر أحواله ومروياته منه (دون وسائط).

وهذا لا يحتاج إلى تمثيل ولا تدليل؛ لأنه لا يصح فيه ذلك:

وليس يصحّ في الأذهان شيءٌ   إذا احتاج النهار إلى دليل

٢) سؤال أهله وأقاربه عنه:

---

(١) الكامل لابن عدي (٢٧٩/٣-٢٨٠)، وانظر: الإكمال لابن ماكولا (١٢٢/٧-١٢٣). وقد روى حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن عن أبي زيد أثرين آخرين، مصرّحًا بأن أبا زيد أحد أصحاب النبي ﷺ. فانظر: المحلّى لابن حزم (٨٨/٢)، والإصابة لابن حجر (١٦١/٧ رقم٩٩٦١)، ووازنه بشرح معاني الآثار للطحاوي (٨٤/١ رقم٥٤٠).وانظر أيضاً: المحلى لابن حزم (١٦٣/٤). وهذا يقوّي دفاعَ ابن عدي.

قال الدّوري: «سمعت يحيى يقول: حديث يزيد بن أسد: (أن النبي ﷺ قال له: يا يزيدُ بنَ أسد..). قال يحيى: أهله يقولون: ليست له صُحْبة مع النبي ﷺ، ولو كان جدُّهم لقيَ النبيَّ ﷺ، لم يكن أهله يعرفونه؟!!»[1] ، هكذا على وجه السؤال الإنكاري، بحذف أداة الاستفهام. وقال ابن معين أيضًا عن هذا الحديث في: معرفة الرجال لابن محرز: «ليس بشيء، أهله يقولون: ليس له صحبة، ولو كان له صحبة لشَرُفَ به أهله»[2].

فهل مثل هذا الدليل ممكن الوقوع للمتأخرين؟!

وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي: «حدثنا علي بن المديني: في حديث زيد بن أسلم، عن المقبري، عن أبي هريرة: (أنه خرج إلى الطور، فلقي جَميل بن بَصْرة الغفاري..). قال علي: هكذا قال الدراوردي ومالك وأُبيّ[3]، كلّهم قال: جَميل بن بَصْرة. فرأيتُ بعد ذلك شيخاً من بني غفار بالبصرة، فجعلتُ أسأله عن الغفاريين، فرأيتُه حسنَ المعرفة بهم، فقلتُ أتعرفُ جَميل بن بَصْرة؟ فقال: صَحّفَ والله صاحبُك! إنما هو حُمَيل بن بَصْرة. وكان مع الشيخ غلام، فقال: هو جَدُّ هذا»[4].

فلو خطّأَ عليُّ بن المديني مالكاً والدراوردي، ولم يُبيّن حجّته، أو بيّنها ولم تُنقل، أو نقلها الراوي عنه ولم تُدوّن، أو دُوِّنت وفُقِدتْ مع ما فُقِد من كتب السنة لقال بعضُ المتأخرين: مالك إمامٌ حافظ جبل (وهو كذلك) ووافقه غيره، فكيف يكون قوله خطأً لمجرّد حكم ابن المديني؟!! وهم ناسُون أنّ عليّ بن المديني أدْرَى بهذه البدهيّات منهم، فلن يخالفها إلا بدليل أقوى منها!!! وهو أهلٌ للاطلاع على أمور كثيرة غير متاح لهم الاطلاع عليها إلا بواسطة علي بن المديني نفسه أو أقرانه من أهل عصره!.

---

(١) التاريخ لابن معين (رقم٢٣٨٠).

(٢) معرفة الرجال (١/١٢٢ رقم٥٩٩).

(٣) وكذا في المصدر، ويحتاج إلى تثبّت.

(٤) المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/٣٤٨-٣٤٩)، ونقلها باختصار البخاري في التاريخ الكبير (٣/١٢٣).

٣) العلم بصنعة الراوي وأثره على التعليل.

روى فضالة بن حصين البصري، عن محمد بن عَمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «ما عُرض على رسول الله ﷺ طيبٌ قطّ فردّه»[١].

وتفرّدَ فضالةٌ بهذا الحديث[٢]، وليس في الحديث شناعةٌ ظاهرةٌ تدل على جواز اتّهام راويه. لكن لمّا علم ابنُ عدي صنعة هذا الراوي، وقَرَنَ ذلك بتفرّد هذا الراوي المقلّ غير المعروف بالعناية بالعلم، عن راوٍ مشهور له تلامذة كثيرون حفاظٌ أثبات، ولم يشاركوه في رواية هذا الحديث رجَّحَ اتهامَ هذا الراوي بالكذب.

قال ابن عدي عقب الحديث: «وهذا لا يرويه عن محمد بن عَمرو في العطر غير فضالة، وكان عطّارًا، فاتُّهِم بهذا الحديث، بهذا الإسناد خاصّة؛ لِيُنْفِقَ العطر[٣]..

٤) معرفة جار الراوي وأثرهُ على معرفة علّة الحديث وكيفية حصول الوهم.

روى يحيى بن عبدالله البابْلُتّي، عن إبراهيم بن جريج الرُهاوي، عن زيد بن أبي أُنيسة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المعدةُ حَوْضُ البدن، والعروقُ إليها واردة...**». الحديث.

وبينما حَمَّلَ ابنُ حبان البابْلُتّي تَبِعَةَ هذا الحديث المنكر[٤]، تعقّبه الدارقطني بأن تبعته ملقاةٌ على شيخه إبراهيم بن جريج[٥]. وبيَّنَ العقيلي أمره بيانًا شافيًا، فقال:

---

(١) سيأتي تخريجه عند ذكر الكلام عنه.

(٢) أخرجه وحكم بتفرّده كل من الطبراني في الأوسط (رقم٧١٢٥)، وابن عدي في الكامل (٦/٢٠-٢١)، والدارقطني في الأفراد -كما في أطرافه- (رقم٥٥٢٥).

(٣) الكامل لابن عدي (٦/٢١).

(٤) المجروحين (٣/١٢٨).

(٥) تعقبات الدارقطني على المجروحين (٢٨٩ رقم ٤٠٤).

«هذا حديث باطلٌ لا أصل له، وأخبرني أبو موسى محمد بن هارون الأنصاري، أن أبا داود الحَرَّاني أخبره: أن هذا الشيخ [يعني إبراهيم بن جريج] وُقِّفَ على هذا الحديث، فلم يكن له عنده أصل. وقال: كتبتُ عن زيد بن أبي أنيسة، وضاع كتابي. فقيل له: من كُنتَ تُجالس؟ فقال: كان فلان الطبيب بالقرب من منزلي، فكنت كثيراً أجلس إليه. (قال العقيلي): وهذا الكلام يُروى عن ابن أبجر».

ثم أسند العقيلي إلى عبدالملك بن سعيد بن أبجر عن أبيه ذلك الكلام موقوفًا عليه[1]، وكان ابن أبجر طبيباً مشهورًا[2].

وهكذا أفادنا العلم بالجوار في معرفة علّة الحديث الحقيقيّة، وكيف وقع الوهم لهذا الراوي. والعلم بذلك من خصائص هؤلاء النقّاد، لقرب عهدهم، ولإمكان الوصول إلى العلم بذلك في زمنهم.

٥) معرفة رُفَقاء السفر وأثره في معرفة علّة الحديث.

قال محمد بن إسحاق بن يسار: ذكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: «**فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير السواك، سبعين ضعفًا**»[3].

والحديث معروفٌ مشهور لأحد الضعفاء، وهو معاوية بن يحيى الصدفي، عن الزهري بـه[4].

وقد صحّح الحديث بالإسناد الأول الحاكم[5]، وجوّده السيوطي[6]. وأمّا ابن خزيمة فمع إخراجه في الصحيح، إلا أنه توقّف عن تصحيحه،

(١) الضعفاء للعقيلي (٦٢/١ رقم ٣٨).
(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة (١٧١)، وذكر فيه هذا الكلام!
(٣) أخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٦٣٤٠)، وغيره.
(٤) أخرجه البزار (رقم ٥٠٢ من كشف الأستار)، وابن عدي في الكامل (٣٩٩/٦) وغيرهما.
(٥) المستدرك للحاكم (١٤٥/١-١٤٦).
(٦) الدرّ المنثور للسيوطي (٥٩٠/١).

وقال: «إنما استثنيتُ صحةَ هذا الخبر؛ لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلّسه عنه»[(١)].

ثم كشف أبو زرعة الرازي علّته، حيث قال البرذعي: «سمعت محمد بن يحيى النيسابوري يقول: لا يزال المسلمون بخير ما أبقى لهم مثل أبي زرعة، وما كان الله ﷺ ليترك الأرض إلا وفيها مثل أبي زرعة؛ يعلم الناسَ ما جهلوه. ثم جعل يُعَظِّم على جلسائه خطر ما حُكي له من علّة حديث ابن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ، قال: (وذكر الحديث). (قال البرذعي): وكنتُ حكيتُ له عن أبي زرعة: أن محمد بن إسحاق اصطحب مع معاوية بن يحيى الصدفي من العراق إلى الرَّي، فسمع منه هذا الحديث في طريقه، وقال [أي محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري]: لم أستفد منذ دهر علمًا أوقعَ عندي ولا آثر من هذه الكلمة، ولو فهمتم عظيمَ خطرها لاستحليتموه كما استحليتُه...»[(٢)].

وبذلك أعله أيضاً الدارقطني في (العلل)[(٣)].

فانظر كيف كان العلمُ برفيق السفر سببًا لمعرفة العلّة الحقيقيّة لهذا الخبر؛ فأنّى للمتأخرين أن يقفوا على هذه الدقائق؟! ولو وقفوا عليها، هل كانوا سيُحسنون استثمارها كما ينبغي؟!!.

٦) علمهم بشخصيّة الراوي وبالمعظَّمين عنده من الرواة والعلماء، وأثره في التعليل.

فقد روى جمعٌ عن خالد بن علقمة، عن عَبْدِ خيرٍ، عن علي رضي الله عنه حديثًا في الطهارة والوضوء[(٤)].

---

(١) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٣٧).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (٣٢٩-٣٣٠).

(٣) العلل للدارقطني (٢١/٥-أ-ب، وهو أول حديث في مسند عائشة منه).

(٤) أخرجه أبو داود (رقم١١٣)، والنسائي (رقم٩١)، وغيرهما.

وخالف في ذلك شعبة، فروى عمن سمّاه بـ: مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه به[1].

فلم أعلم في المتقدّمين أحدًا خالف في أن شعبة واهمٌ في ذلك، وأنه صحّف في اسم شيخه هذا! وهؤلاء العلماء هم: الإمام أحمد[2]، وعلي بن المديني[3]، والبخاري[4]، وأبو زرعة[5]، وأبو حاتم[6]، وأبو داود[7]، والترمذي[8]، والنسائي[9]، والبزار[10]، وعبدالله بن أحمد[11]، والفسوي[12]، وأبو بكر ابن أبي داود[13]، وابن حبان[14]، وابن عدي[15]، والدارقطني[16]، والحاكم[17].

ذهبوا جميعاً إلى توهيم شعبة، وهو شعبة (أمير المؤمنين في الحديث)، ومع كون الوهم في اسم شيخ من شيوخه (رآه بنفسه، وسمع

(١) أخرجه أبو داود (رقم١١٤)، والنسائي (رقم٩٣، ٩٤)، وغيرهما.
(٢) العلل ومعرفة الرجال (رقم١٢١٠)، والمسند (رقم٢٦٠٧٢).
(٣) الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب (٧٩/٢).
(٤) التاريخ الكبير (١٦٣/٣).
(٥) العلل لابن أبي حاتم (رقم١٤٥).
(٦) العلل لابن أبي حاتم (رقم١٥٦٣).
(٧) السنن لأبي داود (رقم١١٤)، وذكر المزّي في تحفة الأشراف (٤١٧/٧-٤١٨ رقم ١٠٢٠٣) كلاماً مطوّلاً لأبي داود عن هذا الخطأ، ونصَّ أنه ينقله من رواية أبي الحسن ابن العبد لسنن أبي داود.
(٨) جامع الترمذي (٦٨/١-٦٩ رقم٤٩).
(٩) المجتبى (رقم٩٣).
(١٠) مسند البزار (٣)
(١١) مسند الإمام أحمد (٢٨٤/٢ رقم٩٨٩).
(١٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (٦٥٨/٢).
(١٣) انظر: الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب (٥٧١/١ رقم٥٩).
(١٤) الثقات لابن حبان (٢٦٠/٦).
(١٥) الكامل لابن عدي (٣٠٧/٣ ترجمة سلام بن أبي المطيع).
(١٦) العلل للدارقطني (٤٩/٤ رقم٤٤٢).
(١٧) معرفة علوم الحديث للحاكم (٤٤١-٤٤٢).

منه بأذنه)، ومع بُعْد صورة الاسمين عن ورود التصحيف فيهما!!!

بل يبلغ العجب غايته من موقف هؤلاء النقّاد، مع العلم بأن عوانة (وهو أحد الثقات المتقنين) قد وافق شعبة في رواية هذا الحديث عن مالك بن عرفطة[١]، كما أنه وافق الثقات الآخرين برواية الحديث كما رووه عن خالد بن علقمة[٢].

لقد كانت أُسُسُ النقد المتاحة لنا بناءً على هذه المعطيات تُملي علينا القولَ بصحّة الوجهين كليهما، وما أقوى ذلك التحرير عندنا بناءً على تلك الأسس. وهذا ما ذهب إليه العلامة أحمد محمد شاكر، ونصره بقوّة، وردّ به على كثير من النقّاد الذين سبقوه[٣].

لكن ألا يلفت النظر أن عددًا من النقّاد السابقين قد ذكروا موافقة أبي عوانة لشعبة[٤]، ومع ذلك أصرّوا على توهيمها؟!!

لقد نصّ أبو حاتم وابن عدي على أن أبا عوانة كان يخافُ مخالفةَ شعبة ولا يَجْسُرُ على عدم موافقته.

بل نصّ أبو داود وأبو حاتم أن شعبة خطَّأَ أبا عوانة، ولَقّنه الخطأ، فتلقّن.

بل ونصّوا أيضًا أن أبا عوانة كان يروي هذا الحديث عن خالد بن علقمة، ورواه عنه قدماء أصحابه كذلك.

ثم لمّا لَقِيهُ شعبةُ وافقه، فرواه عن مالك بن عرفطة؛ خوفاً من مخالفة شعبة. ثم رجع إلى كتابه فوجده فيه خالد بن علقمة، فعاد إلى روايته الأولى

---

(١) أخرجه بتسمية أبي عوانة لشيخه هذا بمالك بن عرفطة: أبو الفضل الزهري في حديثه (رقم٥٤)، ومن طريقه الخطيب في الموضح (٧٨/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (رقم١١٢)، والنسائي (رقم٩٢).

(٣) انظر: التعليق على جامع الترمذي (٦٩/١-٧٠).

(٤) وهم علي بن المديني والبخاري وأبو حاتم وأبو داود وابنُه وابن عدي، وسبق العزو إليهم .

وخالف شعبة، بعد أن رأى كتابه، وعلم أن غيره يوافقه على ما في كتابه[1].

كل هذه التفاصيل التي لديهم، والتي أبداها بعضهم بكل وضوح، واختصرها بعضهم[2]، وترك بيانها آخرون تُعَدُّ كلُّها علماً زائداً عمّا يُتاح للمتأخرين في عامّة الأحاديث؛ فأنّى لهم العلم بهذه التفاصيل؟

بل هذه هي ـ مع نَقْل أئمة النقد لها ـ لم تكن حائلاً كافياً لأحد العلماء المتأخرين دون إغفال استثمارها على الوجه الصحيح (كما سبق)!!!.

٧) إحاطتهم بحديث الرواة، وبعدد شيوخ الواحد منهم، وبعدد ما رواه مطلقاً، وعن كل شيخ من شيوخه، وأثر ذلك في التعليل.

قال ابن معين: «كان أبو أسامة يروي عن عبيدالله بن عمر خمسمائة حديث إلا عشرين، كتبتُها كلَّها عنه. وكان ابن نُمير يروي عنه أربعمائة حديث أو أكثر، كتبتها كلَّها عنه. وروى عنه عَبْدة نحوًا من مائتين كتبتها عنه»[3].

وعلى هذا لو جاء راوٍ (ولو كان مقبولاً) فروى عن واحدٍ من هؤلاء الرواة عن أحد هؤلاء الشيوخ حديثًا غير الأحاديث التي قيّدها عنهم ابن معين، فيحق لابن معين أن يردّ هذا الحديث، ولا علم لأمثالنا بسبب هذا الرد، ولا وسيلة عندنا لبلوغ العلم بها.

وقال ابن أبي حاتم: «سمعتُ أبي يقول –وقيل له: إن عبدالجبار بن العلاء روى عن مروان الفزاري عن ابن أبي ذنب. ـ فقال أبي: قد نظرت في حديث مروان بالشام الكثير، فما رأيتُ عن ابن أبي ذئب أصلاً. فقال له أبو يحيى الزعفراني: أنكر عليَّ أبو زرعة كما أنكرتَ، فحملتُ إليه كتابي،

---

(١) سبق بيان العزو عند ذكر أسماء هؤلاء الأئمة آنفًا.

(٢) انظر: إشارة البخاري الخفيّة في التاريخ الكبير (١٦٣/٣).

(٣) التاريخ برواية الدوري (رقم ٢٦٤٩).

وأريتُه، فجعل يتعجّب. (قال ابن أبي حاتم:) اتّفقا في الإنكار على عبدالجبار بن العلاء روايته عن مروان عن ابن أبي ذئب من غير تواطؤ؛ لمعرفتهما بهذا الشأن»[١].

وقال البرذعي: «ذكرتُ لأبي زرعة: عن مسدّد، عن محمد بن حمران، عن سلم بن عبدالرحمن، عن سوادة بن الربيع: «الخيل معقودٌ في نواصيها.. »؟ فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تُكَبِّرَ عليه!! ليس هذا من حديث مسدَّد، ؛ كتبتُ عن مسدَّد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعتُه قط ذكر محمد بن حمران. قلت له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدّد؟ فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدّد.

(قال البرذعي): فكتبتُ إلى يحيى، فكتب إليَّ: لا جزى الله الورَّاقَ عني خيرًا، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدّد، ولم أميّزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابُك، وأنا أرجع عنه.

(قال البرذعي): فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق[٢].

وذكر أبو داود حديثًا لوهب بن جرير عن أبيه، عن يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب الجَيْشاني[٣]... فقال: «جرير بن حازم روى هذا عن ابن لهيعة[٤]. طلبتُها بمصر، فما وجدتُ منها حديثًا

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (٣٥٦-٣٥٧).
(٢) سؤالات البرذعي (٥٧٩-٥٨٠)..
(٣) أخرجه أبو داود (رقم٢٢٣٧)، وسكت عليه في سننه..
(٤) أي الصواب أن جرير بن حازم إنما روى هذا الحديث عن ابن لهيعة، لا عن يحيى بن أيوب. ودليل أبي داود على هذا لا المخالفة، وإنما ما ذكره، من أن كل الأحاديث التي رواها جرير بن حازم عن أبيه عن يحيى بن أيوب لم يجد أحدًا رواها عن يحيى، وإنما وجدها جميعها من حديث ابن لهيعة!!.

واحدًا عند يحيى بن أيوب، وما فقدتُ منها حديثًا واحدًا من حديث ابن لهيعة. أراها صحيفة اشتبهت على وهب بن جرير»[1].

وقال أبو زرعة: «نظرتُ في نحوٍ من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب، بمصر وفي غير مصر، ما أعلم أني رأيت له حديثًا لا أصل له»[2].

وبهذه المناسبة، وجواباً لمن ظنّ الحاسوب وبرامجه قد تصل بنا إلى علم هؤلاء العلماء، مع ما في هذا التصوّر من بعد عن الصواب من جهات كثيرة، فهو بعيدٌ عن الصواب من ناحية عَدَدِ ما نقف عليه من الأسانيد والأحاديث. فقد قمت بإحصائية ضمن برنامج الألفية الذي تصدره شركة التراث، فأدخلت (عبدالله بن وهب) في البحث، فكان العدد (٣٣١٦) موضعًا، ثم أدخلت (بن وهب)، فكان العدد (١٩٢٠٠) موضعًا.

ومع دخول كل من يقال له (ابن وهب) في هذا العدّ غير عبدالله بن وهب المصري، وفي أي موضع من عمود النسب (في الجد أو جد الجد..)، وبما يدخل فيه من الأسانيد المتكرّرة إلى ابن وهب، والأسانيد النازلة الطارئة بعد عصر أبي زرعة، والضعيفة والمختلقة، ومع ورود هذا الاسم في كتب التراجم، في اسم صاحب الترجمة أو في شيوخه أو تلامذته ومع غير هذه الاحتمالات الكثيرة التحقّقِ، فلم يبلغ العدد رُبْع ما وقف عليه أبو زرعة من الأحاديث التي رواها عبدالله بن وهب المصري خاصّةً، وهي رواياتُه الثابتة عنه؛ لأن أبا زرعة يريد أن يقوِّمه ويسبر حديثه من خلالها!!!

ثم افترضنا أن الحاسوب حَصَرَ لنا ثمانين ألفاً لعبدالله بن وهب المصري، وبذلك الشرط (وهي أن تكون ثابتةً عنه، وبغير تكرار)، لو افترضنا ذلك، فمن يستطيع أن يَدّعي أنه سبر ثمانين ألف حديث فلم يجد فيها ما لا أصل له؟!!! ولو ادّعى ذلك أحدٌ، فهل سيُقبل منه كما قُبل من

(١) سؤالات الآجري (رقم ١٣٣٥)..

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (٣٣٥).

أبي زرعة؟!!! لأنه ينبغي أن يكون مطلعًا على السنّة ونصوص الشرع ومقاصده، لكي يحق له أن يقول: «ما أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له»!!! ثم هذا كلّه في راوٍ واحد من ألوف الرواة الذين حكم عليهم أبو زرعة، وفي راوٍ لم يكن الخلافُ فيه والإشكالُ حوله بالشيء الكبير جدًّا الذي يستوجب عناءً بالغًا لهذا الحدّ!!! أين نحن من هؤلاء؟!!! في هذا المثال الواحد القريب الأمر!!!.

ثالثاً: وقوفهم على النسخ الأصيلة للرواة، واطلاعهم على حقائقها، وعلى درجة الاعتماد عليها، وعلى ما ينتابها من أدواء أو عيوب تضعف الاعتماد عليها. ولهذا الأمر الذي كان مقدوراً عليه لدى أئمة النقد الأوائل؛ لقُرب عهدهم من أوائل زمن الرواية، ولمعاصرتهم ولقائهم برواة السنة ومن تدور عليهم الأسانيد أثرٌ كبيرٌ في معرفة حقيقة الرواية، وفي تحديد الصواب من الروايات وتمييزه عن الخطأ، وغير ذلك من الآثار الكثيرة والعميقة المترتّبة على هذا الأمر الذي تميّز به أولئك النقّاد. ولضرب أمثلةٍ لهذه المزيّة التي أتيحت لأئمة النقد الأوائل دون من سواهم، أذكر ما يلي:

١) بيان أثره على نقد روايات المدلسين: يقول الإمام الذهبي في (الموقظة) وهو يتكلم عن نقد روايات المدلِّسين:

«وهذا في زماننا يعسر نقدُهُ على المحدّث؛ فإن أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول، وعرفوا عللها. وأمّا نحن فطالت علينا الأسانيد، وفُقدت العبارات المتيقّنة. وبمثل هذا ونحوه دَخَل الدَّخَلُ على الحاكم في تصرُّفه في المستدرك»(١).

فإن دَخَل الدَّخَل على الحاكم بسبب بُعْد زمنه، وهو من أئمة القرن الرابع، وإن عَسُرَ نقد روايات المدلسين على من كان في زمن الذهبي، وهو من أئمة القرن الثامن، بسبب فُقدان العبارات المتيقنة (حسب تعبير الذهبي) = فماذا سيقول المشتغلون بالسنة من أهل القرن الرابع عشر والخامس عشر؟!!!.

---

(١) الموقظة للذهبي (٩٨)..

٢) الوقوف على النسخ العتيقة والإفادة منها في نقد الروايات:

قال علي بن المديني: «أتاني رجلٌ من ولد محمد بن سيرين بكتاب محمد بن سيرين عن أبي هريرة، فكانت هذه الأحاديث يحدث بها هشامٌ مرفوعة، كانت عنده مرفوعة»[١]. كان أولها: هذا ما حدثنا أبو هريرة، قال أبو القاسم كذا، قال أبو القاسم كذا. قال: كان كتابًا في رَقٍّ عتيق، وكان عند يحيى بن سيرين، كان محمد لا يرى أن يكون عنده كتاب. وكان في أسفل حديث النبي ﷺ حين فرغ منه: هذا حديث أبي هريرة، بينهما فَصْل، قال أبو هريرة كذا. وقال: في فصل كل حديث عاشِرة[٢]، حوله نقط، كما تدور. وكان محمد لا يدلس»[٣].

فمن خلال وقوف علي بن المديني على كتاب محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وما فيه من الفصل بين الأحاديث المرفوعة والموقوفة، استطاع علي بن المديني أن يعرف صواب تلك الأحاديث التي رفعها هشام بن حسان، وخالفه غيره فوقفها. وهذا المرجِّح، بل الدليل القاطع على التصويب، لن يكون له أثر عند المتأخرين!!!

وقال الدوري: «سمعت يحيى يقول: حدثنا معتمر بن سليمان التيمي، قال: وفيما قرأتُ على الفُضيل، قال: حدثنا أبو حريز، عن إسحاق أنه حدثه (وذكر حديثًا، ثم قال الدوري): قلت ليحيى: ابن أبي سمينة البصري حدثنا به عن معتمر، يقول: عن أبي إسحاق؟ فأخرج يحيى كتاب معتمر، فإذا فيه: أن إسحاق حدّثه»[٤].

---

(١) هناك عددٌ من الأحاديث رواها هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، واختُلف في رفعها ووقفها، فانظرها: العلل للدارقطني (٨/١٠٠، ١٠٩، ١١٥، ١١٥-١١٦، ١٢١، ١٢٢، وغيرها).

(٢) «العاشرة: حلقة التعشير من عواشر المصحف». تاج العروس -عشر- (١٣/٥٦).

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٥٤-٥٥)، وعنه الخطيب في الجامع (رقم٥٧١)، والسمعاني في أدب الإملاء (رقم٥١٥).

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري (رقم٣٦٨٥).

ولمّا اختُلف على أزهر بن سعد السمّان في حديث عن عبدالله بن عون، هل هو من حديث ابن عون عن ابن سيرين عن عَبيدة عن علي رضي الله عنه مسندًا؟ أم من حديث ابن عون عن ابن سيرين عن عَبيدة مرسلاً؟ قال البزّار في مسنده: «وأخرجه إليّ بشر بن آدم ابن بنت أزهر من أصل كتاب أزهر، فإذا فيه عن ابن عون عن محمد عن عبيدة مرسلاً»[1].

ومن اللطائف: أن البزّار رجّح المرسل من خلال الوقوف على كتاب أزهر السمّان المختَلفِ عليه، وأما الدارقطني فرجّح المرسل أيضاً لكن من خلال اتّفاق ثلاثة من الرواة على رواية الحديث عنه مرسلاً[2]، ولم يقف محقّق (العلل) الشيخ الفاضل محفوظ الرحمن زين الله على أحد تلك الروايات المرسلة. ولا أسعفني الحاسوب في الوقوف عليها، ولا كتاب (مسند علي) ليوسف أوزبك الذي رجع جامعُه فيه إلى كثير من المخطوطات مع المطبوعات[3]!!

فما أكثر أُسُسِ النقد المتاحة لأولئك القوم، المحجوبة عنا نحن!!!

وقال عَمرو بن علي الفلاس: «حدثنا أزهر، حدثنا ابن عون، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله، قال: قال النبي ﷺ: «**خير الناس قرني**».

(قال الفلاس:) فحدثتُ به يحيى بن سعيد، فقال: ليس في حديث ابن عون عن عبدالله. فقلتُ له: بلى فيه، فقال: لا، فقلت: إن أزهر حدثنا عن ابن عون عن إبراهيم عن عَبيدة عن عبدالله. قال: رأيت أزهر جاء بكتابه وليس فيه عن عبدالله.

(قال الفلاس:) فاختلفتُ إلى أزهر قريبًا من شهرين للنظر فيه، فنظر في كتابه، ثم خرج، فقال: لم أجده إلا عن عَبيدة عن النبي ﷺ»[4].

---

(١) مسند البزّار (١٧٧/٢ رقم٥٥١).

(٢) العلل للدارقطني (٣١/٤ رقم٤١٨).

(٣) مسند علي بن أبي طالب ليوسف أوزبك (٢١١٣/٥-٢١١٤ رقم ١٢٢٠٣-١٢٢٠٨).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٠٣ رقم٨٢)، والجامع لأخلاق الراوي للخطيب (رقم١١٣٠). والحديث صحيح عن عَبيدة عن عبدالله بن مسعود، من غير رواية أزهر، كما بيّنه الدارقطني في العلل (١٨٦/٥-١٨٨ رقم٨١٠). وقد جعل الإمام مسلم رواية أزهر آخر روايات هذا الحديث عن عبيدة (١٩٦٢/٤-١٩٦٣ رقم ٢٥٣٣) إشارةً إلى إعلالها!.

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي ﷺ: في تخليل اللحية؟

قال أبي: لم يحدث بهذا أحدٌ سوى ابن عيينة، عن ابن أبي عروبة.

قلت: هو صحيح؟ قال: لو كان صحيحًا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة. ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر، وهذا أيضاً ممّا يوهّنه[(١)].

ومن اللطائف في هذا الحديث، مما يتعلّق بالمثال الأول، أن أبا حاتم يذكر هنا أن سفيان بن عيينة لم يصرّح بالسماع من ابن أبي عروبة، في حين ورد تصريحه بالسماع عند الحاكم في (المستدرك)[(٢)]! فهل سيُرَدُّ حُكْمُ أبي حاتم لمجيء هذا التصريح؟![(٣)].

وقد يُورد بعضُ من لم يعرف أقدار هؤلاء الأئمة على نحو هذه التعليلات (بأن حديث كذا ليس في كتاب فلان)، من تجويزات العقل التي لا تخفى على عاقل، ليُبطل بها تعليلاتهم، وذلك بأن يُوردَ عليها احتمالَ أن يكون ذلك الحديث المنتقد في غير كُتُبِ الراوي، وأنه ممّا لم يدوّنه، وإنما رواه شفاهة. ولا شك أن هذا الاحتمال ونحوه وارد، لكن احتمال وروده لا يخفى على عاقل، فإذا قال عاقلٌ كلاماً يقتضي أنه ألْغى هذا الاحتمال، فالأصل أنه يقصد هذا الإلغاء، لقيام ما يدل على عدم ورود ذلك الاحتمال عنده؛ فكيف إذا كان هذا الذي ألغى هذا الاحتمال أحد أئمة العلل؟! لا نقبل حينها الاعتراض عليه بمجرّد هذا الاحتمال، إلا إن قام الدليل الواضح بخلافه؛ كأن يعارضه ناقدٌ قرينٌ له في إيراد مثل ذلك الاحتمال.

ولكي يعلم المعاصرون دقّة أئمة النقد السابقين، وإلى أي حدٍّ بلغ

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (رقم٦٠).

(٢) المستدرك (١/١٤٩).

(٣) انظر: جُنّة المرتاب لأبي إسحاق الجويني (٢١٣-٢١٤).

عمقهم في هذا الباب، وأنهم كانوا حريصين على معرفة تحقّق ورود ذلك الاحتمال من عدم وروده، ليكون بعد التحقّق من ذلك عندهم ليس مجرّدَ احتمال (كما هو غاية ما يستطيعه المتأخرون)، بل يكون أمْرًا متحقّقًا معلومًا فقف على النقل التالي:

يقول الإمام أحمد: «كتاب إسماعيل عن ابن عون نحو من أربعمائة، وكان يحفظ عن ابن عون أحاديث لم تكن في كتابه. وكان عند إسماعيل عن يونس نحو من تسعمائة حديث، وكان يحفظ عن أيوب أحاديث لم تكن في كتابه»[1].

٣) التحاكم إلى كتب الرواة، لمعرفة الصواب من الخطأ.

وهذا كثيرٌ جدًّا في كتب العلل والتراجم: كقول الإمام أحمد عن أبي نعيم الفضل بن دُكين: «إذا مات أبو نعيم صار كتابُه إمامًا، إذا اختلف الناسُ في شيء فزعوا إليه»[2].

وسأكتفي في هذا بالإحالة إلى بعض المواطن، لكثرة مثل هذا النوع من التعليل عند أئمة النقد، وبُعْد وروده في كلام المتأخرين، لفقدان تلك الأصول في أزمانهم[3].

٤) علمهم بأدواء الكتب وعدم اغترارهم بكل ما فيها:

فلم يقف الأمر عند التحاكم إلى الكتب، كما سبق، بل لا بُدّ من العلم بقيمة ذلك الكتاب، وبحقيقة حاله.

ومن غرائب ما وقفت عليه من ذلك:

قال أبو زرعة الدمشقي: «سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن حديث أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أنس بن مالك عن أمّ

---

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد -برواية ابنه عبدالله- (رقم ٢٦٠٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/٢٠٨-٢٠٩).

(٣) انظر: العلل لابن أبي حاتم (رقم٢٠٧، ٢١١، ٥٣٨، ١٢٢٤، ٢١٦٥، ٢٢٥٦).

حبيبة أن النبي ﷺ قال: أُريتُ ما تلقى أُمَّتي من بعدي وسفك بعضهم دماء بعض. . .

(قال أبو زرعة:) قال أبو عبدالله: ليس له عن الزهري أصل. وأخبرني أنه من حديث شعيب عن ابن أبي الحسين. وقال لي: كتاب شعيب عن ابن أبي الحسين اختلط بكتاب الزهري، إذ كان به ملصقًا بكتاب الزهري. قال: وبلغني أن أبا اليمان قد اتُّهِم، وليس له أصل؛ كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري، إذ كان به ملصقًا، ورأيته كأنه يعذر أبا اليمان، ولا يحمل.

(قال أبو زرعة:) وقد سألتُ عنه أحمد بن صالح مَقْدِمَهُ دمشق، سنة تسع عشرة ومائتين، فقال لي مثل قول أحمد: أنه لا أصله له عن الزهري[1].

وأعلّه بذلك أيضًا محمد بن يحيى الذهلي (أعرف الناس بحديث الزهري)[2].

والكلام في هذا الحديث طويل، وفيه اختلاف[3].

لكن الملفت للنظر أن هناك معطيات حول هذا الحديث من كلام أئمة النقد، وقف على هذه المعطيات إمامٌ متأخّر وعالمٌ معاصرٌ، فاختلف موقفهما مع اتّحاد المعطيات! وهذا أحد أمثلة اختلاف المنهج لدى المعاصرين أحيانًا في التعامل مع معطيات النقد.

فقد نقل الإمام الذهبي معطيات نقد الأئمة لهذا الحديث، بما فيه من كلام مختلف، لكنه قال أخيرًا: «قلت: تعيَّنَ أن الحديث وَهِمَ فيه أبو اليمان، وصمَّمَ على الوهم؛ لأن الكبار حكموا بأن الحديث ما هو عند الزهري»[4].

---

(١) الفوائد المعلّلة لأبي زرعة الدمشقي (رقم٢٠٣)، وانظر تاريخه أيضًا (رقم١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٧٢/١٥)، وعنه المزي في تهذيب الكمال (٧/١٥٠-١٥١).

(٣) انظر: مستدرك الحاكم (٦٨/١)، وعلل الدارقطني (٥/١٨٤/ب).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٢٣/١٠).

أمّا الشيخ الألباني فذهب إلى صحّة الحديث، وناقش من أعلّه من أئمة النقد، إلى أن قال في آخر كلامه: «فلم يبق لمذهبهم وَجْهٌ يُعتدُّ به في العلم»!![1].

ومع أنني أذهب إلى ما ذهب إليه الذهبي في هذا الحديث، لكن ليس هذا هو الذي يعنيني هنا؛ ولكن الذي يعنيني هو منهج تناول تلك المعطيات واختلافه بين الذهبي والألباني.

ومن لطائف أمثلة هذا التحرّي عند أئمة النقد أيضًا: ما ذكره ابن عدي في (الكامل) في ترجمة عاصم بن هلال البارقي، حيث قال: «حدثنا ابن صاعد، قال: حدثنا محمد بن يحيى القُطَعي، قال: حدثنا محمد بن راشد، عن حسين المعلّم، عن عَمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، أن رسول الله ﷺ قال: لا طلاق إلا بعد نكاح.

حدثنا ابن صاعد، قال: حدثنا محمد بن يحيى بِعَقِبِه، قال: حدثنا عاصم بن هلال، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا طلاق إلا بعد نكاح**».

(قال ابن عدي:) قال لنا ابن صاعد: وما سمعناه إلا منه، ولا أعرف له علّةً فأذكرها، وحدّثناه في أضعاف ما قرأه علينا، لم نلقّنه إيّاه، ولا سألناه عنه في رقعة، ولا أفادنا عنه أحدٌ بانفراده، ولا هو ملحقٌ في جانب كتابنا، ولا أخرج الكتاب إلا إلى هاشم.

(قال ابن عدي:) هكذا ذكر لنا ابن صاعد، فذكرته لأبي عروبة، فأخرج إليّ فوائد القُطَعي، فإذا فيها حديث عَمرو بن شعيب الذي ذكره ابنُ صاعد، وبعقبه: حدثنا عاصم بن هلال، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ [المطففين: ٦].

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/٤٢٤-٤٢٧ رقم١٤٤٠).

(قال ابن عدي:) فعلى ما تبيّن لنا في كتاب أبي عروبة[1]، أنه دخل لابن صاعد حديثٌ في حديث، و﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦﴾ مشهورٌ عن أيوب، على أن عاصم بن هلال يحتمل ما هو أنكر من هذا[2].

وقد كان أبو عروبة الحرّاني (ت٣١٨هـ) يستدل لإعلاله بأمر آخر، حيث كان يقول: «لو كان هذا الحديث عند أيوب عن نافع[3]، احتجّ به الناسُ منذ مائتي سنة عن عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه»[4].

لكن يبقى: هل الوهم من ابن صاعد؟ أم من شيخه عندما قرأ عليهم في ذلك المجلس، فانتقل بصره من حديث إلى حديث؟[5].

ومثالٌ آخر:

روى عبدالأعلى بن حماد، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، يحدث عن يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد بن جبير وذكروا حديثًا. فمع متابعة هؤلاء الحفاظ الثلاثة بعضهم لبعض فقد وَهَّمَهم النقّاد، وذكروا أن الصواب فيه أنه عن أبي إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد، وليس بالعطف بين يعقوب وجبير، ولم يكن توهيم هؤلاء الحفّاظ لمجرّد مخالفتهم من هو أوثق منهم؛ إذ لو كان هذا هو دليل التوهيم وحده، لكان وهب بن جرير أولى بأن يُلزق به الوهم، مع تتابعهم على رواية هذا الحديث عنه على هذا الوجه.

لكن بَيَّنَ أبو داود والبزّار أن محمد بن المثنى ومحمد بن بشّار نسخا

---

(١) لحديثان في أحاديث أبي عروبة الحرّاني رواية أبي أحمد الحاكم (رقم٢٧، ٢٨)، ولم يُشر محقّقه إلى مقصد أبي عروبة من إيراد هذين الحديثين متتابعين، كما أفصح عنه النقلان في الأعلى . وهذا مما يوضّح أن لكتب الأجزاء الحديثيّة فوائد جمّة، قلّ أن يتنبّهَ لها المتخصصون. فضلاً عن غيرهم.

(٢) الكامل لابن عدي (٥/٢٣٢-٢٣٣).

(٣) في الأصل (لاحتجّ)، ولا يصح السياق بها.

(٤) الإرشاد للخليلي (١/٤٥٩-٤٦٠).

(٥) انظر: سؤالات السهمي للدارقطني (رقم١٠٧).

حديث وهب بن جرير من نسخة عبدالأعلى، فكان هذا هو سبب اتفاقهم على هذا الخطأ[1].

رابعًا: علمهم بطريقة تحمُّل الراوي للحديث، وما عرض له أثناء تحمُّله له، وما كان في مجلس التلقي ممّا له أثر على ضبطه وإتقانه.

١) أنه ممّا أُخذ مذاكرة لا في مجلس التحديث: قال عبدالرحمن بن مهدي: «كنت عند أبي عوانة، فحدّث بحديث عن الأعمش، فقلتُ: ليس هذا من حديثك، قال: بلى، قلت: لا. قال: يا سلامة، هات الدرج، فأُخْرِجتْ، فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه. فقال: صدقتَ يا أبا سعيد! صدقت يا أبا سعيد! فمن أين أُتيتُ؟! قلتُ: ذُوكرتَ به وأنت شاب، فظننتَ أنك سمعته»[2].

وقال يحيى بن معين: «لقيت علي بن عاصم على الجسر، فقلت: كيف حديث مطرف عن الشعبي: من زوّجَ كريمته؟ فقال: حدثنا مطرف عن الشعبي. فقلت: لم تسمع هذا من مطرف قط، وليس هذا من حديثك. قال: فأكذبُ؟!! فاستحييتُ منه، وقلتُ: ذُوكرتَ به، فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعتَه، ولم تسمعه، وليس من حديثك»[3].

فإن قيل: هذا إنما قالوه اعتذارًا، لا علمًا بحقيقة الحال. أقول: إن سلّمنا بهذا، يبقى: كيف عرفوا حقيقة الحال؟!!.

٢) علمهم بالخلل الذي وقع للرواة حال الإملاء من أحد الحضور:

قال أبو زرعة الرازي بعد أن ذكر حديثًا مستنكرًا: «لم يكن عثمان بن صالح ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فَبُلُوا به. وقد بُلي به

(١) سنن أبي داود (رقم٤٦٩٣)، ومسند البزّار (رقم٣٤٣٢).

(٢) الجامع للخطيب (رقم١١٢٦).

(٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٣٩٥-٣٩٦).

أبو صالح أيضًا في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس له أصل، وإنما هو عن خالد بن نجيح[1].

٣) العلم بأن القارئ قرأ الخطأ أثناء العرض على الشيخ:

قال الإمام أحمد عن حديث رواه غير واحدٍ من الثقات عن الإمام مالك على الخطأ: «كانوا يقرءون على مالكٍ الخطأ[2]».

٤) العلم بمن شارك الراوي مجلس السماع:

ذكر البزّار حديثًا لأبي معاوية عن بريد بن عبدالله بن أبي بردة، وأتبعه بمتابعةٍ له من أبي أسامة، تابع فيها أبا معاوية، ثم قال البزار: «وهذا الحديث إنما يُعرف بأبي معاوية عن بريد، ولم نعلم أحدًا رواه غير أبي معاوية. حتى أخبرناه إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أسامة. ولم نره عند أحدٍ عن أبي أسامة إلا عند إبراهيم. وكان سماع إبراهيم بن سعيد من أبي أسامة وسماع المُعَيطي واحدًا، فبلغني أنه تابع إبراهيم على هذا الحديث[3]».

وقال أحمد بن منصور الرمادي: «قلت لعلي بن المديني: حدثني بعض مشايخنا المصريين، عن ابن وهب، عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عَمرة، عن عائشة، قالت: أصبحتُ أنا وحفصة صائمتين.. فذكر الحديث؟ فحرّك عليٌّ رأسه، وضحك، قال: ليس هذا بشيء. وقال: جرير بن حازم إنما سمع من يحيى بن سعيد بالبصرة مع حماد بن زيد في كتاب حماد بن زيد، وهذا الحديث إنما رواه حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهري قال: قالت عائشة وليس هذا من حديث عمرة، إنما سمعه يحيى من الزهري، والزهري إنما سمعه من رجل لا يعرفه، حدّثه به عن بعض من يدخل على عائشة، عن عائشة[4]».

---

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٤١٧-٤١٨).
(٢) الأحاديث التي خولف فيها مالك للدارقطني (٧١-٧٢ رقم٢٠).
(٣) مسند البزّار (رقم٣١٨٢، ٣١٨٣).
(٤) تاريخ المقدّمي (رقم٩٧٧).

وقد خَطَّأ كلٌّ من الإمام أحمد والنسائي رواية جرير بن حازم هذه، لكن لم يُبيِّنا وَجْهَ التخطئة[1].

وجاء تخطيءُ علي بن المديني من وجه آخر عنه، لكن ليس فيه دليل التخطئة إلا إشارةً، حيث ذكر روايةَ حمادِ بن زيد عقب رواية جرير بن حازم[2]. وهذا لا يكفي عندنا لبيان دليل التخطئة، إذ قد يُظنّ أنه يوهِّمُ جريرًا لأنه يقدّمُ حمادَ بن زيد عليه فقط.

ولذلك فانظر ماذا قال ابن حزم بعد أن ذكر حديث جرير واحتجَّ به إذ قال: «لم يَخْفَ علينا قولُ من قال: إن جرير بن حازم أخطأ في هذا الخبر، إلا أن هذا ليس بشيء؛ لأن جريرًا ثقة، ودعوى الخطأ باطل، إلا أن يقيم المدعي له برهانَ صحةِ دعواه، وليس انفرادُ جرير بإسنادٍ علةً؛ لأنه ثقة»[3].

وبهذا المثال أُنهي أمثلةَ أُسُسِ نَقْد الحديث التي كانت متاحةً لأئمة النقد، والتي ما هي إلا نماذج لتلك الأُسس، وهي غير متاحةٍ للمتأخرين عمومًا، وللمعاصرين خصوصًا.

وبذلك يتبيّنُ الفارق الكبير بيننا وبين أئمة النقد، الذين كانوا من أهل الاجتهاد المطلق في علم الحديث، لما توفّر فيهم من علوم ومعطيات للنقد، أتاحت لهم ذلك العمق والتدقيق، ممّا لا شعور لنا به، ولا يمكننا أن نشعر به أصلاً!!

وهذا الفارق الكبير يبيّنُ لنا أنه يجب علينا تجاه علوم الحديث وتجاه خدمة السنة النبويّة أمور، منها:

ـ أن نضع كلامَ أئمة النقد موضعه اللائق به، وكما عَدَدْنا الوقوفَ على أحكامهم في الجرح والتعديل قاعدةً ننطلق منها في الحكم على الأسانيد،

---

(١) انظر: السنن الكبرى للنسائي (رقم٣٢٨٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٨١/٤).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢٨١/٤).
(٣) المحلى لابن حزم (٢٧٠/٦).

فكذلك ينبغي علينا أن نعدَّ الوقوف على أحكامهم على الأحاديث قاعدةً ننطلق منها في الحكم على الأحاديث؛ بل هذا أولى؛ لأنه خلاصة علمهم العظيم، الذي كان أحدُ أركانه عِلْمَهُم بالجرح والتعديل.

وما أشبهنا حينما نعتمد على أحكامهم على الرواة دون أحكامهم على الأحاديث، بمن اعتمد على إشارة أو إخبار دليلٍ عارف خِرِّيت في صحراء مترامية الأطراف، ثم يخالف ذلك الدليل في أن يسير وراءه ليوصله إلا مبتغاه!!

- كما أنه ينبغي علينا أن ندرك قصور علمنا ونقص أهليّتنا عن بلوغ درجة الاجتهاد المطلق في علم الحديث، وهذا لا يصح أن يكون مجرّدَ عباراتٍ نتزيّنُ بالتواضع من خلال إطلاقها، لتكون أوسمة شرفٍ تزيد من غرورنا وجُرأتنا. بل لا بد أن نحاكم أنفسنا، بأن نقدِّرَ ما الذي يحق لنا أن نخوض فيه من العلم بحسب ما لدينا منه، وما الذي لا يحق لنا فيه من ذلك؛ لأن علمنا قَصُر عن بلوغه ونقص دون درجة الخوض فيه.

وبيان هذا الحدّ الذي يحق لنا الخوض فيه من علم الحديث وما لا يحق لنا منه، مع تباينه من شخص لآخر؛ لكنه يجمع المتأخرين منه حدٌّ عام، كما جمعهم أنهم جميعًا ليسوا من أهل الاجتهاد المطلق، بسبب أسس النقد ومعطيات العلم التي فقدوها، وهي متاحةٌ لأهل الاجتهاد المطلق. وهذا الحدّ العام الذي يجمع المتأخرين، حقيقٌ ببحث مستقل، وقد قمتُ به (بحمد الله) أسأل الله تعالى أن يعين على إخراجه. هذا..

والله أعلم.

والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى أثره واتقى حدّه.





فهرست المصادر والمراجع

١ - **أحاديث أبي عروبة الحراني (رواية أبي أحمد الحاكم)**. تحقيق: د. عبدالرحيم القشقري. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ). مكتبة الرشد: الرياض.

٢ - **الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس**: للدارقطني. تحقيق: أبي عبدالباري رضا بن خالد الجزائري. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). مكتبة الرشد: الرياض.

٣ - **أدب الإملاء والاستملاء**: للسمعاني. تحقيق: أحمد محمد عبدالرحمن. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مطبعة المحموديّة: جدة.

٤ - **أدب المفتي والمستفتي**: لابن الصلاح. تحقيق: د. موفق عبدالله. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

٥ - **الإرشاد (منتخبه)**: للخليلي. تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد: الرياض.

٦ - **إرواء الغليل**: للألباني. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). المكتب الإسلامي: بيروت.

٧ - **الإصابة**: لابن حجر. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى. تصوير نهضة مصر: القاهرة.

٨ - **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**: لابن طاهر المقدسي. تحقيق: محمود محمد نصار، والسيد يوسف. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ). دار الكتب العلمية: بيروت.

٩ - **الإكمال**: لابن ماكولا. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ-١٣٨٦هـ). دار المعارف العثمانية: الهند.

١٠ - **البحر الذي زخر**: للسيوطي. تحقيق: د. أنيس أحمد. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ). مكتبة الغرباء الأثريّة: المدينة المنورة.

١١ - **البدر المنير**: لابن الملقن. تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وأبو محمد عبدالله بن سليمان، وأبو عمار ياسر بن كمال. الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ). دار الهجرة: الثقبة.

١٢ ـ **تاج العروس**: للزبيدي. تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، وجماعة. الطبعة الأولى (١٣٨٥هـ). مطبعة حكومة الكويت.

١٣ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**. تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني. الطبعة الأولى. مجمع اللغة العربيّة: دمشق.

١٤ ـ **التاريخ الأوسط**: للبخاري. تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الصميعي: الرياض.

١٥ ـ **التاريخ الكبير**: للبخاري. الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ-١٣٩٩هـ). دار المعارف العثمانية: الهند. تصوير دار الكتب العلمية: بيروت.

١٦ ـ **تاريخ مدينة دمشق**: لابن عساكر. تحقيق: عمر غرامة العمري. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار الفكر: بيروت.

١٧ ـ **التاريخ**: لابن معين (رواية الدوري). تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة: مكة المكرمة.

١٨ ـ **التاريخ**: للمقدّمي. تحقيق: إبراهيم صالح. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). مكتبة العروبة: الكويت، ودار ابن العماد: بيروت.

١٩ ـ **تحفة الأشراف**: للمزي. تحقيق: عبدالصمد شرف الدين. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ). المكتب الإسلامي: بيروت.

٢٠ ـ **تدريب الراوي**: للسيوطي. تحقيق: نظر الفاريابي. الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ). مكتبة الكوثر: الرياض.

٢١ ـ **تعقّبات الدارقطني على المجروحين**. تحقيق: خليل محمد العربي. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة الفاروق الحديثة: القاهرة.

٢٢ ـ **التلخيص الحبير**: لابن حجر. تحقيق: شعبان محمد إسماعيل. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). مكتبة الكليات الأزهريّة: القاهرة.

٢٣ ـ **التنقيح لمسألة التصحيح**: للسيوطي. تحقيق: بدر بن محمد العماش. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الإمام البخاري: المدينة المنوّرة.

٢٤ ـ **تهذيب الكمال**: للمزّي. تحقيق: بشار عواد معروف. الطبعة الثانية (١٤٠٣-١٤١٣هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

٢٥ ـ **الثقات**: لابن حبان. تحت مراقبة: د. محمد عبدالمعين خان. الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ- ١٤٠٣هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: الهند.

٢٦ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب. تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

٢٧ - **الجامع**: للترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة. تصوير دار إحياء التراث العربي.

٢٨ - **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). تصوير دار الكتب العلمية: بيروت.

٢٩ - **جزء فيه حديث**: ماء زمزم لما شرب له: لابن حجر. تحقيق: كيلاني محمد خليفة. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مؤسسة قرطبة.

٣٠ - **جُنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب**: لأبي إسحاق الجويني. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار الكتاب العربي: بيروت.

٣١ - **حديث أبي الفضل الزهري. تحقيق**: د. حسن بن محمد البلوط. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). أضواء السلف: الرياض.

٣٢ - **الدر المنثور**: للسيوطي. تحقيق: د. عبدالله التركي. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ). مركز هجر للبحوث: القاهرة.

٣٣ - **ذكر أخبار أصبهان**: لأبي نعيم. نشرة: سفن ديدرنغ، بريل، ليدن (١٣٥٠هـ-١٣٥٣هـ). تصوير الدار العلميّة: الهند.

٣٤ - **الردّ من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض**: للسيوطي. تحقيق: الشيخ خليل الميس. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الكتب العلمية: بيروت.

٣٥ - **سؤالات الآجري لأبي داود. تحقيق**: د. عبدالعليم البستوي. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). مكتبة دار الاستقامة: مكة المكرمة، ومؤسسة الريان: بيروت.

٣٦ - **سؤالات البرذعي لأبي زرعة** (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية). تحقيق: أد. سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ). دار الوفاء: القاهرة.

٣٧ - **سؤالات السهمي**: للدارقطني. تحقيق: د. موفق عبدالله. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف: الرياض.

٣٨ - **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: للألباني. (ج٣). الطبعة (؟) (١٤١٥هـ). مكتبة المعارف: الرياض.

٣٩ - **السنن الكبرى**: للبيهقي. الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية: الهند.

٤٠ - **السنن الكبرى**: للنسائي. تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي. الطبعة الأولى (١٤٢١هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

٤١ ـ **السنن**: لأبي داود. تحقيق: محمد عوامة. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ). دار القبلة: جدّة.

٤٢ ـ **السنن**: لابن ماجه. تحقيق: بشار عواد معروف. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الجيل: بيروت.

٤٣ ـ **السنن**: للنسائي. اعتناء عبدالفتاح أبي غدّة.

٤٤ ـ **سير أعلام النبلاء**: للذهبي. تحقيق: حسين أسد، وشعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، وجماعة. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ- ١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

٤٥ ـ **شرح علل الترمذي**: لابن رجب. تحقيق: نور الدين عتر. الطبعة الرابعة (١٤٢١هـ). دار العطاء: الرياض.

٤٦ ـ **شرح معاني الآثار**: للطحاوي. تحقيق: محمد زهري النجار، وترقيم وفهرسة: د. يوسف المرعشلي.

٤٧ ـ **صحيح ابن خزيمة**. **تحقيق**: محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى. المكتب الإسلامي: بيروت.

٤٨ ـ **صحيح مسلم**. **تحقيق**: محمد فؤاد عبدالباقي.

٤٩ ـ **الضعفاء**: للعقيلي. تحقيق: حمدي السلفي. الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ). دار الصميعي: الرياض.

٥٠ ـ **علل الأحاديث النبوية**: للدارقطني. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٤١٦هـ). دار طيبة: الرياض.

٥١ ـ **علل الأحاديث النبوية**: للدارقطني. نسخة خطية، مصورة عن دار الكتب المصرية.

٥٢ ـ **علل الحديث**: لابن أبي حاتم. تحقيق: محمد بن صالح الدباسي. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ). مكتبة الرشد: الرياض.

٥٣ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد (برواية ابنه عبدالله). تحقيق: د. وصي الله محمد عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). المكتب الإسلامي: بيروت.

٥٤ ـ **علوم الحديث واقع وآفاق (ندوة علمية دولية)**. مطبوعات كلية الدراسات الإسلامية بدبي، سنة (١٤٢٤هـ).

٥٥ ـ **علوم الحديث**: لابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ). دار الفكر: دمشق.

٥٦ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**: لابن أبي أصيبعة. تحقيق وشرح: د. نزار رضا. الطبعة الأولى (١٣٨٥هـ). دار مكتبة الحياة: بيروت.

٥٧ ـ **الفصل للوصل المدرج في النقل**: للخطيب. تحقيق: د. محمد بن مطر الزهراني. الطبعة الأولى (١٤١٨هـ). دار الهجرة: الثقبة.

٥٨ ـ **الفوائد المعلّلة**: لأبي زرعة الدمشقي. تحقيق: رجب بن عبدالمقصود. الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ). مكتبة الإمام الذهبي: الكويت.

٥٩ ـ **قواطع الأدلة**: لأبي المظفّر السمعاني. تحقيق: د. عبدالله الحكمي، ود. علي الحكمي. الطبعة الأولى (١٤١٩هـ). مكتبة التوبة: ؟.

٦٠ ـ **الكامل**: لابن عدي. تحقيق: سهيل زكار. الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ). دار الفكر: بيروت.

٦١ ـ **كشف الأستار عن زوائد مسند البزار**: للهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ- ١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

٦٢ ـ **لسان الميزان**: لابن حجر. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ). مكتب المطبوعات الإسلامية: حلب.

٦٣ ـ **المؤتلف والمختلف**: للدارقطني. تحقيق: د. موفق عبدالله. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الغرب: بيروت.

٦٤ ـ **المجروحين**: لابن حبان. تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٦٥ ـ **المجموع شرح المهذب**: للنووي. طبع دار الفكر: بيروت.

٦٦ ـ **المحلى**: لابن حزم. طبعة مصححة على عدّة مخطوطات، كما قوبلت على نسخة أحمد محمد شاكر. دار الفكر: بيروت.

٦٧ ـ **المستدرك**: للحاكم. الطبعة الأولى (١٣٣٤هـ). تصوير دار المعرفة: بيروت.

٦٨ ـ **مسند علي بن أبي طالب**: ليوسف أوزبك. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار المأمون: دمشق.

٦٩ ـ **المسند**: للإمام أحمد. تحقيق جماعة، منهم: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وعادل مرشد، وغيرهم. الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.

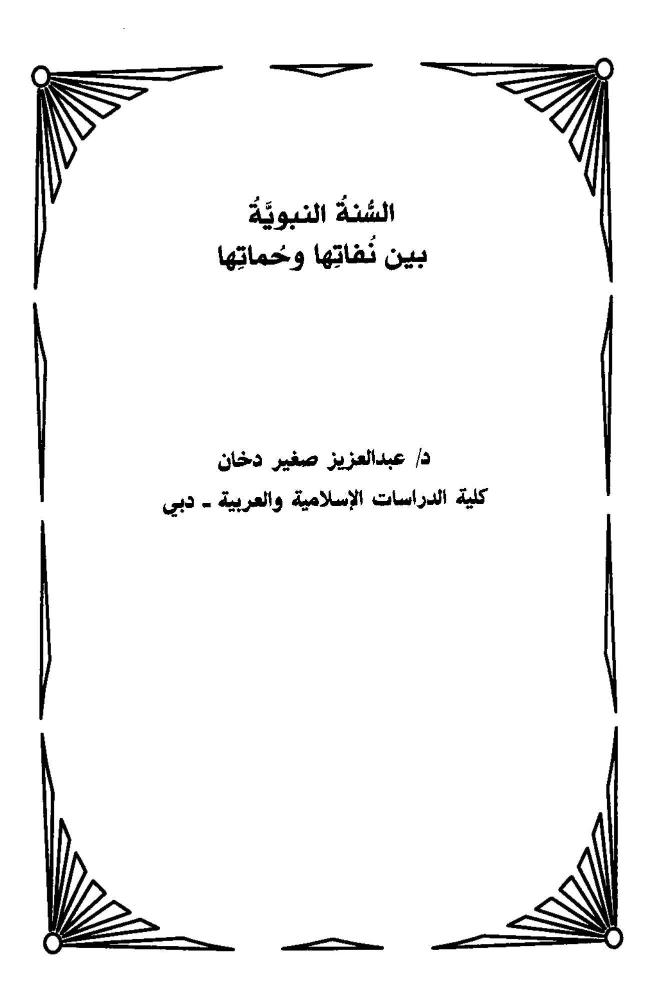
٧٠ ـ **المسند**: للبزّار. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

٧١ ـ **المعجم الأوسط**: للطبراني. تحقيق: د. محمود الطحان. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ- ١٤١٥هـ). مكتبة المعارف: الرياض.

٧٢ ـ **معرفة الرجال**: لابن معين (رواية ابن محرز). تحقيق: محمد كامل القصار، ومحمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق.

٧٣ ـ **معرفة علوم الحديث**: للحاكم. تحقيق: أحمد بن فارس السلوم. الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ). دار ابن حزم: بيروت.
٧٤ ـ **المعرفة والتاريخ**: للفسوي. تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة الدار: المدينة المنورة.
٧٥ ـ **موائد الحيس في فوائد امرئ القيس**: لنجم الدين الطوفي. تحقيق: د. مصطفى عليّان. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). دار البشير: عَمّان.
٧٦ ـ **الموضح لأوهام الجمع والتفريق**: للخطيب. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ). تصوير دار الفكر الإسلامي.
٧٧ ـ **الموقظة**: للذهبي. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدّة. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار البشائر الإسلامية: بيروت.
٧٨ ـ **نزهة النظر**: لابن حجر. تحقيق: نور الدين عتر. الطبعة الثالثة (١٤٢١هـ). مطبعة الصباح: دمشق.
٧٩ ـ **النقد الصحيح لما اعتُرِضَ عليه من أحاديث المصابيح**: للعلائي. تحقيق: د. عبدالرحيم القشقري. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).
٨٠ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**: لابن حجر. تحقيق: د. ربيع المدخلي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة.





السُّنةُ النبويَّةُ
بين نُفاتِها وحُماتِها

د/ عبدالعزيز صغير دخان
كلية الدراسات الإسلامية والعربية ـ دبي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً يوافي نعمَه ويكافئ مزيدَه، وأشهد أن لا إله إلاّ الله شهادةَ مَن آمن به وأخلص توحيدَه، فرجا وعدَه وخافَ وعيدَه، ورفع أكُفَّ الابتهال والضراعة طالباً لطفَه وتسديدَه، وفضلَه وتأييدَه، وأشهد أنّ سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه، إتماماً لنصاب العقيدة، وتنويها بمزاياه الحميدة، كما نصر الحقَّ وأكثرَ عديدَه، وخذل الباطلَ وأبلى جديدَه، وتمّم مكارمَ الأخلاق بصفاته المجيدة وأقواله السديدةَ، وبُعث آخرَ الأنبياء فكان لَبِنَةَ التمامِ ورويَّ القصيدة، وعلى آله الطيّبين الطاهرين وأصحابِه الغُرِّ الميامين، الذينَ حملوا أمانةَ هذا الدينِ إلى الناس أجمعين.

أمّا بعد:

فلا شكَّ أنّ الجُهودَ التي بذلها حماةُ السنة ورجالُها، المدافعون عنها، جديرةٌ بالثناء، واضحةٌ للعِيان، لا يُنكرُها إلاّ مَن يريدُ أن يُنكِر الشمسَ في رابعة النهار.

ولكن، رغمَ كلِّ هذه الجهود التي بُذلت، سواء في القديم أو في الحديث، في الدفاع عن السنة وبيانِ قواعدها وضوابطِها، فما زال هناك مَن يَحملُ رايةَ التشكيك فيها، أو في بعضِ جوانبها.

١ ـ فهناك مَن يذهبُ إلى إنكار السُّنة بالكّلّية.

٢ ـ وهناك من يَرومُ إنكارَ صحّةِ بعضِ كُتبِ الحديث التي اتفقت الأمّةُ على صحّتها، كالصحيحين.

٣ ـ وهناك من يَسلُّ سيفَ لسانه على جموع رواةِ السنة من الصحابة والتابعين، وخاصّة مَن اضطلع منهم برواية أكبرِ قدْر منها.

٤ ـ وهناك مَن يُريد أن يُطوِّع السنةَ وقواعدَها لأحكامِ العقل، ليفتح المجالَ، ليردَّ ما يشاء، ويقبلَ ما يشاء، بعيداً عن قواعدِ المحدِّثين.

وإذا أردنا دراسةَ هذا الموضوع بهدوء، فلا مناصَ من المُراجعة العميقةِ لهذه الظاهرة ودراسةِ أسبابها، وتحديدِ الأطرافِ المسؤولةِ عن نشوء مثل هذه الشُّبُهات والأفكارِ المُنحرِفة.

ولِنقتربَ أكثرَ من الموضوع، فإنّه يَحسُن بنا أن نسألَ هذا السؤالَ:

على من تقع مسؤوليةُ هذه الهجمات التي تتعرّض لها السنة، وهذه الشبهاتِ التي تُلقى بساحتها.

١ ـ هل تقعُ المسؤوليةُ على هؤلاء الذين ما بَرِحوا يُهاجمون السُّنةَ قديماً وحديثاً، ويَعملون على التنقيص منها ومِن رُواتها، بحُسنِ نيّة، أو بسوء طَويّة.

٢ ـ أم تقعُ المسؤوليةُ على حُماة السنة، الذين لم يستطيعوا أن يكونوا في مستوى الهُجوم الشَّرِس الذي تتعرّضُ له السُّنةُ، ولم يقوموا بواجبهم في ردِّ هذه الشبهاتِ، والمُنافحةِ عن السنة بعلمٍ وفهم، لا بالعواطفِ والضجيج والعجيج، بل انشغلَ بعضُهم بالحديث في قضايا جانبيةٍ، أو دخلَ في صراعاتٍ مذهبيةٍ ذهبتْ بأخلاق أهلِ العلم وما يجبُ أن يكونوا عليه من عِفّة اللسان وأدبِ الخِلاف.

لا شكَّ أنّ المُتخصّصين والمُطّلِعين والمُتابِعين لِما يَجري في ساحاتِ العِلمِ يُدركون ما تُواجِهه السنةُ النبويةُ اليومَ من عقبات، وما يُثار حولَها وحولَ رجالها من شُبُهات، كثيرٌ منها لم يَنبتْ في أرضنا، بل نَبَتَ هناك، ثمّ جِيءَ به إلى بلاد المسلمين لِيترعرعَ هنا، زيادةً في التلبيس، وحتى لا تحومَ حولَه شُبهةُ المَولِد والمَنبِتِ.

لقد صارت ظاهرةُ نَفي السنةِ كلِّها أو بعضِها واضحةً جليّةً، تولّى كِبْرَها قومٌ من المستشرقين وفئةٌ من تلامذتهم، يَصدُق عليهم هذا الوصفُ: نُفاةُ السنة.

ولكنهم ـ للأمانة العلمية ـ فريقان:

الفريقُ الأول:

فريقٌ مخادِعٌ ماكرٌ، حاقدٌ على الإسلام وأصولِه، يَسعى من وراء التشويش على السنة إلى ضرب الإسلام في الصميم، باعتبار السنةِ المصدرَ الثانيَ للتشريع بعد القرآن، بل هي المصدرُ الذي لولاه ما فهِمْنا عن الله أحكامَه وشرائعَه، فليستِ السنةُ في خلاصتها إلاّ تفسيراً لمعاني القرآن، وتوضيحاً لما أشكَلَ من أحكامه، وشرحاً لما أُبهِم من ألفاظه، وتخصيصاً لعمومه، وتقييداً لمُطلَقه، بل في السنة أحكامٌ لم تردْ في القرآن، كما يَعرفُ ذلك طلابُ العلم، بله المُتخصّصين وأهلِ الشأن.فالسنةُ بهذه المثابة هي الحِصنُ الحصينُ، والقلعةُ المنيعةُ التي تتحصّن وراءها أحكامُ الشريعة الإسلامية عقيدةً وشريعةً وتاريخاً، فالنجاحُ في النيل منها بأيِّ شكل من الأشكال يُعتبرُ نجاحاً في الوصول إلى القرآن والنيلِ من أحكامه عقيدةً وشريعةً.لذلك، لا جرَمَ أن توجّهتْ سمومُ الأعداء وسهامُهم إلى هذه القلعة الشامخة، يريدون هدمَها أو تزهيدَ الناس فيها، حتى يُفتحَ المجالُ لمُخططاتٍ مرسومةٍ، وأهدافٍ خفيةٍ أو معلومةٍ.

الفريق الثاني:

فريقٌ مخدوعٌ، قد مُكِر به وهو يدري أو لا يدري، تتلمذ على أيدي المستشرقين ورضعَ من حليبهم، وأُشربت نفسُه أغراضَهم وأمراضَهم، فلم يَعُدْ يرى إلاّ بعيونهم ولا يسمعُ إلاّ بآذانهم، ولا يفهمُ ولا يعِي إلاّ بعقولهم. شُحن بالشبهات، ثمّ دُفِع به إلى دُورِ العلم في بلاد المسلمين، يَنشرُ سمومَه، ويُثير في سماء السنّة غيومَه، يتّهم السنّةَ

بما هي منه بَراء، ويدّعي أنّه إنّما يفعلُ ذلك نصرةً للسنة وتصفيةً لها وتنقيةً، فلم يتركْ قاعدةً من قواعد علوم الحديث إلاّ شكّك في قيمتِها وجدواها، ولم يَدَعْ راوياً من كبار الرواة من الصحابة والتابعين إلاّ نسج حوله الشبهاتِ، واتّهمه بعظيم الاتهامات، وجرّده من جميع خصال الخير والحسنات، توطئةً لردّ كلِّ ما نقلَ من المَرويات، ولم يتركْ كتاباً من كُتُب السنّةِ التي أجمعتِ الأمّةُ على تلقّيها بالقَبول، وسلّمت لرجالها بالعلم والفضلِ والفهمِ، إلاّ شكّك في أصولِها، وطعن في رُواتِها وأسانيدِها ومتونِها.

وربّما يكونُ من حقّنا أن نتساءلَ: هل يجوز أن نَعتبِرَ مَن نفَى حديثاً واحداً ممّا ثبت من السنّة أنّه من نُفاة السنة، سيما إذا كان هذا الحديث مُخرّجاً في أصحّ الكتب بعد كتاب الله (الصحيحين)؟

ربّما يكونُ الجوابُ بالإيجاب، لأنّ رفضَ حديثٍ واحد ممّا اتفقت الأمّةُ على قَبولِه والاحتجاجِ به، من شأنِه أن يفتحَ البابَ واسعاً لرفض السُّنّةِ كُلِّها حديثاً حديثاً، بناءً على هذا المَنهج الذي لا يُريد أن يَلتزمَ بقواعدِ العلماءِ المضبوطةِ، وإنّما يَجري في ذلك على قوانينِ العقل التي لا تكادُ تَنضبط عندَ اثنين من الناس.

وعلى كُلِّ حال، أترك السؤالَ قائماً للأساتذة المشاركين ليُنيروا هذه المسألةَ.

هذا، وقد وردَ عن النبيّ ﷺ ما يُنْبئُ عن ظهور مثلِ هؤلاء النُّفاةِ للسنة، الطاعنين في رجالِها، الرافضين لأحكامها.

فقد أخرج أبو داود بإسناده إلى المِقدام بن معديكرب (رضي الله عنه)، عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«ألا إنّي أُوتيت الكتابَ ومثلَه معه، لا يوشك رجلٌ شبعانُ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحِلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا لا يحلُّ لكم لحمُ الحِمار الأهلي، ولا كلُّ ذي ناب من السَّبُع، ولا لُقَطةُ معاهَد، إلا أن**

يستغنيَ عنها صاحبُها. ومن نزل بقوم فعليهم أن يُقروه. فإن لم يُقروه، فله أن يُعقبَهم بمِثل قِراه»[1].

الأسبابُ التي جرّتهم إلى نفي السنة كلّها أو بعضِها، أو التَّشكيكِ فيها:

إنّ المُتمعِّنَ في الأسباب التي جرّت هؤلاء إلى هذا السلوك، يجدُ أنّها لا تخرجُ في خلاصتها عما يأتي:

١ ـ قِلّةُ العلم ونقصُ البضاعة. ولذلك قالوا: مَن تكلّم فيما لا يعرفُ أتى بالعجائب.

وقد كنتُ منذ مدّة قريبةٍ في برنامج على قناة الشارقة نتحدّثُ عن التزوير في التاريخ الإسلامي، فاتّصل أحدُهم من مصر، وسرد علينا مجموعةً من الأحاديث ممّا رواه البخاري ومسلم، يقول بالحرف الواحد: إنّ العقلَ لا يَقبلُها، ويجبُ أن يُنظّفَ منها صحيحا البخاري ومسلم.

ولمّا نظرتُ فيما سرده من الأحاديث، وجدتُ أنّ أكثرَها ممّا طعن به الطاعنون قديماً وحديثاً، وعجبت لهذه العقول التي لم تستطعْ ـ أو لا تريدُ ـ أن تُميّزَ بين منهج العلماءِ المسلمين وبين مناهجِ غيرِهم، ثمّ تريدُ أن تَكِرَّ على الأحاديثِ تصحيحاً وتضعيفاً، قَبولاً وردّاً، رغم أنّ هذه الأحاديثَ موجودةٌ في الصحيحين منذ أيام البخاري ومسلم، ثمّ مرّت عليها أجيالٌ من العلماء المُحقّقين والشرّاح المدقّقين، فلم يجدوا فيها ما يُعتبَرُ مُخالِفاً للعقل أو مصادِماً لقواعد العلمِ الذي يعرفونه.

بل أكثرُ من ذلك، كانت هذه الأحاديثُ مجالاً لاستنباط الأحكامِ الشرعيةِ المُختلفة.

---

(١) رواه أحمد في المسند، ٤/ ١٣٠. وأبو داود. كتاب الأطعمة/ باب: باب النهي عن أكل السباع (٣٨٠٤)، وكتاب السنة/ باب: في لزوم السنة(رقم: ٤٦٠٤). والطبراني في المعجم الكبير، ٢٠/ ٢٨٣.

فانظرْ إلى حديث الذبابة، وحديثِ ولوغ الكلب، وحديثِ البُصاق في الطعام، وغيرِها، تجدْ أنّ العلماءَ قد استنبطوا منها أحكاما شرعية مختلفة، قلّتْ أو كثُرت.

ولم يَحدثْ أن تَجرّأَ هؤلاء العلماءُ الأعلامُ على القدح في متونِ هذه الأحاديثِ بعد أن صحّتْ عندهم، إلاّ في إطار القواعدِ المُنضبِطةِ التي وضعوها لنقْدِ مُتون الأحاديث بصفةٍ عامّةٍ.

بل أكثرُ من ذلك، واجهوا بقوّة مَن تَجرّأ على ردّ شيءٍ من ذلك، وراحوا يدافعون عن هذه الأحاديث، ويَنفون عنها طعنَ الطاعنين وانتحالَ المُبطلين وتأويلَ الجاهلين.

ولو ذهبْنا نَستعرضُ أقوالَهم في هذه المسألةِ لضاق الأمرُ علينا، ولم تَسَعْنا صفحاتُ هذا البحثِ المحدودةُ.انظُرْ ـ على سبيل المثال ـ ما قاله الإمامُ ابنُ قتيبة ـ رحمه الله ـ في ردّه على مَن طعنَ في حديث أبي هريرة، مرفوعاً: «**إذا وقع الذبابُ في شراب أحدكم فلْيَغمِسْه، ثم ليَنزَعْهُ، فإنَّ في إحدى جناحيه داءً والأخرى شفاءً**»[1].

قال رحمه الله: «إنَّ مَن حملَ أمرَ الدين على ما شاهد ـ فجعلَ البهيمةَ لا تقول، والطائرَ لا يُسبِّحُ، والبقعةَ من بقاع الأرض لا تشكو إلى أختِها، والذبابَ لا يعلم موضِعَ السُّم وموضعَ الشفاء، واعترضِ على ما جاء في الحديث، مما لا يفهمُه، فقال: كيف يكون قيراطٌ مِثلَ أُحُد، وكيف يَتكلم بيتُ المَقْدس، وكيف يأكلُ الشيطانُ بشِماله، ويشربُ بشِماله، وأيُّ شمالٍ له، وكيف لقي آدمُ موسىَ صلى الله تعالى عليهما وسلم، حتى تنازعا في القَدَر وبينهما أحقابٌ، وأين تنازعا[2] ـ فإنه مُنسلِخٌ من الإسلام مُعطِّل، غيرَ أنه يسيرُ بمِثل هذا وشِبْهِه من القول واللغو والجدالِ ودفْعِ الأخبار والآثار،

---

(١) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق/ باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإنّ في إحدى جناحيه داءً، وفي الأخرى شفاء. وكتاب الطب/ باب: إذا وقع الذباب في الإناء.

(٢) هذه الأمور التي ذكرها المؤلّف ثبتت كلّها في أحاديث صحيحة.

مُخالِف لما جاء به الرسولُ، ولِما درج عليه الخِيارُ من صحابتِه والتابعون. ومَن كذَّب ببعضٍ ما جاء به رسولُ الله ﷺ، كان كمن كذَّبَ به كُلِّه. ولو أرادَ أن ينتقلَ عن الإسلام إلى دين لا يُؤمن فيه بهذا وأشباهِه، لم يجدْ مُنْتَقَلاً، لأنَّ اليهودَ والنصارَى والمجوسَ والصابئين والوثنيةَ يؤمنون بمثلِ ذلك، ويجدونه مكتوباً عندَهم، وما علمتُ أحداً يُنكِرُ هذا، إلا قوماً من الدهريةِ، وقد اتَّبعهم على ذلك قومٌ من أهلِ الكلام والجهمية...»[1].

٢ ـ الهوى الذي يَدفع صاحبَه إلى الكيد للحقّ وأهلِه ومحاولةِ طمسِ الحقائق، وتزييفِ الوثائق، رُغم شدّة وضوحِها وظهورِها.

وقد كان للمستشرقين في افتعال هذه التهمِ النصيبُ الأكبرُ، فهم الذين تولّوا كِبْرها، حيث اقتحموا ميدانَ دراسةِ السّنّة، فلم تكن مناهجُهم في ذلك علميةً، ولا مباحثهم ناضجةً، ولا قلوبُ الكثير منهم سليمةً.

إنّ ما يفعلُه بعضُ نُفاةِ السنة لا يزيدُ عما فعله ذلك الرجلُ الذي بال في بئر زمزم في موسم الحج، فلما سئل عما دفعه إلى هذا الفعل قال: أردتُ أن أُذكَر. ويا له من ذِكْر ويا له من فَخْر!!.

٣ ـ الجهلُ المُطبِق أو الكبيرُ بمنهج المحدّثين، وعدمُ استيعابُ قواعدهم الشاملة للأسانيد والمتون.ورغمَ هذا الجهلِ المُطبِق، والقصورِ الواضحِ والعَجْزِ الفاضحِ، لا يستحي أحدُهم أن يَدّعيَ أنّ دراسته التي قام بها وتوصّلَ من خلالها إلى نفيِ جُزءٍ كبيرٍ من الأحاديث الصحيحة كانتْ مُحرَّرَةً، قائمةً على قواعدِ التَّحقيقِ العلمِي، وهي الأُولَى في موضُوعِها، ولم يَنْسُج أحدٌ على مِنوالِها[2].

---

(١) تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٢) أضواء على السنّة المحمدية، محمود أبو رية، على غلاف الكتاب ط ١، مطبعة دار التأليف (١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م)، ثم حذفت من الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.
وانظر أمثلة من الغرور في مقدمة أبي رية لكتابه ص ٢٠، ٢٦ من طبعة دار المعارف، وص٧، ١٣ من طبعة دار التأليف.

قال الشيخُ محمد محمد أبو شهبة ـ رحمه الله ـ في تعليقه على هذا الغُرور والانتفاخ: «ولقدْ صدقَ! فهي مُحرّرةٌ من قواعدِ البحثِ العلمي الصحيحِ، ومِن صحيحِ النقل وسليمِ العقل، وهي الأُولَى في موضوعها خَلْطاً وسِباباً وتَجنِّياً، وكيف ينسجُ أحَدٌ من قبلُ على مِنوالِها، وقد تعرّتْ من التحقيقِ والصدقِ والعدلِ!»[1].

إنّ المُتخصِّصَ يَنطلقُ من القواعدِ التي وضعها العلماءُ السابقون لهذا العلم، ويُعْمِلُ فكرَه في فهمِها واستيعابِها ومعرفةِ حدودِها وشروطِها وضوابطِها، ثمّ يجتهدُ في تطبيقها على النصوصِ، دون أن يَغيبَ عن ناظره، أو يذهبَ من فكره أنّ قواعدَ هذا العلم مساحةٌ واسعةٌ للاجتهاد، إنْ في التنظير، أو في التطبيق.

أمّا غيرُ المُتخصِّص فهو يَهجُمُ على النصوص دونَ فهم، فيقعُ في التناقُضِ والحَيْرةِ وسوءِ الفهم لبعض قواعدِ هذا العلم، ممّاً يدفعُه إلى التعامُلِ معها بعقلِه القاصرِ وعِلمِه العاجزِ، فيقبلُ منها ويرفضُ، ويُحسِّنُ ويُقَبِّحُ، وَفقَ مقاييسَ عقليةٍ لا تنضبِطُ بشيء.

٤ ـ إنّ هؤلاء المُنكرينَ لأحاديثَ من السنة يَرجعون إلى غيرِ المُتخصِّصين ممَّن ليس لهم في الحديث بِضاعةٌ، ولم يَجلسوا ولم يُزاحِموا في حِلَقِ العلم ولو ساعة، وإنّما اشتهروا بفنّ من الفنون الأخرى، ولا يَخفى أنّ كلَّ علمٍ يُسأل عنه أهلُه والعارفون به والمُتخصِّصون فيه.

ولذلك لمّا سأل الإمامُ مالكٌ نافعاً مولى ابنِ عمر عن حكم البسملة، أخبره نافعُ أنّ من السنّة الجهرَ بها، سلّم له مالك بذلك على علوّ مرتبته، وقال: «كلّ علم يُسأل عنه أهلُه»[2].

٥ ـ إنّهم ـ أعني نفاةَ السنة، من المستشرقين وتلامذتِهم ـ يعتمدون في ردّ أحاديثِ الصحيحين وغيرِهما على كتب الأدب والتاريخ، ككتاب (نهاية

(١) دفاع عن السنة، محمد محمد أبو شهبة، ص ١٠٠.

(٢) التدوين في أخبار قزوين للقزويني (١٥٤/١).

الأَرَب)، وكتاب(المُعجِب في أخبار المغرب)، وكُتُبِ الجاحظ، والأغاني للأصبهاني، وهذا أمر لا يُقضىَ منه العجبُ، ولا يُفهم منه في مجال البحث العلمي سببٌ، إذ كيف يُحتكم في ردّ نصوصِ كتبِ التزم أصحابُها الصحّةَ وبلغوا في التحوّطِ لذلك الغايةَ، إلى كُتبٍ لم يدّع أصحابُها ولم يَدّعِ لهم أحدٌ مِن بعدهم أنّهم التزموا شروطَ الصحّة فيما ينقلون من أخبارٍ وقصصٍ وحكاياتٍ؟!.

إنّ الاعتمادَ في الحُكم على ردِّ أحاديثِ الصحيحين والطعنِ في رواتها من الصحابة والتابعين على مِثلِ كتابِ (الشعر والشعراء)، و(ثمار القلوب في المضاف والمنسوب)، و(مقامات بديع الزمان الهمداني)، و(المثل السائر) و(شرح نهجِ البلاغة)، و(حياة الحيوان)، و(نهاية الأرب)، وغيرِها...

أقول: إنّ الاعتمادَ على هذه الكتب وما في وزنها وقيمتِها في الحُكم على كُتُبِ الحديث ورجالِها، يُشبِهُ تماماً حالَ مَن يُعوّلُ على مُهندس زراعي لإجراءِ عمليةٍ جراحيةٍ بالغةِ التعقيد لعضوٍ من أعضاء جسمِ الإنسان.

فإذا أضفنا إلى هذا: كُتُبَ جرجي زيدان، ودائرةَ المعارف الإسلامية (البريطانية) التي كتبها المستشرقون، ومؤلفاتِ فون كريمر، وفلوتن، ومرجليوث، وشاخت، وفيليب حتى، وإدوارد جرجس، وجبرائيل جبور، وكارل بروكلمان، والقس إبراهيم لوقا، وكبيرِهم الذي علّمهم التزييف والتشويه (جولد زيهر)، إذا أضفنا هذا كلّه وغيرَه، عرفنا سرَّ هذه الحملةِ الشرسةِ التي شُنّتْ وتُشنّ على السنّة ورجالِها قديماً وحديثاً»[1].

إنّ هؤلاء النفاةَ يَرفضون كلَّ ما رواه أئمّةُ الحديث المُتثبّتون وأئمّةُ الفقه المجتهدون من حقائقَ لا تُعجبهم، ثمّ يأتون إلى كُتُب لم تؤلَّفْ لتاريخ الرجال، ولم تصنَّفْ للتحقيق في سيرتهم وأحوالهم، وإنّما أُلفتْ لجمع النوادر والحكاياتِ التي يتفكّهُ بها الناس في مجالسهم، ويتزيّدون فيها بما

---

(١) انظر بقية هذه المصادر التي يعتمدها نفاة السنة أو الطاعنون فيها في كتاب: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، ص٣٦٩ ـ ٣٧٠.

شاعت لهم أهواؤهم وخيالاتُهم، يأتون إلى هذه الكُتُب فيستخرجون من حكاياتِها الأدلّةَ والشواهدَ لردّ النصوص التي مرّتْ على قواعدِ علماء الجرح والتعديلِ، فلم يَسلم منها إلاّ مَن كان سالماً.

٦ ـ إنّ هؤلاء النفاةَ أرادوا أن يَستعملوا في نقدِ متون الأحاديثِ أصولَ النقد العام لأخبار الناس العاديين، غافلين أو مُتغافِلين عن أنّ رسول الله ﷺ ليس رجلاً عادياً، بل هو نبيّ الله ورسولُه، المتّصلُ بالوحي، الذي أطلعه الله على جملةٍ من أمور الغيب، وميّزه عن الناس الآخرين بأنواع من العلوم والمعارف والمُعجِزات، وأعطاه سُلْطةَ التشريع، وأُوتيَ جوامعَ الكَلم، فلا يَمتنعُ عقلاً أن يقولَ حديثاً يَعلو عن أفهام الناس في عصره وفي غيرِ عصره، أو يَضعَ للناس أحكامَ المعاملات بألفاظٍ مُوجزةٍ هي أشبهُ بألفاظ القوانين، أو يُخبرَ عن شيء من خواصّ بعض النباتات أو الثمار، ليكون ذلك دليلاً على صدقه ﷺ في كلّ عصر.

وقد أحسنَ الشيخُ العالمُ محمد محمد أبو شهبة ـ رحمه الله ـ في ردّ هذا وأجاد، وهو يتحدّثُ عن سبب توسّعِ المُحدّثين في نقد الأسانيد أكثرَ مِن نقد المُتون، حيث بيّن أنّ المحدّثين فعلوا ذلك لأسبابٍ تتعلّق بطبيعة المتن المَروي، ثمّ أفاض في ذلك بما خلاصتُه:

ـ أنّ المتنَ قد يكونُ من المتشابه غيرِ مفهوم العبارة، وليس أمامنا في هذه الحالة إلاّ أن نؤمن به كما ورد أو نبتغيَ تأويلَه إن كان ذلك مُمْكناً.

ـ قد يكونُ متنُ الحديث دائراً بين الحقيقة والمجاز، فحملُه على الحقيقة ـ توطئةً لرفضه ـ ليس من قواعدِ البحث العلمي الصحيح.

ـ قد يكون الحديثُ متعلّقاً بقضايا الغيبِ التي لاحظَّ للعقل في إدراك كُنْهِها وحقيقتها ـ قد يكون متنُ الحديث متعلّقاً بإثبات معجزاتٍ علميةٍ، لم يكن في مقدور المُحدّثين أن يعرفوا حقيقتَها، فلاذوا بالتسليم للحديث، حتى جاء العلمُ الحديثُ فكشف عن كثيرٍ من مساتيرها[1].

---

(١) انظر: دفاع عن السنة، محمد محمد أبو شهبة، ص٤٣ ـ ٤٥.

ومِن هنا ضيّق المُحدّثون دائرةَ نقد المتن بمقدارِ ما وسّعوا دائرة نقدِ السند، لأنّ الذين يُنقد حالُهم في السند رجالٌ يَجري عليهم من القوانين ما يَجري على الناس جميعا، أمّا المتنُ فإنّه يُنسب إلى مَن هو فوق البشرية في علومه ومعارفه واستعداداته[1].

وعلى هذا، فإنّ فتح الباب في نقدِ متون الأحاديث بالاحتكام إلى العقل الذي لا نَعرف له ضابطاً، والسَّيرَ في ذلك بخطىً واسعةٍ، على حَسْب رأي الناقد وهواه، أو اشتباهِه الناشئ في الغالب عن قلّة اطّلاعٍ أو قِصَر نظرٍ، أو غفلةٍ عن حقائقَ أخرى، إنّ فتحَ البابِ على مِصراعَيْه في مِثل هذه الحالة، يُؤدّي إلى فوضى لا حدودَ لها، ويُؤدّي كذلك إلى أن تكونَ السُّنةُ غيرَ مُستقرّة البنيان مهما صحّت أسانيدُها، فكلُّ مَن لم يُعجبْه معنى حديثٍ بادر إلى تَكذيبه أو التوقّف فيه، وفي هذا من الشرّ والانحراف ما لا يخفى على من عنده مُسْكَةٌ من عقل أو أثارةٌ من علم.

أهمُّ ما يلاحَظ على نُفاةِ السنة من تلامذة المستشرقين:

١ ـ عدمُ الأمانة في النقل: فقد نقل أحدُهم ـ وهو محمود أبو رية[2] ـ مثلاً عن ابنِ حزم أنّ عمرَ بنَ الخطاب حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء في المدينة[3]، حتى لا يُكثِروا من رواية الحديث، في حين أنّ

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ص٢٧٦.

(٢) في كتابه: أضواء على السنة المحمدية، ص ٢٩، من الطبعة الأولى، ثم حذف المؤلفُ هذا العَزْوَ في الطبعات التالية، فلا يوجد مثلاً في الطبعة الثالثة، واستعاض عن ذلك بعزوه إلى الذهبي في تذكرة الحفاظ، حتى يُبْعِدَ الناس عن قراءة ما قاله ابن حزم في بيان قيمة هذا الخبر وهذا مظهر آخر من مظاهر الأمانة العلمية!!!.

(٣) والغريب أن المؤلف عاد ـ بعد صفحة واحدة ـ فناقض نفسه ـ حيث روى أن ابن مسعودَ كان يمرُّ عليه السنة لا يحدثُ فيها حديثاً. انظر: أضواء على السنة ص٣١ من الطبعة الأولىٰ ـ وص ٥٥، ٥٦، من الطبعة الثانية. رغم أن ابن مسعود كان له مجلس كلَّ عشية خميس يَعِظُ فيه الناسَ.

الإمام ابنَ حزم ـ رحمه الله ـ إنّما ساق هذا الخبرَ في معرض ردّه والطعن فيه. فهل هذه هي الأمانة العلمية؟؟!

وهذا نصُّ كلامِ الإمامِ ابنِ حزمٍ بعد أن أورد هذا الخبرَ: «هذا مُرسل ومشكوك فيه من شعبة فلا يصحُّ، ولا يجوز الاحتجاجُ به. ثم هو في نفسِه ظاهرُ الكذب والتوليد؛ لأنه لا يخلو عمرُ مِن أن يكونَ اتَّهمَ الصحابةَ وفي هذا ما فيه، أو يكونَ نهَى عن نفسِ الحديث وعن تبليغِ سُنن رسول الله إلى المسلمين وألزمهم كتمانَها وجَحْدَها وأن لا يذكروها لأحدٍ، فهذا خروجٌ عن الإسلام، وقد أعاذ الله أميرَ المؤمنين من كُلِّ ذلك، ولئنْ كان سائرُ الصحابة مُتَّهَمين في الكذب على النبي، فما عمرُ إلا واحدٌ منهم، وهذا قولٌ لا يقوله مسلمٌ أصلاً، ولئن كان حَبَسَهم، وغيرُهم متَّهَمون، لقد ظلَمَهم، فلْيختَرْ المحتجُّ لمذهبه الفاسدِ بمثل هذه الروايات الملعونةِ أيَّ الطريقتين الخبيثتين شاء، ولا بُدَّ له من أحدِهما»[1].

٢ ـ الاعتدادُ بالعقل وأحكامِه إلى حدٍّ بعيدٍ جدّا، حتى أدّاهم هذا إلى إنكارِ كثيرٍ من الأحاديثِ المتعلِّقة بالغيب أو المعجزاتِ، رغْمَ كونِها في أعلى درجاتِ الصحّة، ضاربين بجُهود العلماء السابقين عُرْضَ الحائطِ، فقد مرّتْ أجيالٌ من هؤلاء الأعلام على هذه الأحاديث، فلم يجدوا فيها ما يُخالِفُ العقلَ أو يصادمُه.

إنّ المُتتبِّعَ لما كان عليه العلماءُ قديماً من الرحلة في طلب الحديثِ، والأمانةِ، والصدقِ، والتثبّتِ، والتحرّي، والحرصِ على لقاء الرواةِ والأخذِ عنهم مباشرَةً، وما تحمّلوه في سبيل ذلك من الارتحالِ والتَّطْوافِ في الأرض ومُكابَدةِ المَشقّة والعناءِ والسهرِ والجوعِ والخوفِ في سبيل ذلك، مع قلّةِ الإمكانيات وصعوبةِ التنقّلِ والأسفار، كلُّ ذلك يؤكّد لكلّ مُنصِفٍ سليمِ القلب يبحث عن الحقيقة أنّ المُحدّثين قد بلغوا في الحِرص على نقل الحديثِ وصيانتِه الغايةَ التي ليس بعدها غايةٌ، وإنّما أُوتيَ مَن يطعنُ فيهم

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ١٣٩/٢.

ويتّهمُهم بالقصور من قِبَل جهلِه وقلّة علمِه، أو ضعف إيمانِه.ولعلَّ من فضل هؤلاء الأعلامِ علينا أنّهم تركوا لنا منهجاً واضحَ المعالِم وهو منهجُ الجرح والتعديل، نستطيعُ أن نطبّقَه على نُفاة السنة، فلا يسلمُ لنا من كلامهم شيء، فإنّ العدالةَ والضبطَ وعدمَ الشذوذ شروطٌ مهمّةٌ جدّاً في قَبولِ روايةِ الراوي وحديثِ المُتحدّث وكتابةِ الكاتب.

فإذا نظرْنا إلى هؤلاء النُّفاة فلن نجدَهم في الغالب إلاّ فاقدين لهذه الشروطِ، فلا دينٌ متينٌ، ولا تقوى ظاهرةٌ، ولا ورعٌ عن الشُّبُهات، ولا ضبطٌ ولا تَحَرٍّ فيما ينقلونه من كُتُبِ العلماء، ولا سلامةٌ من مُخالَفة جمهورِ علماءِ المسلمين، فلم يبقَ معنا في هذه الحالة إلاّ ردُّ ما يقولونه إلى ما نعرفُه في كتبِ العلماء الثقات.

والله الذي لا إله إلاّ هو! لو رأينا في هؤلاء النُّفاة من الالتزام بأحكام الشريعة وعِفّة اللّسان، والتواضع، والأدبِ مع العلماء ـ فضلاً عن الصحابة والتابعين ـ والأمانةِ في النقل لاَتّهمنا أنفسَنا وقلنا: قومٌ يطلبون الحقيقةَ، وليس بينهم وبين الحقّ إلاّ معرفتُه، ولوجدنا لهم ألفَ عُذرٍ وعذراً فيما ذهبوا إليه، ولكنّنا للأسف الشديدِ لم نرَ شيئاً من ذلك، بل على العكسِ من ذلك، رأينا القُصورَ والغرورَ وحبَّ الظهور والتشبُّع بالدعاوَى العريضةِ ورقّةَ الدين وسوءَ الأدب مع الآخر، والتَّجافيَ عن قَبولِ الحقائق، وعدَم التثبُّتِ في النقل، بل عدمَ الأمانة في النقلِ والتحريفِ المتعمِّدِ لكلّ ما لَا يُوافِق هواهم.

فهل يكونُ من قوانين العقل ـ فضلاً عن قواعد الشريعة ـ أن نتركَ أمثالَ البخاري ومسلم وغيرِهما، وما كانوا عليه من صدقِ الإيمان وشدّةِ الوَرَعِ وقوّةِ الحافظةِ وسَعَةِ الاطّلاع، ممّا اشتهرَ عنهم واستفاضَ، وملأ الكأسَ حتى فاضَ، وأضحى نشيداً تُردّدُه أجيالُ المسلمين، هل يكونُ من قوانين العقل الذي يَدّعي هؤلاء النُّفاةُ الاحتكامَ إليه أن نُؤثِرَ أقوالَهم وبحوثَهم وتحقيقاتِهم على هذه القممِ المُنيفةِ والمراتبِ الشريفةِ؟!.

٣ ـ إنّ نُفاةَ السُّنة من أبناء هذه الأمّةِ يَعتمدون فيما يَكتبون أو يَنطِقون

على ما كتبه المستشرقون حول السنّة، وكثيرٌ ممّا كتبه هؤلاء لا يخلو من أمرين:

ـ إمّا أنّه يَفتقرُ إلى النيّة الحسنة ابتداءً.

ـ وإمّا أنّه يَفتقر إلى المنهج العلمي الذي يَتشدّقون به، ويدلُّ على جهلهم بالسنة وعلومِها.

والملاحَظُ أنّ كلَّ الكلام الذي قاله المستشرقون وروّج له أحمدُ أمين وأضرابُه ما زال هو نفسُه يُردَّد اليوم، ممّا يجعلنا نَجزِمُ بأنّ المَخرَجَ واحد والشنشنةَ واحدةٌ، والهدفَ أيضاً واحدٌ.

إنّ كلَّ ما كتبه الأعلامُ من العلماء المسلمين في الردّ على هذه الشبهات لم ينفعْ في وأد هذه الشبهةِ والقضاءِ على هذا المرض، فما زال هذا الفيروس يتنقّلُ ويَسكنُ قلوبَ بعض أبناءِ المسلمين.

وما زالت الأحاديثُ التي رُفضتْ قديماً من طرف نُفاة السنة ـ وجرى الجوابُ عليها تفصيلاً من طرف العلماء ـ ما زالت هي نفسُها موضعَ النقد والطعن عند الرافضين والنُّفاة الجُدُد.

فحديثُ سِحْرِ النبيّ ﷺ وحديثُ الذبابة وأحاديثُ المُعجِزات والنُّبُوَّات التي صحّت من طريق الثقات من الجهابذة، وظهرَ من البحوث العلمية والطبية ما يؤيّدها ويؤكّدها، ما زالت هي نفسُها محلَّ الاعتراض من النُّفاة الجُدُد.

ولكنْ، هل معنى هذا أنّه لا يوجد في ميراثنا العلمي، ما يصلح تُكَأَةً لهؤلاء في دعاواهم العريضةِ، وشبُهاتِهم الباطلةِ.

أقول: بل يوجد للأسف الشديد!.

فقد حدثَ في بعض العصورِ الإسلامية انفصالٌ بين الفقهِ والحديثِ، فصرنا نرى فقهاءَ قلّت بضاعتُهم في الحديثِ وعلومِه ولم تَتَّضِحْ في أذهانهم قواعدُ منهجِ المُحدّثين، فكان بعضُهم كحاطبِ ليلٍ، لا يَدرون ماذا يأخذون ولا ماذا يَدَعون، فاختلط عندهم الصحيحُ بالسقيم، فراحوا يَحتجّون

بأحاديثَ هي عند المحدّثين لا ترقى إلى درجة الصحة، وراحوا يَستنبطون منها الأحكامَ الشرعية، فوقعوا في التناقض، وكانوا حُجّةً لمَن طعن في الشريعةِ ومصادرِها.

وفي مُقابِل ذلك، وُجد بعضُ مَن ينتسبُ إلى المحدّثين، ممّن صرفوا همَّهم في الأسانيد وحرصوا على تطبيق قواعدِ المتأخرين بحذافيرها وحدودِها وتعاريفِها المَنطقية، دون التَّنبُّه إلى منهجِ نُقادِ الحديثِ الكبارِ، وقَلّتْ بضاعتُهم في الفقه، فأخلّوا بقواعدِ المُحدّثين الأصيلة وقصّروا في جانب نقدِ المتون، وكانوا هم أيضاً حجّة للطاعنين في السنّة ورجالِها.

ومن ذلك مثلاً مسألة الاعتبار بالشواهد والمتابعات، فإنّ بعضهم قد بالغ في تطبيق هذا الأمر حتى سمح لنفسه أن يُقوّيَ أحاديثَ بأسانيدَ لا تَنجبر، دون النظرِ إلى محتوى المتن، ودون عرضها على قواعد الشريعةِ الكليةِ في القرآن أو السنة المتواترة، أو الإجماع، أو صريحِ العقل، فكان هؤلاء بصنيعهم هذا حُجّةً للمُحتجّين وطريقاً للطعن في الحديث والمحدّثين.

وهذا في الحقيقة جهل أو غفلة عن منهج المحدّثين في هذه المسألة؛ لأنّ ما يذكره المحدّثون أحيانا من طرق الحديث ليس بالضرورة من أجل الاستشهاد والمتابعة، وإنّما هو في أحيان كثيرة من أجل بيان وجوه الاختلاف والاضطراب التي تقتضي من الباحث النظر فيها وإعمال الفكر في الجمع بينها أو الترجيح.

ومعنى هذا أنّه ربّما لا يكون لهذه الطرق مهما كثرت أيُّ قيمة في تقوية الحديث الضعيف ورفعه إلى درجة القبول والاحتجاج، سيما إذا كان ضعفُه ناشئاً من شذوذ في متنه أو علّة تقعد به عن النهوض[1].

---

(١) وربّما يذكر بعضُهم طرقَ الحديث بعد أن استقرّت عندهم صحّتُه، مثلما يفعل الإمام مسلم في صحيحه، فهو بعد أن يُوردَ في صدر الباب الأحاديثَ الصحيحةَ في المسألة يعقبها بذكر الأحاديث التي هي دونَها في الصحّة، أو الطرقِ التي وقع فيها اختلافٌ في الألفاظ أو اضطرابٌ في الأسانيد أو ضعفٌ في الرواة، من أجل بيان عِلَلِها.

ونختمُ هذا الجزءَ من الكلام عن نفاة السنة، لنقول: إنّهم يتحمّلون مسؤولية كبيرة فيما يروّجونه من شبهاتٍ حول السنة، وما يرتكبونه من جرائمَ في حقّها، وأنّهم لو كانوا يريدون الحقّ فيما ذهبوا إليه، لكان الواجبُ يقتضي منهم التجرّدَ عن الأهواء، والتحلّيَّ بالأمانة العلمية، واحترامَ هذا التراث العظيم لهذه الأمة، والرجوعَ إلى الحقّ والاعترافَ بالخطأ فيما ظهر خطؤه.





حُماة السنّة

وأمّا حُماة السنّة، فهم لا يتّهمون في حُبِّهم للسنّة وغَيْرَتِهم عليها، فهم ينافِحون عنها ويدافعون، ولكنّهم ليسوا سواءً في إدراك حجم المؤامرة عليها، وفي الطريقة التي تُخدم بها السنةُ في هذا العصر.

فالبعضُ يدافعُ عن علم وينافِحُ عن فهم، وينظرُ إلى جُهودِ المُتقدّمين بإعجابٍ وإكبارٍ، ويَعتبرُ قواعَدَ علوم الحديثَ بناءً مُؤسَّسِيّاً، ساهمتْ أجيالُ من العلماء في بنائِه، ولكنّه في النهاية جهدٌ بشريٌّ، لا حرجَ ولا مانعَ من التَّشرُّف للمُساهَمَة في استكمالِه أو تجديدِ بعضِ قواعدِه، أو وسائلِه، أو طُرُقِ عَرْضِه على طلاّبِ العلم، فإنّ لكلِّ عصرٍ وسائلَه وطُرُقَه في تحصيلِ العلم وبَذْلِه، دون أن يَمَسَّ ذلك القواعدَ الجوهريةَ لهذا العلم.

ويَرى أنّ جُزءاً من الخلل الذي نُعاني منه اليومَ آتٍ من الطريقة التي نتعاملُ بها مع السنّة، وأنّه ما لم يَحدُثْ تجديدٌ في علوم الحديثِ وقواعدِه، فإنّ الخطرَ على السنّة سيَظَلُّ قائماً، إمّا من قِبَلِ أعدائها المُتربِّصين بها، أو من قِبَلِ أبنائِها الذين قَصُرَتْ هِمَمُهم وكلَّتْ عزائِمُهم وعَجزتْ مَداركُهم العلميةُ أن يُحيطوا بمنهجِ علماء الحديث.

والبعضُ لم يَفهمْ أنّ التجديدَ في الوسائل، والتنويعَ في الطرائق لن يضرَّ السنّةَ، وإنّما على العكس يَخدُمُها خدمةً كبرى، لذلك، فهو لا يريدُ أن يُمارِسَ عمليةَ النَّقدِ والتَّجديدِ في دراساتِ العلماء السابقين وجهودِهم، ويَعيبُ على مَن يُفكّرُ في ذلك، ولا إخالَه إلاّ قد وجد نفسَه في حَيرة من إشكالاتٍ تَفرضُها الدراساتُ الحديثيةُ نفسُها.

مظاهر الأزمة في دراسة الحديث وعلومه:

ربّما لا يختلفُ اثنان في أنّ هناك أزمةً قائمةً في تدريس الحديث وعلومه، تستدعِي التناديَ للبحثِ والنَّظرِ والدراسةِ، مِن أجلِ وضعِ العلاج الصحيحِ لهذه الأزمة.

ففي هذا المكان ـ قَبْل سنتين ـ عُقدتِ الندوةُ العلمية الدولية الأُولَى، وجرى الحديثُ فيها طويلاً عن ضرورةِ تغييرِ أساليبِ تدريسِ العلوم الإسلامية بصفة عامة، والحديثِ وعلومِه بصفة خاصة، وقدّم فيها الأساتذةُ المحاضِرون عُصارةَ تجاربِهم وخِبْراتهم وما يُعانونَه من مُشكِلات وإشكالات في تدريس الحديث وعلومه ـ وأهلُ مكّةَ أدرَى بشِعابها ـ وتمَّ التَّنبيهُ ثمّ التأكيدُ على أنّ جُزءاً كبيراً من مُشكِلةِ هذه العلومِ هي طريقةُ تدريسها التي يجبُ أن تخضعَ لدراسةٍ شاملةٍ، من أجل استحداثِ طرائقَ جديدةٍ في تقديمها إلى الطلاب.

لقد كان جديراً بالمؤسسات العلمية ـ ومنها مؤسستُنا هذه حرسها الله تعالى ووفّق القائمين عليها إلى كلّ خير ـ أن تُحَوِّلَ ذلك الحديثَ الطويلَ الذي جرى في تلك الندوةِ إلى واقعٍ عمليٍّ، حتى نَقْرِنَ القولَ بالعمل، ونَستفيدَ من عُصارةِ فكرِ المُتخصّصين في هذا الشأن، ومِثْلُ هذا الكلام تماماً يُقالُ عن ندواتٍ أخرى في علوم أخرى عُقدتْ وتُعقدُ في كثيرٍ من الجامعات والمراكز العلميةِ ودُورِ البحث في أرجاء العالمِ العربيِّ والإسلاميِّ.

ومن مظاهر هذه الأزمة التي نتحدّث عنها:

١ ـ الاختلاف في المناهج بين المحدّثين من جهة وبين الأصوليين والفقهاء من جهة أخرى، والخلطُ بينها.

وليستِ المُشكلةُ في الاختلاف نفسِه، إنّما المشكلةُ في الخلْطِ بين هذه المناهج.

ثمّ هي ليستْ مشكلةً جديدةً، بل هي قديمةٌ، وقد قامت الأجيالُ الماضيةُ بواجبها في توضيحِ هذا الأمر وعلاجِه وَفْقَ احتياجات عُصورِها وظُروفِها.

وقد أشار بعضُ علماء الحديث المُحقّقين قديماً إلى ضرر هذا الخلْط.

فمِن ذلك ما قاله الإمامُ ابنُ رجَبِ الحنبليُّ وهو يتحدّثُ عن مَوقِف الخطيب البغدادي من زيادة الثقة ـ وهي مِن أهمّ موضوعاتِ علوم الحديث، ومِن أهمِّ أسباب الاختلافِ الفقهيِّ بين العلماء[1] ـ وما حكاه حولَها من أقوالٍ، فإنّ للخطيب كتابَيْنِ تعرَّض فيهما لهذه المسألة.

والكتابان هما: (تمييزُ المزيد في مُتّصل الأسانيد)، و(الكفايةُ في علم الرواية).

ففي الكتابِ الأوَّلِ تحدّث الخطيبُ عن زيادة الثقةِ وأنّها قسمان، أحدُهما مَقبولٌ، والآخرُ مردودٌ.

وفي الكتابِ الثانِي رجّحَ قَبُولَها مُطلَقاً، ونسب ذلك إلى جُمهورِ العُلَماء، وهذا القَولُ لا يُعرَفُ ـ في الحقيقة ـ عن جُمهور العلماءِ المُحدّثين، وإنّما هو رأيُ المُتكلّمين وكثيرٍ من الفقهاء.

وقد اعتبرَ ابنُ رجبٍ هذا تناقُضاً من الخطيب البغدادي[2].

ومِمّن أشارَ إلى الخلْط بين منهجَيْ المُحدّثين والأصوليين الإمامُ البُقاعيُّ، فقد بيّنَ في مَعرِض نقده لابنِ الصلاحِ في المسألةِ المذكورةِ أنّه خلَط بين طريقةِ المُحدّثين وطريقةِ الأصولِيّين في ذلك، ثمّ بيّنَ أنّ الحذّاقَ من المُحدّثين لا يَذهبون هذا المذهبَ، وإنّما مذهبُهم مراعاةُ القرائن والأحوال[3].

وممّن نبّه على هذا الاختلافِ الواقعِ بين المناهج الحافظُ ابنُ حجرٍ في أكثرَ من موضعٍ في كُتُبه[4]. وللإمام الصنعاني آراء ومناقشات مفيدة في أكثر من كتاب له[5]..

(١) انظر لزيادة التفصيل في هذه المسألة: زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث، الدكتور/ حمزة المليباري، ص ١٣.

(٢) انظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب، ٤٢٧/١ ـ ٤٢٨.

(٣) انظر: توضيح الأفكار، الصنعاني، ٣٣٩/١ ـ ٣٤٠.

(٤) انظر: النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ٦٨٨/٢.

(٥) انظر كتابه صغير الحجم كبير الفائدة (ثمرات النظر في علم الأثر)، فقد ناقش فيه كثيرا=

٢ ـ على مستوى شرح الأحاديث:

فإنّ المُلاحَظَ أنّه لا يُوجدُ إلى الآن من تَوجُّه إلى شرح مُصنَّفاتِ الحديث من مِثل الصحيحين أو السُّننِ الأربعة، بالشَّكل الذي نراه في مِثل فتحِ الباري، أو شرحِ النووي على صحيح مسلم، أو غيرِ ذلك.

هذا إذا استثنينا بعضَ ما كتبه بعضُ العلماء في هذا الباب، مثلَ كتابِ (فتحِ العلّام بشرح بلوغ المرام)، للشيخ صديق حسن خان، أو (تيسيرِ العلّام بشرح عُمدةِ الأحكام)، للشيخ عبد الله البسام، أو (الإلمام بشرح عُمدةِ الأحكام) للشيخ إسماعيل الأنصاري، أو (المُوجَزِ في أحاديثِ الأحكام)، للدكتور محمد عجاج الخطيب، أو (دراساتٍ تطبيقيةٍ في الحديث النبوي الشريف)، للدكتور نور الدين عتر.

وحتى هذه الكتب التي ذكرنا، إن كانت وفَّتْ ببعض الحاجة في هذا المجال، إلاّ أنّها لم تُحقّق الهدفَ المطلوبَ، فهي كلُّها تقتصر على شرحِ جُملةٍ من الأحاديث، تقلّ أو تكثر، ولكنّها ليست مُستوعِبةً لجميع أبوابِ كُتُب الحديث.

بل حتى هذه الشروحُ الكبيرةُ لم يُوجَدْ إلى الآن مَن تصدَّى لتحقيقها بالشكل الكامل، أو قام باختصارها، وإعادة ترتيبها، وتجريدها من كثير من الاستطرادات التي يضيعُ فيها العالِمُ ـ فضلاً عن طالب العلم ـ، ذلك أنّ علماءَنا السابقين كانوا مَوسُوعِيّين، فإذا كتبَ أحدُهم في شرح حديثٍ، لم يترُكْ شاردةً ولا واردةً، ولا شاذّةً ولا فاذّةً، ممّا له صلةٌ بالحديث إلاّ ذكرَها، وأحياناً على وجه الاستيعاب.

وربَّما جاء ـ في مُقابِل ذلك ـ إلى بعضِ الأحاديث، فاختصرَ الكلامَ

= من القضايا التي استقرّ عليها العمل في كتب المصطلح، ونقد آراء من سبقه من علماء الحديث. والكتاب مطبوع في طبعته الأولى بدار العاصمة سنة (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، بتحقيق رائد بن صبري، وإن كان تحقيقه لا يتعانق مع عمق الآراء التي ناقشها ابن الأمير.

حولَها اختصاراً يَجعل مَن يقرأ شرحه لا يَخرج بكبير فائدةٍ.

وربّما تحدّثَ عن شرح حديثٍ بالنَّظر إلى المعلومات التي توفّرت لديه في ذلك العصر، فلا يكون شرحُه مُلزِما ولا مُحَقِّقاً لحاجات مَن جاء بعد ذلك بزمن.

بل ربّما مرَّ على أحاديثَ، فلم يتكلّم حولَها بشيءٍ البتّةَ، أو أحالَ على موضعٍ آخرَ يَصعبُ الوصولُ إليه.

وليس العيبُ في هذه المصنفات، فإنّها قد كُتبتْ لعصرها، وكان الشيخُ يُمليها على طلّابه إملاءً، ويَشرحُ غوامضَها، وكثيرٌ من المصطلحات التي تَرِدُ في كلامه ربّما كانت واضحةً لطلاب العلم، وطريقةُ التدريس اقتضت هذا النوعَ من التأليف، ولكن الخللَ عندما نتركُها على هذا الشكل، ثمّ نقرّرُ دراستَها على طلّاب لم يستكملوا شيئاً كثيراً من أدوات العلم ووسائلِه، بالشكل الذي كان عليه الطلابُ في الأزمنة السابقة.

وحتى بعضُ الجهودِ المشكورةِ التي قام بها بعضُ المعاصرين في شرح هذه المصنفات شرحاً كاملاً، فإنّها لم تُحَقِّقْ الهدفَ المنشودَ.

فإنّ المُلاحَظ على شروحهم في الغالب ما يأتي:

أ ـ أنّهم كتبوها بلغةٍ وبطريقةٍ موسوعية، هي أقرب ما تكون إلى طريقة الشروح السابقة.

وانظر على سبيل المثال: فيض الباري بشرح صحيح البخاري، للكشميري، وأوجز المسالك بشرح موطّأ مالك، للكاندهلوي.

ويجبُ ملاحظةُ أنّنا نتحدّث عن كُتبٍ تُقرَّرُ دراستُها على طلابِ المَراحل الجامعيةِ الأُولى، وهم طُلّاب لم يَستكمِلوا أدواتِ العلم، فضلاً عن أدواتِ التَّعامُل مع هذه الكتبِ، ولا يَعني هذا أنّ هذه الكتبَ لا تصلحُ لجميع المستَويات، وإنّما في مراحلِ الدراسةِ العُليا التي يكونُ الطالبُ فيها قد استكملَ تكوينَه العلميَّ، وأصبحَ باحثاً يُمْكنُه إلى حدٍّ كبيرِ النجاحُ في التعامُل مع هذه المُصنَّفات.

وملاحظة أخرى لا تقلّ أهمية عمّا ذكرناه، وهي أنّه بينما كان طالبُ العلم في السابق لا يكاد يبلغُ العاشرةَ من عُمُره ـ غالباً ـ حتى يكونَ قد حفظ القرآن وحفظ معه كثيرا من العلوم والفنون والمتون، وألِفَتْ نفسُه سماعَ الكتب والمصنّفات الكبيرة، فإنّ الطالبَ اليوم ربّما يدخلُ الجامعةَ وهو لا عهدَ له أصلا بكثير من قواعد العلوم ومبادئِها الأُولى، وليس له من حفظ القرآن والحديث شيء كثير، ولم يتعوّدْ سماعَ كثيرٍ من مؤلّفات العلوم ومصطلحاتِها، فكيف يمكنُه أن يستوعبَ علماً مثل مصطلح الحديث الذي يقوم على تعاريفَ منطقيةٍ وأمثلةٍ تطبيقية ربّما يصعُبُ فهمُها أحياناً حتَّى على المتخصصين.

أحياناً أسأل الطلاّب عن أسماء كُتُب أو مؤلّفين ممّا يُفترضُ في طالبِ الجامعة أن يَعرِفَ بعضَها على الأقلّ، فيهولني أنْ يلوذ الجميع ـ إلاّ النادر ـ بالصمت المطبق، وأحيانا يضاف إلى ذلك شيء من اللامبالاة الذي يُدمِي القلبَ ويزرعُ الحسرةَ في النفوس.

ب ـ أنّ أصحابَ هذه الكُتُب لم يُعْنَوا فيها بحاجات العصر، مثلِ التعرّضِ للأحاديث المُشكِلةِ في هذا العصر، أو الردِّ على ما يثيره المُستشرقون وتلامذتُهم من شُبُهات، والعنايةِ بتطبيق هذه الأحاديث على نوازلِ عصرنا، ومُواكبةِ التطوّرِ الذي حصل في هذا الزمان.

ج ـ أنَّ هذه الشروحَ ـ رغم ما فيها ـ لم تنلْ حظَّها هي الأخرى من العنايةِ والرعايةِ من طرفِ الجامعات والمؤسسات العلمية، من أجل الاستفادة منها في مناهج التعليم، بدل الشروح السابقة.

٣ ـ التناقض الموجود بين تدريس مادّة الحديث، والمواد الشرعية الأخرى. وأضربُ مثالاً على ذلك للتوضيح:

فما زال إلى الآن بعضُ من يدرّس الفقهَ مَن يُصرُّ على توجيه تلك التهمةِ الباطلةِ إلى علماءِ الحديثِ بأنّهم ليسوا فقهاءَ، وأنّ اهتمامَهم كان مُنصباً بشكل كبير على السند، على حساب المَتن، وهذه مغالَطة كبيرةٌ يردُّها

أكثرُ من دليل، ولا يتّسعُ الحديثُ عن ذلك الآن، وربّما يقومُ أحدُ إخواننا بالحديث حولَها، لأنّها وثيقةُ الصلة بموضوع هذه الندوة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما يروّجه البعض ـ وربّما بدون فهم ـ من أنّ تدوين السنّة لم يحدث إلاّ بعد مائة سنة، وهذا خطأ تردُّه الوقائعُ والشواهدُ الكثيرةُ التي تزخرُ بها كتبُ الحديث، وقد تصدّى بعضُ العلماء لردّ هذه التّهمة[1].

والعجيبُ أنّ هذه التهمةَ هي التي انطلق منها نفاةُ السنة والطاعنون فيها في هجومهم على علماء الحديث، كما فعل أحمدُ أمين ومحمودُ أبو رية وأضرابُهما.

ونقول في مقابِل ذلك أنَّ على أستاذ الحديث أن يكون حديثُه عن الفقهاء قائماً على العدل والإنصاف، فلا شكَّ أنَّ هناك مِن الفقهاء مَن لم يكن عندهم من علم الحديث شيءٌ، وخاصّةً في العصور المُتأخرة، ممّا أدّى إلى وجودِ آراءٍ فقهيةٍ مخالفةٍ للنصوص، أو مبنيةٍ على نصوصٍ غيرِ ثابتةٍ، وقد نبَّهَ على ذلك علماءُ المذاهبِ المُجتهدون وغيرُهم، كابن عبدالبَرِّ والنوويِّ، وابنِ تيميةَ، وابنِ حجرٍ والشوكانيِّ والصنعانيِّ وغيرِهم.

ولكنَّ هذا لا يَعني بحالٍ من الأحوال أنّه لم يكن في الفقهاء مَن كان على قَدْرٍ كبيرٍ من العلم بالحديث ورجالِه، بل إنّ الفصامَ بين الفقهِ والحديثِ إنّما ظهرَ في عصورٍ متأخِرّةٍ، وكان له أثرٌ خطيرٌ على عقلِ الأمّةِ المسلمة بعدَ ذلك، من مظاهره ونتائجه ذلك التقليدُ الذي ضرب بجِرَانه على المجتمعات الإسلامية رَدَحاً من الزمن، ولا يزال في كثيرٍ من بلاد المسلمين.

---

(١) من أهمّ الكتب التي تعرّضحت لهذه القضية بالتفصيل ما كتبه الدكتور امتياز أحمد عميد كلية المعارف الإسلامية بكراتشي في كتابه القيّم (دلائل التوثيق المبكّر للسنة والحديث). نقله إلى العربية الدكتور/ عبد المعطي أمين قلعجي. ط١، دار الوفاء. القاهرة (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

ما هو المطلوب من حماة السنة لمواجهة هذا الهجوم؟

إنَّ الواجبَ الشرعيَّ يَفرِضُ على حُماة السنّة أن يقوموا في سبيلِ الاستفادةِ مِن علوم الحديث بالتَّجديد فيها، دون أن يعنيَ ذلك هدماً لقواعدِها الأساسيةِ أو أصولِها الكبرى أو انتقاصاً لجهود علمائِنا وعظمائِنا عبرَ التاريخ الطويلِ لهذه المسيرةِ العلميةِ المبارَكة.

ففرقٌ كبيرٌ بين مَن يُجدِّدُ ومَن يَهدِم، وأهلُ الاختصاص أولَى مِن غيرهم بفهم هذه المسألةِ والتعاوُنِ على تحقيق هذا الهدفِ الكبير، حتى لا يبقى المجالُ مفتوحاً لكلِّ دَعيّ يَمتلك من الجرأة أكثر ممّا يمتلكُ من العلمِ والأدبِ.

ولكنَّ الذين يقفون عقبةً كؤوداً في طريق التَّجديد قد يكونون ـ للأسف الشديد ـ في بعضِ الأحيان من أهلِ الاختصاصِ الذين استمْرَأُوا الواقعَ، فلا يريدون أن يتغيّرَ شيءٌ، بل يخافون أن يتغيّرَ شيءٌ، ويعتبِرون كلَّ دعوةٍ إلى التجديد إنّما هي بمثابةِ هدم لما بناه السابقون، وهذا هو التقديس الذي كان سبباً ـ أو أحدَ الأسباب علَى الأقلّ ـ في تسرُّب الخللِ إلى تراثنا العلمي بصفة عامّة، وإلى علوم الحديثِ بصفة خاصّة.

فالمُلاحَظ أنّه بمُجرَّدِ أن يقوم أحدٌ ينادي بالتَّجديد في علوم الحديث حتى يتصدّى له بعضُ أهلِ الاختصاصِ يتّهمونَه بالسَّعي إلى هدمِ السنة، وتمتلئُ القلوبُ حِقداً وحسداً وضغينةً، بشكلٍ يمتنع معه اللقاءُ والتفاهُمُ والتشاوُرُ والالتقاءُ على نِقاطٍ مُعيّنة، وتصبحُ قواعدُ الجرحِ والتعديلِ وألفاظُهما التي وُضِعتْ أساساً من أجل حمايةِ السنة وتَعريةِ الكذابين والضعفاء سلاحاً يتقاتلُ به حماةُ السنة فيما بينهم.

لقد أصبح مِن كمال العلم عند البعض أن يُبغضَ العالِمُ العالِمَ، وأن يَجْفُوَ العالمُ العالمَ، شنشنةٌ مُعظمُ الشرّ فيها آتٍ من غفلةٍ عن آداب الإسلام وأخلاقِ العلم، وشيءٍ من الخلَلِ في مناهج التدريس وطرائقِ التلقّي.

وإذا نجحَ البعضُ في جمع هؤلاء المتخالِفِين، فهو التحفّزُ والأحكامُ

المُسْبَقةُ والتوتّرُ الذي يَحولُ دون تحقيق أيِّ قدْرٍ من النجاح في تقريب وُجُهات النَّظر أو الاتفاقِ على قدْر من التفاهم.

وإنّ ما نراه اليوم في بعضِ الكتبِ والرُّدودِ عليها والرُّدودِ على الرُّدودِ هو تجسيدٌ واضحٌ لهذه الحالةِ المؤسِفةِ التي وصلنا إليها، وتُصبح هذه المعاركُ هي الطريقةُ الوحيدةُ التي يلتقي عليها المُتخالِفون، وينقسم طلّابُ العلم فريقين، كلٌّ فريق يُناصِرُ ويُشايع أحدَ الطرفين، عن جهْلٍ، وربّما عن هَوىً، أو تحتَ تأثيرِ الزَّمالةِ أو الأستاذيةِ أو القرابةِ أو غيرِ ذلك، ويتّسعُ الخَرْقُ على الرَّاقعِ، والمسألةُ في الأصل لم تكنْ تحتاجُ إلى هذا القدرِ الكبيرِ من الخصومةِ غيرِ الشَّرعيةِ.

فإذا كان الهدفُ واحداً وهو الدفاعُ عن السنّة، أَلَمْ يكنْ من مَظاهِرِ صِدقِ هذا الهدفِ في القلوبِ أن يَجتمعَ هؤلاء في إطارِ مُؤسساتٍ علميةٍ مُحترَمةٍ، وفي ظلِّ مُناقشاتٍ علميةٍ عاليةِ المُستوى، يَحضرُها أهلُ الاختصاصِ وطُلّابُ العلم، ثمّ تُطرحُ هذه القضايا المُختلَفِ فيها على بساط البحثِ وتُناقشُ بهدوءٍ، ثمّ يكونُ الخُروج منها برأيٍ واحدٍ مُوحَّد يَخدُم السنةَ ويُعلِي شأنَها، أو على الأقلِّ يَتمُّ الاختلافُ عليها بطريقةٍ علميةٍ، تكون درْساً عَملياً لطُلاب العلم، بعيداً عن التَّهريج والتَّشغيب وتَبادُل الاتهاماتِ والسِّبابِ والشَّتائم وألفاظِ التَّفسيقِ والتَّضليلِ وأحياناً التكفيرُ، الأمرُ الذي يَذهبُ بأخلاقِ أهلِ العلم، ويَفتحُ ثغراتٍ أخرى لنُفاةِ السُّنةِ ليَتوصّلوا إلى أهدافِهم في النَّيلِ من السُّنة ورجالِها.

وأظنُّ أنّ من واجباتِ هذه الندوةِ العلمية الدوليةِ المُبارَكةِ التي نَتشرّفُ بحضورِها أن تَحملَ على عاتقها التَّفكيرَ الجادَّ في وسيلةٍ تجمعُ بين الفُرقاءِ في ظلّ أخوّةِ الإسلام ورَحِم العلم، لمناقشةِ المسائلِ التي هي مَحلُّ الخلاف بين حُماة السُّنة، للوصولِ إلى نِقاطٍ مُشترَكة تُخفِّفُ من غُلَواءِ هذه الخصوماتِ التي نرىَ عجيجَها ونسمعُ ضجيجَها على مُتونِ الكُتُبِ وصَهَواتِ (الانترنت).

أيّها الأفاضل! إنّ مسألةَ التَّجديدِ في العلوم مسألةٌ طبيعيةٌ جداً، لا يَنبغِي

أن نَختلفَ على ضرورتِها وأهمّيتِها، فما من علم إلاّ ويَعتريه ما يَستدعي تَجديدَه، فإذا كان الدينُ نفسُه يَحتاجُ إلى التَّجديدِ بنصِّ الحديثِ الواردِ في ذلك[1]، فكيف لا يكونُ التَّجديدُ في العلوم التي هي وسائلُ لنقلِه وفهمِه، فقط يجبُ أن يكونَ واضحاً في أذهاننا: ما هو المرادُ بالتجديد الذي ينبغي القيامُ به.

إنّ تحديدَ هذا النوعِ من التجديد هو في نظري البدايةُ الأُولَى لاجتماع الشَّملِ وتوحيدِ الجُهودِ لحمايةِ السُّنةِ ممّا يُرادُ بها ويُكادُ لها.

ولعلَّ من واجباتِ هذه الندوةِ المبارَكة إزالةَ الغُموضِ في هذه المسألةِ وتحديدِ نوعِ التَّجديدِ المطلوبِ، لأنّ جُملةً من الخلاف الواقعِ بين حُماة السُّنة اليومَ هو في طبيعة التَّجديدِ المطلوبِ.

إنّ التَّجديدَ الذي يُنادي به حُماة السُّنة، المُخلصون لها والغَيورون عليها، لا يَعني بحالٍ من الأحوال هدمَها، أو تزهيدَ الناس فيها، أو في رجالِها وحَمَلَتِها، وإنّما هو تجديدٌ في سبيل خدمتها، وتطويرِ وسائلِ دراستها.

إنّ التَّجديدَ الذي ينادي به حُماةُ هذه السنة سبق أن قام به علماءُ هذه الأمّة في جميع العصور السابقة، وخاصّةً عصورَ السنّةِ الذهبيةَ.

فقد تناول هذا التَّجديدُ عندهم جوانبَ من السنّة، وكان سبباً في حمايتِها من أيدي العابثين والوضّاعين على مختلَف أصنافِهم وأهدافِهم.

ومن خلال النَّظر في كلام العلماء وجُهودهم في هذا السبيلِ، يتّضحُ أنّ التَّجديدَ يتضمّن ثلاثة جوانب[2]:

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك، ٤/٥٦٧، وأبو داود. كتاب الملاحم باب: ما يذكر في قرن المائة(رقم: ٤٢٩١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها». قال العراقي: سنده صحيح.

(٢) انظر ما كتبه الأستاذ الفاضل الدكتور/ حمزة المليباري حول هذه الجوانب في كتابه (زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث)، ص ١٠٤ وما بعدها.

١ ـ القيامُ بتوضيح الانحرافِ الذي يُمكنُ أن يقعَ في المسائلِ العلمية وردِّ الناس إلى الصواب في ذلك، ونَفْيِ الشُّبُهات التي وقعتْ في بعض القضايا الاعتقادية أو السلوكيةِ بسببِ سوء الفهم لنصوص السنةِ وقواعدِها.

وهذا النَّوعُ من التَّجديد هو الذي يُنادي به كثيرٌ من حُماة السُّنة اليومَ، وهو التَّجديدُ الذي قام به علماءُ الحديثِ في عصورِ الإسلامِ المُختلِفةِ، كما يَظهرُ ذلك من خلال النَّظرِ في مُصنَّفاتِهم ومُؤلفاتِهم وآرائِهم واجتهاداتِهم، سواءً المُتقدّمون منهم أو المُتأخرون.

ونستطيعُ رؤيةَ هذا النوع من التجديد بوضوحٍ فيما كتبه الإمام الشافعي في (الرِّسالة)، والإمامُ مسلمٌ في (مقدّمتِه على صحيحه)، وما سطّره الحاكم النَّيسابوري في (معرفة علوم الحديث)، وما فعله الحافظُ ابنُ حجر وغيرُه في استدراكاتهم على كُتُبِ مَن سَبَقَهم، ولم تكنُ حواشِي الكُتب والتعليقاتُ عليها إلاّ الميدانَ الكبيرَ الذي ظهر فيه هذا التجديدُ بصورةٍ واضحةٍ.

ـ هناك نوع آخر من التجديد يراد به الإضافة التي تقتضيها ظروف تطوّر العلوم، ممّا يستدعي مواكبة هذا التطوّر بالتوسّع في بعض المصطلحات، أو إضافة قواعد جديدة.

وهذا الذي فعله كثير من علماء الحديث، بل كان السمة الظاهرة للعصور التي تلت عصر الرواية، وكان من فرسان هذا الميدان في ذلك الزمان الخطيب البغدادي، ثمّ الإمام ابن الصلاح، ومن جاء بعده.ويستطيع الإنسان من خلال تتبّع مؤلفات تلك المرحلة أن يلحظ وجود قواعد لم تكن موجودة من قبل، وكذلك جرى التوسّع في مصطلحات لتشمل معاني لم تكن تتّسع لها ألفاظ المتقدّمين، حتى تمخّض ذلك عن ظهور منهج متكامل يختلف في كثير من تفاصيله وتطبيقاته عن منهج المتقدّمين، وهذا باعتراف المتأخرين أنفسهم[١].

---

(١) انظر: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدّثين النقاد، ص٧٨. وفيه أمثلة كثيرة عمّا استحدثه المتأخرون من قواعد جديدة، أو توسّعوا فيه ممّا لم يكن كذلك عند المتقدّمين.

وقياساً على هذا يمكنُ النَّظرُ في إمكانيةِ إعادةِ ترتيبِ قواعدِ علوم الحديث بحيث تشكِّلُ كلُّ مَجموعة منها وِحدةً مُتكامِلةً مُترابِطةً، تُعين على ترتيبِ هذه العلومِ في ذِهن الطَّالبِ، وتُؤدّي إلى عدمِ التِّكرارِ في دراسةِ بعضِ القواعدِ التي تعودُ في النهايةِ إلى أصلٍ واحدٍ.

فالشاذُّ والمُنكرُ والمُدرجِ والمُعلَّل (المُعَلّ) والمُضطرِب والمَقلوب وزيادةُ الثقة، وغيرُها هي قواعدُ يُمكن أن تُدرجَ ضمنَ وحدةٍ واحدةٍ، حيث إنّها في النهاية تعود إلى أصل واحد.

مع ضرورةِ تغذية هذه القواعدِ والوحداتِ بالأمثلة الكثيرة المتنوّعةِ التي تُعين الطلاب على الفهم والاستيعاب، مع التأنّي في شرحها وتوضيحها، ذلك أنّ جزءاً من الخلل في مناهج تدريس العلوم هذه الأيامَ هو العجلةُ التي تقضي بالانتهاء من مفرداتٍ كثيرةٍ في أزمنةٍ محدَّدةٍ، ممّا يشكّل أحدَ أكبرِ الأسباب في تأخُّر عمليةِ التفهيم والاستيعاب عند أغلبِ الطلاب.

ـ نوعٌ ثالثٌ من التَّجديدِ، هو التَّجديدُ في الوسائل التي يُقدَّمُ بها الحديثُ وقواعدُه لطلاب العلم، حتى يَسهُلَ عليهم استيعابُها وفهمُها فهماً صحيحاً، ومن ثَمَّ النجاحُ في تطبيق قواعدِ هذا العلمِ على نُصوص السنةِ، من أجل حمايتِها من أيِّ انحرافٍ يقعُ في فهم نصوصِها أو تطبيقِ قواعدها.

وهنا يَتأكّدُ الحديثُ عن أهميةِ الوسائلِ العصريةِ في تَقديم المادّةِ العلميةِ، وأعني بها أجهِزةَ الحاسوبِ التي أصبحتْ مجالاً خصباً لاستحداثِ طُرُقٍ جديدةٍ في تقديم المادّةِ العلميةِ للطلّاب، ولعلَّ من حسن حظ السنّة النبوية أنّها الأكثر نصيبا إلى الآن من جهود المجتهدين في إنجاز البرامج العلمية لخدمتها، على قصور واضح ينبغي تداركه بالنصيحة والتوجيه والأفكار العلمية الجادّة والمفيدة.

وفي ظنّي القاصرِ أنّه لو اجتمع التِّقنيُّون العارفون بصناعةِ البرامجِ العلميةِ مع المُتخصصين أصحابِ المَعرفةِ بالحديث وقواعدِه، لأمكنَ الوصولُ إلى استحداثِ أحسنِ الطُّرُقِ وأفضلِها لتَقديم مادّةِ الحديث وعلومِه إلى الطلاب بطريقةٍ أكثرَ تشويقاً وتوضيحاً.

ومِن خلالِ هذا العَرْضِ المُختصَر لجوانبِ التَّجديدِ في الحديث وعلومِه، تَظهرُ حاجتُنا إلى التَّفكير الجادّ والمُثْمِرِ من أجل تحقيقِ الأهدافِ المَرجُوَّةِ من دراسةِ الحديث وعلومِه.

وأخيرا نقول: إنّ حمايةَ السنة أمانةٌ تقع على عاتق أهلِ العلم، ولا يضطلعُ بها إلاّ حُماتُها وأهلُ الاختصاص فيها، وهي ضروريةٌ في كلِّ زمان، ويَزيدُ مِن ضرورتِها اليومَ ما نراه مِن جهلِ أبناء المسلمين بالسنةِ وعلومِها وعجزِهم عن استيعابها، وما نراه في مُقابِلِ ذلك مِن حملاتٍ تتعالى أصواتُها بين الحين والآخر تُنادي بالتَّجديد في السنة وعلومِها، لا على أساسِ ما ذكرنا من أنواعِ التَّجديد التي تَحترمُ جُهودَ المُتقدّمين وعلماءِ الحديث في كلِّ العصورِ، وإنّما على أساسِ التَّشكيك في كلِّ القواعدِ التي قعَّدوها والضوابطِ التي وضعوها، والدعوةِ إلى الاحتكام إلى قوانينِ العقل التي لا تكاد تَنْضبِطُ.وفي ختامِ هذه الكلمة لعلّه يَجدُرُ بي أن أَخْلُصَ إلى الدَّعوةِ إلى الأمور الآتية:

١ ـ على المُشتغلين بالسُّنَن والأحاديثِ في كلِّ قُطْر، ومِصْرٍ، وما أكثرَهم، أن تكون بينهم رابطةٌ تجمعُ بين جُموعِهم ورُبوعِهم، ووشيجةٌ تُوحِدُّ بين مقاصدِهم ومعاهدِهم، والعالمُ الإسلاميُّ من المُحيطِ الهادي شرقاً إلى المحيطِ الأطلسي غرباً فيه جماعاتٌ كثيرةٌ قائمةٌ على خدمةِ السنة النبويةِ الشريفةِ، ولو أنّ هذه الجماعاتِ تعارفتْ وتآلفتْ، وتعاونتْ على خدمة السنة النبوية، لكان من وراء ذلك خيرٌ كثيرٌ[1].

ـ التأكيدُ على استمرار مِثلِ هذه الندواتِ العلميةِ والمُؤتمراتِ العالميةِ التي يلتقي فيها حُماةُ السنة وأنصارُها من العلماء وطُلاّبِ العلم، فإنّ من شأن استمرارِ هذه اللقاءاتِ حُصولَ التَّعاوُنِ المُثمِرِ والنَّجاحِ الكبيرِ في توحيدِ المناهجِ وتبادُلِ الخِبْرات والتجارِبِ في هذا الميدان.

ـ أَضُمُّ صوتي إلى أصواتِ الكثيرين الذين يُنادون بوجوبِ الاتفاقِ

(١) دفاع عن السنة، أبو شهبة، ص ٣٨٨.

على منهج واحدٍ تُدرَّسُ به السنةُ وعلومُها، والحرصِ على مراعاة التَّطوُّرِ الزَّمني لمُصطلحات الحديثِ، والتَّمييزِ بين المناهج المُختلفةِ المُتعلّقةِ بالسُّنةِ تَصحيحاً وتعليلاً، فهماً واستنباطاً، فإنّ الخلطَ بينها كان مِن أهمّ الأسباب ـ بل لعلّه أهمُّها ـ فيما نراه اليومَ من خَللٍ وقُصورٍ وعَجْزٍ عن استيعابِ قواعدِ علومِ الحديث بصورةٍ صحيحةٍ.

٤ ـ إحياءُ منهجِ المُحدِّثين النُّقّادِ المُتقدّمين في التَّصحيحِ والتَّعليلِ، فهُو المنهَجُ الذي يَجيبُ على كثيرٍ من الإشكالاتِ الموجودةِ في كُتُبِ الحديثِ، ثمّ هو المَنهجُ الذي يُمكنُ أن نَرُدَّ به على كلِّ مَن يُحاوِلُ اقتحامَ أسوارِ السنةِ النبويةِ والعبثَ بتُراثها العظيم.

٥ ـ الاهتمامُ بتدريس فقهِ الحديث ومناهجِ العلماء في استنباطِ الأحكامِ الشرعيةِ منه. ذلك أنّ كثيراً من طلاب العلمِ كانَ حظُّهم من دراسة هذا العلم معرفةَ الأسانيد، وقلّتْ بضاعتُهم ـ أو انعدمتْ ـ في باب فقهِ الحديث ومَنْهجِ الاستدلال به عند المتقدّمين، فكان أن وقعوا في الانحرافِ في هذا الباب، حيث يَعْمَدُ أحدُهم إلى ردِّ ما ذهب إليه أحدُ المُتقدّمين من ردِّ حديثٍ صحيحٍ أو الاستدلالِ بحديثٍ ضعيفٍ في جُملةِ قرائنَ وأحوالٍ ظهرتْ له، ومُرجِّحاتٍ وقواعدَ من الشريعةِ أيّدتْ فعلَه وتصرّفَه، وهذا في الحقيقة هو الفقهُ، وأمّا غيرُه فليس يَعجزُ عنه الكثيرُ.

٦ ـ على مراكزِ البحثِ العلمي والمؤسساتِ الجامعيةِ أن تنتخبَ مِن العلماء مَن يقوم بإعادةِ شرح كُتُب السُّنة ـ أو التي لم تُشرحْ إلى الآن ـ شرحاً يأخذُ في حُسبانِه ما يأتي: ـ توضيحُ الأحاديثِ باللُّغة التي يَفهمُها طالبُ العلم اليومَ ـ التَّركيزُ على القضايا والشُّبُهاتِ التي تُثار حول كثيرٍ مَنَ الأحاديث ـ أحاديثِ الصَّحيحَين أو غيرِها من نصوص السُّنة ـ، سواءً من طرَفِ المُستشرقين أو من قِبَلِ المَخدوعين من أبناء المسلمين، أو الذين عجزوا عن فهمِها واستيعابِها من طُلاَّب العلم.فنحن نُدرِّسُ مثلاً أحاديثَ الطهارة، ومنها أحاديثُ وقع التَّشكيكُ فيها من قِبَلِ المُستشرقين وأتباعِهم، فليس من المَعقول أن نَكتفيَ بشرحِ الصنعاني في سبل السلام على غَزارةِ ما

فيه من علم وتحقيقٍ، بل المسألةُ تحتاجُ إلى إطلالةٍ على البحوثِ الطبيةِ المُعاصِرةِ التي تَحدّثت بإعجابٍ عن الإعجاز العلمي في النُّصوص النبويةِ.والكلامُ نفسُه يُقال عن أبوابٍ وأحاديثَ يُمكن جمعُها والردُّ على المُشكِّكين فيها، ونقلُ كلامِ العلماء في شرحِها وتوضيحِها، وتأكيدُ ذلك بما ظهرَ من بُحوثٍ علميةٍ يَزدادُ بها المُؤمن إيماناً بأسرار التشريع كتابا وسنّةً، ويقتنعُ بها مَن يبحثُ عن الحقيقةِ.

٧ ـ التَّفريق بين طريقةِ تدريس الحديث الشريف، وبين طريقةِ تدريسِ الفقهِ أو الفقهِ المُقارَن أو غيرِ ذلك ممّا له صلةٌ بالأحكام الشرعية.

٨ ـ ترسيخُ مفهومِ الرَّبط بين العلوم الشرعية، والحذرِ من تشكيل هُوّةٍ بين الفقه والحديث، أو بين الفقهاء والمحدّثين بدعاوى غيرِ صحيحة.

٩ ـ ولا أغادرُ هذا المكانَ دون أن أهمسَ في آذان إخواننا وزُملائنا ألاّ يُعطُوا هذا العلمَ مُجَرَّداً عن حيثياتِه ومنهجِه المُتكامِل، فيَنشأُ في نفوس أبنائِنا سوءُ الأدب مع العلماء، وليس السَّببُ كامناً في هذا العلم، وإنّما الخللُ ناتجٌ من الغَفلةِ أو عَدَمِ التَّركيز من العلماء المُتصدِّين لهذا العلم على جوانبِ التَّربية في نفوس الطلّاب، بل إنّه أحياناً يَصدُرُ عن هذا العالِم أو المُحدِّث أو الفقيهِ من العِبارات والإشارات والكلمات ما يكون سبباً في تشكيلِ هذه العقليةِ المُنحرِفة الخاليةِ من الأدب مع سلفِ هذه الأمة من العلماء والمُحدِّثين والفقهاء، بل والمَشحونةِ بما يَطعنُ في أخلاقهم أو دينهم أو إيمانِهم.

ويجبُ في هذا المَقام أن يَحرِصَ الأستاذُ على تنبيه أبنائِه إلى وجوبِ التَّفريق بين الشَّجاعة في مناقشةِ ما أورده السابقون من الآراء والأقوال، وبين سُوءِ الأدب معهم والوقيعةِ فيهم والطعنِ عليهم فإنّ هذه تجارةُ المُفلِسين.

إنّنا، أيّها الحاضرون الكرام، إلى قليلٍ من الأدب أحوجُ منّا إلى كثير من العلم، هكذا كان العلماءُ المحدّثون يقولون، تأكيداً منهم على أنّ العلم الذي لا يُحاطُ بسياج من الخلق الفاضلِ والرِّفقِ بالنّاس والشفقةِ عليهم،

والشُّعورِ بالتّقصيرِ في حقّ الله وفي حقّهم، لا يَصلُحُ أن يُسمَّى علْماً، وإن مُلئَتْ منه الرؤوسُ والطُّروس.

وما أُوتِيَتْ الساحةُ العلميةُ اليومَ إلاّ مِن بعضِ هذا.

وقانا الله وإيّاكم شرَّ زَغَلِ العلم وغوائِلِه، ورزقنا الإخلاصَ والصّدقَ، وسلك بنا سبيلَ الصالحين مِن عبادِه.

وأخيراً:

فهذه مساهمةٌ متواضِعةٌ في هذا الموضوعِ الكبيرِ، أسعدُ بتقديمها والمُشاركةِ بها في هذه النَّدوة المُبارَكة، آملاً أن تُسْهِمَ - مع أخواتِها - في إنشاءِ رأيٍ عامٍّ يَهتمُّ بهذه العلوم ويُعطِيها حقَّها الذي أوجبَه الله لها، إذ جعلها سبباً لحفظِ كتابِه.

شكر الله سعي الجميع وجمعنا على خير ما يجمع عليه عبادَه الصالحِ ين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه.





فهرس المصادر والمراجع

١ - **الإحكام في أصول الأحكام**، ابن حزم. ط١، دار الحديث - القاهرة (١٤٠٤هـ).

٢ - **أضواء على السنة المحمدية**، محمود أبو رية، ط١، مطبعة دار التأليف (٨٥٩١م)، ط٣، دار المعارف - مصر.

٣ - **الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة**، عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، الطبعة السلفية، ١٣٧٨هـ.

٤ - **تأويل مختلف الحديث**، ابن قتيبة، عني بتصحيحه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه: الدكتور/ محمد نافع المصطفى، مؤسسة الرسالة ودار البشير. ط١، ٢٠٠٤م.

٥ - **التدوين في أخبار قزوين للقزويني**، عبدالكريم الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري. دار الكتب العلمية - بيروت (١٩٨٧م).

٦ - **توضيح الأفكار**، الصنعاني، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٧ - **دراسات تطبيقية في الحديث النبوي** - د. نور الدين عتر قسم العبادات. ط٦، منشورات جامعة دمشق. ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

٨ - **دفاع عن السنة**، محمد محمد أبو شهبة، ط١، مكتبة السنة - القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩ - **زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث**، د/ حمزة المليباري، ط١، ملتقى أهل الحديث(١٤٢٥هـ).

١٠ - **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مصطفى السباعي، ط٢، المكتب الإسلامي، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١١ ـ **شرح علل الترمذي**، ابن رجب الحنبلي.ط١، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد. مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

١٢ ـ **صحيح البخاري**. ط٣، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

١٣ ـ **صحيح مسلم**. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤ ـ **ظلمات أبو رية أمام السنة المحمدية**، محمد عبدالرزاق حمزة، الطبعة السلفية، ١٣٧٩هـ.

١٥ ـ **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدِّثين النقاد**. د/ حمزة المليباري. ط١، دار ابن حزم (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م).

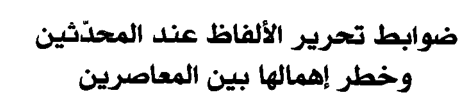
١٦ ـ **مسند الإمام أحمد**. مؤسسة قرطبة ـ مصر.

١٧ ـ **المعجم الكبير**، الطبراني ط٢، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء ـ الموصل (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م).

١٨ ـ **نظم المتناثر**، الكتاني. تحقيق: شرف حجازي. دار الكتب السلفية ـ مصر.

١٩ ـ **النكت على ابن الصلاح**، ابن حجر. ط١، تحقيق: ربيع بن هادي مدخلي. المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).





ضوابط تحرير الألفاظ عند المحدّثين
وخطر إهمالها بين المعاصرين

الدكتور: يوسف بن خلف العيساوي
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
دبي



المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحابته ومَن والاه، وبعد: فإنّ علم الحديث من أشرف العلوم قَدْراً، وأحسنها ذِكراً، وأعظمها أجراً، وقد رغّب أربابه بتعلم العربيّة؛ لأداء الحديث بالعبارة السوية؛ لأنّ طالب الحديث الشريف، إذا أغفل عنها لم يسلم من التصحيف، وسوء التأويل والتحريف.

قال النووي: «على طالب الحديث أن يتعلم من النَّحو واللغة؛ ما يسلم به من اللحن والتصحيف»[(١)].

فمن شروط التحمل والأداء الضبط، وهذا متوقف على العلم بالعربيّة، ومعلوم أَنَّ الضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

أما ضبط الصدر فهو تمكن الراوي من حفظ ما سمعه، وصيانته في صدره وقلبه، واستحضاره متى شاء.

أما ضبط الكتاب فهو صيانته لديه منذ سمعه وصححه، إلى أن يؤدى عنه.

وتحدث ابن الأثير عن الضبط قائلاً:

«الضبط: وهو عبارة عن احتياط في باب العلم، وله طرفان: طرف وقوع العلم عند السماع، وطرفُ الحفظ بعد العلم عند التكلُم؛ حتّى إذا

(١) إرشاد طلاب الحقائق: (١/٤٧١).

سمع ولم يَعْلم، لم يكن شيئاً معتبراً، كما لو سمع صياحاً لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة، لم يَكُن ضبطاً، وإذا شكَّ في حفظِهِ بعد العلم والسماع، لم يكن ضبطاً.

ثم الضبط نوعان: ظاهر، وباطن.

فالظاهر: ضبط معناه من حيث اللغة.

والباطن: ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفِقْه»[1].

ولا يكون ضابطاً إِلا مَن اجتمعت فيه خِلال مهمة، يقول الصنعانيّ:

«والضابط مَن يكون حافظاً متيقظاً غير مغفل، ولا ساه، ولا شاك في حالتي: التحمل والأداء»[2].

ومن هنا كانت العربيّة موضع اهتمام أهل الحديث في صنعتهم: رواية ودراية.

ومن لطيف كلام الإِمام الخطابيّ في ذلك، قوله:

«وملاكُ الأمر فيما تمس بهم إليه الحاجةُ منها معرفة أبواب ثلاثة: وهي أمثلة الأسماء، وأبنية الأفعال، وجِهاتُ الإعراب؛ فإنَّ مَن لم يُحكم هذه الأصول لم يكُمل لأن يكون واعياً لِعلم، أو راوياً له، وبالحَرِيّ أن يكون ما يُفسِده منه أكثر ممّا يُصلحه، وقد قال رسول الله ﷺ: «نَضَر الله امرأً، سَمِع مقالتي فحفظها ووَعَاها، وأدّاها كما سمعها فرُبّ حامل فِقه غيرِ فقيهٍ، ورُبّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

فالذاهِبُ عن طريق الصواب فيها كيف يؤديها كما سَمِعها، وهو لم يُتْقِن حِفْظَها، ولم يُحسِن وَعْيَها، وكيف يبلِّغُها مَنْ هو أفقه منه وهو لا

---

(١) جامع الأصول: (٧٢/١).

(٢) توضيح الأفكار: (٨/١). وينظر: دراسات في منهج النقد عند المحدثين: (٣١٢-٣٢٩).

يملك حَملَها ولا يَنْهَض بِعِبْئِهَا، فهو إذن مُغتصِب على الفقيه حقَّه، قَاطِع لطَريق العلم على مَنْ بَعدَه، والله المستعان»[1].

وقد أفاد من هذه الأَبواب الأئمة الحفاظ؛ فصانوا ما حملوا من ألفاظ، وفي تدوينها دفعوا كُلَّ اعتراض، على منهج لا يقبلُ الانتقاض.

وهذا البحثُ عرضتُ فيه لجملةٍ من ألفاظ الحديث؛ متفحصاً ضبطها، وهيئة ورودها، وتقييد أئمة الشأن لها؛ ووازنتُ ذلك بضبط المعاصرين لها من خلال، ضبطهم لبعض كتب الحديث عند تحقيقها وإخراجها، أو من خلال دراسات لها صلة بالحديث وعلومِه.

وأقمت تلك الموازنة على ضوابط المحدثين التي اتبعوها في منهجهم الفريد، ولكنها مبثوثة في كتبهم؛ فجمعت أهمها وجعلتها أساساً في تعقيبي على ما أراه.

وسميته بـ **«ضوابطُ تحريرِ الألفاظِ عندَ المحدثين وخطرُ إِهمالِها بينَ المعاصرين»**.

نعم قد يكون في هذا التعقيب استدراك على أَساتذة فضلاء، وحملة علم أجلاء، ولكن عذري أنَّ ما أبديته ـ على ما أراه ـ من تمام النصيحة؛ لألفاظ من أحاديث صحيحة.

ولعلي استأنسُ ـ هنا ـ بكلام الإمام ابن قتيبة عندما استدرك على الإمام أبي عبيد:

«ولا نعلمه خصَّ بالعِلْم قوماً دون قوم، ولا وَقَفه على زَمَن دون زَمن، بل جعَلَه مشتركاً مقسوماً بين عباده، يفتح للآخر منه ما أغلَقه عن الأَوَّل، وينبِّه المُقِلّ فيه على ما أغفَل عنه المكثر، ويحييه بمتأخر يتعقَّب قول متقدّم وتالٍ يعتبر على ماضٍ، وأوْجَب على كلّ مَنْ علم شيئاً من الحق أنْ يظهره وينشره. وجعل ذلك زكاةَ العِلْم، كما جَعَل الصَّدَقةَ زكاة المال»[2].

---

(١) غريب الحديث: (١/٥٣-٥٤). وينظر: إرشاد طلاب الحقائق: (١/٥١٩).

(٢) إصلاح غلط أبي عبيد: (٤٥-٤٦).

وجاء البحثُ على النحو الآتي:

الضابط الأول: اتخاذ النسخ المقابلة والمصححة عند طبع كتب الحديث.

الضابط الثاني: عدم التجاسر على تغيير ما صح روايةً في الكتب.

الضابط الثالث: ما أشكل من الألفاظ المفردة في الكتب يوجه ولا يُغَيَّر.

الضابط الرابع: ما أشكل من تركيب في حديث ثابت؛ لا يحكم عليه باللحن.

الضابط الخامس: الرجوع إلى الشُّراح الذين جمعوا بين الرواية والدارية.

الضابط السادس: عند شكل لفظ الحديث تُراعى وجوه الرواية.

الضابط السابع: يجب التحقيق في تصحيف اللفظ قبل القول به.

ولكي يستوي البحث على أَحسن أساس؛ حليتُه بجُملٍ من كلام أهل الفنّ الأكياس، وقرنت كُلَّ ضابط بمثال توضيحي يزيل الوهم أو الإلباس.

وأَهمية البحث تكمن في أمورٍ أهمها:

أ ـ التنبيه على أهمية منهج المحدثين في رواية الألفاظ وتقييدها، وضرورة الالتزام بهذا المنهج؛ الذي يقف حاجزاً منيعاً بين صيانة الحديث والإخلال به، لا سيما في العصر الحاضر.

ب ـ الأخذ بهذه الضوابط ونحوها مما هو مسطور في كتب أهل الحديث؛ يدفع الأخطاء العصريَّة عند إخراج الكتب الحديثيَّة، وضبط اللفظ على الوجوه المرويَّة.

ج ـ الإطلاع على بعض التعليقات والأحكام المتوجهة نحو ألفاظٍ حديثية في تحقيقات المعاصرين ودراساتهم.

هذا ونسأل الله – سبحانه – إخلاص النية، وأن يجعلنا ممن يؤدون الحديث على الوجوه المرويَّة، وممن يقيمون السنة النبويَّة على حال مرضية.



اتخاذ النسخ المقابلة والمصححة عند طبع كتب الحديث

لعلماء الحديث منهجهم المتميز في توثيق النصوص، وتدوينها؛ يقول الدكتور أحمد محمد نور سيف:

«وقد وضع المحدّثون لضبط هذه الأصول، والاستيثاق في نقلها، ومعرفة مصدر الناقل، والأصول التي اعتمد عليها شروطاً دقيقة لصيانة هذه المصنّفات، والاطمئنان إلى عدم العبث بها، أو التحريف فيها، فلم يقبلوها إلاّ ممّن كان له حقُّ الرواية لها، والتزموا لذلك بسلسلة الرواة، وإثبات حقّ الإِجازات، والسماعات على الأصول، والفروع المنتسخة من تلك الأصول. وصانوا بذلك السنة من العبث، أو التحريف، أو انتحال الدخلاء عليهم. فلا يكفي لنقل تلك المصنّفات، والتصدّي لروايتها، حيازتها المجرّدة بالشّراء، أو الوِجادة دون أن يكون هناك حقُّ الإِجازة، والرواية لها»[1].

وقد سبق المسلمون غيرهم إلى قواعد التصحيح والضبط، وتكلموا عن طرق التحمل، وآداب الكتابة والمقابلة، وذكر الفرق بين النسخ، ونحو ذلك[2].

---

(١) عناية المحدثين بتوثيق الروايات: (١٠).

(٢) ينظر: الكفاية: (١٠٤/٢)، وعلوم الحديث (١٨٤)، وتدريب الراوي: (٥/٢-٤٣)، وتصحيح الكتب: (١٥).

«ولعل أروع مثل في تاريخ المخطوط الإسلامي يضرب لإثبات الفروق بين النسخ هو نسخة «الجامع الصحيح» للبخاريّ التي صححها الحافظ اليونينيّ، التي طبعت ببولاق سنة (١٣١١)، وأشرف على تدقيقها وتصحيحها أجلاءُ العلماء، حيث أثبتوا الرَّسْمَ وفروق النسخ كما في الأصل الخطي المنقول عنه، إذ جاء فيه رمز لكل نسخة أبقوها على حالها لتكون صورة عن المخطوط الأصلي؛ ضبطاً وتوثيقاً، وصيانة له من بوادر التصحيف وشوائب التحريف»[(١)].

كما أنَّ اختلاف الروايات يجب أن يشار إليه في هامش الكتاب؛ فإنَّه الغاية من مقابلة النسخ.

لذا كان من ضروريات التحقيق جمع النسخ المعتبرة للكتاب عند طبعه؛ فكم من تصحيف وسقط كان سببه اعتماد نسخة واحدة أو أصول غير متقنة[(٢)].

وهاك مثالاً يبين الخلل في الأَحكام التي تبنى على دليل قبل تحريه والتوثق في ضبطه؛ فقد قال ابن هشام الأنصاريّ ـ عند حكاية المذهب القائل بجواز حذف الفعل المنصوب بـ (كي) مع بقائها:

«نعم وقع في (صحيح البخاري) في تفسير (وجوه يومئذٍ ناضرة): [القيامة: ٢٢]. (فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً). أي: كيما يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه»[(٣)].

واستدرك الحافظ ابن حجر على ابن هشام بقوله: **«وكأنّه وقعت له**

---

(١) منهج تحقيق المخطوطات: (٤٨-٤٩). ومثل ذلك نسخة (صحيح مسلم) لابن خير الإشبيليّ، في مكتبة القرويين بفاس. ينظر: فهرس الفهارس والأثبات: (٣٨٥/١)، والإمام مسلم بن الحجاج: (٣٧٧/١).

(٢) ينظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين (١٢٨)، والتصحيف وأثره في الحديث والفقه (٤٩٤).

(٣) مغني اللبيب: (١٨٩).

نسخة سقطت منها هذه اللفظة، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفتُ عليها»[1].

وقال الأستاذ سعيد الأفغانيّ:

«لو تحرى ابن هشام لفظ الحديث في غير نسخه لم يتوهم ما توهم، وإذاً لا صحة لهذا الحكم»[2].

المثال التطبيقي:

جاء في (سنن الترمذيّ) المطبوع، من (باب الديات)، قول النبيّ ﷺ:

- «**في دية الأصابع: اليدين والرجلين سواءٌ: عشرٌ من الإبل**»[3].

ووجدتُ العكبريّ قد نقل رواية الترمذِيّ بلفظ «عشرة من الإبل»[4]. **وعلق عليها قائلاً:**

«وقع في هذه الرواية (عشرة) ـ بالتاء ـ وهو خطأٌ، والصواب (عشر)؛ لأَنَّ الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد مع المؤنث»[5]..

وحاول باحث معاصر أَن يزيل الإشكال عن الرواية؛ وذلك بالقول بنفيها؛ فلفظ المطبوع من (سنن الترمذي) هو: (عشر). «ورواية الحديث في (الترمذيّ)، و(الجامع الصغير): عشر... من الإبل، ولا إشكال فيها»[6].

وأمّا تعليقات محققي (إعراب الحديث النبويّ) للعكبريّ - بمختلف طبعاته فهي:

---

(١) فتح الباري: (٤٢٨/١٣).
(٢) في أصول النحو: (٦٨).
(٣) سنن الترمذيّ: (٨/٤)، برقم (١٣٩١).
(٤) اعتمد العكبريّ على كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزيّ في أخذه ألفاظ الأَحاديث التي أعربها، و(جامع المسانيد) قال عنه الكتانِيّ: «جمع فيه بين الصحيحين، والترمذيّ، ومسند أحمد» الرسالة المستطرفة: (١٧٦).
(٥) إعراب الحديث النبويّ (دار الفكر): (٢٢١).
(٦) كتب إعراب الحديث النبويّ: (٥١/١).

ـ في طبعة (دار الفكر)، قال محققها الدكتور عبدالإله نبهان:
«ولم أعثر على رواية (عشرة) ـ بالتاء ـ التي ذكرها أبو البقاء»[1].

ـ وفي طبعة (دار المنارة)، قال محققها الدكتور حسن موسى الشاعر:
«والرواية فيه ـ الترمذي ـ (عشر)»[2].

ـ وفي طبعة (دار ابن رجب)، قال محققاها: وحيد عبدالسلام بالي، ومحمد زكيّ عبدالدايم: «... **ووقع في نسخة (عارضة الأحوذيّ)، ونسخة (الشيخ أحمد شاكر): (عشر) ـ بغير تاء ـ**»[3].

وخلاصة قول الباحثين أو المحققين عن هذا اللفظ: (عشرة) التسليم لقول العكبريّ، وعدم الوقوف عليه.

وللإجابة عمّا سبق، أحررُ القولَ في هذا اللفظ روايةً ودرايةً، وذلك في النقاط الآتية:

ـ **أولاً**: الرواية التي ذكرها العكبريّ ثابتة عن (نسخ الترمذيّ) ودليل ذلك:

أ ـ جاء الحديث بهذا اللفظ في مخطوطة (الجامع الصحيح) = سنن الترمذيّ، وهو في (أبواب الديات): «دية أصابع اليدين والرجلين عشرةٌ من الإبل لكلّ اصبع»[4].

ب ـ وقفت على هذا اللفظ في (نسخة الترمذيّ)، التي شرحها المباركفوريّ باسم: (تحفة الأحوذيّ)[5].

---

(١) إعراب الحديث النبويّ (دار الفكر): (٢٢١).
(٢) إعراب الحديث (دار المنارة): (٢٢٥).
(٣) اتحاف الحثيث (دار ابن رجب): (١٦٦).
وقوله: (ونسخة الشيخ أحمد شاكر) غير دقيق، فهذا الجزء حققه كمال يوسف الحوت؛ فتأمل!
(٤) الجامع الصحيح: (أبواب الديات): باب (ما جاء في دية الأَصابع)، مصورة عن إحياء التراث العربيّ (٢/٤٤٥) (ق: ٦٢٤)، تاريخ النسخ (١٠٩١)هـ، رقمه في مركز جمعة الماجد: (١١٦٣٤).
(٥) تحفة الأحوذيّ: (٢/٣٠٤).

جـ ـ ذكر بعض الحفاظ هذا اللفظ (للترمذيّ):

يقول الإمام المنذريّ: «وأخرجه الترمذي، ولفظه: دية أصابع اليدين والرجلين سواء: عشرة من الإبل لكل إصبع»[1].

وقال ابن الأثير:

«وفي رواية للترمذيّ، قال رسول الله ـ ﷺ ـ:

دية أصابع اليدين والرجلين سواءٌ: عشرة من الإبل لكل إصبع»[2].

ثانياً: ذكر الإمام ابن الأثير أيضاً هذا اللفظ (عشرة) ونحوه لبعض الرواة لغير الترمذيّ:

«وفي رواية ذكرها رزين: انّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: الأصابع كلها من اليد والرجل... في كلّ واحدة: عشرة من الإبل، والأسنان كلها سواء، في كل واحدة: خمسة من الإبل»[3].

وهذا اللفظ مستعمل عند الإمام مالك:

«في كُلِّ إصْبَعٍ عَشْرَةٌ من الإبل»[4].

ثالثاً: من المقرر عند علماء اللغة انّ (الإبل مؤنثة)[5]، ولكن هذا التركيب لا يعدم تخريجاً، إذ يمكن حمله على المعنى، وهذا باب رحب بالعربية[6].

وقد وجه العكبريُّ، والنوويُّ، وغيرهما كثيراً من الأحاديث في الحمل على المعنى[7].

---

(١) مختصر سنن أبي داود: (٣٥٨/٦).

(٢) جامع الأصول: (٤٢٠/٦).

(٣) جامع الأصول: (٤٢٧/٤).

(٤) الموطأ: (٨٦٠/٢).

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني): (١٥٣)، والمذكر والمؤنث (الأنباري): (١٥١/٢).

(٦) فهو وارد في القرآن وكلام العرب: ينظر: المدخل: (١٤٧).

(٧) ينظر: إعراب الحديث: (٧٩، ١١٢، ١٤٣، ...)، وشرح صحيح مسلم: (٤٧٨/١).

يقول ابن جنيّ عنه: «اعلم أنَّ هذا الشَرْج غَوْرٌ من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح.

قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث...»[1].

وقال أيضاً:

«وعليه قول الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذَوْد لقد جار الزمانُ على عيالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكَّر»[2].

وقال أيضاً:

«وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنَّه ردّ فرع إلى أصل»[3].

ويرتفع الإشكال إذا قلنا معنى (الإِبل: الأبْعِرة).

والبعير: يذكر ويؤنث[4].

وجاء في (الموطأ):

«وقضى معاويةُ بنُ أبي سُفيَانَ في الأضراسِ بخمسةِ أبعِرة»[5].

والله أعلم.

من كُلّ ما تقدم أرى أنّه يجب أن تبذل عناية فائقة عند طبع كتب الحديث؛ من خلال جمع أصولها الخطية، ووجوه رواياتها، والرجوع إلى كتب الشراح الذين تكفلوا بحل مشكلاتها.

---

(١) الخصائص: (٤١١/٢).

(٢) الخصائص: (٤١٢/٢).

(٣) الخصائص: (٤١٥/٢).

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث (السجستاني): (١٠٤)، والمذكر والمؤنث (الأنباري): (١٢٠/١)، والخصائص: (٤١٨/٢).

(٥) الموطأ: (٨٦١/٢).



عدم التجاسر على تغيير ما صحَّ روايةً في الكتب

مما شاع عند أهل الحديث في أصولهم: انّه لا يهجم على رواية ـ بعد صحتها ـ بالتغيير؛ إذا لم توافق صواباً عند الناظر.

فلعل غيره قد يخرِّج له وجهاً صحيحاً، وتظهر له في صحة معناه ولفظه حجة لم تظهر للأول[١].

قال الإمام ابن الصلاح:

«وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله؛ فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضبيب[٢] عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية؛ فإنَّ ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة»[٣].

ونجد أهل الحديث يشددون النكير على مَن تجاسر على إصلاح اللفظ على ما رآه.

وللإمام القابسيّ جواب حَسن عندما سُئِل عن ذلك، وهذا صورة السؤال وجوابه:

---

(١) ينظر: الإلماع: (١٦٧)، وفتح المغيث: (١٧٢/٣)، وتدريب الراوي: (٧٠/٢).
(٢) التضبيب: هي صاد ممدودة (صـ)، توضع فوق اللفظ؛ إشعاراً بنقصه ومرضه، مع صحة نقله وروايته. ينظر: توجيه النظر: (٧٨٣/٢).
(٣) علوم الحديث: (٢١٩).

«وسئل عن رجل يحفظ بعض (الملخص)[1] من تأليف الشيخ رضي الله عنه، فأخذ عليه اللحن فهل يجوز له أن يعرضه على مَنْ يُحسنُ العربية ويشكله؟ أفتنا رحمك الله.

فأجاب: ومن ذا الذي يحسن ما روته الأئمة بالإِسناد الموصل إلى رسول الله ﷺ فيجعله لحناً، ولعله لغة لم يبلُغ بها علمه، ولعل في الحديث ما كان يوجب أن يكون اللفظ كذلك، فزهى عن المحدث ولم يتميز لم يكن إعراب الحرف إلا هذا الذي في الرواية، ولعل قلم بعض الناقلين زاد لفظة أو حرفاً أو نقص شيئاً، ولو زاد ذلك الزائد، لبقي الكلام صحيحاً، فالذي رواه بعد ذلك بمثل هذا لا يجوز أن يبدل ما في روايته، أو ينقل عن الذي رواه غير اللفظ الذي بلغه الله فيكون يشهد عليه من الكلام بغير ما استشهده عليه. ولو كان هذا يستعمل لاستعمل فيما مضى، لأنهم كانوا أعلم بوجود الحوطة على الدين من المتأخرين. قد شهدت الحفاظ لحديث رسول الله ﷺ ينكرون على القارئ إذا غير ألفاظه إلى الإعراب غير الذي عندهم، وذكر لهم من أئمة النحو من يحتج به فيه، فمالوا عليه وقالوا لمن يعرف ألفاظه: لا تفسد عليَّ حديثي. وكان أبو بكر ابن الأدفوني يسكت القارئ ويقول له: قد نهيتك أن تقرأها كذا. وعلى هذا أدركنا الناس الذين يعلمون، وليس على معنى أنهم يعلمون ما يريدون به السلامة فيما نقلوا أن لا يبدل. وقد عرفتكم في (الملخص) بجواب أبي عبدالرحمن النسائي في هذا، وإنما علينا أن نحتمل كُلَّ ما تحمل إلينا، ومن أراد منا غير ذلك فلا يجده عندنا، والله ولي التوفيق»[2].

المثال التطبيقي:

في «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان» قول النبيِّ - ﷺ -:

«يأتي المالُ الَّذي لم يُعْطَ الحقُّ منها، فتطأُ الإِبلُ سَيِّدَها بأخفافِها،

---

(١) يقال: فيه (المُلَخَّص والمُلَخِّص). ينظر: تفسير غريب الموطأ: (مقدمة المحقق): (١٠٥/١).

(٢) المعيار المعرب: (١١/٣٠١-٣٠٢). وجواب الإمام النَّسائيّ في (الإلماع: ١٨٣).

ويأتي البَقَرُ والغنمُ فتطأ صاحِبَها بأظلافِها، وتنطحهُ بقرونِها، ويأتي الكَنزُ شُجاعاً أَقْرَعَ، فيَلْقَى صاحِبَهُ، فَيَفِرُّ منهُ، ثم يَسْتَقْبِلُهُ وَيَفِرُّ منهُ، فَيَقُولُ: ما لي وما لَكَ؟! فيقولُ: أنا كَنْزُكَ أنا كَنْزُكَ، فيتلقَّاهُ صَاحِبُهُ بيدِهِ فَيَلْقَمُ يدَهُ»[1].

وعلق الشيخ شعيب ـ وفقه الله ـ على قوله ـ ﷺ ـ:

«شجاعاً أقرعَ» بقوله: «في الأصل: شجاع»[2] ـ أي: بالرفع.

ولي هنا تعقيبـان:

الأول: الذي حمل المحقق الفاضل على هذا التغيير إصلاح اللفظ من جهة قواعد النحو المشهورة، وكأنّه يرى أنَّ هذا من تصحيف النساخ، فهو القائل في مقدمة عمله:

«صححت ما وقع من تحريف أو تصحيف في النسخة التي اعتمدناها من كتاب «الإِحسان»... فإن كان التحريف في الأَصل أَيضاً رجعتُ إلى تصحيحه من مصادر التخريج»[3].

وهذا عمل طيِّب، ولكن لا نصلح ما كان له وجه مقبول في العربيّة مع صحته سنداً.

ومن هنا لام العلماءُ المحققون مَنْ يتجاسر على إِصلاح ألفاظ الرواية من غير برهان قاطع.

وفي هذا يقول القاضي عياض ـ زيادة على ما قررناه آنفاً:

«فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده، وغَيَّرَ الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه، وربما كان غلطه في ذلك أشد من استدراكه؛

---

(١) الإحسان: (٤٧/٨)، برقم (٣٢٥٤).

(٢) الإحسان: (٤٧/٨)، هامش (١).

(٣) الإحسان: (٧٠/١)، (مقدمة التحقيق).

لأنه متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحمل رواية، ولا أنس إلى الاعتداد بسماع، مع أنه قد لا يسلم له ما رآه، ولا يوافق على ما أتاه؛ إذ فوق كل ذي علم عليم..»[1].

الثاني: رواية الرفع لها وجه حَسَن، ومن الطريف أني وجدتُ نحو هذا اللفظ في سؤال رفعه الإمام النوويّ إلى إمام العربيّة ابن مالك؛ ووجهه بأكثر من وجه من ذلك:

«ويجوز أن يجعل (كنزه): فاعل (جاء)، و(شجاع): خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال والتقدير: جاء كنزه، وهو شجاع، أو صورته شجاع»[2].

إذن فتغيير ضبط المتن لم يكن بعد دراسة، فالمحقق يجب أن يتأنى، ويوجه النصّ المروي أولاً، ثم يعلق على ما يراه في الحاشية. ولنختم هذه المسألة بقول القاضي عياض:

«ولهذا قد شاهدنا من الإصلاحات لمثل هذا لبعض المتجاسرين وأكثرهم من المحدثين والمتأخرين: ما الصواب فيما أنكروه، وعين الخطأ ما أصلحوه»[3].



---

(١) مشارق الأنوار: (٤/١).

(٢) اللفظ الذي سئل عن ابن مالك هو:
«إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاع أقرع».
ينظر: أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث (٣١٤) ـ بتحقيقي ـ.

(٣) الإلماع: (١٦٧)، وينظر: فتح المغيث: (١٧٢/٣).



ما أشكل من الألفاظ المفردة في الكتب يوجه ولا يُغَيّر

بيان نصوص الكتاب والسُّنة متوقف على لسان العرب؛ لذا كان الاشتغال بعلوم العربيّة مقدمة إلى إحكام العلم، لا سيما لمَن طلب الحديث[1].

ومعرفة الألفاظ المفردة مقدمة على معرفة المركبة؛ لأَنّ التركيب فرع عن الإفراد.

يقول ابن الأثير في ذلك:

«والألفاظ المفردة تنقسم قسمين: أحدهما خاصٌ، والآخر عامٌّ.

أما العام فهو ما يَشْتَرك في معرفته جمهور أهل اللسان العربيّ ممّا يَدُورُ بَينَهم في الخطاب، فهم في معرفته شَرَعٌ سَوَاءٌ أو قريبٌ من السَّواء، تَناقَلوه فيما بينهم وتَداوَلوه، وتَلقَّفُوه من حال الصِّغر لضرورة التَّفاهُم وتَعَلُّموه.

وأما الخاصُ فهو ما ورد فيه من الألفاظ اللُّغَوية، والكلمات الغربية الحوشيّة، التي لا يعرفها إلا مَن عُنِيَ بها، وحافظ عليها واستخرَجَها من

---

(١) ينظر: الرسالة: (٤٢-٤٣).

مظانّها - وقليلٌ مَاهُمْ - فكان الاهتمام بمعرفة هذا النوع الخاصّ من الألفاظ أهمَّ مما سواه، وأَوْلى بالبيان مما عداه، ومُقَدَّماً في الرتبة على غيره، ومَبْدُوًا في التعريف بذكره؛ إذ الحاجة إليه ضروريّة في البيان، لازمة في الإيضاح والعِرْفان.

ثم معرفته تنقسم إلى معرفة ذاته وصفاته: أما ذاته فهي معرفة وَزْن الكلمة وبنائها، وتأليف حروفها وضَبْطها؛ لئلاّ يتبدّل حرفٌ بحرف أو بناءٌ ببناء. وأما صفاته فهي معرفة حركاته وإعرابِه؛ لئَلَّا يَخْتَلَّ فاعل بمفعول، أو خبر بأمر، أو غير ذلك من المعاني التي مَبْنَى فَهم الحديث عليها، فمعرفة الذات استقل بها علماءُ اللغة والاشتقاق، ومعرفة الصفات استقل بها علماء النحو والتَّصْريف، وإن كان الفريقان لا يكادان يَفْتَرِقَانِ لاضْطِرارِ كلّ منهما إلى صاحبه في البيان»[1] .

واهتم علماء الحديث واللغة في بيان ألفاظ النبوة، وتوجيه معانيها، وتفسير مشكلها[2].

وإذا قصر طالب الحديث في معرفة دلالة الألفاظ، لا يسلم من الزلل، بل قال الخطابيّ:

«فحَقَّ على طالب الحديثِ أن يرفُق في تأَمُل مواضِع الكلام، ويُحسن التأَنّي لِمحنَةِ اللَّفظ، ومعرفة ما يَليق به من المعنى؛ ليستوضِحَ به قَصده، ويُصيبَ جِهَتَه؛ فإنّ قوما أغفلوا تَفَقُّد هذا الباب فَلحِقَتْهم سِمَةُ التَّحريف ولَزِمتهم هُجنةُ التَّقصير، وصاروا سُبَّة على أهل الحديث تُثْنَى زَلاَّتُهم وتُذْكَر عَثَراتهم»[3].

المثال التطبيقي:

جاء في (المسند): «أَنَّ سَلَمَةَ بنَ نُفَيْلٍ أخبرَهُم أَنَّه أَتى النبيَّ (فقال:

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/١).

(٢) ينظر: معاجم غريب الحديث والأثر: (٢٠).

(٣) غريب الحديث: (٥٧/١).

إنِّي أسَمْتُ الخَيْلَ، وَأَلْقَيْتُ السِّلَاح، وَوَضَعَتِ الحَرْبُ أوْزَارَهَا، قلتُ: لا قتال. فقال له النبيُّ ﷺ: **«الآنَ جاءَ القِتالُ، لا تَزالُ طائفةٌ مِنْ أُمَّتِي ظاهِرِينَ على النَّاسِ، يُزيغُ الله قُلُوبَ أَقْوام، فَيُقَاتِلُونَهُمْ، وَيَرْزُقُهُم الله مِنهُمْ، حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ الله عَزَّ وَجَلَّ وَهُمْ على ذلك، ألا إنَّ عُقْرَ دارِ المُؤْمِنينَ الشَّامُ، والخَيْلُ مَعْقُودٌ في نواصِيها الخَيْرُ إلى يَوْمِ القِيامَةِ»**[1] .

علّق المحققون على قوله ـ ﷺ ـ :**(يُزيغُ الله قلوب أقوام)** بقولهم:

«في الأصول الخطية و(م): (يرفع)، وشرح عليها السندي بقوله: رفع الله قلوبَ أقوام عن الإيمان إلى الكفر، وأثبتنا ما جاء في مصادر التخريج. . . »[2].

أقول لا يوجد ما يبرر تغيير لفظة في رواية (المسند)، مع اتفاق الأصول الخطية والطبعة الميمنية عليها[3].

نعم وقع عند النسائيّ بلفظ:

«كَذَبُوا الآنَ جَاءَ الْقِتَالُ وَلاَ يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، وَيُزِيغُ الله لَهُمْ قُلُوبَ أَقْوَامٍ وَيَرْزُقُهُمْ مِنْهُم حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَحَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ الله وَالْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يُوحَى إلَيَّ أَنِّي مَقْبُوضٌ غَيرَ مُلَبَّثٍ وَأَنْتُمْ تَتَّبِعُونِي أَفْنَاداً؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْض وَعُقْرُ دَارِ الْمُؤْمِنِينَ الشَّامُ»[4].

وشرح السندي لفظ هذه الرواية بقوله:

«ويزيغ: من أزاغ إذا مال، والغالب استعماله في الميل عن الحق إلى الباطل. والمراد يميل الله تعالى (لهم) أي: لأجل قتالهم وسعادتهم قلوب أقوام عن الإيمان إلى الكفر؛ ليقاتلوهم ويأخذوا مالهم ويحتمل على بعد: أنَّ

---

(١) المسند: (٢٨/١٦٤-١٦٦) برقم (١٦٩٦٥).

(٢) المسند: (٢٨/١٦٥) هامش (٢).

(٣) المسند (الميمنية): (٤/١٠٤).

(٤) سنن النسائي: (٦/٢١٤-٢١٥).

المراد يميل الله تعالى قلوب أقوام إليهم ليعينهم على القتال ويرق الله تعالى أولئك الأقوام المعينين من هؤلاء الأمة بسبب إحسان هؤلاء إلى أولئك، فالمراد بالأمة الرؤساء وبالأقوام الأتباع وعلى الأول المراد بالأمة المجاهدون من المؤمنين وبالأقوام الكفرة والله تعالى أعلم»[1].

فيجب المحافظة على ألفاظ كُلّ رواية؛ فقد تختلف الروايات باللفظ دون المعنى، ولاختلافها أسباب كثيرة ليس هذا موضعها[2].

والذي يقوي ما نذهب إليه ما يأتي:

أولاً: إشكالية معنى اللفظ ليس مدعاة لتغييره؛ فهذا واقع في النصوص كثيراً، فالعلماء يوجهون ولا يغيرون.

ثانياً: رواية (يرفع)، وجهها السندي بقوله:

«**رفع الله قلوبَ أقوام عن الإيمان إلى الكفر**»[3] على ما ذكر محققو المسند. ورواية المحدثين مبنية على صحة السند؛ لذا كانت لهم في مواضع لغة متميزة[4].

ثالثاً: لا يعترض على رواية (المسند) بقول ابن عساكر:

«الصواب: يزيغ الله ـ تعالى ـ قلوب أقوام»[5]؛ إذ لم يبين وجه الخطأ ولم يقرره.

---

(١) حاشية السنديّ على سنن النسائي: (٦/٢١٤-٢١٥).

(٢) ينظر: أسباب تعدد الروايات: (٦).

(٣) هذا من كلام السنديّ في حاشيته على (مسند الإمام أحمد)، إذ اهتم بتحرير ألفاظه وبيان غريبه وإعراب مشكله، وقد نقل المحققون كثيراً من كلامه، والكتاب لا يزال مخطوطاً.
ينظر: المسند (مقدمة التحقيق): (٩١/١).

(٤) جاء في الكفاية: (٥٤٢/١): «باب في اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة... وروي عن أبي عبيد: (لأهل الحديث لغة ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربيّة أقيس؛ ولا تجد بُداً من اتباع لغة أهل الحديث لأجل السماع).

(٥) تاريخ مدينة دمشق: (١١٧/١).

رابعاً: هذه الطريقة في التغيير تخالف طريقة المحققين من أهل الحديث، قال القاضي عياض:

«وحماية باب الإصلاح والتغير أولى؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين: فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينّبه عليه، ويذكر وجه صوابه. إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر، أو يقرؤه على الصواب. ثم يقول: وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا أو من طريق فلان كذا، وهو أولى؛ لئلا يقول على النبي ﷺ ما لم يقل»[1].

وقال أيضاً:

«لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب، ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم»[2].

فعلى المحقق أن يثبت الرواية كما جاءت، وإن كانت تضمُ لفظاً مشكلاً، ثم بعد ذلك يجيب عنها في حاشية التحقيق، وكشف الإشكال المعنويّ أجدرُ بالبيان وأحق، يقول ابن الجوزيّ: «**قد يأتي الحديث وأكثره ظاهر لا يحتاج إلى شرح، وإنّما يُشرح ما يشكل، وقد يقع على الحديث اعتراض؛ فيفتقر إلى جواب. وذلك متعين**»[3].



(١) الإلماع: (١٨٦-١٨٧).

(٢) الإلماع: (١٨٦).

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/١).



ما أشكل من تركيب في حديث ثابت، لا يحكم عليه باللحن

قد تأتي تراكيب تخالف في الظاهر القواعد الإعرابيّة؛ وهذا أمرٌ لا يقدح في الكلام الفصيح؛ إذ وردت أبيات جمة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد، ورواياتها تختلف؛ فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها[1].

بل ورد نحو هذه التراكيب في مواضع من القرآن الكريم، وقراءاته، ومَن يرجع إلى كتب التفسير والإعراب وغيرها يجد ذلك مبسوطاً[2].

وهذا واقع في الحديث أيضاً؛ لذا اهتم شراحه ومعربوه في بيان تلك النصوص، مع تنبيههم إلى أنّه ليس في شيءٍ من الأحاديث تركيب يتعين فيه الخطأ، وعدم التخريج من اللغات أصلاً[3].

وفي ذلك يقول الشيخ محمد بن الطيب الفاسيّ:

«وبالجملة فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح، والسنن والمسانيد والمعاجم... على اختلاف أنواعها، وتنوع موضوعاتها لا تكاد

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح: (٤٨٠/١).

(٢) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: (١٣) وما بعدها.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: (٢٥)، (مقدمة المحقق)، والحديث النبوي في النحو العربي (٩٠).

تجد فيها تركيباً واحداً يُحكم عليه باللحن المحض، الذي يتعين فيه الخطأ، ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب»[1].

المثال التطبيقـي:

جاء في (المسند) للإمام أحمد طبعة (مؤسسة الرسالة) قوله ـ ﷺ ـ:

ـ **«وإنَّما هُمْ بنو هاشِم وبنو المُطَّلِب شيئاً واحداً»[2].**

قال العكبريُّ ـ معترضاً على ضبطه: «وفي حديث جُبير بن مُطْعِم أنَّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: **«إنّما بنو هاشِم وبنو المطَّلب شيئاً واحداً».**

هكذا في الرواية ـ بالنصب ـ وهو خطأٌ من الراوي، والوجه الرفع، على أنَّه خبر (بَنو) وليس هنا خبر غيره»[3].

وقال باحثٌ معاصر ـ وهو يحاول أن يستدرك على كلام العكبريّ:

«وبالرجوع إلى مسند الإمام أحمد، وجدت أنَّ للحديث روايتين: ـ

الأولى: (وإنَّما هم بنو هاشِم، وبنو المطَّلِب شيءٌ واحد)[4].

الثانية: (إنما أرى هاشماً والمطَّلِبَ شيئاً واحداً)[5].

وليس فيهما أيّ إشكال؛ فمن أَين جاءت الرواية التي اعتمد عليها العكبريّ؟!

إنها كما يقول من (جامع المسانيد) لابن الجوزيّ؛ وقد جمع فيه صاحبه الصحيحين، والترمذيّ، ومسند أحمد، وليس في أيّ منها الرواية التي اعتمد عليها العكبريّ.

---

(١) فيض نشر الانشراح: (٤٧٩/١-٤٨٠).

(٢) المسند: (٣٠٥/٢٧)، برقم (١٦٧٤١).

(٣) إعراب الحديث النبوي (دمشق): (١٢٠-١٢١).

(٤) المسند (الميمنية): (٨١/٤)، و(مؤسسة الرسالة): (٣٠٥/٢٧) برقم (١٦٧٤١).

(٥) المسند (الميمنية): (٨٥/٤)، و(مؤسسة الرسالة): (٣٣٨/٢٧) برقم (١٦٧٨٢).

فلعلّ الخطأ راجع إلى أحد تلاميذ العكبريّ الذي كان يقرأ عليه؛ لأنَّ أبا البقاء العكبريّ كان ضريراً كما تعلم»[1] .

ولي هنا تعقيبان:

الأول: عدم وقوف الباحث الفاضل على هذه الرواية لا يسلّم له، ولعلّ اعتماده على (الطبعة الميمنية) من (المسند) يبرر قوله، ولكن بعد أن ظهرت (طبعة مؤسسة الرسالة)، وهي مقابلة على أصول محرّرة، ومتقنة[2]، فما توصل إليه لا يستقيم. فالحديث بالرواية التي أوردها العكبريّ موجود.

الثاني: تخطئةُ العكبريّ لراوي الحديث مدفوعة؛ لأنَّ رواية النصب لها وجه مقبول في العربيّة.

قال الإمام السنديّ: «**بالنصب، بتقدير: كانوا**»[3] .

وقال الدكتور حسن موسى الشاعر في تحقيقه لـ (إعراب الحديث النبويّ) للعكبريّ معلقاً على هذه الرواية:

«**يمكن توجيه الرواية على أنّه خبر كان محذوفة مع اسمها، أي: كانوا شيئاً واحداً**»[4].

وهذا وجه حَسَن في العربيّة.

---

(١) كتب إعراب الحديث النبويّ: (١/٥٠).

(٢) قال محققو المسند: «الطبعة الميمنية المعروفة فيها تحريف كثير، وتصحيف، وقد سقط منها أحاديث ومسانيد».المسند: (٣٦/١) (مقدمة التحقيق).وقد أفاض المحققون ببيان النسخ المعتمدة في تحقيق المسند، ومنها نسخ محررة، ومقابلة وعليها تقييدات، وتوثيقات.المسند: (١/١٠٤ - ١٠٣٢)، (مقدمة التحقيق).

(٣) المسند: (٣٠٥/٢٧) هامش(٣).

(٤) إعراب الحديث النبوي: (١٥٠) هامش (٦).



الرجوع إلى الشُّراح الذين جمعوا بين الرواية والدراية

لا يقتصر منهج الشرح عند كثير من شراح الأحاديث على بيان الأحكام المستفادة منها أو الكلام على تخريجها ونحو ذلك، بل يفكون غريبها، ويقفون عند مشكلات إعرابها المهمة، وتوجيه المشكل منه، وقد يطنبُ بعضهم في وجوه تقييد الرواية اعتماداً على النقل، وبيان ما يجوز فيها من جهة العربية[1].

فهذه المادة التي تخصُّ تحرير اللفظ وضبطِهِ يجب الإفادة منها عند نشر كتب الحديث؛ كي تضبط متونها على الوجه الذي تحمله الأئمة، فقد يكون اللفظ حمالاً لوجوه غير مرضية، ومعرفة ذلك لا يتأتى لكل أحد فإن لسان العرب واسع.

يقولُ الإمام الشافعيّ:

«ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها؛ حتى لا يكون موجوداً فيها مَن يعرفه»[2].

فاعتماد مذاهب العربيّة وحدها في ضبط اللفظ لا يكفي، وقد يجرُّ

---

(١) ينظر: الإعراب وأثره في ضبط المعنى: (٢٣٨).

(٢) الرسالة: (٤٢).

ذلك إلى تغيير الرواية، لا سيما في الألفاظ التي يخالف ظاهرها ما اشتهر من قواعد العربية؛ وهنا يتجاسر بعضهم على تغييره[1].

يقولُ القاضي عياض:

«ومنهم مَنْ يجسر على الإصلاح، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد هشام ابن أحمد الكناني الوقشي؛ فإنه لكثرة مطالعته وتفننه كان في الأدب واللغة وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم وثقوب فهمه وحدة ذهنه ـ جسر على الإصلاح كثيراً، وربما نبّه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له أو بما رآه في حديث آخر، وربما كان الذي أصلحه صواباً، وربَّما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ.

وقد وقفنا له من ذلك في الصحيحين والسِّيَر وغيرها على أشياء كثيرة. وكذلك لغيره ممن سلك هذا المسلك»[2].

وبلغ بهؤلاء الشُّراح من الأَمانة إذا ما وقفوا عند لفظ لا يعرفون له وجهاً، مع ثبوته، أظهروا الاعتذار عن ذلك، وسكتوا عن علم.

فهذا الإمام ابن الأثير يقف عند لفظ ويورد خلاف الرواة فيه، وبعد ذلك يعض على الرواية، ويعترف بعجزه، وذلك في قوله: «مَلَتْنَا: الذي جاء في (كتاب الحميديّ): مَلأتنَا، وفي (كتاب مسلم): مَلَتْنَا، ولم يتعرَّض الحميديّ في غريبه لشرحها، والذي جاء في (كتاب رزين): هَلَتْنَا، يعني: السحاب، وهو أقرب إلى المعنى، والله أعلم.

وهذه اللفظة لم تجئ إلاّ في رواية مسلم، ولا أعرف معناها، ونحن نرويها كما سمعناها إلى أن نعرف لها معنىً»[3].

---

(١) ينظر: فتح المغيث: (١٧٢/٣).

(٢) الإلماع: (١٨٦).

(٣) جامع الأصول: (٢٠٤/٦).

المثـال التطبيقـي:

جاء في (مسند الإمام الشافعيّ) ـ بترتيب السنديّ ـ قول أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «**مَنْ كان له مالٌ، لم يُؤَدِّ زكاتَه مُثِّلَ له يوم القيامةِ شجاعاً أقرعَ، له زبيبتان يطلبُهُ، حتى يُمْكِنَهُ، يَقولُ: أنا كَنْزُكَ**»[1].

وقد رفعه البخاريّ[2] ـ رحمه الله ـ.

والذي يهمنا لفظ (شجاعاً أقرع) من مسند الشافعيّ؛ إذ ضبطها مَن أخرجه ـ بالنصب ـ في حين لو ذهبنا إلى (شرح المسند) للإمام ابن الأَثير، نجده يقول: «وفي رواية الشافعيّ ـ رضي الله عنه ـ:

(شجاعٌ أقرعُ) ـ بالرفع ـ لأنَّه الذي أقيم مقام الفاعل الأول لـ (مُثِّل)، أو أنّه أخلى (مُثِّلَ) من الضمير، وجعل له مفعولاً واحداً.

ولا يكون الشجاع كناية عن المال الذي لم يُؤدِّ زكاتَه، وإنَّما هو حقيقة الحيَّة؛ كأنَّه يخلق له.

ونصبه في رواية البخاريّ، والنسائيّ؛ لأنَّه المفعول الثاني، والذي اقيم مقام الفاعل هو ماله؛ لأنَّه قد ذكر في لفظ الحديث»[3].

فالبخاريّ أورده ـ بالنصب ـ: «... **مُثِّلَ له يومَ القيامة شجاعاً أقرعَ...**»[4].

والذي يلوح لي انَّ مَن أخرج (مسند الشافعيّ) اعتمد على وجه الرواية عند البخاريّ، ولو رجع إلى (شرح المسند) لوجد ضبط الرواية على ما أداها الإمام الشافعيّ.

---

(١) ترتيب مسند الإمام المعظم: (٢٢٢)، رقم (٦١١).

(٢) ينظر صحيح البخاري: (٢٦٨/٣)، رقم(١٤٠٣).

(٣) شرح المسند: (ج٣/ق٣) (أ ـ ب). وقد نقل هذا النص العيني في (عمدة القاري: ١٨٠/٧): «وقال ابن الأثير في (شرح المسند): وفي رواية الشافعيّ: شجاع ـ بالرفع ـ...».

(٤) صحيح البخاري: (٢٦٨/٣) رقم (١٤٠٣).

بل في إحدى روايات (الموطأ) ـ بالرفع ـ أيضاً ـ يقول التِّلمسانِيّ:

«الشجاعُ: الحيةُ الذكَرُ... وضبط بالرفع والنصب، والرفع رواية الطَّرَابُلُسِيَ في (الموطأ)، والنصب كأنَّه مفعول ثانٍ، والأول الكثيرُ الرفع وهو أظهر، ويكون (مُثِّلَ): بمعنى صُيِّرَ وجُعِلَ كنزُهُ بهذه الصفة...»[1].

وفي هذا الضابط الذي ذكرناه، ومثلنا له، لا بُدَّ من الحذر؛ فقد يقع شارح في وهم ما، ويأتي مَن يخرجُ المتن ويضبطه على ذلك الوجه الذي وهم به الشارح.

ففي (سنن أبي داود) ـ بتحقيق محمد محيي الدين ـ رحمه الله ـ ضبط قول ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ: **«وكنتُ فتىً شاباً عَزِباً»**[2].

لفظ عَزِباً ـ بكسر الزاي ـ والذي حمله على ذلك قول أحد شراح(سنن أبي داود)، وهو صاحب (عون المعبود)؛ إذ قال: **«وكنتُ فتى شاباً عزباً: بفتح العين المهملة، وكسر الزاء، هو صفة للشاب»**[3] .

وصواب الشكل هو (عَزَباً)، يقول بدرُ الدين العيني: **«قوله عزَبا: صفتُه العزَب ـ بفتح العين والزاي، الذي لا زوج له»**[4].



(١) الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب (٢٨٨/١-٢٨٩).

(٢) سنن أبي داود: (١٥٦/١) رقم (٣٨٢).

(٣) عون المعبود: (٤٢/٢).

(٤) شرح سنن أبي داود: (٢١٥/٢). هذا وقد وقع الحافظ في هذا الوهم في موضع (فتح الباري: ٥٣٥/١): (عَزِب: بفتح العين وكسر الزاي). وقاله على الصواب في موضع آخر: (فتح الباري: ٤٢٠/١٢): (والعزَب: بفتح المهملة والزاي ثم موحدة) وينظر: العلماء العزاب: (٣٤-٣٨).



عند شكل لفظ الحديث
تُراعى وجوه الرواية

من قواعد المحدثين في الكتابة وآدابها أنّه يجب على طالب الحديث ضبط كتابه بالنقط والشكل؛ ليؤديهُ كما سمعه.

قال الإمام النـوويّ:

«على طالب الحديث وكاتبه صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبُه، أو يحصله بخطّ غيره من مروياته شكلاً ونقطاً؛ يؤمن معهما الالتباس. وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه، وذلك قبيح العاقبة»[1] .

فقد قيل: إعجام المكتوب يمنع من استعجامِه، وشكْلُهُ يمنعُ من إشكاله.

فالإعجام هو النقط، والشكل: هو إعلام الحرف بالحركة[2].

والشكل متوقف على الإعراب؛ لأنَّ الحركات أدلة عليه، وإهمال ذلك يقود إلى الخلل في الضبط؛ فتصحف الأسانيد والمتون[3].

---

(١) إرشاد طلاب الحقائق: (٤٢٨/١-٤٢٩). وقد صنف المحدثون في (المشتبه من الأسماء)، و(المشكل من الألفاظ)، وغير ذلك.

(٢) ينظر: توجيه النظر: (٧٧٨/٢).

(٣) ينظر: الإعراب وأثره في ضبط المعنى: (٢٣٨)، والتصحيف وأثره في الحديث والفقه: (٤١٩).

يقول الإمام الخاطبيّ:

«وأمّا الإعرابُ وما يختلِف من معاني الحديث باختلافه فكَقَوْله: «ذكَاةُ الجَنين ذَكاةُ أُمّه». الرّواية بضَمّ الذَّكاتَين على مذهب الخَبَر، وقد حَرّفَه بعضُهم فنَصَبَ الذَّكاةَ على مذهب الأمر، لينقلِبَ تأويلُه فيستحيلَ به المَعْنى عن الإباحة إلى الحَظْر.

وكقوله: «احتج آدمُ ومُوسَى، فحجَّ آدمُ مُوسَى». الوَجْهُ أن تَرفع آدم لأنَّ الفعل له. وتَنصِب مُوسَى لأنّه المحجوجُ. فَمنْ أغفلَ مُراعاةَ الإعراب ونَصَب آدم أحال في الرّواية، وأنكر القَدَر.

ومن تَتَبّع هذا الباب في الحديث وَجَد منه الكَثير، وفيما أوردْتُ دليلٌ على ما أردتُ، فواجبٌ على من دَأَبَ في طلب الحديث، ولهِج بِتَتَبُّع طرقه أن يُعنَى أوَّلاً بإصلاح ألفاظهِ وإحْكام مُتونِه؛ لئلا يكون حَظُّه من سَعْيه عناءً لا غَناءَ معه، وتَعباً لا نُجحَ فيه»[1] .

أمّا إذا كان اللفظ مضبوطاً؛ فهذا يدفع الخلاف، ويجنب اللفظ سوءَ التحريف.

يقول القاضي عياض:

«فإذا نوزع في إعرابه وضبطه، ورجع إلى كتابه فوجده مهملاً بقي متحيراً، أو جسر على الضبط بغير بصيرة ويقين»[2].

والذي يطالع كتب أهل العلم يرى عجباً في ضبط الأَحاديث؛ والجهد الذي بُذل في حمله عن الشيوخ لفظاً وتقييداً.

فقول النبي - ﷺ -: **«يا نِسَاءَ المُؤمِنَاتِ لا تَحْقِرَنَّ إحْدَاكُنَّ لجارتها، ولو كُرَاع شاةٍ مُحْرَقاً»**[3] .

---

(١) غريب الحديث: (٥٦/١-٥٧).

(٢) الإلماع: (١٥٢).

(٣) الموطأ: (٩٣١/٢).

ولنتأمل ما جاء في (فتاوى ابن رشد) في ضبطه:

«وسئل رضي الله عنه من جَيَّان في مسألة وقع الاختلاف فيها بين الفقهاء ونص المسألة: ما تقول يرحمك الله في قول النبي ﷺ: (يا نساء المؤمنات) إلى آخر الحديث؟ كيف قيدته وحملته عن الشيوخ؟ أعلى الدعاء المفرد في نساء ورفع المؤمنات بعد أم كيف؟ وبين لنا إن كان يحمل على ما يجوز في العربية أم يقتصر على الراوية؟ وكيف وقع في غير الموطأ؟ وأين وقع؟ ومن تكلم عليه؟ وإن كان بلغك من أين ارتفع المؤمنات؟

فأجاب ـ أيده الله ـ: تصفحت أرشدنا الله وإياك سؤالك، ووقفت عليه وأكثر الشيوخ يرون الحديث (يا نساءَ المؤمناتِ) بنصب النساء، وخفضِ المؤمنات على حكم النداء المضاف، ووجه ذلك أن خطاب النبيّ (توجه إلى نساء بأعيانهن أقبل بندائه عليهن، فقال: يا نساء المؤمنات، فصحت الإضافة على معنى المدح لهن، والترفيع لأقدارهن كما تقول: يا رجال القوم، ويا فوارس العرب، فيكون معنى الكلام يا خيرات المؤمنات لا تحقرن إحداكن لجارتها. . . الحديث.

وهو معنى صحيح يصح به الكلام على ظاهره دون تفسير ولا إضمار، ويتضمن المدح وهو زيادة فائدة في الحديث.

ورواه بعض الشيوخ (يا نساءُ المؤمناتُ) و(المؤمناتِ) برفع النساء على النداء المفرد، ورفع المؤمنات على النعت للنساء على اللفظ ونصبها على الموضع، وقيل: المعنى يا أيها النساء المؤمنات وممن ذهب إلى ذلك وقال: إن الإضافة في ذلك لا تصح ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ ومعنى ما ذهب إليه أنَّ ذلك لا يجوز من جهة المعنى لما كان المؤمنات بعض النساء، ولا يصح في المعنى أن يضاف الشيء إلى بعضه لا يقال: قرأت قرآن الأم، ولا رأيت رجل اليد، وإنما يصح أن يقال: قرأت أم القرآن، ورأيت يد الرجل؛ فكذلك يصح في الكلام أن يقال: رأيت مؤمنات النساء، ولا يصح أن يقال: رأيت نساء المؤمنات.

هذا ما احتج به من ذهب إلى أن ذلك لا يجوز من جهة المعنى

واللفظ على الوجه الذي بيناه. فرواية من روى الحديث على الإضافة أظهر لصحة معناه مع حمله على ظاهره دون تقدير ولا إضمار مع ما يتضمن من مدحهن، وهي زيادة فائدة وبالله التوفيق»[١].

·المثـال التطبيقـي:

جاء في (صحيح مسلم):

«حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَالأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا الأَسْوَدَ بْنَ هِلاَلٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (يَا مُعَاذُ: أَتَدْرِي مَا حَقُّ الله عَلَى الْعِبَادِ ؟) قَالَ: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ (أَنْ يُعْبَدَ الله وَلاَ يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ) قَالَ (أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ ؟) فَقَالَ: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ (أَنْ لا يُعَذِّبَهُمْ)[٢].

والذي يهمنا لفظ (ولا يشرك به شيْءٌ)؛ إذ هو في نسخة ابن الصلاح (شيئاً) - بالنصب - وأوضح ذلك بقولـه:

«وفي رواية أبي حَصِين المذكورة: «يا مُعاذ. أتدري ما حَقُّ الله عَلَى العِبادِ ؟ قال: اللَّهُ ورَسُولُهُ أعلم. قال: (أنْ يُعْبَدَ اللَّهُ ولا يُشْرَكَ به شيئاً).

وقع في الأصول (شيئاً) بالنصب.

قلت: هو الصحيح على التردد في قوله: **(يُعْبَد اللَّهُ ولا يُشرك به) بين وجوه ثلاثة.**

أحدُهما: (يَعْبُد الله)، بفتح الياء التي للمذكر الغائب، أي يَعْبُد العبد الله ولا يشرك به شيئاً. وهذا أوجه الوجوه.

---

(١) فتاوى ابن رشد: (٢٦٩/١-٢٧١). وإذا أردت الوقوف على تفصيلات أكثر لرواية الموطأ فانظر: المنتقى: (٢٤٥/٧)، وشرح الزرقاني: (٣١٠/٤) ولرواية (مسلم) انظر: إكمال المعلم: (٥٦١/٣)، والمفهم(٧٤/٣-٧٥).

(٢) صحيح مسلم: (٥٩/١) برقم (٥٠).

الثاني: (**تَعْبُد**) بالتاء التي هي للمخاطب على التخصيص لمعاذ لكونه المخاطب والتثنية به على غيره.

الثالث: (**يُعْبَدَ**) بضم أوله على ما لم يسم فاعله، ويكون قوله: (شيئاً) كناية عن المصدر، لا عن المفعول به، أي: لا يشرك به إشراكاً.

وتكون الجار والمجرور في قوله به هو القائم مقام الفاعل.

وإذ لم تُعين الرواة شيئاً من هذه الوجوه فحق على من يروي هذا الحديث منا أن ينطق بها كلها واحداً بعد واحد ليكون آتياً بما هو المَقول منها في نفس الأمر جَزماً، والله أعلم»[1].

في حين قال الإمام النوويّ في ضبطه:

«هكذا ضبطناه (يُعبد) ـ بضم المثناة تحت ـ و(شيءٌ) ـ بالرفع ـ وهذا ظاهر»[2].

والشيخ محمد فؤاد ـ رحمه الله ـ أهمل التنبيه على الوجه الذي ذكره ابن الصلاح، مع أنَّ النوويّ أشار إليه، ولكنّه عندما تعرض لحديث: (يا نساء المسلمات)[3] في (الصحيح) نبه على الخلاف في وجوه ضبطه[4]، وهذا شيءٌ حسن.

يقول الشيخ مشهور بن حسن عن إخراج (صحيح مسلم) - بعد أن أثنى على تحقيق الشيخ محمد فؤاد كثيراً:

«والكتاب لا يزال بحاجة إلى طبعةٍ دقيقةٍ، مضبوطة على وجه أكثر، ولا بُدَّ فيها من الآتي:

---

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط: (١٨٧-١٨٨). وينظر: شرح صحيح مسلم: (٣٤٦/١)، والديباج: (٤٣/١).
(٢) شرح صحيح مسلم: (٣٤٦/١).
(٣) صحيح مسلم: (٧١٤/٢) رقم (١٠٣٠).
(٤) ينظر: شرح صحيح مسلم: (٣٤٦/١).

أولاً: أن تقابل على نسخ خطيّة معتمدة، ولا سيما نسخة ابن خير الإشبيليّ....

ثالثاً: أن تثبت الخلافات بين النسخ في الهامش، وذلك من خلال (المعلم) للمازريّ، و(مشارق الأنوار) للقاضي عياض، و(تحفة الأشراف) مع (النكت الظراف)، و(تقييد المهمل) للجيّانيّ»[1].

وهذا الذي تراه صنيع المحدِّثين في كتبهم، قال الإمام النوويّ:

«يستحبُ في الألفاظِ أن يضبطها في نفس الكتاب، ثم يكتبها قبالتها في الحاشية مفردة واضحة مضبوطة؛ فإن ذلك أبلغ في إبانتها»[2].

وقد طبق أصحابُ الحواشي على كتب الحديث ذلك عملياً، يقول السيوطيّ في حاشيته على(صحيح البخاريّ) التي سماها (التوشيح شرح الجامع الصحيح):

«هذا تعليق على صحيح الأستاذ شيخ الإسلام أمير المؤمنين: أبي عبدالله البخاريّ يسمى بـ (التوشيح)... يشتمل على ما يحتاج إليه القارئ والمستمع من: ضبط ألفاظه، وتفسير غريبه، وبيان اختلاف رواياته... وإعراب مشكل، وجمع بين مختلف»[3].



(١) الإمام مسلم بن الحجاج: (٢/٦٠٢) هامش(١).
(٢) إرشاد طلاب الحقائق: (١/٤٣٠).
(٣) التوشيح: (١/٤١-٤٢).



يجب التحقيق في تصحيف اللفظ قبل القول به.

التصحيف هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها[1].

وقد اعتنى علماء الحديث والعربية في هذه الظاهرة وأشبعوها بحثاً؛ وذلك خدمة لألفاظ النبوة، ودفعاً للتصحيف عنها، ومِن ثَم أداؤها على الوجه المطلوب[2].

ومما يشار إليه أنَّه «**لم ينعقد إجماع على العمل بنصٍّ مصحَّف، وهذا يدل على عناية الله بحفظ هذه الشريعة السمحة، كما يدل على العناية التامة التي بذلها المحدِثون في الذب عن السنة والسعي في الحفاظ عليها لفظاً ومعنى**»[3].

ولكن يجب على العالم أن لا يقول بتصحيف لفظ إلاّ بعد تيقنه؛ فإنَّ علماءَ الحديث لهم عناية بألفاظِهِ، فعندما ألف الإمام الخطابيّ كتابه (إصلاح غلط المحدثين) قال في مقدمته:

«**هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الرواة والمحدِّثين ملحونةً ومحرفةً أصلحناها لهم وأخبرنا بصوابها. . .**»[4].

---

(١) ينظر: فتح المغيث: (٥٦/٤)، وتوضيح الأفكار: (٤١٩/٢). والتصحيف وأثره في الحديث والفقه: (٤٠).

(٢) ينظر: التصحيف وأثره في الحديث والفقه: (٤٥٣-٤٧٤).

(٣) التصحيف وأثره في الحديث والفقه: (٤٩٣).

(٤) إصلاح غلط المحدثين: (١٩).

استدرك عليه بعض العلماء ألفاظاً ظنها تصحيفاً، يقول القاضي عياض:

«وقد نبّه (أبو سليمان الخطابي) على ألفاظ من هذا في جزء أيضاً، لكن أكثر ما ذكره مما أنكره على المحدثين له وجوه صحيحة في العربية وعلى لغات منقولة، واستمرت الرواية به، وليس الرأي في صدر واحداً»[1].

المثال التطبيقي:

جاء في (مسند الإمام أحمد) قوله ـ ﷺ ـ:

«إنَّ أوَّلَ زُمْـرةٍ تَدْخُـلُ الجَنَّةَ على صُورةِ القَمَرِ ليلةَ البَدْرِ، والتي تَلِيها على أضوءِ كوكبٍ دُرِّيٍّ في السَّماءِ، لِكُلِّ امرِىءٍ منهم زَوْجَتانِ ثِنْتانِ، يُرَى مُخُّ ساقِهما مِن وراءِ اللَّحمِ، وما في الجَنَّةِ أَعْزَبُ»[2].

والذي يهمنا منه لفظ (أعزب): وهو من لا زوج له[3]، وقد وقع في (صحيح مسلم): **«وما في الجنة أعزب»**[4] أيضاً:

فقال بعض العلماء من أهل اللغة وغريب الحديث أنّ الصواب في هذا اللفظ (عَزَب).

«قال أبو حاتم: ولا يقال رجل أعزب»[5] ، **وقال ابن الأثير «ورجل عَزَب، وامرأة عزباء، ولا يقال فيه: أعزب»**[6].

---

(١) الإلماع: (١٨٨).

(٢) المسند: (٦٤/١٢) رقم(٧١٥٢).

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢٢٨/٣).

(٤) صحيح مسلم: (١٧٩/٤) رقم (٢٨٣٤). وعند المازريّ في (المعلم): (٣٥٣/٣): (عَزَب).

(٥) المصباح المنير: (٢١١) مادة (عزب).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢٢٨/٣).

وأقرت هذا الحكم بعض المعاجم المعاصرة؛ فصارت تخطئ مَن يقول: (أعزب)[1]!

بل قال باحث معاصر في بحث له مهم: «**الصواب عندنا عَزَب بدون همزة**»[2]، فهذا الباحث يرى فيه تصحيفاً.

قلت الصواب ما رواه المحدِّثون، وجواز (أعزب) لغة؛ ولا تصحيف فيه؛ لما يأتي:

أولاً: صحة ورود اللفظ في صحاح الأحاديث، كما رأيتَ، ولا يلتفت إلى مَن أنكره؛ لأن هذا النقل من الصحة بمكان، «**من العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب؛ فكان أوثقَ من نقلِ أهلِ اللُّغةِ؛ فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله...**»[3]. وقال الشيخ أحمد شاكر: «**وهي صحيحة بثبوتها في الحديث الصحيح**»[4].

ثانياً: إذا كان مِن شُرَّاح الحديث مَن وهَن هذه اللغة في هذا الحديث، كالقاضي عياض بقوله: «**ليس بشيء**»[5].

نجد مَن يعارضه، يقولُ النوويّ: «وما في الجَنَّة أعزب: هكذا في جميع نسخ بلادنا أعزب ـ بالألف ـ وهي لغة، والمشهور في اللغة عَزَب ـ بغير ألف»[6].

---

(١) ينظر: معجم الأخطاء الشائعة: (١٦٩)، (نقل المنعَ عن بعض المعاجم المعاصرة، مع أنّه أجاز: أعزب).

(٢) التصحيف وأثره في الصحيحين: (٤٠٢/٢).

(٣) كلمة للفيوميّ في (المصباح المنير): (٤٩)، مادة (ثني) عندما استدل على جواز استعمال (الثناء) في معنى الذكر بالشر، لوروده في الحديث النبوي. وينظر. معاجم غريب الحديث والأثر: (١٩٨).

(٤) المسند (بتحقيقه): (٢٣٩/٩)، (الاستدراك رقم: ٢٠٦١) وينظر (١٣٦/١٢).

(٥) إكمال المعلم: (٣٦٦/٨).

(٦) شرح صحيح مسلم: (١٧٧/١٧-١٧٨).

وهنا كلمة لطيفة للإمام الطيبيّ، يعارض فيها بعض الشراح الذين يخطئون مروياتٍ للمحدثين، يقول فيها:

«والعجبُ من الذين يعتنون بشرح الحديث، كيف يرجحون نقل بعض الأدباء على أولئك الجهابذة من المحدثين، وينسبون الغلط والتصحيف إليهم، ولا أقول: هم أعدل وأتقن ونقلهم أوثق؛ إذ يقتضي المشاركة بينهم»[1].

ثالثاً: علق بعض اللغويين المعاصرين إجازة (أعزب) على صحة السماع[2]، وأقول:

قد صح سماعاً عن إمام الفصحاء، ولا تضر مخالفة المشهور؛ لأنه ـ ﷺ ـ كان يكلم الناس بلسانهم. و**«سُئِل أبو عبدالرحمن النسائيّ عن اللحن في الحديث؛ فقال: إن كان شيئاً تقوله العرب ـ وإن كان في غير لغة قريش ـ فلا يُغيَّر؛ لأَنَّ النبيّ ـ ﷺ ـ كان يُكلم الناس بلسانهم...»**[3].

ويقول ابن الأثير:

«فكان ﷺ يُخاطب العرب على اختلاف شُعُوبهم وقبائلهم، وتَبَاين بُطونهم وأفخاذهم وفصائِلِهم، كلاً منهم بما يفهمون، ويُحادثُهم بما يعلمون... فكأنَّ الله عزَّ وجلَّ قد أعْلَمه ما لم يكن يَعْلَمُه غيرُه من بني أبِيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرّق ولم يوجد في قَاصِي العَرَب ودَانِيه. وكان أصحابُه رضي الله عنهم ومن يَفِدُ عليه من الْعَرَب يعرفون أكثرَ ما يقوله، وما جَهِلوه سألوه عنه فيوضحه لهم»[4].

رابعاً: ذكر ابن الأثير أنه يقال: (امرأة عَزبَاء)، وهذا يدل على جواز

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن: (٣٤/٨).

(٢) مجلة المجمع العلميّ العراقي: (مجلد ٣١/ج١/٢٣٩).

(٣) الإلماع: (١٨٣).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر: (٤/١).وينظر: البيان والتبيين: (١٣٨/١)، و(فيض نشر الانشراح) (٤٨٥/١).

(أعزب) في المذكر، يقولُ الشيخ عبدالفتاح أبو غُدَّة: «ومَن أثبت (عَزباء)؛ لزمه إثبات (أعزب)؛ لأنَّهما من اشتقاق واحد، ويزيدُ (أعزَب) ثبوتاً بكونه وارداً في الحديث الصحيح»[1].

وجاء في (النظائر): «يقال: رجل عزَب، وأعزب على السواء؛ لورودهما في السنة النبوية، كما في (الصحيحين)، و(مسند أحمد)، وغيرها»[2].

---

(١) العلماء العُزَّاب: (٣٧).

(٢) النظائر: (١٧٤).



الخاتمـــة
(أسألُ الله حسنها)

بعد تلك الوقفة مع أشهر الضوابط التي يجب أن تراعى لضبط ألفاظ الحديث، أحب أن أسجل نتائج مهمة، هي:

أولاً: يجب على المحقق المشتغل بالحديث وعلومه، أَن يطبق الضوابط المنهجية، والأُصول المقررة لدى علماء الحديث عند ضبط ألفاظ الحديث.

ثانياً: على مَن يخرج كتب الحديث الاعتناء بالنسخ المقابلة والمصححة؛ لضبط ألفاظ الحديث؛ كي يتخلص من معرة التحريف، واللحن والتصحيف.

ثالثاً: الجهل بالوجوه المروية للنصوص، والاختلاف بالمرويات بعد صحتها؛ يؤدي إلى نتائج غير مرضية لتقرير حكم ما عند الباحثين أو المحققين، كتخطئة لفظ، أو تصحيفه، أو تلحينه.

رابعاً: المشتغل في ضبط ألفاظ الحديث، يجب أَن يجمع بين علمي الحديث والعربية؛ كي لا يتعارض عنده النقل مع وجوه العربيّة؛ لأن الحديث قد يأتي على لغات العرب.خامساً: ضبط الألفاظ بالشكل والإعجام مهم؛ لمعرفة الخطأ من الصواب؛ ويستحسن أن يشار في كتب الحديث المحققة إلى الأوجه الجائزة من حيث الرواية والعربية في الحاشية.

خامساً: على مَن يخرج كتب الحديث من المعاصرين التدقيق في توجيه لفظ المتن لا تغييره، وإذا أراد أن يعلق شيئاً فليكتب ذلك بالهامش.

سادساً: الرجوع إلى الشُراح من أهل العناية الذين جمعوا بين الرواية والدراية؛ للتحقق في ضبط اللفظ على ما رواه مصنف المتن؛ ولا نضبطه على ما يقتضيه نظرنا؛ بل بما قاله الأئمة النحارير لا سيما في المواضع المشكلة.

سابعاً: يجب الاعتناء بهذه الضوابط جمعاً ودراسةً وتأصيلاً، وتمثيلاً. والطريق إلى ذلك استخراجها من كتب أهل الفنّ المعتبرين، ومن ثم توضع بين أيدي الدارسين المعاصرين، للسير على نهج أسلافهم.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابته.





ثبت المصادر والمراجع[1]

١ - **اتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث**: عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، تحـ/ وحيد عبدالسلام بالي، ومحمد زكي عبدالدايم، دار ابن رجب، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢ - **أجوبة على مسائل سألها النوويّ في ألفاظ من الحديث**: محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) تحـ/ د. يوسف العيساوي، منشور في مجلة الحكمة، بريطانيا، العدد الثلاثون، محرم ١٤٢٦هـ.

٣ - **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: علاء الدين علي بن بَلبَان الفارسيّ (ت ٧٣٩هـ)، تحـ/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٤ - **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سُنن خير الخلائق**: يحيى بن شرف، النوويّ (ت ٦٧٦هـ)، تحـ/ عبدالباري فتح الله السلفيّ، مكتبة الإيمان المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥ - **أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبويّ**: د. شرف القضاة، ود. أمين القضاة، دار الفرقان، عمَّان، ١٤١٩هـ - ١٩٩١م.

٦ - **إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث**: عبدالله بن مسلم، ابن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، تحـ/ د. عبدالله الجبوريّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧ - **إصلاح غلط المحدِّثين**: حمد بن محمد، الخطابيّ (ت ٣٨٨هـ)، تحـ/ د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

---

(١) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته، تذكر عند ورود اسمه أوَّلَ مرَّة فقط.

٨ - **إعراب الحديث النبوي**: أبو البقاء العكبريّ، تحـ/ د. عبدالإله نبهان، دار الفكر - دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩ - **إعراب الحديث النبوي**: أبو البقاء العكبريّ، تحـ/ د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة جدة، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٠ - **الإعراب وأثره في ضبط المعنى (دراسة نحوية قرآنية)**: د. منيرة بنت سليمان العلولا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١١ - **الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب**: محمد بن عبدالحقّ اليَفُرَني، التِّلمسانِيّ (ت ٦٢٥هـ)، تحـ/ د. عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٢ - **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: عياض بن موسى (ت ٥٤٤هـ)، تحـ/ د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٣ - **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض، تحـ/ السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة، والمكتبة العتيقة - تونس، ط١، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.

١٤ - **الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث**، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١٥ - **تاريخ مدينة دمشق**: علي بن الحسن، ابن عساكر، (ت ٥٧١هـ)، تحـ/ عمر بن غرامة العمرويّ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٦ - **تحفة الأحوذيّ بشرح جامع الترمذي**: محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوريّ، (ت١٣٥٣هـ)، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م (مصورة عن الطبعة الهندية).

١٧ - **تدريب الراويّ في شرح تقريب النواوِيّ**، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحـ/ طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٨ - **ترتيب مسند الإمام المعظم والمجتهد المقدم (أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعيّ)**: محمد عابد بن أحمد، السنديّ، (ت ١٢٥٧هـ)، تحـ/ السيد يوسف علي الزواويّ، والسيد عزت العطّار الحسني، دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن مطبوعة مصر ١٣٧٠هـ = ١٩٥١م).

١٩ ـ **تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمية وكيفية ضبط الكتب**: أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ)، تحـ/ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ.

٢٠ ـ **التصحيف وأثره في الصحيحين**: طيِّب شاهين لودهي، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى قسم اللغة العربية، جامعة بنجاب، لاهور، ١٩٩١م.

٢١ ـ **التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدِّثين في مكافحته**: أسطيري جمال، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٢٢ ـ **تفسير غريب الموطأ**: عبدالملك بن حبيب الأندلسيّ، (ت ٢٣٨هـ) تحـ/ د. عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٢٣ ـ **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٢٤ ـ **توجيه النظر إلى أُصول الأثر**: طاهر الجزائريّ (ت ١٣٣٨هـ) تحـ/ عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٢٥ ـ **التوشيح شرح الجامع الصحيح**: السيوطيّ، تحـ/ رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد - الرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٦ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: محمد بن إسماعيل الصنعاني، (ت ١١٨٢هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٦٦هـ.

٢٧ ـ **جامع الأُصول في أحاديث الرسول**: المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحـ/ عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٨ ـ **الجامع الصحيح (سنن الترمذيّ)**: مصور عن إحياء التراث العربيّ فلسطين (٢/٤٤٥)، ورقمه في مركز جمعة الماجد (١١٦٣٤)، تاريخ النسخ (١٠٩١هـ).

٢٩ ـ **حاشية السندي على سنن النسائي**: محمد بن عبدالهادي (ت ١١٣٨هـ)، اعتنى به، عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٣٠ ـ **الحديث النبويّ في النحو العربي**، د. محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٣١ ـ **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)، تحـ/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربيّ، بيروت (لا، ت).

٣٢ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدثين**: د. محمد علي قاسم العمريّ، دار النفائس، عمَّان، ط١، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
٣٣ ـ **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: السيوطيّ، تحـ/ أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفَّان، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ.
٣٤ ـ **الرسالة**: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحـ/ أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٥٨هـ = ١٩٤٠م.
٣٥ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، اعتنى بها: محمد المنتصر الكتاني دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٦، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
٣٦ ـ **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث، (ت ٢٧٥هـ)، تحـ/ عزت عبيد الدعاس، وعادل السيِّد، دار الحديث - دمشق، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٣٧ ـ **سنن أبي داود**: سليمان بن الأشعث، (ت ٢٧٥هـ)، تحـ/ محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.
٣٨ ـ **سنن الترمذي**: محمد بن عيسى، (ت ٢٧٩هـ)، (ج ٤) تحـ/ كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
٣٩ ـ **سنن النسائيّ**: أحمد بن شعيب، (ت ٣٠٣هـ)، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩م.
٤٠ ـ **شرح الزرقاني على موطأ مالك**: محمد بن عبدالباقي، الزرقانيّ، (ت ١١٢٢هـ)، دار الفكر، ط٢، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
٤١ ـ **شرح سنن أبي داود**: محمود بن أحمد، بدر الدين العينيّ (ت ٨٥٥هـ) تحـ/ خالد بن إبراهيم المصريّ، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
٤٢ ـ **شرح صحيح مسلم، النوويّ**، تحـ/ خليل الميس، دار القلم، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م.
٤٣ ـ **شرح المسند (شافي العي في شرح مسند الإمام الشافعي)**: ابن الأثير، مخطوط، (ج٣) دار الكتب المصرية رقم (٣٠٦) حديث، وعنه صورة في مركز جمعة الماجد، رقم الفلم (٤٠٧١).
٤٤ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: ابن مالك، تحـ/ طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
٤٥ ـ **صحيح البخاريّ**: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحـ/ د. مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، واليمامة - دمشق - بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٤٦ ـ **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج، (ت ٢٦١هـ)، تحـ/ محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

٤٧ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط**: عثمان بن عبدالرحمن، ابن الصلاح، (ت ٦٤٣هـ)، تحـ/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤٨ ـ **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**: د. عبدالقادر هَنَادي، مكتبة الطالب الجامعيّ، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٤٩ ـ **العلماء العُزَّاب الذين آثروا العِلم على الزواج**: عبدالفتاح أبو غدة، (ت ١٤١٧هـ)، دار البشائر الإسلامية، ط٥، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٥٠ ـ **علوم الحديث**: ابن الصلاح، تحـ/ نور الدين عتر، دار الفكر - دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ط٣، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٥١ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: العيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٥٢ ـ **عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات**، د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٥٣ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: أبو الطيب محمد شمس الحق، العظيم آبادي، تحـ/ عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٤ ـ **غريب الحديث**: الخطابيّ، تحـ/ عبدالكريم إبراهيم الغرباويّ، وخَرَّج أحاديثه عبدالقيوم عبد رب النبيّ، دار الفكر، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٥ ـ **فتاوى ابن رشد**: محمد بن أحمد، (ت ٥٢٠هـ)، تحـ/ المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٥٦ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**: أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، تحـ/ ابن باز، ومحب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبدالباقي، (لا، ت).

٥٧ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: محمد بن عبدالرحمن، السخاويّ، (ت ٩٠٢هـ)، تحـ/ علي حسين علي، المطبعة السلفية، بنارس، الهند، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٥٨ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: عبدالحي بن عبدالكبير الكتانيّ (ت ١٣٨٢هـ)، باعتناء د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٩ ـ **في أصول النحو**: سعيد الأفغانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٦٠ ـ **فيض نشر الإنشراح من رَوْض طيّ الاقتراح**: محمد بن الطيّب الفاسيّ، (ت ١١٧٠هـ)،تحـ/ د. محمود فجال، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٦١ ـ **الكاشف عن حقائق السُّنن**: الحسين بن عبدالله الطيبيّ، (ت ٧٤٣هـ)، تحـ/ المفتي عبدالغفار، ونعيم أشرف، ومحب الله وشبير أحمد، وبديع السيد اللحام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط١، ١٤١٣هـ.

٦٢ ـ **كتب إعراب الحديث النبويّ (دراسة نحوية تحليلية)**، سلمان محمد سلمان القضاة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربيّة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٣ ـ **كشف المُشكل من حديث الصحيحين**: عبدالرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزيّ، (ت ٥٩٧هـ)، تحـ/ د. علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٤ ـ **مجلة المجمع العلميّ العراقيّ**: المجلد (٣١)، ج(١)، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٥ ـ **مختصر سنن أبي داود**: عبدالعظيم بن عبدالقويّ، المنذريّ (ت ٦٥٦هـ)، تحـ/ محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٦ ـ **المدخل لعلم تفسير كتاب الله**: أحمد بن محمد الحداديّ (ت بعد ق ٤)، تحـ/ صفوان عدنان داوديّ، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٧ ـ **المذكر والمؤنث**: أبو بكر محمد بن القاسم، الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ) تحـ/ طارق الجنابيّ، دار الرائد العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٨ ـ **المذكر والمؤنث**: أبو حاتم سهل بن محمد، السجستانيّ، (ت ٢٥٥هـ) تحـ/ د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٩ ـ **المسند**: أحمد بن محمد بن حنبل، (ت ٢٤٢هـ)، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٠ ـ **المسند**: ابن حنبل، تحـ/ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

٧١ ـ **المسند**: ابن حنبل، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٧٨م (مصورة عن الميمنة).

٧٢ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: القاضي عياض، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ت).

٧٣ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: أحمد بن محمد الفيوميّ (ت ٧٧٠هـ) المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٤ ـ **معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنّحو**: د. السيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٥ ـ **معجم الأخطاء الشائعة**: محمد العدنانيّ، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٩م.

٧٦ ـ **المعيار المعرب والجامع المُغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب**: أحمد بن يحيى الونشريسيّ (ت ٩١٤هـ)، أشرف عليه/ د. محمد حجيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٧٧ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: عبدالله بن يوسف، ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) تحـ/ د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغانيّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٨ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم**: أحمد بن عمر، أبو العباس القرطبيّ، (ت ٦٥٦هـ)، تحـ/ محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم بزّال، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٩ ـ **المنتقى شرح موطأ الإمام مالك**: سليمان بن خلف الباجيّ (ت ٤٩٤هـ) مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٣١هـ.

٨٠ ـ **منهج تحقيق المخطوطات**: إياد خالد الطبّاع، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٨١ ـ **الموطأ**: الإمام مالك بن أنس، (ت ١٧٩هـ)، تحـ/ محمد فؤاد عبدالباقيّ، دار إحياء الكتب العربيّة.

٨٢ ـ **النظائر**: بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ.

٨٣ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: ابن الأثير، تحـ/ طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحيّ، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٩٦٣م.





المداخلات والتعقيبات



المداخلات والتعقيبات

تعقيب رئيس الجلسة، الدكتور محمد بشار الفيضي:

شكراً جزيلاً للدكتور الشريف حاتم على بحثه. ولكن أراه قد ضيق واسعاً؛ حصر موضوع النظرِ في الحديث الغريب والنظرِ في العلة على الأوائل، هكذا حصرا مطلقا. أنا أعتقد أنه ربما نقبله منه من باب الورع. لكن نحن في العصور المتأخرة تيسر لنا ما لم يتيسر للأولين. نحن الآن نملك من المعلومات ما لا يملكه ابن حجر، عندنا كتب في الشرق والغرب كثيرة جدا. نعم أنا معه في أنه ينبغي أن يتصدى لهذا الموضوع المتخصص المتمرس الباحث الدقيق، حتى لا يفتح الباب على مصراعيه، لكن أنا أقول: هذا من مهمة الأوائل فقط؟ أعتقد أنه لا يزال في هذه الأمة خير، ظهر في الهند علماء أجلاء، وحتى في العصر الحديث هناك علماء أجلاء في الجرح والتعديل، وهناك أحاديث لم تكتشف علتها إلا في هذا العصر، كأن يكون هناك حديث يتعارض مع حقيقة علمية، فلماذا نسد هذا الباب. وأعود فأقول: أنا مع أن ينحصر البحث في هذه الأمور عند المتخصصين، لكن غلق الباب أعتقد كأننا نقول: إن هذا العلم نضج واحترق، وانتهى كل شيء، وهو ليس كذلك. والله أعلم.

أيها السادة الفضلاء! لدينا تعليقة وثلاث مداخلات. التعليقة مكتوبة من أخ لم يدون اسمه، نقرؤها بالنيابة عنه. يقول:

إذا كانت كتب الحديث قد انتهى تدوينها، فلماذا لا يصار إلى الاتفاق على الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة، مستفيدين من وجود جميع الكتب بين أيديكم. وهذا لم يحصل في عصر الأئمة بالعصور السابقة؟

وهذه متروكة لمن يرغب في الإجابة عنها.

ثم وجه السائل إلى الدكتور الشريف ـ حفظه الله ـ سؤالاً، نصه:

هل نفهم من كلام فضيلتكم أنه لا يمكن لأحد من العلماء وطلاب العلم المعاصرين أن يحكموا على الأحاديث التي لم يحكم عليها السابقون؟ إذا كان الأمر كذلك فما الحل؟

ثم هل نستطيع اليوم أن نحكم على الحديث بالغرابة، بينما وفر لنا الحاسوب كثيراً من الوسائل؟

رد الدكتور الشريف:

لا شك: لا أقصد بهذا البحث أنه لا يحكم على الحديث، لكنني بينت أولاً أن أهل العصر الحديث، بل عموم المتأخرين، لم يبلغوا درجة الاجتهاد المطلق الذي بلغه البخاري ومسلم. هذا الذي أقصده، يمكن للمتأخر أن يحكم على ظاهر السند مثلاً. وهذا هو الذي أباحه له ابن الصلاح وغيره، حتى فهم كلام ابن الصلاح أنه أباح للمتأخرين أن يحكموا على ظاهر السند. وظاهر السند يكفي للعمل. لو قال: هذا إسناد صحيح يفيد أن الحديث يحتج به، لكن لا يدخل فيما هو نفسه غير قادر على الدخول فيه مثل قضايا العلة التي يصرح ابن رجب والحافظ ابن حجر أنهم عالة على المتقدمين فيها.

الأمر الثاني: ذكر الأخ قضية الحاسوب. قضية الحاسوب هذه فتنة افتتن بها كثير من الناس، وظنوا أن الحاسوب يمكن أن يعوض ويعطينا شيئاً مما كان عند العلماء السابقين. وهذا خطأ خطير جداً.

أنا ضربت مثالاً واحداً فقط في هذا البحث. يقول الإمام أبو زرعة الرازي ـ حتى أجيب عن هذه الشبهة، وأجبت عنها في البحث حقيقة-:

نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر، وفي غير مصر، ما أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له. له راوٍ واحد فقط. ثمانون ألف حديث. أنا أتحدى الآن أن يأتيني واحد بثمانية آلاف حديث ثابتة عن عبدالله بن وهب. وحتى لا يكون كلامي جزافاً. هذا الحاسوب موجود الآن، وأصحابه موجودون بيننا: أدخلت في الحاسوب كلمة ابن وهب فقط. كي يدخل معي كل الاحتمالات الممكنة، كان العدد مائتين وتسعة عشر ألف حديث، ابن وهب بالتكرير، كل من يقال له ابن وهب، جده وغير جده، في التراجم وغيرها، ولو اقتصرنا على الأحاديث غير المكررة، والثابتة عن ابن وهب، لوصلت إلى ألفي حديث، فهي كثيرة!!

افترضنا أن الحاسوب وفر ثمانين ألف حديث بالفعل، من يستطيع أن يسبر ثمانين ألف حديث، كم رسالة دكتوراه يا مشايخ تقسم على الطلاب؟!!

ثم لو افترضنا أنها قسمت على طلاب: من يحق له أن يقول: فما وجدت له حديثاً ليس له أصل. يحتاج منه أن يكون مطلعاً على نصوص الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة، حتى يزعم أنه ليس له أصل.

هل نحن وصلنا إلى هذه الدرجة. إذا قلنا بأننا ما وصلنا، إذن يجب أن نعترف أن علمنا يصل إلى حد معين. ما هي القدرات التي يمكن أن نقدمها للسنة من خلال هذا الحد. هذا ما لم أبينه، ولم أطرحه اليوم؛ لأن المسألة طويلة جداً. فهذا فقط الذي أريده من هذا البحث، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الجلسة:

إذن لا نغلق الباب أمام الجهود، وإن كان أفراد في القرنين الماضيين يصلحون أن يفعلوا ذلك.

الدكتور الشريف:

أنا لم أغلق الباب. الباب مغلق، إذا كان فيه معطيات لا يمكن أن تحصل؛ الوقوف على نسخ الرواة ـ مثلاً ـ كيف نقف عليها؟ كتاب

محمد بن سيرين كيف نقف عليه؟ كيف نقف على رفقاء الراوي وأصحابه؟ والأسانيد التي فقدت. نحن لا نشك في أنه توجد أسانيد مفقودة، هل نستطيع الآن أن نوجد ثمانين ألف إسناد لابن وهب؟!!

رئيس الجلسة:

يا شيخ، لقد دون العلماء كل شيء، ونحن مسؤولون أمام الله أن ننظر فيما هو مدون، أما ما هو مفقود فقدر مكتوب.

الدكتور الشريف:

حفظ الدين لا شك ليس مشروطاً بحفظ الأسانيد، يبقى بحفظ أحكام الأئمة. هذا لا شك فيه. على كل حال هذا رأي ابن حجر وابن رجب وفلان وفلان، وهذا ليس رأيي أنا وحدي. هم الذين قالوا هذا ودللوا عليه.

إما أن تردوا عليهم بالدليل، وإما أن تقبلوه، ولا تجعلوني وكأني وحدي في المواجهة، وكأني لم أستدل على قولي. فالصعب ليس أن أبين بالأدلة انغلاق ما هو منغلق، وإنما الصعب هو أن أرد على القضية المستدل عليها بكلمة صعب دون دليل.

* * *

مداخلة الدكتور/ أحمد معبد بخصوص الجزم بالتفرد:

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً أشكر إخواننا أصحاب البحوث في هذه الجلسة. وبخصوص ما ذكره أخونا الفاضل الباحث الكريم الدكتور الشريف حاتم، فلا شك أن أحكام المتقدمين فيها ما جزموا به ثم تُعِقِّب. ومن الذين جزموا بمسألة التفرد، بدون أن يقيد حتى بعلم، الإمام الطبراني في معجمه الأوسط والصغير، والإمام البزار في مسنده. وهذه التفردات إذا عرضنا بعضاً منها على كتاب الكامل لابن عدي نجد أنه يحكم على بعضها بالنكارة، ولو جمعنا بين الأمرين سيخرج حكم بالنكارة من مجموع الأمرين. ثم إذا عرضنا

هذا على تعقبات مثل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ وغيره، سنجد أنهم يجدون ما يدفع هذه النكارة من الطرق، ويثبتونها. وينبه الحافظ في مثل هذا فيقول: هذا الطريق مما يُتَعَقَّب به فلان، سواء البزار أو الطبراني في مسألة التفرد. ولكن الباحث ـ جزاه الله خيراً ـ في توضيحه الأخير، سمح أنه من وجدت لديه قرائن وأدلة تثبت دفع التفرد الذي وصف بالإعلال، فلا أظنه يمانع في ذلك، وبذلك تكون الأمور ـ إن شاء الله تعالى ـ انفرجت، وبذلك ـ فضيلة رئيس الجلسة ـ نكون جمعنا بين القولين بما يدفع هذه الفكرة، إن شاء الله تعالى، وجزى الطرفين خيراً على ما قدما.

رد الدكتور الشريف حاتم:

حقيقة أنا ما بينت ما هي الأمور التي تتاح والأمور التي لا تتاح بالتفصيل؟ لأن البحث لم يكن عن هذا، لكن أوجز الرأي الذي أتبناه أن الحكم الذي يذكره الإمام المتقدم في هذا اجتهاد مطلق إذا تبين لنا مأخذ حكمه ووجدنا الدليل بخلاف هذا المأخذ نخالف، لكن إذا ذكر مأخذ الحكم، وليس عندنا معطيات تجيز لنا مخالفته، يجب علينا أن نقلده. وبهذا لا توجد مشكلة. وبذلك يكون هذا واضحا.

* * *

مداخلة الأستاذ الدكتور/ عيادة أيوب الكبيسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة والأحبة ما دار في هذه الجلسة، والتي قبلها، أثار في نفسي سؤالاً، أراه مهماً، وهو أين ثمار الندوة الأولى؟!! وسنقول بعد ذلك، عندما تنفض هذه الندوة: أين ثمار الندوة الثانية؟!!

أيها الإخوة والأحبة: لا يخفى عليكم أن ما سمعناه وما نسمعه يكتب

في الكتب وينشر. هذا شيء طيب، ولكن من يفهم هذه الكتب؟!! ومن الذي يتحملها؟!! إنهم الطلبة امتداد حياتنا. إنه التعليم. هذا هو الأساس. والتلميذ ـ كما قالوا ـ ينبغي أن يكون أعلم من شيخه؛ لتكون مرحلة التطور والبناء، وإلا لَمَا كان هذا. ولذلك أرى ونحن بين أظهرنا جهابذة المُحدِّثين المعاصرين، نخبة منهم. وهناك آخرون لم يتيسر لهم الحضور. أرى أن تقرر مفردات لمواد التدريس في هذا العلم في جميع مراحله، حتى في مرحلة الدراسات العليا، وتقسم هذه المفردات على هؤلاء الجهابذة، ليكتب كل منهم ما يراه في طريقة التدريس التي اكتسب فيها خبرة واسعة تمتد إلى عشرات السنوات؛ ليتعلمها أبناؤنا وطلابنا، فيكونون امتداداً في نشر العلم وفهمه وتوضيحه للناس، وإلا سنكتب ونكتب وتكثر المجلدات ولا تجد من يفهمها. هذا الكلام الذي يسمعه كثير من شباب الأمة الآن لا يلقون له بالا، ولا يعتبرون به ولا يفهمونه، ولا يريدون أن يفهموه، لكنهم الطلبة هم الأساس.

وأظن هذا الأمر في غاية الوضوح. ولكن كيف نفعله؟ وكيف نجعله واقعاً؟ فإذن هذا لعلكم توافقوني عليه. أنه سؤال مهم أين ثمار الندوة الأولى؟ لا بد أيها الإخوة أن نكتب هذا، ولا بد أن يكون في أيدي طلبتنا: امتداد حياتنا، والله أيها الإخوة: هم امتداد حياتنا، هم الأبناء الحقيقيون لنا، فليسأل كل منا نفسه: أين طلابه؟ وماذا أفادوا؟ هؤلاء هم الأمانة. إذن: هل نتخذ قراراً في هذا. توزع المقررات على الأساتذة، وتكون مفردات كل أستاذ قليلة وليست كثيرة لينجز بتأن، ثم على وجه السرعة، فلعله إذا صدقت النية، وهي ـ إن شاء الله ـ صادقة، أن ينتشر ذلك بين المعاهد، والجامعات الإسلامية، فيكون خيراً لا مثيل له، فهل توافقوني على هذا؟ أرجو أن يكون هذا مقبولاً.
هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني الذي أثاره الأستاذ الدكتور أبو لبابة في وجود كتاب يُدَرَّس للطعن في السنة في جامعة عريقة خرجت علماء أجلاء: جامعة الزيتونة. هذا غرس من ذلك المخطط الرهيب!!.

أيها الإخوة! لعله لا يخفى علينا أن هذه الهجمة الشرسة على السنة لم تأت عفوية. إنها مخطط دقيق مدروس يخطط له أعداء الله، وإن بعض الكتب التي كتبت بأسماء أفراد ما هم بأفراد، إنهم مجموعات كثيرة، تولت الدراسة في هذا الأمر، إذن نحن كيف نصنع في هذا الأمر؟ هل نكتب هكذا ونترك ولانؤسس عند الطلبة في هذا الباب أساساً مهماً؟

أيضاً أنا أقترح أن يوجه خطاب إلى جهابذة العلماء الأجلاء الذين بين أظهرنا، والذين لم يتسنَّ لهم الحضور معنا، وتوزع عليهم نسخة هذا الكتاب، لأن هذه مسألة خطيرة جداً جدا: أن يتخرج محدثون يحملون رواية الحديث بهذه الأفكار، تلك تكون طامة. نحن ننكر على أناس لا صنعة لهم في الحديث. منهم من يشتغل في الهندسة، ومنهم من يشتغل في الطب، ومنهم من يشتغل في الأدب. لكن أن يتخرج أناس يحملون شهادات في الحديث ويحاربون السنة، تلك الكارثة العظمى، فلذلك أرى أن توزع نسخ هذا الكتاب على هؤلاء الجهابذة، ويدرسونه بتأنٍّ، ويكتبون فيه قراراً مهماً يرفع إلى مدير الجامعة هناك، ويقال له: إن هذا يسيء إلى سمعة الجامعة العريقة، ثم بعد ذلك يُتَّخذ فيه قرار مهم يوزع على الحكومات الإسلامية ومن له اهتمام بهذا الأمر. أرجو أن نوفق لذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



مداخلة الدكتور/ عصام البشير:

بسم الله الرحمن الرحيم

أفدت كثيراً من أستاذنا الجليل الدكتور أبو النور، والأستاذ الكريم الدكتور يوسف وأشكرهما على هذين البحثين القيمين، ودفعني ما ذكراه إلى خاطرتين أو ثلاث:

الخاطرة الأولى: ونحن نشهد الهجمة الشرسة على الأمة في عقيدتها

وفي قرآنها، وفي سنة نبيها - ﷺ - وفي تاريخها وفي تراثها وحضارتها، إننا نسعى لأن نحصن الأمة من غوائل هذا الاستهداف، ومن بين وسائل تحصين الأمة هو أن تكون هناك علاقة وثيقة بين هذه الأمة وبين مصادر هدايتها ورشدها، هذا يقتضي أن نجعل مواجهة الاستهداف، وعلى رأسها العلماء الذين يقودون موكب الدفاع عن حمى هذا الدين أن يستصحبوا معهم الأمة على مختلف شرائحها الاستصحاب التام؛ هذا الاستصحاب لكي تقوى الأمة في الدفاع عن عقيدتها وتراثها، وهذا يقتضي أن نقرب إليهم هذه السنة في مادتها ومتونها ومصطلحاتها وشروحها تقريباً يحقق أولا الاقتداء بمضامين هذه السنة، ومن ثم يحقق أيضاً وثانيا العمل على مواجهة الاستهداف من هذه الحملة.

أرى أن كثيراً من فكر المتخصصين وكلامهم، ومما جاء في كتب الاختصاص، لا يعرض ليصبح ثقافة عامة للأمة، ييسر عليهم الإدراك، وييسر عليهم الاتباع والاقتداء من بعد الإدراك والفهم، تيسيراً يجعل الصلة بهذه السنة قوية، بمعنى: الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾، أحسب أن اللسان ليس مجرد اللغة: أن تحدث العربي بالعربية. هذا من اللسان، ولكن مما يدخل في مفهوم اللسان أن تخاطب كل قوم بما يعقلون. فلسان رجل البادية ليس هو لسان رجل الحضر، ولسان المثقف ليس هو لسان العامي، واللسان الذي تخاطب به المؤمن ليس هو اللسان الذي تخاطب به غير المؤمن. تعلمون أن علي بن الجهم، حين أراد أن يمدح المتوكل، كان يعيش في البادية فلم يجد لساناً يحسن به خطاب الملك، فقال له:

أنت كالكلب في حفاظك للود وكالتيس في قراع الخطوب

قال له العلماء: إنك ذممت ولم تحسن، وأسأت ولم تقدم الثناء. فأرادوا أن يبطحوه أرضاً، وأن يوسعوه ضرباً، فكان الملك عاقلاً حصيفا أريبا حكيماً، قال: دعوه إنما تكلم بلسان حاله ابعثوه إلى الرصافة، فمكث سنة، عاش فيها بين الحدائق الغناء والبساتين الفيحاء والمياه الجارية، ثم أتى بعد عام، وقال للملك:

الشاهد أن هذا المعنى يدفعني إلى ضرورة البحث في أن تُقرَّب مصطلحات السنة ومضامين هذه المصطلحات تقريباً ييسر على عامة الأمة ومثقفيها لإزالة الأمية الدينية؛ تيسيراً لا يخل بالمضمون، ولكن يُقرِّب المعنى.

وقد ذكر لي أحدهم في ندوة انعقدت بالرياض منذ سنوات، حول البرامج الدينية المتخصصة التي تقدم في وسائل الإعلام، فقالوا: إن من بين أسباب عزوف جمهور المشاهدين عن بعض هذه البرامج أن بعض الذين يقدمون هذه المواد، يقدمونها بمصطلحات علمية متخصصة، مع العلم أن أكثر جمهور المشاهدين ليسوا من أهل الاختصاص، فتقع فجوة بينهم وبين ما يقدمه المتخصص، لأنه يظهر كأنما يخاطب طلاب علم. وهؤلاء ليسوا من أهل الاختصاص، ولكن يريدون أن يتحببوا إلى هذه السنة بإدراك معانيها، حتى ضرب أحدهم مثالاً قال: إن أحد المستمعين لما وجد أحد العلماء، وهو يتحدث في التلفاز عن حديث: لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى ولو دخلوا جحر ضَب لدخلتموه. أخرجه البخاري. فنظر هذا إلى صاحبه وتعجب، قال: كيف تسنَّى للبخاري أن يخرج الضب من الجحر؟!!

ما فهم أن أخرج بمعنى روى هذه الرواية عن رسول الله ـ ﷺ ـ وإنما فهم أن البخاري أخرج الضب من الجحر.

قصدت بأن هذه القمم في الأبحاث والمصطلحات التي يُعنَى بها العلماء من أهل الاختصاص لابد أن نعمل على تقريبها للأمة، لإزالة هذه الأمية الدينية، وأن نشرحها شرحاً ميسراً، تعقله العقول، حتى يتحقق الاقتداء بسنة النبي، عليه الصلاة والسلام. هذه هي النقطة الأولى.

وباق نقطة ثانية، وبها أختتم. مهم جداً أن نضبط الألفاظ التي وردت بها الروايات، وأن ننأى بها عن كل صور التحريف التي تخرجها عن

مضمونها ودلالتها، ومهم كذلك أن نُعنَى إذا حررنا الرواية في ألفاظها أن نعمل على تحرير وضبط المصطلحات. ونحن اليوم نعيش ما يُسمَّى بفوضى المصطلحات. هذه الفوضى التي جعلت بعض الناس يضع الثابت في موضع المتغير، والمتغير في موضع الثابت. والمصطلحات إما أن تكون لها حقائق لغوية أو حقائق شرعية أو حقائق عرفية. والحقيقة الشرعية حاكمة على ما سواها، فمثلاً، أضرب لكم مثالاً واحداً، حديث: إن الله يبعث على رأس كل مائة عام لهذه الأمة مَن يجدد لها دينها. هذا حديث أبي هريرة الذي رواه أبو داود في سننه والحاكم في مستدركه، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، وتلقاه العلماء بالقبول، وقد جعلوه من دلائل النبوة ومن علامات تمكين الدين وظهوره.

هذا الحديث وقف عنده الشُّرَّاح وعددوا المجددين على رأس المائة، بدءًا من عمر بن عبدالعزيز كما قال السّيوطيّ في منظومته.

فكان في ذي المائة الأولى عمرْ   خليفة العدل بإجماع وقرْ

وتجديده كان قائماً على أنه أعاد الحكم على سنة الخلافة الراشدة.

وعدوا المجدد على رأس المئة الثانية الإمام الشافعي، رحمه الله، ورحم الله عمر بن عبدالعزيز، ورضي عنهم جميعاً. لكن هنالك ملحظ أشار إليه صاحب فيض القدير أن الحديث لم يشر إلى حياة المجدد ولا إلى موته، وعدد من العلماء بنوا في تعداد المجدد إلى ربط هذه القضية بمسألة موت المجدد. والحديث لم يشر إلى حياة المجدد ولا إلى موته، وإنما أشار إلى البعث. «إن الله يبعث» والبعث هو الإرسال، كأنما المقصود أن بعث أمر التجديد وذيوع أمر المجدد يكون على رأس المائة، ولم يقل: إن حياة المجدد، وإن موت المجدد تكون على رأس المائة.

الأمر الثاني. الملحظ الثاني وهو ما نحتاجه نحن في شرح مصطلحات ومضامين ودلالات الأحاديث: أن الكثيرين قصروا المجدد على أنه فرد واحد، أن يكون فرداً واحداً، وقال السّيوطيّ:

وكونه فرداً هو المشهور قد نطق الحديث والجمهور

مع أن لفظه «من» «من يجدد لها دينها» كما تصدق على الفرد، فإنها تصدق على المجموع. نقرأ قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾، ونقرأ قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾، ولذلك ابن الأثير أشار إلى هذا الملمح وقال: إنه يمكن أن يتعدد المجددون في القرن الواحد. هذا يجدد في الدعوة إلى العقيدة وتصحيحها، وهذا يُعنَى بتزكية الأنفس وتربية الروح، وثالث بتنقيح السنة وضبطها والدعوة إليها والعناية بأمرها، ورابع يُعنَى بأمر الحكم والسياسة الراشدة والعدل بين الناس، وخامس يجدد في إحياء أمر الجهاد في هذه الأمة والأمر بالمعروف والدعوة إلى الله، ويتكامل التجديد بمجموع هذه الجوانب. هذا المعنى أراه أقرب إلى طبيعة العصر اليوم: أن التجديد يمكن أن يكون جهداً جماعياً، ومن بين هذا التجديد جهد المجامع الفقهية التي تحيي سنة الاجتهاد الجماعي، الذي يجمع بين خبرة الخبراء وفقه الفقهاء، وتُعرَض لهم المسائل مثلاً قضايا الإيدز، وزراعة الأعضاء، والاستنساخ، يأتي الأطباء ويبينون تحقيق المناط، ثم يأتي الفقهاء وينزلون الحكم على هذا الواقع الذي تبين لهم من خلال إرادة وبيان أهل الاختصاص.

أحسب أن هذا الضرب من التفسير يعيننا على استيعاب كثير من القضايا في الحياة. فأدعو أخيراً إلى أن نعمل جميعاً لننتقل بهذه السنة، المعين الذي لا ينضب، إلى الناس، وأن نعمل على تقريبها للأمة بمختلف شرائحها، لتكون ثقافة موصولة بمعانيها حتى يتحقق الاقتداء على أتم الوجوه.

والأمر الثاني كما نُعنَى بضبط الألفاظ نُعنَى أيضاً بشرح المصطلحات شرحاً يتسع لكل ما يستجد من أقضية العصر. وهذا من تمام خلود الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان. وأكتفي بهذا القدر.
وشكراً لكم،،،

* * *

مداخلة الدكتور يوسف العيساوِيّ:

كلام شيخنا أبي النّور، أثار ما في الصدور، والزيادة على ما قاله معالي الوزير، أمره عسير.

فأقول:

مِن المعلوم عند مشايخنا ـ وفقهم الله ـ أنَّ السيوطيّ ـ رحمه الله ـ له تعاليق على بعض الكتب الحديثية المشتهرة. ولما جاء إلى (مسند الإمام أحمد) عاقه كبر حجمه من أن يضع عليه تعليقة. ولكن جمع كتاباً يضم الأحاديث المتكلم على إعرابها مُسَمّاه:

(عقود الزبرجد على مسند أحمد) وهو كتاب مهم عند أهل الحديث والعربيّة. وللكتاب طبعتان:

الأولى: تقع في مجلدين، صدرت عن دار الكتب العلميّة؛ وهي مشحونة بالتصحيف، وسقط منها أحاديث ومسانيد؛ فقد أخرجت هذه الطبعة على نسخة خطية مختصرة، ولم يتنبه المحققان لذلك.

الثانية: تقع في ثلاث مجلدات، صدرت عن دار الجيل في بيروت، وقد اعتمد محققها على (خمس نسخ) خطيّة.

وعندما تصفحتُ هذه الطبعة وقفت على تصحيفات وتحريفات تثيرُ العجب. وسأضرب مثالاً واحداً على ذلك.

ضبط حديث جريج الراهب (في وجوه المياميس) على النحو الآتي: في وجوه الميامين

وجاء تعليق السيوطيّ على هذا الحديث ـ بحسب ضبط المحقق ـ على النحو. الآتي: هو جمع مؤمِن: بكسر الميم.

قال ابن الجوزيّ: إثبات (الياء) فيه غلط والصواب (ميامِن) بحذفها. . .

وفي (التنقيح): يجمع على ميامين، والمحدثون يقولون: ميامين، ولا يصح إلاّ على إشباع الكسرة فتصير (ياءً) ....

ولي على هذا النصّ الملاحظات الآتية:

أولاً:

أخطأ المحقق بضبط اللفظ مع وضوحه وشهرته بين الناس، فرواية الحديث هي (ميامِيس) جمع مُومِسة وهي البغي.

ثانياً:

أشار المحقق في الهامش إلى مصادر التخريج للحديث، ولو نظر فيها ـ حقاً ـ لوجد أنَّ ما أثبته هو خطأ فاضح. ولوقف على روايات مختلفة لهذه اللفظة فهناك (مومسات)، و(ميامِيس).

ثالثاً:

لو رجع إلى كتب الشروح لوجد النصوص التي نقلها السيوطيّ، وهي:

قال ابن الجوزيّ: والمومسة: الفاجرة، وجمعها: مومسات، وميامس؛ وأصحاب الحديث يقولون: مياميس ـ بزيادة ياء ـ.

وقال الزركشيّ في (التنقيح):

المياميس: جمع مومسة، وهي البغيّ، وتجمع على ميامِس؛ والمحدثون يقولون: مياميس ولا يصحُّ إلاّ على إشباع الكسرة فتصير (ياء) كـ (مطفل) و(مطافل) و(مطافيل).

ولو رجع إلى (فتح الباري) لابن حجر لوقف على الصواب مع وضوحه!!

فمن هذا المثال نرى كيف أفسد المحقق لفظ (النص الحديثي) وكلام العلماء، عليه، فخبط خبط عشواء، وركب متن عمياء.

وجزاكم الله خيراً،،،

مداخلة رئيس الجلسة:

أيها الإخوة منحت في البرنامج عشر دقائق من اللجنة المنظمة سأضمنها اقتراحاً خاصاً بي وشكراً لازما، أعرضه عليكم.

أما بالنسبة للاقتراح فأنا اليوم قدمت مداخلة، قلت: يجب أن لا نجعل جهود الباحثين كلها للدفاع عن السنة أمام الهجمات التي لم تنقطع ولن تنقطع. أصبحنا في دوامة، فقط ندافع، ندافع، وأنا أعتقد قضية الهجوم على السنة مدروسة، غرضها إشغالنا بالردود حتى يفوتوا علينا فرصة عرض كنوز السنة. كنت، وما زلت، على هذا الرأي. أدعو أن تنصرف كل الجهود لعرض كنوز السنة، وهذا العرض هو أفضل طريقة للدفاع، مع ضرورة وجود الدفاع، لكن بنطاق ضيق كما كان القرآن والسنة يدافعان عن أنفسهما في نطاق ضيق، ويتركان لقضية العرض أن تأخذ طريقها. لذلك أتمنى على هذه المؤسسة المباركة، التي نفتخر بجهودها أن تتبنى في الندوة القادمة موضوعاً مهماً، أراه من الأهمية بمكان، ولم أجد له أي اهتمام من الباحثين، أو لم أجد له اهتماماً كافياً من الباحثين في القديم والحديث، وهو موضوع «استشراف المستقبل في السنة النبوية». الرسول ـ ﷺ ـ حدثنا عن مستقبل الأمة الإسلامية من لدنها إلى قيام الساعة: ماذا سيحدث للأمة من كوارث وحروب، وبيئة فيها رخاء وعذاب؟ كل هذا موجود في أحاديث الفتن وفي أحاديث الملاحم، والذي لاحظته أن علماءنا الأوائل ناقشوا أحاديث العقيدة فأشبعوها، وأحاديث الفقه فأشبعوها، وأحاديث الأخلاق فأشبعوها، لكن هذه الأحاديث كانوا يكتفون بشرح مفرداتها، وما وافق منها الواقع ذكروا أن هذا من إعجاز النبوة.

وأنا أعتقد أن الرسول ـ ﷺ ـ حين رسم هذا المستقبل، رسمه عن قصد، لأنه يريد أن يعين أمته على تجاوز الأزمات، حينما يخبرني رسول الله ـ ﷺ ـ أن هناك حرباً ضروساً ستقع أو أن هناك فتنة ما، ليس القصد فقط حينما تقع الفتنة أقول: سبحان الله، هذا إعجاز نبوي، لا إنما يريد أن أستعد لهذه الحرب، كما حدثنا ـ مثلاً ـ عن حصار يقع في

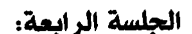
العراق، في حديث مسلم، جاء الحصار، ومضى من غير أن نكون قد قدمنا له الاستعدادات. هذا من حرص الرسول ـ ﷺ ـ على أمته، رسم المستقبل لهم. وقد لاحظت أن كل الأديان السماوية والشرائح الأرضية والمعتقدات يعنى أهلها بقضية النبوءات، عناية كبيرة، حتى اليهود من أوائل الأمم التي تُعنَى بالنبوءات، إلا أمة الإسلام، سبحان الله، مع أن أخبارها يقينية، وأخبار غيرها فيها طعون، وفيها تحريف، فأتمنى أن يكون هناك ندوة تبحث في هذا المجال في استشراف المستقبل في الحديث النبوي الشريف، وثقوا: ستجدون كنزاً، وأنا شخصياً أسميه: الكنز المضيع إلى الآن، هو مقفل لم يفتح أقفاله أحد، والله أعلم.

ويبحث في ضمن دلائل النبوة، مثلاً أحاديث فتنة المسيح الدجال. الرسول ـ ﷺ ـ عُني بها كثيراً، قال فيها مئات الأحاديث. هل المقصود أن يشهد هذا فقط قوم في آخر الزمان. وقال فيها مئات الأحاديث، ليس أن يشهد قوم في آخر الزمان، ليس هذا المقصود فقط. المقصود أنه ـ ﷺ ـ مدرسة كاملة. يُعلِّم الرسول ـ ﷺ ـ من خلالها أبناء أمته كيف يتعاملون مع الدجل، من خلال أعنف صورة، وهي المسيح الدجال، ولذلك ترى الدجل يتكرر في كل زمان ومكان، فالذي يتقن التعامل مع الدجال، وهذا هو القصد النبوي، سيتقن التعامل مع صور الدجل الأخرى في كل زمان ومكان. ولهذا نحن في حاجة إلى أن نسلط الأضواء على هذا الأمر.

هذا بالنسبة للاقتراح أما الشكر فأجدني مضطراً، ومن باب الواجب أن أشكر الأشخاص القائمين على هذه الندوة المباركة، فجزاهم الله خيراً وسدد خطاهم، وأشكر إخواني الباحثين في هذه الجلسة، وأعتذر إليهم فيما إذا بدر مني ما يسيء إليهم فأنا مؤتمن على الوقت، ولكن والله لو كان الأمر بيدي لبقيت حتى الصباح، فمثل هذه اللقاءات هي أشبه بالجنان.

شكراً لكم جميعاً وبارك الله فيكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.





الجلسة الرابعة:

- **البرامج الحاسوبية في مجال الحديث النبوي بين الواقع والطموح:**

أ. عبدالله صالح، مركز الدعوة والإرشاد، دبي.

- **آفاق توظيف التقنية الحديثة لخدمة الحديث الشريف:**

د. محمد عيادة الكبيسي، دار البحوث والدراسات لإحياء التراث، دبي.

- **المداخلات والتعقيبات.**
- **موسوعة الحديث النبوي الشريف باستخدام الحاسوب:**

أ. راتب عباس الخطيب، مدير عام مركز التراث، الأردن.

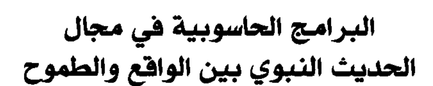
- **بناء الملكة النقدية عند الباحثين في السنة وعلومها:**

د. عبدالجبار سعيد، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن.

- **ضرورة توظيف نصوص الحديث النبوي في النحو التطبيقي المعاصر:**

د. رجب عبدالجواد إبراهيم، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي.

- **المداخلات والتعقيبات.**



البرامج الحاسوبية في مجال الحديث النبوي بين الواقع والطموح

إعداد:

عبدالله صالح حامد

مركز الدعوة والإرشاد، دبي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وبعد،،

فهذه هي المرة الأولى التي تناقش فيها مؤسسة علمية مرموقة قضية من أهم وأخطر القضايا، ألا وهي أتمتة العلوم الشرعية وتحديداً الحديث النبوي الشريف، حيث إن هذه الأتمتة أصبحت أمراً واقعاً، ولكنها لم تخضع للتقييم العلمي المتخصص والرؤية الأكاديمية الرصينة، فكان هناك من الخلط والتشويه والازدواجية والأخطاء الشيء الكثير، ولهذا فإننا نتقدم بالشكر الجزيل إلى كلية الدراسات الاسلامية والعربية بدبي، لدورها الرائد في هذا الأمر، ولمحاولتها الجادة في خدمة الحديث النبوي الشريف، هذه الخدمة التي تحتاج إلى مزيد من الندوات العلمية والحلقات النقاشية، حتى يتمكن العلماء والخبراء من إخراج الحديث النبوي بصورة ميسرة وموثقة توثيقاً علمياً رصيناً، بحيث يمكن الاطمئنان عند الرجوع إلى هذه البرامج، ويمكن حينئذ اعتمادها كمصدر علمي من المصادر الأصيلة في الدراسات الجامعية، وبهذا نكون قد واكبنا القرن الحادي والعشرين، ودخلنا عصر التقنية المتقدمة، فالحاسب الآلي بما يمتلكه من قدرات تخزينية وبحثية هائلة يسّر تقريب الكم الهائل من المعارف العالمية، فأصبح بمقدور أي شخص حمل آلاف المجلدات في قرص ليزر صغير يزن عدة جرامات، وهذه نعمة عظيمة يسرها الله عزَّ وجلَّ، وقد تسابقت بعض الشركات العربية والإسلامية للاستفادة من هذه التقنية الواعدة، وسارعت إلى تطويعها في خدمة العلوم الشرعية، وقد نال علم الحديث الشريف نصيباً لا بأس به من الاهتمام

والرعاية والمتابعة، ولا زالت هذه الشركات تعمل جاهدة على تطوير أدواتها ومخرجاتها التخزينية والبحثية، وهذا أمر محمود ويصب في مصلحة العلوم الشرعية.

ولمَّا كنت من المهتمين بعلم الحديث الشريف، ومن المتابعين لمستجدات التقنية فيما يتعلق به، فقد يسر الله عزَّ وجلَّ لي الاطلاع على العديد من إصدارات هذه الشركات، سواء كانت على أقراص ليزر، أو كانت مواقع على شبكة الانترنت، وهي شبكة كما نعرف جميعاً تحمل الغث والسمين، والاستفادة منها واجبة فيما تحمله من خير، والتحذير أوجب لما تبثه من شر.

وقد قسمت هذا البحث إلى مبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن آليات البحث الالكتروني سواء في الأقراص الليزرية أو المواقع العلمية التي تهتم بالحديث الشريف، فالذي يهم هو كيفية البحث الآلي، الذي يمكّن الباحث من الاستفادة من أي برنامج علمي، إذ بدون معرفة آليات البحث تظل المادة العلمية جامدة وغير ذات قيمة.

المبحث الثاني: اشتمل على دراسة مختصرة لجهود هذه الشركات والمواقع الرسمية والخاصة، مع توضيح للإيجابيات والسلبيات التي صاحبت هذه الاصدارات.

الخاتمة: وفيها أدرجت بعض التوصيات والمقترحات التي تعالج بعض مواطن الخلل. وأخيراً أزجي الشكر الجزيل لكلية الدراسات الاسلامية والعربية بدبي وللقائمين عليها على ما قاموا به في خدمة العلوم الشرعية، سائلين الله عزَّ وجلَّ لهم حسن المثوبة، والله ولي التوفيق.





لمحة موجزة عن البحث الالكتروني

البحث الالكتروني يعتبر من الإنجازات الحضارية الرائعة المتممة لعملية حفظ المادة العلمية آلياً، فقد يسّر على الباحثين اختصار الوقت، واعتصار المادة العلمية، فمن الممكن البحث في ملايين الصفحات عبر مراكز البحث المحلية والعالمية، وبالطبع استفادت الأقراص الليزرية والرقمية من هذه التقنية، وسنعرض هنا ـ بصورة مبسطة وموجزة ـ للبحث الآلي في أي وعاء من أوعية مصادر المعلومات:

مميزات البحث الالكتروني:

ـ سرعة الحصول على المعلومات الكثيرة في الزمن اليسير وبالجهد القليل.

ـ الدقة المتناهية في الحصول على المعلومات المحوسبة (وهذا ينطبق على البحث باللغة الانجليزية، أما البحث باللغة العربية فأمر فيه نظر كما سنرى لاحقاً).

ـ السيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات وتخزينها ومعالجتها بشكل يسهل استرجاعها.

ـ إمكانية البحث في أدق التخصصات وأعمقها، من خلال المزايا البحثية المتنوعة التي تتيحها قواعد المعلومات.

البحث بالاتصال المباشر:

هو عبارة عن نظام لاسترجاع المعلومات بشكل فوري عن طريق استخدام الحواسيب أو المحطات الطرفية (Terminals) والمحولات (Modems)، إضافة إلى البرامج الجاهزة التي تزود المستفيدين بإجراءات تخزين واسترجاع قواعد المعلومات (Databases) المقروءة آلياً.

خدمات البحث بالاتصال المباشر:

- الإجابة عن الاستفسارات، وتزويد المستفيدين بما يحتاجونه من حقائق وأرقام ومعلومات.

- الإحالة إلى مصادر المعلومات، وذلك باستخدام مصادر المعلومات الببليوجرافية، مما يوفر الوقت والجهد لدى الباحث، حيث يمكنه ذلك من تحديد وحصر احتياجاته من المواد العلمية المطلوبة.

- الاحاطة الجارية (Current Awareness)، والبحث الانتقائي للمعلومات (Selective Dissemination of Information)، حيث تزود الجهات المعنية، أو الأشخاص المعنيون أولاً بأول بكل ما يصدر حديثاً في مجال عملهم واهتماماتهم، حيث يتم تخزين تعليمات واستراتيجيات بحث في نظام البحث بالاتصال المباشر نفسه، ومن ثم تجري مقارنة ومطابقة بين تلك الاستراتيجيات، وبين الاضافات والتحديث الواردة إلى النظام، وبين قواعد معلوماته، واسترجاعها إلى الجهات المعنية والأشخاص المعنيين كل حسب اختصاصه واهتمامه في استراتيجية البحث.

- استخدام نظام البريد الالكتروني في التراسل الكترونياً مع المكتبات والمراكز البحثية الأخرى، وكذلك طلب الوثائق آلياً منها[1].

---

(١) انظر : مهارات البحث على شبكة الانترنت، عبدالله صالح حامد، مجلة الجندي، دبي، العدد ٣٦٥ / السنة ٣١، ربيع الآخر/جمادى الأولى ١٤٢٥هـ - يونيو ٢٠٠٤م، ص ٥٥، باختصار.

مزايا البحث بالاتصال المباشر:

- الوصول الفوري والمباشر إلى كميات كبيرة ومتنوعة من المعلومات، فهناك مئات الملايين من التسجيلات المخزنة في قواعد المعلومات التي تتجاوز المئات، وأضرب لكم مثالاً واحداً فقط هو نظام ديالوج (DIALOG)، الذي يعتبر من أكبر وأشهر نظام معلوماتي متكامل في العالم، فقد بدأ منذ عام ١٩٧٢م، وقد تجاوزت قواعد معلوماته الآن ٤٥٠ قاعدة في مختلف التخصصات العلمية والنظرية، وتحتوي هذه القواعد على أكثر من ٣٣٠ مليون تسجيلة ببليوجرافية ومستخلصات ونصوص كاملة وأدلة واحصاءات وغير ذلك.

ومن مميزات هذا النظام قدرته على إجراء عملية بحث واحدة في جميع تلك القواعد دون الحاجة إلى البحث في كل قاعدة على حدة، ويتم إضافة قواعد معلومات جديدة وتحديث القواعد المتوفرة في هذا النظام بصفة مستمرة، و هو مرتبط بالانترنت.

- طريقة مرنة وفعّالة في الوصول إلى المعلومات، بسبب نقاط الوصول المتعددة إلى المعلومات، فيستطيع الباحث استخدام رؤوس الموضوعات أو الكلمات المفتاحية (Key Words) مثلاً، وكذلك العنوان والكاتب والناشر وما شابه ذلك.

- تحديث سريع للمعلومات واضافات مستمرة لما يستجد من معلومات أولاً بأول، وبأسرع من الطرق التقليدية.

- الاقتصاد في أوقات البحث والتحري المطلوبين عن المعلومات، حيث تشمل فترة البحث بالاتصال المباشر من ٥ ـ ١٥٪ فقط من الوقت المطلوب للبحث بالطرق التقليدية في الوسائل والأوعية المطبوعة.

- يقلل من الجهد المبذول في الأعمال الكتابية والروتينية المتبعة في تسجيل المعلومات المطلوبة بالطرق التقليدية، فهنالك مخرجات ورقية وطبع تلقائي للمعلومات، مع إمكانية طلب الوثيقة الأصلية، إضافة إلى سهولة

تخزين المواد المطلوبة بأكثر من وسيلة (أقراص مرنة وأقراص ليزر وعلى القرص الصلب للحاسب الآلي).

ـ هنالك عدد من قواعد المعلومات غير متوفرة بشكل مطبوع تقليدي، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق البحث بالاتصال المباشر، مثال ذلك برنامج: جامع الحديث النبوي، وهو من أضخم البرامج الحديثية الحديثة ـ كما سنرى ـ ولا يتوفر إلا عبر الاتصال المباشر.

ـ يساهم في تكامل وتنسيق الجهود العلمية والبحثية، خاصة في الرسائل الجامعية، مما يؤدي إلى منع الازدواجية والتكرار، وهذا العيب نجده قد أصاب معظم اصدارات الشركات التي قامت بجهد حثيث في إنجاز موسوعات الحديث النبوي.

ـ تيسير عملية تبادل الوثائق والمطبوعات لكافة الباحثين على مستوى العالم[1].

* * *

خطوات تنفيذ البحث بالاتصال المباشر

أولاً: البحث في قواعد المعلومات العالمية:

هناك عدد من الخطوات الواجب اتباعها وتنفيذها في عملية البحث بالاتصال المباشر، نوجزها فيما يلي:

ـ تحديد أغراض وأهداف البحث.

ـ اختيار قاعدة أو قواعد المعلومات المناسبة للبحث، ويكون الاختيار على أسس منهجية يراعى فيها:

---

(1) مهارات البحث على شبكة الانترنت، عبدالله صالح حامد، مجلة الجندي، دبي، العدد ٣٦٥ / السنة ٣١، ربيع الآخر/جمادى الأولى ١٤٢٥هـ - يونيو ٢٠٠٤م، ص ٥٥، باختصار.

أ ـ أن تكون مناسبة لمجال التخصص المطلوب (قاعدة للحديث، للجرح والتعديل، للفقه... الخ).

ب - معرفة نوعية القاعدة: فهناك قواعد ببليوغرافية مجردة، وبعضها يشتمل على مستخلصات، وقواعد بيانات وحقائق وأرقام وأدلة، وقواعد نصوص كاملة وغير ذلك.

ج - اختيار اللغة المناسبة: أي لغة الاسترجاع كالانجليزية أو العربية.

د - مراعاة التغطية المعلوماتية للقاعدة من الناحية الزمانية والجغرافية.

- اختيار المصطلحات والواصفات المناسبة للبحث.

استخدام المصطلحات والواصفات في ضوء استراتيجية البحث المطلوب، واستراتيجية البحث هي خطة تتضمن صياغة موضوع البحث بشكل سليم وواضح، ثم تحديد مصطلحات البحث، أو المفردات، أو الكلمات المفتاحية التي سوف تستخدم في البحث عن المعلومات المطلوبة في الموضوع لاسترجاعها، وهي مرحلة يمكن الاستعانة فيها بالمكانز وقوائم رؤوس الموضوعات وغيرها من المراجع ويلي ذلك استخدام المنطق البولياني[1] (Boolean Logic) والذي يربط المصطلحات أو يبعدها عن بعضها بعبارات ثلاث متعارف عليها هي: الواو (and)، لا (not)، أو (OR)، وتستخدم محركات البحث الروابط المنطقية لتقييد نتيجة البحث أو توسيعها في عملية البحث المنطقي وذلك بموجب ثلاثة روابط منطقية هي:

١ - الواو (and) المنطقية، وتستخدم للبحث عن الصفحات التي تحوي كل المفردات الواردة في صيغة البحث.

ـ أو (OR) المنطقية، وتستخدم لتوسيع عملية البحث، وذلك بالبحث عن جميع صفحات النسيج التي تحوي إحدى أو كل الكلمات المعطاة في صيغة البحث.

---

(١) معجم علوم المكتبات والمعلومات، ياسر يوسف، وتريسا لشر، ص ٣٣٦.

ـ غير (not) المنطقية، وتستخدم لتقييد عملية البحث بالبحث عن جميع الصفحات التي تحوي الكلمة الأولى، ويستثنى من ذلك الصفحات التي تحوي الكلمة الثانية[1].

ـ ظهور نتائج البحث: هذه النتائج تحتاج إلى عملية تقويم لمعرفة ما إذا كانت تفي بالغرض البحثي المطلوب أم لا، فإن لم تف ففي هذه الحالة نعدّل من استراتيجية البحث، ونختار مصطلحات أكثر دقة وفاعلية.

ـ عند الانتهاء من النتائج التي تؤدي الغرض المطلوب، من الممكن طبعها في صورة ورقية أو حفظها إلكترونياً ـ وهذا هو الأفضل ـ وأوعية الحفظ الالكتروني متعددة، وقد سبق الإشارة إليها.

ثانياً: البحث في محركات البحث العالمية والعربية:

محركات البحث الموجودة على شبكة الانترنت تقوم بفهرسة وتنظيم ملايين الصفحات المعلوماتية، التي تضم بين ثناياها الغث والسمين، وهي تختلف في أسلوب المعالجة والتغطية وسرعة التحديث ونوعية الخدمات التي تقدمها، ولذلك فمن الصعب جداً القول بأن محرك بحث واحد يكفي في المعالجة البحثية، وإنما ينبغي على الباحث أن يجرب أكثر من واحد، وبعض التجارب العملية قد أكدت على هذا المعنى بل خلصت إلى القول بأن استخدام ستة محركات بحث لموضوع معين تعطي نتائج أفضل بثلاث مرات عن استخدام محرك واحد فقط، ومحركات البحث على الشبكة العالمية كثيرة ومتنوعة، نذكر منها جوجول (Google) وهو من أسرع المحركات ويمكن البحث فيه باللغة العربية، وياهو (Yahoo)، وهوتميل (Hotmail)، وليكوس (Lycos)، وألتافيستا (Alta Vista)، وArab Vista، Info Seek، Excite، Open Text، Magellan، وغيرها كثير، وبعض هذه المحركات الآن تتيح لنا مجال البحث باللغة العربية، وبعضها يعطي شرحاً

(١) انظر: محركات البحث على شبكة الانترنت، إبراهيم عبدالله الخراشي، مجلة العلوم والتقنية، الرياض، العدد ٦٤ / السنة ١٦، شوال ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣/١٢م، ص ٢٣ - ٢٤، باختصار.

واضحاً لطريقة البحث فيها مثل محرك البحث الشهير جوجول، وأفضل طريقة للبحث في محركات البحث العالمية هو تضييق نطاق البحث من البداية، وعلى سبيل المثال فقد قمت بالبحث في محرك جوجول عن كلمة الحديث: فكانت النتيجة ٦٢٧ ألف تسجيلة، ثم ضيقت نطاق البحث بإضافة كلمة النبوي، أي بحثت عن الحديث النبوي فانخفضت التسجيلات إلى ٨٨٧٠ تسجيلة، ثم ضيقت نطاق البحث أكثر فأضفت الشريف: «الحديث النبوي الشريف»، فكانت النتيجة ٣٥٤٠ تسجيلة. ثم اتجهت إلى تخصص دقيق فبحثت عن: «برامج الحديث النبوي الشريف» فكانت النتيجة ٩ تسجيلات، وهكذا منذ البداية ينبغي علينا تضييق نطاق البحث حتى لا نغرق في الكم الهائل من المعلومات.

أما محركات البحث العربية مثل: أين ونسيج والعجيب وغيرها، فهي تعتبر بداية ناجحة وموفقة في طريقها إن شاء الله لمنافسة محركات البحث العالمية، ولا زالت في حاجة إلى توحيد جهودها، والاتفاق على معايير موحدة لها، بحيث تقدم خدماتها بسرعة وفاعلية وأن تعمل جاهدة على تقديم حلول مناسبة لمشكلات اللغة العربية في المجال البحثي.

ثالثاً: البحث في المواقع المتخصصة والأدلة:

وهذه المواقع والأدلة تشبه قواعد المعلومات العالمية، لكنها في بدايتها وما زالت تنمو وتتطور وتقدم خدمات بحثية متميزة، أما الأدلة فهي تقدم خدمات البحث ومن الممكن الاستفادة منها، والأدلة العربية ليست كثيرة مقارنة بنظيرتها الأجنبية، ومن أشهر الأدلة العربية: الدليل من موقع عجيب، ودليل العربي للمواقع، ودليل المواقع العربية من الردادي وغيرها. ويجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الدوريات تقدم خدمة البحث سواء في محتوياتها أو محتويات غيرها من المواقع، وهذا من الأمور المفيدة للباحث.

إشكاليات البحث باللغة العربية:

البحث باللغة الانجليزية سهل ميسور، فقد صممت المحركات البحثية ووضعت في الأساس لخدمة اللغة الانجليزية.

أما البحث باللغة العربية فما زالت تعاني منه ويعاني منها، وذلك لأنَّ لغة الحاسوب لم تتأقلم تماماً مع اللغة العربية، وترجع هذه الصعوبة إلى طبيعة اللغة العربية من حيث كونها لغة اشتقاقية فمثلاً كلمة (عين): تؤدي في اللغة العربية معاني كثيرة منها: العين الباصرة، والعين بمعنى الجاسوس، وعين الماء، ويشتق منها عيون ومعيان، وأعان ومعاون وأعيان والعينة والمعين والمعيّن.. الخ، والتفاوت فيما بينها كبير جداً، ويمكن الاطلاع على موجز مفيد لمعانيها في المعجم الوسيط[1]، وهذا كله من الصعب برمجته في محرك البحث لأنه يتطلب إرجاع الكلمة إلى جذرها اللغوي ومن ثم اشتقاق جميع الكلمات منه، والبحث عن هذه الكلمات المشتقة، مما يؤدي إلى تشتت المداخل في فهارس محركات البحث.

أما اللغة الانجليزية فهي لغة إلحاقية أو لصقية حيث إن جميع مشتقات الكلمة عبارة عن إلحاق حروف معينة مثل (؟؟)، أو (؟؟) وغيرها من الملحقات الأخرى (مع وجود بعض الاستثناءات البسيطة)، ولهذا فإن الباحث باللغة العربية تعتريه بعض المشاكل أو الإخفاقات في الاسترجاع المعلوماتي، ويعود سبب هذه الإشكاليات لعدة عوامل من أهمها:

ـ تعدد المعنى للكلمة الواحدة: وهذا النوع من الإخفاق يتعلق بمستوى البحث عن طريق الجذر دون غيره، فعلى سبيل المثال، إذا بحثنا عن كلمة الأضاحي عن طريق الجذر (ضحى)، فسيسترجع لنا الحاسوب بعض النصوص غير المطلوبة مثل: صلاة الضحى، ووقت الضحى، وعيد الأضحى، فالإشكالية هنا في تغير معنى الكلمة في اللغة العربية بصورة لا يفهمها الحاسب الآلي أو محرك البحث أو قاعدة المعلومات، ولم تحل هذه الإشكالية حتى الآن.

ـ تغير دلالة الكلمة من خلال السياق، وفي هذا النوع نجد أن سياق الجملة هو الذي يحدد المعنى المطلوب للكلمة، وهو يحدث كثيراً في

---

(١) انظر : المعجم الوسيط، ٢/٦٦٤ - ٦٦٥.

الجملة العربية، مثال على ذلك البحث عن كلمة الوصية: فيسترجع لك الحاسوب: أوصى بثلث ماله أي بمعنى الوصية المعروف، أوصى أمته أي نصح، أوصاني خليلي أي أمرني، وهكذا في سائر الكلمات المتعددة المعاني من خلال سياق الجملة.

ـ تغير ضبط بنية الكلمة: فالحاسوب لا يستطيع قراءة ضبط بنية الكلمة رغم أهمية الضبط لإزالة اللبس اللغوي الذي ينشأ عن تغير في ضبط بنية الكلمة: مثل السنة بمعنى الطريقة، فيقرأها السنة بمعنى العام، وقد تأتي بمعنى القحط، والسنة بكسر السين أي الغفوة وغير ذلك، ولذلك فعند الاسترجاع البحثي يأتي لك بنتائج كثيرة جداً تشمل كل ما هو متوفر في قاعدة بياناته دون اعتبار لتشكيل الكلمة، أو ما تقصده فبذلك يضيع على الباحث الكثير من الوقت، وهكذا في كل كلمات اللغة العربية التي تحتمل أكثر من معنى.

وحتى الآن فالشركات العاملة في المجال التقني تجنبت الخوض في علاج هذه الإخفاقات أو المشاكل التي تواجه الباحث عند استخدامه لأي برنامج بحثي سواء في الحديث الشريف أو الفقه أو السيرة... الخ.

وفي الحقيقة فإن علاج هذه المشاكل يحتاج إلى استثمارات مالية وكفاءات متميزة من علماء اللغة العربية وخبراء التقنية المتقدمة، حتى نتمكن من إنتاج حاسوب عربي أصيل، يفهم اللغة العربية فهماً متقناً، ويتعامل معها بصورة عادية، فنأمل من مؤسساتنا العلمية في عالمنا العربي القيام بمثل هذا الأمر، فهو من فروض الكفاية في زماننا هذا.





البرامج الحاسوبية في مجال الحديث النبوي بين الواقع والطموح

اهتمت الشركات التجارية في العالم العربي بالتقنية الحديثة، وسارعت للعمل على تطويعها في مختلف العلوم الإسلامية، وكان للحديث النبوي النصيب الأوفي في الاستفادة منها (جمعاً وتخزيناً وعرضاً واسترجاعاً)، وبالطبع فإن كل عمل في بداياته لا بد أن يعاني من صعوبات كثيرة، خاصة أن الإمكانات التخزينية والبحثية في البداية كانت محدودة، ومع ذلك سارعت بعض الشركات في الاستثمار في هذا الجانب الواعد، لكنها وبصفة عامة اهتمت بالجانب الربحي على الجانب العلمي، فلم تستعن بمتخصصين في علوم الحديث الشريف حتى يخرج العمل موثقاً توثيقاً جاداً، بحيث يتمكن طلبة العلم من الاستفادة منه بصورة حقيقية، فتعمل هذه الآليات على تقديم المادة العلمية المطلوبة في وقت قصير، ومن ثم يمكنهم استثمار الوقت في التحليل والاستنباط ومعالجة الإشكاليات الكثيرة القائمة.

ومن خلال متابعتي لمنتجات هذه الشركات يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل:

- **المرحلة الأولى**: وهي الإصدارات التي واكبت بدايات انتشار الحاسب الآلي، وبدايات تعريبه، وهذه المرحلة لا ننكر أن الشركات ـ وهي قليلة العدد آنذاك ـ قد عانت صعوبات جمة، فجهاز الحاسب الآلي قد تم اختراعه في بيئة غربية لخدمة اللغة الانجليزية في المقام الأول، أما اللغة

العربية فهي لغة ثانية بالنسبة له، وقد استعصت عليه في كثير من استعمالاتها، وأقراص الليزر[1] التي صدرت في تلك الفترة أو أقراص الجيل الأول كانت لها سمات ضعف تتلخص في ما يلي:

١ - محدودية الاستيعاب.

٢ - بطء الاسترجاع، مع صعوبات التحكم فيه.

٣ - ضعف النظام البحثي أو بدائيته، ففي كثير من الأحيان لا تستطيع الاستفادة من النظام البحثي الموجود على القرص.

٤ ـ التقادم السريع للقرص وبالتالي عدم الاستفادة من المادة الحديثية أو الشرعية الموجودة فيه، وذلك لتسارع وتلاحق أنظمة التشغيل، فخلال عقد من الزمان تغيرت أنظمة التشغيل أكثر من عشر مرات: (دوس، ويندوز، بإصداراته المتعددة: ٣،١، ٩٥، ٩٨، ٢٠٠٠، الملينيوم؟؟، وغيرها)، وظهور أنظمة أخرى مثل نظام لينكس المفتوح وغيره.

ـ **المرحلة الثانية**: في هذه المرحلة أمكن ابتكار الجيل الثاني من أقراص الليزر ذات السعة التخزينية العالية، وتطورت كذلك البرامج البحثية بدرجة أفضل من ذي قبل، فعلى سبيل المثال استطاعوا تخزين الكتب التسعة في قرص ليزر واحد، وتسارعت وتيرة الابتكار والاهتمام بهذه الأقراص، وكانت هذه الفترة هي العصر الذهبي لهذه الشركات، فقد أصدرت الكثير من الموسوعات الحديثية، وكانت تفتقد للتنسيق فيما بينها، ونتيجة لهذا نجد إهدار الجهد بكثرة التكرار، وعدم النضج العلمي لهذه الأعمال، فقد عزفت هذه الشركات عن الاستعانة بالمختصين في علم الحديث النبوي إلا فيما ندر كما سنبين.

---

(١) من المؤسف عدم الاتفاق على تسمية موحدة لهذه الأقراص، فهناك من يطلق عليها الأقراص المدمجة أو المضغوطة compact discs، أو الأقراص المليزرة Laser discs، أو الأقراص الضوئية Optical discs، وكلها مسميات لوسيط واحد، وقد أقرّ المجمع اللغوي في مصر تسميتها «أقراص الليزر». انظر : مدى استخدام أقراص الليزر في بعض المكتبات ومراكز المعلومات في مصر، أماني جمال مجاهد، ص ٣٣٧.

- **المرحلة الثالثة**: ظهرت فيها الأقراص الرقمية الـ DVD، وهي من أفضل الأقراص حتى الآن من حيث سعتها الكبيرة جداً التي بإمكانها أن تحتوي على سبيل المثال: مكتبة الحديث بكاملها في قرص واحد، إضافة إلى تطور البرامج البحثية من ناحية السرعة والإخراج وسهولة التعامل مع المادة مع عدم إصلاح الصعوبات البحثية التي لازمت لغتنا العربية منذ نشأة الحاسب الآلي، ومن الغريب أنه مع ظهور المرحلة الثالثة وجدنا تراجعاً من الشركات في مجال انتاج البرامج الحديثية، ولهذا فينبغي على مؤسساتنا العلمية النهوض بهذه الرسالة، وإنجاز المكتبة الحديثية وفق أحدث معايير الجودة.

ومن هنا يمكننا القول: إن هذا التطور الكبير في قضية حفظ واسترجاع الأحاديث النبوية الكريمة لم يواكبه أي تطور حقيقي في عمليات البحث العلمي الدقيق، فمعضلات البحث كثيرة - كما بيّنا سابقاً - وتشترك فيها كل الشركات التجارية بلا استثناء، وهي لم تأخذ هذا الجانب بعين الاعتبار نظراً لتكلفته العالية، وسأعرض هنا - بصورة مختصرة - لبعض الشركات التي تولت زمام المبادرة، وسارعت بإنتاج برامج حديثية هامة، وكذلك نتعرف أيضاً على المواقع الحكومية والخاصة المتاحة على شبكة الانترنت، حتى تتضح لدينا الجهود المبذولة لخدمة الحديث النبوي بصورة إجمالية، ومدى جودتها، وإفادتها في المجال العلمي:

أولاً الشركات الخاصة:

نعرض هنا لأهم شركتين قامتا بإصدار برامج حديثية متميزة، وكان لهما قصب السبق في ذلك وهما:

١ - **شركة التراث**[1]: وهي من الشركات الهامة التي اهتمت في بدايتها بقضية التراث الاسلامي، وأولت الحديث الشريف أهمية كبرى، وقدمت العديد من الإصدارات الحديثية وهي: الموسوعة الذهبية للحديث

---

(١) الموقع على شبكة الانترنت: .www.turath.com

وعلومه (الإصدار الأول والثاني)، المكتبة الألفية في السنة النبوية (الإصدار الثالث) فهي امتداد للموسوعة الذهبية السالفة، موسوعة التخريج الكبرى والأطراف الشاملة، موسوعة الأحاديث الضعيفة، موسوعة الأحاديث الصحيحة، مكتبة علوم الحديث، تاريخ دمشق (وفيه قاموا بفرز الأحاديث وتراجم الرجال)، جامع العلوم والحكم،ورياض الصالحين (والأخيران عبارة عن برامج صوتية مع خاصية التحفيظ بالتكرار)، وهي كما نرى إصدارات جيدة ومتميزة وسدت فراغاً في المكتبة الحديثية.

وقد قمت بعمل دراسة تفصيلية على برنامج المكتبة الألفية للسنة النبوية، وهو من الاصدارات المتميزة، وتمثل مرحلة متقدمة من اهتمامات الشركة، والملاحظة الأولى أن هذا البرنامج مكتوب عليه من الخارج (أي على غلافه) أنه إصدار ١,٥ سنة ١٩٩٩، وفي الداخل أي عند فتح القرص: الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه، وسنة الإصدار ١٩٩٧م، فلعل الشركة أصابها الوهم في غمرة السرعة والمنافسة، وهي تشمل - حسب قولها - أكثر من ١٣٠٠ كتاب في: تفسير القرآن الكريم والفقه وأصوله والسيرة والتاريخ... الخ، وعند استعراضي لقائمة الكتب المبرمجة بداخلها، وجدت أنهم صنفوها وقسموها تقسيمات عجيبة لا علاقة لها بعلم الحديث الشريف، أذكر لكم منها ما يلي:

- المتون - الصحاح: أدرجوا في هذا القسم الصحيحين ثم: المنتقى لابن الجارود والمستدرك على الصحيحين، والمسند المستخرج على صحيح مسلم، وموارد الظمآن، والأحاديث المختارة.... الخ.

- المتون - السنن: أدرجوا مسند أبي عوانة، ومسند الشافعي ومسند الربيع، والسنن المأثورة عن الإمام الشافعي، ومصباح الزجاجة، ومجمع الزوائد.... الخ.

- المتون - المصنفات والآثار: موطأ مالك، مصنف ابن أبي شيبة، الجامع لمعمر بن راشد، مصنف عبدالرزاق، شرح معاني الآثار، معتصر المختصر... الخ.

- المتون - المسانيد: معجم أبي يعلى ، المعجم الأوسط، الكبير والصغير، معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي... الخ.

- المتون - أخرى: تأويل مختلف الحديث، التخويف من النار، جامع العلوم والحكم، ناسخ الحديث ومنسوخه، أمالي المحاملي، اعتقاد السنة، الرد على الزنادقة والجهمية، سلسلة الذهب لابن حجر، وكتب أخرى كثيرة في العقيدة.

- مسائل فقهية وأصولية: الكنى والأسماء، المقتنى في سرد الكنى، الأسماء المفردة، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد، مولد العلماء ووفياتهم، التاريخ الكبير، أحوال الرجال، حلية الأولياء، الجرح والتعديل... الخ.

- تراجم الرواة - الضعفاء: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الكشف الحثيث، تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، جامع التحصيل... الخ.

- تراجم الرواة - أخرى: المؤتلف والمختلف، موضح أوهام الجمع والتفريق، بحر الدم... الخ.

وأما مستوى البحث في هذا البرنامج - وهو لا يختلف كثيراً عن غيره - فيعاني من بعض الإشكاليات التالية:

- بطء عملية البحث.

- أخطاء في الطباعة مما يعني قلة المراجعة.

- أخطاء في العزو إلى المصادر بصورة صحيحة، وهي تعتبر من الأخطاء الشنيعة؛ إذ تفقد الثقة في البرنامج بكامله.

- لا يستطيع الباحث الآلي البحث في حديث الرسول (فقط وإنما يبحث في كل النصوص المتاحة أي المخزنة فيه، ولإيضاح ذلك أضرب مثالاً عملياً من الأمثلة التي قمت بها: فقد بحثت عن كلمة (رقية) فكانت النتيجة ١٠٠٨ تسجيلة في ٣٤٧ ثانية (ست دقائق تقريباً)، وهو زمن كبير جداً مقارنة بالسرعات الحالية، وعند استعراضي لهذه النتيجة الضخمة التي تحتاج إلى الكثير من الوقت لاستعراضها وغربلتها واختيار المطلوب منها،

وجدت الكثير من النتائج التي تدخل تحت باب إضاعة الوقت مع انعدام الفائدة، بل والأدهى والأمر أن معظمها لا علاقة لها بالبحث المطلوب، وإليكم بعض النماذج القليلة لما وجدته:

١ ـ باب ما جاء في الرقية، وباب ما جاء في كراهية الرقية، وكتاب الشروط في الرقية. . . . وهكذا.

٢ ـ رقية ابنة رسول الله. . . . الخ.

٣ ـ حدثتني رقية بنت عمرو بن سعيد. . . . الخ.

٤ ـ أخبرني ليث بن أبي رقية. . . . . الخ.

فلا يمكن الفصل بين متون الأحاديث ورواة الأسانيد وأقوال المصنفين أو التابعين. . . . الخ، المهم أنه يبحث لك في كل شاردة وواردة، ولذلك فإن بعض الشركات أدرجت خاصية إيقاف البحث في أية مرحلة تجده فيها قد زاد عن حده، وأتى بمادة علمية ضخمة.

ولعل سبب هذه الاختلالات والعيوب يرجع إلى كون الشركة ابتعدت عن الاستعانة بالمختصين في علوم الحديث، ولذلك فقد صنفت الكتب بطريقة أقرب إلى العشوائية كما سبق أن أشرنا. ومما يؤخذ على هذه الشركة أيضاً عدم تخصصها في العلوم الشرعية فضلاً عن علم الحديث الشريف، فقد قامت بعمل الكثير من البرامج الأخرى، نذكر منها: برامج تعليم الحاسوب والانترنت، برامج تعليم اللغات، البرامج التطبيقية والفنية. . . . الخ، وهذا بلا شك يكون على حساب البرامج الشرعية، التي تحتاج إلى الكثير من الجهد، لتلافي الأخطاء التي تحدث من خلال آليات البحث، لذا فإن عدم التخصص يكاد يشمل كل الشركات التي سارعت إلى استثمار التقنية في أي مجال يجلب الربح دون النظر إلى معايير الجودة أو التخصص العلمي المطلوب، ولذلك نلاحظ تكرر الأخطاء رغم محاولة هذه الشركات تكثيف الدعاية، وصياغة عبارات توهم الناس بأن إنتاجهم محقق للجودة المطلوبة.

٢ ـ شركة العريس للكمبيوتر[١]: وقد أنشئت سنة ١٩٨٦م، وكانت بداياتها بإنتاج البرامج الخاصة بالنشر المكتبي والمعاجم الالكترونية والبرامج الإسلامية، ووصل عدد البرامج الحالية التي أنتجتها ما يزيد على أربعمائة برنامج، ونتيجة لتشعبها وتنوع برامجها فقد جاء اهتمامها بالبرامج الحديثية محدوداً نوعاً ما، ومما أصدرته في المكتبة الحديثية: مكتبة الحديث النبوي على (CD-Room)، وأيضاً على (DVD) وفيها أكثر من ٣٢٠٠ مجلد وكتاب في علوم الحديث وشروحه، كما أنها اتجهت إلى إنتاج بعض البرامج الحديثية باللغة الانجليزية، وهو اتجاه له إيجابياته في نشر السنة لغير الناطقين باللغة العربية.

والملاحظة الأولى والهامة على هذه الشركة توسعها في مختلف العلوم والفنون، فأصدرت الكثير من البرامج في الإدارة والصحة واللغات والألعاب والنشر المكتبي.... الخ، وهذا ما أفقدها التخصص والتركيز والتطوير للبرامج الحديثية، والنواحي البحثية فيها تتشابه مع غيرها من الشركات، حيث الاعتماد على برامج عالمية متقاربة وذات إمكانيات متشابهة، والفرق بين هذه الشركات يكمن في اختلاف طرق العرض وجودة الدعاية، والاهتمام بالتسويق، أما الاهتمام الحقيقي في التطوير البحثي فهو مطلب بعيد المنال حتى الآن.

ثانياً: المواقع الرسمية:

وهذه المواقع رغم بحثي المتواصل عنها على شبكة الانترنت فلم أعثر إلا على موقع الأزهر الشريف فهو الذي اهتم بإنشاء برنامج للحديث النبوي، ولذلك سأقدم تعريفاً موجزاً له:

- موقع الأزهر الشريف:

وهو الموقع الوحيد ـ حسب علمي وبحثي المتواصل على شبكة

---

(١) وموقعها على شبكة الانترنت : www.elariss.com.

الانترنت - الذي اهتم بالبرمجة الالكترونية للعلوم الشرعية (الحديث الشريف، الفقه، . . . الخ)، ففي مجال الحديث الشريف لم ينجز إلا اثني عشر كتاباً وهي: صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم، والسنن الأربعة، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، وسنن البيهقي، ومسند الحميدي، وسنن الدارقطني.

والبحث فيه يجري إلى يومنا هذا على نفس منوال البحث الآلي المتعارف عليه، وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة لهذه المؤسسة العريقة فإن العمل في برمجة الحديث النبوي يسير ببطء شديد مقارنة بما تم إنجازه في المواقع الخاصة، ومنها على سبيل المثال: موقع (جامع الحديث النبوي) الذي سنشير إليه لاحقاً.

ثالثاً: المواقع الخاصة:

وهي مواقع غير رسمية قامت بإنشائها بعض الشركات أو الأفراد ممن لديهم الامكانات التقنية والمعلوماتية المطلوبة، والحمد لله فإن هذه المواقع في ازدياد مستمر، ومن المواقع التي أدرجت الحديث النبوي الشريف في قائمة اهتماماتها: موقع الإسلام وموقع الشبكة الإسلامية (موسوعة الحديث الشريف)، موقع نداء الإيمان (الحديث الشريف) موقع الشبكة الإسلامية المعاصرة (مصطلح الحديث)، شبكة إحسان (رابطة الشبكة العالمية لدراسة الحديث الشريف)، وهذه الرابطة من المواقع المهتمة بالإشراف الأكاديمي على عملها، ولذا فهي تقدم خدماتها بمقابل مادي وليست مجانية كغيرها، ومن المواقع الحديثة: جامع الحديث النبوي، وهناك أيضاً بعض المنتديات الإسلامية التي تسمح بتحميل بعض برامج الحديث النبوي مجاناً، مثل منتدى الكلمة الطيبة[1]، وغيرها كثير لا مجال لاستقصائه، وسنعرض هنا لنموذجين من النماذج السابقة لتوضيح بعض من خصائصها ومميزاتها، وهما:

---

(١) وموقعه على الشبكة : .www.gesah.net

١ - **موقع الدرر السنية**: فهو يقدم خدمات بحثية في عدد من الموسوعات منها: موسوعة الألباني - رحمه الله - التي تحوي أكثر من ٧٥ ألف حديث، وفيه أيضاً الموسوعة العقدية، وموسوعة الملل والفرق، والموسوعة الفقهية والتاريخية، وبعض الخدمات الأخرى كفهارس المكتبات والمجلات (جامعة أم القرى والجامعة الاسلامية والمجمع الفقهي وغيرها) والمخطوطات وغيرها، مع ملاحظة أن البحث فيه لا يتجاوز المعلومات المخزنة في داخله، فهو لا يقوم بالبحث على نطاق واسع وشامل، مع بعض القصور في آليات البحث، فهو يحتاج إلى تطوير تقنيات البحث فيه، حتى يتمكن الباحث من الاستفادة منه، ومما تجدر الإشارة إليه أن اقتصار هذا الموقع على موسوعة الشيخ الألباني دون غيرها - رغم أهميتها -، يعتبر قصوراً غير مبرر، فعلى الأقل ينبغي أن يقدم للباحثين موسوعة كتب السنة المعتمدة حتى تكون الفائدة أعم وأشمل، خاصة أن مثل هذه المواقع يمكن الاستفادة منها في كافة أقطار الكرة الأرضية، فهناك بعض البلدان قد لا تصلها كتب السنة إلا عن هذا الطريق الإلكتروني[1].

٢ ـ **موقع جامع الحديث النبوي ١٠**: وهو برنامج خيري موسوعي ضخم، أنشيء في العام ٢٠٠٤م، ويعتبر أحدث موسوعة لكتب السنة المطبوعة ظهرت مؤخراً، ويشتمل على : أكثر من ٤٠٠ كتاب مطبوع، ٥٢٠ ألف حديث، ٣،١٢٥.٠٠٠ موضع راو، ٦٧٥،٠٠٠ سند ٥٧٠،٠٠٠ كلمة مشروحة، وقد قسّم موضوعياً لأكثر من ٢٠ ألف ترجمة، ويقدم خدمة البحث بسرعة فائقة، ورغم حداثة هذا الموقع فإنه يعاني من نفس الإشكاليات البحثية التي أشرنا إليها سابقاً.



---

(١) وموقعه على شبكة الانترنت : www.sonnh.com.



الخاتمة

بعد استعراض العديد من الإصدارات الالكترونية سواء على أقراص الليزر أو في المواقع الحديثية على شبكة الانترنت فإننا نوصي بالمقترحات التالية:

- ضرورة قيام شركات التقنية بابتكار حاسب آلي تكون اللغة العربية هي لغته الأولى بمعنى أنه يميّز بين كلماتها، ويفهم سياق جملها، ويقرأ التشكيل بفهم ووعي، ويستوعب مترادفاتها المتعددة واشتقاقاتها المتنوعة، وقد عرفنا أن هذه الأمور من أكبر المشاكل التي توجه الحاسب الحالي ولم يتم حلها حتى هذه اللحظة، وهي تحتاج إلى جهود ضخمة وإخلاص لله عزَّ وجلَّ، حتى يوفقنا في إتمامها.

- تنسيق الجهود بين شركات الإنتاج لمنع الازدواجية والتكرار، وحبذا لو تعاونت الشركات في إنتاج مكتبة حديثية متكاملة.

- ينبغي على الشركات العاملة في هذا المجال الاستعانة بأساتذة الحديث النبوي ومتخصصي المعلومات، للابتعاد عن الجمع العشوائي لكتب الحديث النبوي وعدم التمييز الصحيح بينها الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة المثلى منها، وبالتالي لا يمكن اعتمادها كمرجع موثوق به، فحتى الآن لا يمكن الركون إلى هذه الأقراص الليزرية، ولو أنها كانت تحت إشراف أساتذة مختصين وخبراء في المادة فسيكون لها ثقل علمي ومعرفي جيد، وأما متخصص المعلومات فدوره يظهر في قضية الترتيب المنهجي لهذه الكتب، وإعداد مداخل المؤلفين لها بصورة سليمة.

- الاهتمام بالطبعات المحققة، والموجودة بوفرة، وكذلك عدم الاقتصار على طبعة واحدة للكتاب، وبالإمكان إظهار الطبعة الأم، ثم نواحي الاختلاف في الطبعات الأخرى، فيكون أدعى إلى زيادة الفائدة، وهذه أمور ميسورة من الجانب التقني.

- ينبغي تعديل خصائص البحث الآلي داخل برامج الحديث - كما سبق أن بيّنا - حتى تيسر عمليات البحث، ولهذا نقترح أن يتم تصميمها على النحو التالي:

المستوى الأول: أن يكون مقصوراً على حديث رسول الله ﷺ، حتى لا يتحير الباحث كما سبق أن وضحنا.

المستوى الثاني: لتخريج أقوال التابعين والأئمة.

المستوى الثالث: للجرح والتعديل، ويكون من الكتب المعتمدة، وهذه لا يقررها إلا أساتذة الحديث النبوي فقط.

المستوى الرابع: يختص بالشروح، وهذه الشروح ينبغي الاهتمام بها.

- ضرورة إنشاء مجامع حديثية على مستوى العالم الإسلامي تقوم بالإشراف العلمي على الإنتاج الالكتروني لبرامج الحديث النبوي، وتعمل على مواجهة ظاهرة العشوائية المنتشرة الآن، التي لا تخفى أضرارها.

- قيام العلماء والمختصين بدراسة الإنتاج الموجود حالياً على الساحة وتقديم المقترحات البديلة لتصويبه ونشر هذه الدراسات لتوعية الرأي العام بذلك.

- تكوين لجان من الخبراء والمختصين في المجال التقني لمعالجة الخلل المصاحب للحاسب الآلي في معالجته للغة العربية والذي أشرنا إليه في ثنايا البحث.

- الاهتمام بالتصحيح العلمي المتقن لهذه الإصدارات؛ فالكثير منها يعاني من أخطاء طباعية وتوثيقية متعددة.

- إنشاء مواقع متخصصة في الحديث الشريف على شبكة الانترنت، لما لها من فائدة على مستوى العالم.

- وضع معايير موحدة لإنتاج البرامج الحديثية، على أن يسهم في تصميم هذه المعايير خبراء في الحديث النبوي الشريف، بالتعاون مع متخصصي التقنية والمعلوماتية.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.





المصادر



١ - **شبكة الانترنت.**

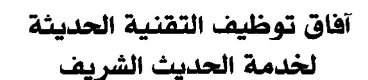
٢ - **مجلة الجندي**، دبي.

٣ - **العلوم والتقنية**، مجلة علمية فصلية تصدرها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - الرياض.

٤ - **معجم علوم المكتبات والمعلومات**، ياسر يوسف، وتريسا ليشر، الكويت - جامعة الكويت، ٢٠٠٣م.

٥ - **المعجم الوسيط**، إبراهيم مدكور، وآخرون، القاهرة - مجمع اللغة العربية، (د.ت).





آفاق توظيف التقنية الحديثة لخدمة الحديث الشريف

إعداد: د. محمد عيادة أيوب الكبيسي

باحث أول بدار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي

رئيس قسم الإعلام والتوثيق، ومدير تحرير «صدى الدار»

ومسؤول قسم الحاسب الآلي



بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تتسارع وتيرة التقدم العلمي باطراد، ويتبع ذلك تغيرات كبيرة في التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى ظهور أجهزة ونماذج وأنظمة وبرامج جديدة متطورة، تختلف ـ قليلاً أو كثيراً ـ عن سابقاتها.

وكلما تطورت إمكانات هذه الأجهزة والبرامج، تطورت استخداماتها، وتطورت بالتالي آفاق توظيفها والاستفادة منها.

لكن هذه التقنيات الحديثة والأجهزة والبرامج الناتجة عنها لا تعدو كونها آلة ووسيلة للاستفادة منها، ويبقى الجهد الأكبر في كيفية توظيف هذه التقنيات، والمدى الذي يمكن الوصول إليه باستخدامها وتوظيفها.

ومما يؤسف عليه أن استغلال التقنية الحديثة في خدمة علوم الدراسات الإسلامية عموماً هو دون المستوى المطلوب بكثير، وأسباب ذلك عديدة لا يصلح المقام للخوض فيها، ولعل الله ييسر لي الكتابة في ذلك في المستقبل.

لكني أنبه هنا على ضرورة مواكبة هذا التطور الهائل والسريع من أجل الأفضل، وحسن استغلال التقنيات الموجودة لما يخدم الباحثين والعلماء والعمل الأكاديمي.

إن الإبداع يبدأ بفكرة، تتبعها خطة عمل، ويتلو ذلك محاولة تنفيذ هذه الخطة لتحويل الفكرة إلى واقع عملي، وعمل إبداعي.

ومع رواج الحاسب الآلي وزيادة نسبة استخدامه في العالَمَيْنِ العربي والإسلامي، واستمرار ظهور شركات برمجية منافسة، وزيادة الوعي بضرورة المحافظة على الحقوق الفكرية للبرامج والمنتجات، تبدو الآفاق المستقبلية مبشرة بالخير، ومن المتوقع أن نرى قفزات نوعية في استغلال التقنيات الحديثة لخدمة العلوم الإسلامية عموماً والحديث النبوي الشريف خصوصاً.





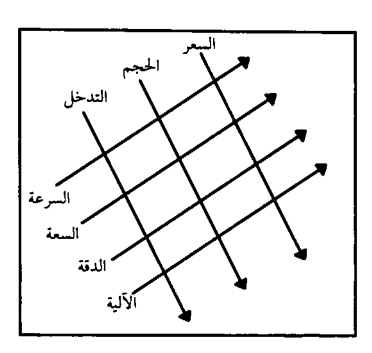
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، وأسبغ عليه أصناف النعم، وفتح على البشرية آفاق التقدم، فأبدعت فيما لم تكن تفهم. وصلى الله على النبي المكرّم، وعلى آله وصحبه وسلّم.

وبعد:

فلا يزال التقدم العلمي والعلماء قادرين على إبهارنا، وكلما ظننا أننا رأينا العجب، وشاهدنا آخر ما تفتق عنه ذهن البشر نقلت وسائل الإعلام أخبار قفزات هائلة في مجال التقدم والبحث العلمي. وبزيادة الشركات العاملة في قطاعات التقنية واحتدام المنافسة بينها أصبحت وتيرة هذا التقدم متسارعة متلاحقة، ولا يكاد يوم يخلو من اكتشاف جديد أو صناعة دقيقة أو تطوير لمكتشفات قديمة. والاتجاه السائد في هذا هو إنتاج أجهزة أكثر وأكبر من ناحية السرعة والسعة والدقة والكفاءة وقلة التدخل البشري (الأداء الأتوماتيكي)، وأقل وأصغر من ناحية الحجم والوزن والسعر والتدخل البشري. (ينظر: الشكل الآتي)[1].

(١) ينظر: مقدمة إلى علم الحاسب الإلكتروني، للدكتور عوض منصور، ومحمد أبو النور، (ص٢٣). الطبعة الخامسة (١٩٩٦م)، دار الأمل - إربد، الأردن.



وبمناسبة انعقاد الندوة العلمية الدولية الثانية حول الحديث الشريف وتحديات العصر، وبحكم صلتي القديمة والوثيقة بجوانب كبيرة من الثورة العلمية الحديثة، رأيت أن تكون مشاركتي في المحور الثاني في هذه الندوة المباركة بعنوان:

«آفاق توظيف التقنية الحديثة لخدمة الحديث الشريف»

وقد حرصت على تتبع محاور هذا الموضوع، والرجوع إلى المصادر الأصيلة باللغتين الإنجليزية والعربية، والالتزام بالموضوعية والمنهجية العلمية في مناقشة هذه المسألة المهمة، مع ذكر الإيجابيات والسلبيات للجهود المبذولة، وتقديم أفكار ومقترحات عملية للشركات من أجل تطوير المنتجات وحسن استغلال التقنيات المتوفرة.

وقد قسمت البحث إلى عدة محاور، هي:

أولاً: تعريف مصطلح التقنية.

ثانياً: التقنية الحديثة، وجوانب استخدامها. ويشمل: التقنية التقليدية والكهربائية (المطابع وآلات الطباعة المصغرة وآلات التصوير)، التقنيات الإلكترونية والرقمية الدقيقة (الحاسوب بأنواعه، الأجهزة الكفية، الهاتف المتحرك)، تقنية الفضاء الافتراضي (الإنترانت، والإنترنت).

ثالثاً: التقنية الحديثة في خدمة الحديث الشريف:

١ ـ تاريخ استخدام التقنية الحديثة في خدمة الحديث الشريف، والجهود المبذولة والمتوفرة حالياً.

٢ ـ آفاق الاستفادة من التقنية الحديثة، فالأجهزة الحديثة فائقة السرعة وعالية الأداء، والبرمجيات المتوفرة تسهل عملية استغلال هذه التقنية.

وفي الختام، أدعو الله تعالى أن يوفق المشاركين في هذه الندوة لما فيه خير دينهم وأمتهم، وأن يجزي القائمين عليها خير الجزاء، وأن يبارك في جهود الجميع ويحقق أهدافهم النبيلة، إنه على كل شيء قدير.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.





أولاً: تعريف مصطلح التقنية:

كلمة التقنية لفظة معرّبة من لفظة: تكنولوجيا (Technology)، وهي مكونة من جزئين؛ ويراد بها: تطبيق المعرفة لتَطوير الأدوات والمواد والطرق والأنظمة التي تساعد الناس على تلبية حاجاتهم وإنجازها[١]. ويمكن اختصار التعريف ليكون: تطبيق التقدّم العلمي لإفادة البشرية[٢]، أو بعبارة أخرى: التطبيق العملي للمعرفة، في جانب معيّن[٣].

وقد يساء وصف التقنية على أنها «علم تطبيقي»[٤]، وهذا خطأ في حدّ ذاته[٥]، فالتقنية ليست علماً، رغم ارتباطهما الوثيق في عالم اليوم. نعم إن كثيراً من صناعات اليوم كالحاسوب، والبلاستيك، والأدوية، هي نتاج علم الإنسان بطبيعة الذرات والجزيئات. لكن العلم ليس مطلوباً ليتمكن الإنسان من استغلال التقنية والاستفادة منها. وعلى سبيل المثال فقد استطاعت البشرية أن تصنع سيوفاً بتّارة وتطورّها باستمرار قبل أن تتمكن من

---

(١) ينظر على الشبكة الدولية: user.mc.net/-kwentz/eduspeak.html.

(٢) sln.fi.edu/franklin/glossary.html.

وينظر: unistates.com/rmt/explained/glossary/rmtglossaryt.html ،

وينظر أيضاً: www.cogsci.princeton.edu/cgi-bin/webwn.

(٣) ينظر: www.i-c-s-inc.com/glossary.htm.

وينظر أيضاً: lists.oasis-open.org/archives/xmlvoc-comment/200301/msg00011.html.

(٤) ينظر: www.beta-rubicon.com/Definitions.htm.

(٥) ينظر: www.tomgraves.com.au/index.php.

فهم كيمياء الفولاذ وتركيبه الذري بقرون طويلة[١].

وعلى هذا فالتقنية هي: طرق تطبيقِ فَنٍّ أَو عِلْمٍ. وهي بالتالي في مقابل المعرفة المجرّدة بالعلم أو الفَنِّ نفسه[٢].

ويطلق هذا المصطلح اليوم بشكل واسع ليشمل العمليات والأنظمة والنماذج ونماذج المحاكاة، والأجهزة، والبرامج. وقد يستعمل ليشمل كل الأجهزة والبرامج، ووسائل الربط والوقاية، التي تستعمل مساندةً للعملية الرئيسة[٣].

وبناء على ما تقدم، فإن المعنى المراد بالتقنية في هذا البحث هو: تطبيق المعرفة والتقدم العلمي لخدمة الحديث الشريف وعلومه. أو بعبارة أخرى: استخدام الوسائل والأدوات والبرمجيات الحديثة لخدمة الحديث الشريف وعلومه.



(١) ينظر: www.sasked.gov.sk.ca/docs/chemistry/missionmars/contents/glossary/t.htm.

(٢) ينظر: www.scientology.org/wis/wisger/gloss.htm.

(٣) ينظر: www.ciao.gov/ciao_document_library/glossary/T.htm.



ثانياً: التقنية الحديثة، وجوانب استخدامها في خدمة الحديث الشريف:

يقصد بالتقنية الحديثة:

الأدوات والأجهزة والأنظمة التي تم تطويرها عبر تطبيق العلوم والمعارف الحديثة، وذلك مثل: التقنيات الإلكترونية والرقمية الدقيقة (الحاسوب بأنواعه، الأجهزة الكفية، الهاتف المتحرك)، تقنية الفضاء الافتراضي (الإنترانت، والإنترنت). والتقنية الحديثة في مقابل التقنية التقليدية التي يقصد بها: الأدوات والأجهزة والأنظمة التي كانت سائدة قبل، وكانت تعتمد أساساً على التقنيات الميكانيكية والكهربائية والكهروميكانيكية والكهرومغناطيسية، مثل: (المطابع وآلات الطباعة المصغرة وآلات التصوير وغيرها).

وتجب الإشارة هنا إلى أن التقنية الرقمية لا يقصد بها تحويل المؤشرات والعدادات إلى أرقام، وإنما المقصود هو ترميز المعلومات رقمياً، ثم التعامل معها بعد ذلك بوصفها أرقاماً[1]، وهذه الأرقام هي في الغالب رقمان اثنان فقط هما الصفر والواحد[2] وهذان الرقمان يعاد تشفيرهما

(١) الشبكة السعودية للمعلومات التقنية، .Saudi Network For Technical Information على الشبكة الدولية: .http://www.sauditech.net/w01.htm

(٢) ينظر: عائلة [حاسبات] ٨٠ x86؛ The 80x86 Family, Design, Programming, and Interfacing, by John Uffenbeck, 3rd Edition (2002), p.51-52.

وترميزهما حسب الأجهزة ونظام التشغيل، ونظراً لصعوبة التعامل مع الصفر والواحد فإن الغالب في أنظمة الحاسوب الشخصي المستعمل حالياً هو الترميز السداسي عشري[١].

١ ـ التقنية التقليدية والكهربائية:

انتشرت مع بداية الثورة الصناعية تقنيات جديدة كثيرة خدمت الإنسانية خدمة كبيرة، وليس هذا مقام بسط هذا الموضوع.

لكني أود أن أذكر هنا أبرز التقنيات التقليدية التي خدمت الحديث الشريف، وسأقف هنا وقفة سريعة عند المطابع، وآلات الطباعة المصغرة، وآلات التصوير.

فمع انتشار المطابع القديمة بدأت طباعة الكتب التراثية عموماً وكتب الحديث خصوصاً بواسطة ما يسمى: الطباعة الحجرية، التي تعتمد على صف نماذج الأحرف المحفورة معكوسة، ثم وضع الحبر عليها، ومن ثم وضعها على الورق والضغط عليها، إلى أن ينتقل الحبر من شكل الحرف المعكوس على القالب إلى الورقة.

ولا تزال بعض المراجع من كتب التراث الإسلامي مطبوعة بهذه الطريقة، أو مصورة عن كتب مطبوعة بهذه الطريقة، خصوصاً بعض كتب الرجال في المغرب العربي، مثل: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس للكتاني، وصفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر للمراكشي.

---

(١) ينظر: المراجع الآتية: – Microcomputer Systems; The 8086/8088 Family, Architecture,
Programming, and design. By Yu-Cheng Liu and Glenn A. Gibson, p.9. 2nd Ed (1986).
Prentice-Hall International Inc. London. The 80x86 Family, Design, Programming, and
The 80x86 IBM PC and −Interfacing, by John Uffenbeck, 3rd Edition (2002), p.51.
Compatible Computer, by: Mohamad Ali Mazidi and Jenice Gillispie Mazidi, p.2-4. 3rd Ed.
(2000), Prentice-Hall, New Jersey.

ثم ظهرت آلات الطباعة المصغرة والآلات الكاتبة، وهي مطورة عن الفكرة السابقة، وفيها يقوم الكاتب بالنقر على الحروف المطلوبة، وتقوم عتلة بتحريك قرص الأحرف إلى الحرف المطلوب، ومن ثم تضرب هذا الحرف على شريط حبر يمر أمام الورقة، فينطبع شكل الحرف على الورقة، وهكذا.

وارتبطت آلات الطباعة المصغرة بظهور المطابع العملاقة المعتمدة على ألواح وقوالب الزنك، وهي ذات المطابع التي لا تزال قيد الاستعمال في كثير من الدول.

كما ارتبطت بآلات التصوير الحراري[١]، حيث يتم تصوير نسخ كثيرة من الكتب بسرعة وتكلفة رخيصة.

وقد ساهمت هذه التقنيات في ظهور الكثير من كتب التراث، بأحجام صغيرة سهلة التداول والحفظ والقراءة، ورخيصة التكلفة إلى حد كبير.

ولا تزال بعض جهود المستشرقين في خدمة الحديث الشريف مطبوعة بهذه التقنيات التقليدية، كبعض المعاجم والفهارس كالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي من ترتيب ونشر أ. جي. ونسنك، وبعض كتب تراجم الرجال، وغيرها.

٢ ـ التقنيات الحديثة الإلكترونية والرقمية:

كانت بداية ظهور الحاسوب في الأربعينيات من القرن الماضي، وكان حجمه ضخماً للغاية، ولم يكن أكثر من مجرد آلة حاسبة عملاقة. لم يكن بالإمكان تطويره أكثر من ذلك حتى ظهور الدورات الكهربائية (الناقلات والمقاومات) المصغرة (الترانسيسترات)، حيث بدأت ثورة جديدة في عالم التقنية، سميت بالتقنية الإلكترونية أو الرقمية، وشملت جميع جوانب الحياة

---

(١) هي آلات التصوير الورقي التي لا تزال مستعملة إلى زماننا هذا، وإن كانت قد تطورت كثيراً، إلا أن فكرتها الرئيسة لا تزال هي نفسها.

تقريباً، فدخلت المصانع والمتاجر والمستشفيات والشوارع والبيوت. وانتشرت استخداماتها السلمية والحربية، والنافعة والضارة، كأي تقنية أخرى عرفها البشر عبر التاريخ![1].

تعريف الحاسب الإلكتروني (الكمبيوتر):

والذي يهمنا في هذا المقام التركيز على تقنية الحاسوب (الحاسب الآلي) بأنواعه، وخصوصاً الحاسوب الشخصي، وهو الأداة التي دخلت كل بيت تقريباً، وأصبح الجاهل بها أمياً في العرف العالمي[2]، وتنوعت استخداماته وبرمجياته حتى لا تكاد تحصر، وهي في ازدياد وتنوع وتسارع.

تنوعت تقنية الحاسب الآلي، وظهرت أنواع عديدة منه، منها: الحاسوب العملاق ويستخدم في الأبحاث العسكرية والعلمية والطبية، والحاسوب المكتبي والشخصي واسمه يدل على استخداماته، والحاسوب العميل الذي يتعامل مع الحاسوب الخادم الذي يستعمل في الشبكات، والحاسوب المحمول، والحاسوب الكفي، وأخيراً بعض أنواع الهاتف المتحرك.

هذا بالإضافة إلى الحاسوب المتخصص بعمل شيء بعينه كالأجهزة المستعملة في المجال الطبي والعسكري، وبعض الأجهزة المنزلية المزودة بمعالج صغير الحجم، ويكون بقدرات محدودة لأداء غرض محدود.

والذي يعنينا هو الحاسوب الشخصي بالدرجة الأولى، وأنواعه المرتبطة به كالحاسوب الكفي والهاتف المتحرك.

---

(١) التقنية ومنجزات هذه التقنية بحد ذاتها لا تعدو أن تكون وسيلة، يمكن استخدامها في المنافع والمضار، والذي يحدد كيفية الاستخدام هو الإنسان نفسه.

(٢) صدر بهذا قرار من منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة باعتبار العلم بالحاسوب ضرورة لاعتبار الشخص متعلماً، فلم تعد الأمية تقتصر على عدم معرفة القراءة والكتابة، بل أضيف إليها عدم معرفة استخدام الحاسب الآلي. ولذا فإن إحصائيات الأمية في الدول ستتغير في المستقبل القريب تبعاً لذلك.

ويرتبط بالحاسوب تقنية الفضاء الافتراضي، الشبكة الداخلية (الإنترانت) والشبكة الدولية (الإنترنت).

والحاسب الآلي هو: جهاز يقوم بالحسابات وتنظيم المعلومات طبقاً لخطوات معينة محددة ومخزنة في ذاكرة الجهاز[(١)].

وبعبارة أخرى أدق علمياً: هو جهاز يقوم بأداء حسابات معدة سلفاً، على أية بيانات مدخلة، ثم يقوم بعرض النتائج في حدود درجات معلومة من الدقة[(٢)].

وبخصوص تعريب هذه اللفظة، قامت بعض القواميس بتعريبها بدلاً من ترجمتها، فقالوا: جهاز الكمبيوتر[(٣)].

بينما قامت بعض القواميس الأخرى بترجمتها بـ«حاسب» فقط، رغم أن هذا القاموس نفسه يشير في أماكن أخرى إلى لفظة الكمبيوتر على أنها (حاسب آلي)، وأحياناً على أنها «حاسب إلكتروني»[(٤)].

صنع أول الحاسبات العلمية في عام (١٩٤٥م)، وكان يسمى (إيناك) (ENIAC) اختصاراً لمصطلح: (Electronic Numerical Intergrator And Computer)، وكان يحتوي على قرابة (١٧,٥٠٠) صمامة هوائية، ويبلغ وزنه أكثر من (٣٠) طناً، ويحتل مساحة (١,٥٠٠) قدم مربع. (ينظر: الشكل

---

(١) ينظر: قاموس الكمبيوتر العربي، مادة (computer)؛ Arabic Computer Dictionary, by: Mohamed Farid Ghanayem, Ph.D., (p. 95) University of Texas, Dallas International House Publications, Dallas, Texas.

(٢) ينظر: قاموس ماك ميلان لتقنية المعلومات، مادة (computer) (ص٦٤-٦٥)؛ Macmillan Dictionary of Information Technology, By: Dennis Longley and Michael Shain. (p. 64-65), 2nd Ed., (1985), The Macmillan Press. London and Basingstoke.

(٣) (Arabic Computer Dictionary, by: Mohamed Farid Ghanayem, Ph.D., (p. 95)..

(٤) ينظر: معجم مصطلحات الحاسبات الإلكترونية (Computer Dictionary)، مادة (computer) وملحقاتها؛ (ص: ٥٠-٥٢). إعداد: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ط. الأولى (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

رقم: ٢)[١]. وفي عام (١٩٥١م) كان ظهور الحاسب الإلكتروني: (UNIVAC 1)، اختصاراً لـ ((Universal Automatic Computer))[٢].

ثم ظهر في أواخر الخمسينيات الجيل الثاني للحاسب، وتبعه الجيل الثالث في الستينيات، ثم كان ظهور الجيل الرابع في السبعينيات[٣]، أما فترة السبعينيات فشهدت ظهور الإلكترونيات الدقيقة (microelectronics)، وكانت هذه الثورة التقنية تَعِدُ بوسائل وطرق جديدة تخدم قطاع الصناعة والمعلومات[٤].

تلا ذلك ظهور الحاسبات المصغرة (Mini Computers)، ثم الحاسبات الشخصية (Personal Computers)[٥] فبعد الحاسب التناظري والحاسب الإلكتروني الميكانيكي كان ظهور الحاسب الآلي الإلكتروني الرقمي، وهو المتوفر بين أيدينا الآن، وهو عبارة عن: جهاز يحتوي على وحدة معالجة مركزية، ويقبل مجموعة من الأوامر والبيانات، ويقوم بعمليات

---

(١) يمكن قراءة القصة الكاملة لهذا الجهاز، ومعلومات مفصلة عنه على الموقعين الآتيين: http://ftp.arl.mil/-mike/comphist/eniac-story.
html.http://www.seas.upenn.edu/-museum/.

(٢) ينظر: مقدمة إلى علم الحاسب الإلكتروني والبرمجة وقاموس ماك ميلان؛ Introduction to Computer Science and Programming, by: Liia Vilms, p.7. (1994), HarperCollins Publishers. And, Macmillan Dictionary of Information Technology, p.127.

(٣) ينظر: مهارات في الحاسوب، للبروفيسور عوض منصور، أ. موسى عبد الله حمدان، أ. محمد سعيد العولقي، أ. حسام الشرمان. (ص١٥-١٦). الطبعة الأولى (٢٠٠٠م/١٤٢٠هـ)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان.
ينظر: مقدمة إلى علم الحاسب الإلكتروني والبرمجة؛
Introduction to Computer Science and Programming, by: Liia Vilms, p.8-11.

(٤) ينظر: مقدمة الطبعة الثانية لقاموس ماك ميلان؛
nd Edition Preface of) Macmillan Dictionary of Information Technology.

(٥) ينظر: مقدمة في علم الحاسب الإلكتروني، د. عوض منصور، ومحمد أبو النور، (ص٢١-٢٢). الطبعة الخامسة (١٩٩٦م)، دار الأمل، إربد - الأردن.
وينظر: مقدمة إلى علم الحاسب الإلكتروني والبرمجة؛
Introduction to Computer Science and Programming, by: Liia Vilms, p.11-12.

حسابية وغيرها على هذه البيانات حسب الأوامر، ثم يعطي النتائج[1].

وقد دخلت اللغة العربية هذا المجال متأخرة، وأتاحت أنظمة التشغيل والبرمجيات الداعمة للعربية إصدار برامج عربية تخدم مختلف العلوم والأغراض. وسنذكر في القسم الآتي نبذة مختصرة عن استخدامات تقنية الحاسوب في خدمة الحديث الشريف.

٣ ـ التقنية الحديثة في خدمة الحديث الشريف:

(أ) تاريخ استخدام التقنية الحديثة في خدمة الحديث الشريف: كانت بداية التوجه الفعلي للاستفادة من الحاسب الآلي في خدمة الحديث الشريف متأخرة عن التطويرات الهائلة والمراحل الكثيرة التي مرّ بها تطوير هذا الجهاز.

وقد بدأت الجهود في الثمانينات، حيث سمعنا أن جامعة أم القرى بمكة المكرمة قامت بإنشاء قسم خاص للعمل في إنتاج برمجيات في الحديث النبوي الشريف والشعر العربي، كما أنشأت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة قسماً مماثلاً، وكذلك جامعة قطر، ولست أدري كيف آلت الأمور في هذه الأقسام، وهل تم إنجاز برمجيات أم لا.

كما سمعنا في تلك السنين عن قيام الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بإدخال العديد من كتب الحديث النبوي الشريف على الحاسوب، وكان يعزم على إصدار موسوعة حديثية مميزة، وأصدر منها بداية سنن ابن ماجه ولكني لم أقف عليه. وقد سألته مرة في عام (٢٠٠٣م) عن مصير هذا العمل، وهل تركه أم لا، فقال إنه لم يتركه، ولا يزال يحلم بإنجاز هذا العمل الذي يختلف عن غيره من حيث الدقة واعتماد الاختلافات والتوثيق، إلا أن العمل يواجه بعض الصعاب والمشاكل التقنية.

---

(١) ينظر: قاموس ماك ميلان، مادة (الحاسب الإلكتروني الرقمي)؛
(Macmillan Dictionary of Information Technology. P. 106-107, (Electronic Digital Computer.

ثم جاءت شركة صخر العالمية، وهي الشركة الرائدة في مجال تطوير البرمجيات العربية والإسلامية[1]، وقد كان باكورة إنتاجها برنامج صحيح البخاري، الذي كان يباع بسعر مرتفع جداً (حوالي ١٢٠٠ ريال)، ولم أقف على هذا البرنامج مباشرة، إلا أن الذين اطلعوا عليه مدحوه.

ثم جاء النصف الثاني من التسعينات، وتوالى ظهور الشركات المنتجة للبرمجيات الإسلامية عموماً، وبرمجيات الحديث الشريف خصوصاً.

فظهرت برمجيات شركة صخر، وشركة العريس، وشركة التراث، وغيرها من الشركات التجارية والخيرية، كما سنرى في الفقرة الآتية.

(ب) الجهود المبذولة حالياً في خدمة الحديث الشريف[2]: كان النصف الثاني من التسعينات البداية الحقيقة لظهور برمجيات حديثية مميزة، وجاءت موسوعة الحديث الشريف الكتب التسعة من شركة صخر (العالمية)، وكانت ثورة في عالم البرمجيات التي تخدم الحديث الشريف، وقد كتبت عن هذا الإصدار بالتفصيل في النشرة الثقافية لدار البحوث «صدى الدار»[3] فلا داعي للتكرار، لكنني أقول في عجالة: إن موسوعة الحديث الشريف الكتب التسعة لا تزال من أفضل وأبرز الجهود التي بذلت في خدمة الحديث الشريف، وإذا عرفنا أن أول صدور لها كان قبل قرابة عشر سنوات لعلمنا مدى تميزها.

ثم جاءت شركة العريس، وأصدرت مكتبة الحديث الشريف.

---

(١) كان لهذه الشركة دور كبير في إدخال الحاسب الآلي إلى العالم العربي، رغم كل الملحوظات على الأجهزة والبرمجيات والأسعار آنذاك.

(٢) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: التقنية الحديثة في خدمة السنة النبوية الشريفة، للباحث، مقدم للندوة العلمية الدولية حول الجهود المبذولة في خدمة السنة... والتي تنظمها جامعة الشارقة، ص (١٢-٢٤).

(٣) ينظر: نشرة «صدى الدار» تصدر عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، السنة الأولى، العدد رقم (٩) ص (١٤-١٥).

ثم جاءت شركة التراث وأصدرت الموسوعة الذهبية في الحديث ـ وفي اعتقادي أنها أفضل برامج الشركة ـ، ثم أصدرت المكتبة الألفية (أكثر من ألف مجلد في الحديث، وأصدرت عدة برمجيات حديثية في التخريج والأحاديث الضعيفة والموضوعة، كما أصدرت مؤلفات أخرى مشتقة من غيرها مثل: مؤلفات ابن حجر والسيوطي وغيرهما.

كما ظهرت شركات أخرى متعددة، بعضها له علاقة بالحديث الشريف، كبرنامج تحفة الباحث لعمل الحواشي والتعليقات، حيث يقوم بتخريج الأحاديث والآيات تلقائياً، ويقوم بكتابة تعليقات العلماء على الأحاديث تلقائياً.

ورغم أنني اشتريت البرنامج إلا أنني لم أتمكن من استخدامه، حيث كان يغلق بطريقة عشوائية عند محاولة استخدامه.

كما ظهرت شركات كثيرة شخصية وأهلية وخيرية وأكاديمية تعمل على خدمة الحديث الشريف وتقديم الكثير من الخدمات عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، ومن أشهر هذه الجهود:

١ ـ موقع الحديث الشريف لشركة حرف (hadith.al-islam.com) ويعرض الكتب التسعة؛ صحيحي: البخاري ومسلم، وسنن: الترمذي والنسائي وأبي داوود والدارمي وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، بالإضافة إلى بعض كتب الشروح على هذه الكتب.

٢ ـ موقع الحديث الشريف التابع لجامعة الأزهر (http://www.alazhr.org/Al-Sonna/Default.asp?Action=Start)، ويحتوي على صحيحيْ البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني والبيهقي وموطأ مالك ومسنديْ أحمد والحميدي.

ـ موقع جامع الحديث النبوي، (www.sonnh.com)، وهو مشروع خيري ضخم، يضم في قاعدة بياناته أكثر من أربعمائة كتاب مسند من كتب الحديث النبوي الشريف، مجموعها أكثر من عشرين وخمسمائة ألف حديث

وأثر مسندٍ، بدءًا من الصحاح والسنن والمسانيد ومرورًا بالمستدركات والمعاجم والمشيخات وانتهاء بالمنتخبات والأجزاء. كما يعرف بالرواة، ويشرح غريب الألفاظ، بالإضافة إلى تقسيم موضوعي.

٤ ـ موسوعة الحديث الشريف، من موقع الشبكة الإسلامية (www.islamweb.net)، ويحتوي على عدد كبير من كتب السنة، بالإضافة إلى مجموعة من الكتب والمقالات في: أمثال السنة النبوية والقصص النبوي، وجوامع الكلم ومقدمات السنن الأربعة ومسند أحمد، وكتب التراجم والمصطلح وغريب الحديث، وإعجاز السنة النبوية والأحاديث القدسية، وغيرها.

٥ ـ مشروع المحدث، (www.muhaddith.org)، وهو مشروع خيري ضخم مميز، يعمل على إعداد مكتبة علمية مجانية، ويحتوي على أكثر من (١١٩) كتاباً من أهم المراجع الإسلامية في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف والفقه، وعدد من القواميس.

بالإضافة إلى برنامج بحث قوي يتيح سهولة الوصول إلى المعلومة.

وقد كتبت عنه مقالاً موسعاً في «صدى الدار»[١] .

هذه بعض النماذج البسيطة على المشاريع المبذولة لخدمة الحديث النبوي الشريف.

وبهذا يتبين لنا أنه يمكن ـ بل يجب ـ استغلال التقنية الحديثة بكل جوانبها، سواء أجهزة الإعلام الإلكترونية (مثل الفيديو، الحاسبات، الأقراص المضغوطة، أقراص الليزر، الأشرطة السمعية، وكذا التلفاز، والإذاعة، والبث الفضائي) كأدوات لإنشاء برامج خدمية للحديث الشريف،

---

(١) ينظر: «صدى الدار»، تصدر عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، السنة الأولى، العدد (٩)، ص (١٢).

وبرامج تعليمية وتوضيحية، وبرامج توثيقية، وبرامج تحليلية، وغيرها، لنشر الوعي الديني، والحديثي، ونحن نعيش في زمن هجمة شرسة جديدة على الإسلام عموماً، والحديث الشريف خصوصاً، وصولاً إلى الهجوم على القرآن الكريم[1].

إن استغلال التقنية الحديثة بكامل جوانبها أمر مهم جداً، وهو عمل لا يمكن للأفراد أن يقوموا به، بل يجب أن يحظى بدعم حكومي ومؤسساتي ليستطيع أن يبدأ بداية قوية وأن ينتج إنتاجاً مميزاً، يرقى إلى أن يكون على مستوى المنافسة البرمجية والخدمية.

فالإنتاج المميز يجب أن يمر بالمراحل الآتية: الفكرة، ثم الدراسة، ثم الدعم والتمويل، ثم التنفيذ والإنتاج، ثم الدعاية والتسويق .(ينظر: العرض التخطيطي)وهذا يبين لنا ضرورة قيام الحكومات بتبني ودعم الأفكار المطروحة من قبل الباحثين والمختصين، والعمل على تحويلها من خيال وفكرة إلى حقيقة تخدم العلم والمعرفة.

---

(١) كما فعل المدعو د. خالد منتصر بالهجوم على الطب النبوي أولاً حيث عمد إلى الأحاديث والآثار المشكلة، ثم قام بخلط السليم بالسقيم، والصحيح بالموضوع في محاولة خبيثة للتلبيس على العوام، وسمّاها: الحجامة دجل واحتيال باسم الدين، ونشرت على موقع إيلاف مؤرخة (٥/١٠/٢٠٠٤م)، على العنوان الآتي: //:http = www.elaph.com/Health/2004/10/14018.htm. ثم عمد إلى الاعتداء على القرآن الكريم فكتب ضد الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، مقالة أسماها: القرآن كتاب دين وهداية وليس كتاب فيزياء أو كيمياء، نشرت على موقع إيلاف مؤرخة (١٤/١٠/٢٠٠٤م)، على العنوان الآتي: .http://www.elaph.com/ElaphWriter/2004/10/15832.htm ثم أردفها بواحدة أخرى تحت عنوان: أكذوبة الإعجاز العلمي، نشرت على موقع إيلاف مؤرخة (٢٣/١٠/٢٠٠٤م)، على العنوان الآتي: /http://www.elaph.com/ElaphWriter/2004/10 17517.htm. وهو نفس العنوان الذي تستعمله مواقع التنصير والرد على المسلمين!، انظر مثلاً المواقع: http://www.alkalema.us/ekzoba ؛ /http://www.thegrace.com/books.
memory.htm. http://www.sonsofi.org/scientific_miracle.html.
http://www.elaph.com/Health/2004/10/14018.htm.

● رابعاً: آفاق توظيف التقنية الحديثة لخدمة الحديث الشريف: سأركز في هذا القسم على الآفاق التي يمكن أن ترى النور في خلال السنين القليلة القادمة، والتي يمكن أن تساهم بشكل مباشر في خدمة الحديث الشريف خصوصاً، والدين الإسلامي عموماً.

● إصدار برنامج الحديث الشريف للحاسوب الكفي: مع تسارع وتيرة التطور في الأجهزة الدقيقة والمحمولة، فإن من الضروري ـ والمتوقع في المستقبل القريب إن شاء الله ـ نزول كثير من البرامج الإسلامي في مختلف العلوم ـ ومنها الحديث الشريف ـ خاصة بالأجهزة الكفية (حاسوب الجيب)، وأجهزة الهاتف المتحرك[1].

● استخدام الفضاء التخيلي للتدريس: يمكن استغلال هذه التقنية الجذابة في عمل دروس علمية تطبيقية عملية لتدريس الحديث الشريف وعلومه.

● إنتاج موسوعة علمية شاملة عن الحديث النبوي الشريف: يجب أن تدخل الدول والمؤسسات العلمية الضخمة للعمل على إنتاج موسوعة علمية شاملة عن الحديث النبوي الشريف تؤدي غرضين اثنين: تكون مرجعاً علمياً للعلماء والباحثين، وتكون في نفس الوقت أداة تعليمية للطلبة والدارسين. على أن تحتوي هذه الموسوعة على واجهتين، واجهة علمية بحثية، وواجهة تعليمية تفاعلية.

● العمل على إنتاج مرجع متكامل لكل المراجع الموجودة حالياً: يمكن أن يتم ذلك بتوحيد جهود الشركات العاملة في هذا الجانب، وتبادل قواعد البيانات، بحيث تقوم الشركات بالعمل معاً لتطوير برنامج يكون

(١) بعد كتابة هذا البحث وتقديمه، وقفت ـ بحمد الله تعالى ـ على برنامج مكتبة الحديث الشريف، بإصدار خاص بالحاسب الكفي، وهو من إنتاج شركة (أمد سوفت) (www.amadsoft.com). وقد تحدثت عن البرنامج بالتفصيل في بحث: التقنية الحديثة في خدمة السنة الشريفة، (ص٢٤).

مرجعاً متكاملاً شاملاً، يشتمل على كل المراجع الموجودة في إصدارات الشركات المختلفة، ويحتوي خصائص وميزات وخبرات كل شركة، ويتلافى العيوب الشائعة، من أجل الوصول إلى أعلى درجة من الإبداع والإتقان.

● خاصية تجميع الجزئيات والمقتطفات للبرامج: آمل أن يقوم المبرمجون على إضافة خدمة جمع الجزئيات والمقتطفات من البرنامج، لتكوين جزئيات ومفردات البحث العلمي، وذلك عن طريق خاصية تتيح للمستخدم إضافة مقتطفات وأجزاء من مختلف نتائج البحث ومختلف مراجع البرنامج المتوفرة إلى مشروعه العلمي والبحثي، بحيث يمكن له جمع وترتيب وتنقيح هذه المقتطفات لتكوين خطة للمشروع العلمي الذي يعمل عليه، مما يؤدي إلى اختصار أوقات وجهود كثيرة، ويقلل الحاجة إلى اللجوء إلى برامج أخرى للقيام بهذا العمل[1].

● إنتاج ألعاب ومسابقات تثقيفية: يجب التوجه إلى إنتاج ألعاب ومسابقات تثقيفية عامة وخاصة، تخدم الطلبة والعملية التعليمية، ولا يوجد - حسب علمي- سوى برنامج اختبر معلوماتك الإسلامية، وهو برنامج قديم وبدائي ويعمل على الإصدار القديم من نظام التشغيل ـ، ويوجد بعض الأسئلة في موسوعة حرف للحديث.

● حفظ المخطوطات رقمياً: يجب العمل على حفظ المخطوطات رقمياً عن طريق تصويرها ثم حفظها على أقراص مضغوطة، مع الاستفادة من تقنيات ضغط الصور مع الاحتفاظ بالجودة، مثل حفظها بتنسيق (JPG)، أو (PNG)(1). وقد قام مركز جمعة الماجد للبحوث ودار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي باستغلال هذه التقنية، لتصوير ما يحتاج إليه

---

(١) هذه الخاصية متوفرة في برامج بحثية باللغة الإنجليزية منذ عام ١٩٩٥م، وأول برنامج رأيت فيه هذه الخاصية كانت موسوعة كمبتون التفاعلية (Compton Interactive Encyclopedia)، وقد أعجبتني الفكرة كثيراً، وكانت تشكل إبداعاً برمجياً، وخاصية عملية مفيدة.

كل منهما من مخطوطات، باستخدام تقنيات الحاسوب المتوفرة، وحفظها على أقراص مضغوطة، مما يسهل عملية التصوير من المصدر، وعملية النقل والشحن، وعملية الحفظ والفهرسة، وعملية النسخ والتوزيع، وعملية الطباعة[1]. (ينظر: العرض التخطيطي).

● العمل على نشر المخطوطات المصورة بالتقنيات المتطورة: يمكن العمل على نشر المخطوطات المصورة عن طريق بيعها أو توزيعها عبر الشبكة الدولية، خصوصاً وأن الشبكة فائقة السرعة ((DSL، ADSL)) قد أصبحت في متناول الكثيرين، ويمكن الحصول عليها في المنزل، ولذا فلن تكون هناك مشكلة في تنزيل صور المخطوطات من الشبكة الدولية. ولا بد من الإشارة هنا إلى مشروع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الذي بدئ العمل به في سبتمبر ٢٠٠٠م، ويهدف لحفظ مخطوطات مكتبة الأزهر رقمياً، ومن ثمّ نشرها على شبكة (الإنترنت)، حيث بدأت معالم هذا المشروع بالظهور، ومن المتوقع أن يضم الموقع مخطوطات الأزهر التي يزيد عددها على ٤٢٠٠٠ مخطوطة، من بينها ٩٠٠٠ مخطوطة نادرة، لا يوجد منها نسخ أخرى في أي مكان في العالم.وقد تحدد الموعد النهائي لإطلاق المشروع رسمياً على شبكة الإنترنت بشهر أبريل من عام ٢٠٠٥م، خلال احتفال كبير يشهده كبار الشخصيات الرسمية ورجال العلم والدين والفقهاء والأكاديميين من مختلف أنحاء العالم.على أمل أن تكون هذه المبادرة المميزة بداية لمبادرات مشابهة تهدف إلى الحفاظ على كنوز الثقافة الإسلامية والتراث العلمي المدفون في خزائن المكتبات، ونشرها.

---

(١) يبلغ عدد المخطوطات العربية التي لم تحقق علمياً ولا تجارياً قرابة أربعة ملايين، حسب تقديرات أحد المسؤولين بمنظمة اليونسكو، في لقاء إذاعي معه.وبحساب رياضي بسيط، إذا قمنا بتوجيه كافة طلاب الدراسات العليا في الجامعات إلى تحقيق هذا التراث العلمي، فإننا بحاجة إلى قرابة ألف عام لإخراج هذا الكمّ المعرفي الهائل. وهنا يتضح لنا مدى التقصير في خدمة هذا التراث الفريد من نوعه. وكخطوة أولى فإن من الواجب جمع هذا التراث وحفظه بكافة الوسائل المتاحة، إلى أن ييسر الله تعالى ظهوره أو ظهور أفضل ما فيه.

● **الاستفادة من تقنيات التخزين المتطورة (الدي في دي) والأشعة الزرقاء (بلو راي):**

يمكن الاستفادة من تقنية أقراص الفيديو الرقمية (الدي في دي)، وهي أقراص كبيرة المساحة، فيمكن الاستفادة منها في تخزين صور المخطوطات، حيث يمكن للقرص الواحد من هذه الأقراص أن يستوعب المعلومات التي تسجل عادة على سبعة أقراص مضغوطة. علماً بأنه بنفس الحجم والوزن. ويمكن زيادة هذه الكمية للوصول إلى تخزين أكثر من ستة وعشرين قرصاً من الأقراص العادية على قرص واحد فقط! عبر التسجيل المزدوج على طبقتين، ومن الجهتين.

كما يمكن الاستفادة من التقنية الجديدة الواعدة الأشعة الزرقاء (بلو راي)، وهي تقنية هائلة يمكنها تخزين أضعاف كمية المعلومات على قرص واحد، ويتوقع لها أن تسود وتنتشر في هذا العام (٢٠٠٥م) .(ينظر: العرض التخطيطي).

ومع استمرار هبوط أسعار هذه التقنيات وتوافرها وتطور أدائها، أصبح لدى كثير من الباحثين والمهتمين أجهزة تصوير رقمي للاستفادة منها في أعمالهم العلمية.

● **التنبه لمخاطر الهجمة الشرسة على التراث الإسلامي:**

تجب المبادرة بحفظ التراث الإسلامي بشتى الوسائل المتاحة وبأسرع ما يمكن، فمع استمرار الهجمات الصريحة والمتواصلة على التراث الإسلامي، فإنه لا يستبعد أن تكون هناك أعمال تخريبية متعمدة للقضاء على التراث العربي الإسلامي.

وقد حدث مؤخراً في (٢٠٠٤/٩/٢م) حريق في مكتبة الدوقة «أنا آميليا» العريقة، في مدينة ويمار شرق ألمانيا، حيث تم تدمير حوالي (٥٠.٠٠٠) كتاب، بالإضافة إلى تضرر حوالي (٦٢.٠٠٠) كتاب ضرراً بالغاً.

وقد تحدث بعض المحللين عن احتمال وجود عدد من الكتب العربية والإسلامية النادرة. ولم يحدد سبب الحريق بعد![1].

إن مبادرة الدول العربية والإسلامية كلها مجتمعة للتنسيق فيما بينها لجمع هذا التراث الهائل، وتخزينه وفهرسته، ومن ثم العمل على إحياء ونشره، يعتبر عملاً ضرورياً وملحّاً، من أجل إنقاذ هذا التراث المميز، الذي لم يكن لأمة من الأمم مثله.

● **تطوير برنامج لقراءة المخطوطات آلياً:**

إمكانية تطوير برنامج لقراءة المخطوطات آلياً تبدو مستحيلة حتى الآن، حيث إنَّ تقنيات قراءة خط اليد باللغة العربية لا تزال بدائية، وهي بحاجة إلى الكثير من التطوير والتجارب والبرمجة، ولا يبدو أن سوقها رائج في العالم العربي، لذا فإن الشركات الكبرى العريقة في هذا المجال ليست متحمسة للاستثمار في تطوير هذه التقنية.

أما تقنية القراءة الآلية للنصوص المطبوعة فهي موجودة، ولا بأس بها، وتصل نسبة الدقة فيها إلى حدود ثمانين بالمئة (٨٠٪).

ومن الأسباب التي تؤخر ظهور مثل هذه التقنية خصوصيات اللغة العربية وكثرة الأحرف فيها وتغيّر شكل الحرف حسب موقعه في الكلمة، فمجموع الأحرف العربية بالنسبة للحاسوب حوالي المئة حرف[2]، يضاف إليها علامات التشكيل والنطق (السكون، والحركات، والشدة، وعلامة المد).

---

(١) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: بحث «ميزات الحفظ الرقمي للمخطوطات»، للباحث، وهو في طور الإعداد للنشر.

ينظر: http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1335816,00.html

وينظر: http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=93163

(٢) هذه الأحرف هي: الأحرف الثمانية والعشرون، باعتبار وجودها منفصلة، ثم باعتبار وجودها في أول الكلمة، أو في وسط الكلمة، أو في آخر الكلمة. مع العلم بأن بعض الأحرف لا تتغير في جميع هذه المواضع، فالواو المنفصلة، هي نفسها الواو في أول الكلمة.

وإذا لم يكن هذا كافياً، فإن من خصائص اللغة العربية أيضاً: أن اتصال الحروف وانفصالها يخضع لعدة عوامل، فليس كل حرف في آخر الكلمة متصلاً بما قبله، فمثلاً لا يكون الحرف الأخير متصلاً بما قبله إذا سبقه حرف الواو مثلاً. وإذا كان في وسط الكلمة فإنه لا يكون متصلاً بما قبله لكنه يكون متصلاً بما بعده. وهكذا[١].

يضاف إلى ذلك أن الكتابة اليدوية تختلف بعض الشيء عن الكتابة المطبوعة، فمثلاً لاحظ كتابة حرف السين في الكلمة الآتية: (الساعة ـ الــاعة)، وكذا حروف أخرى تتعلق بالتنقيط (كالنون في آخر الكلمة)، وحذف بعض الأحرف، في مثل (السموات)، وغير ذلك.

لكن هذا كله لا يعني استحالة إمكانية تطوير برمجيات تفهم هذه الضوابط وتتعامل معها بطريقة جيدة، وعسى أن يكون ذلك قريباً.

إنني على يقين بأنه في حال وجود سوق عربية قوية بما فيه الكفاية فإن الشركات المطورة (العربية والأجنبية) ستتسابق للحصول على حصة في تلك السوق عبر إنتاج البرمجيات حسب حاجة السوق ومتطلبات المستخدم.

● **عرض صور جميع نسخ المخطوطات لكل المراجع المتوفرة في البرنامج:**

يمكن أن يقوم المبرمجون بتطوير برامجهم بحيث يقوم كل برنامج بعرض صور من جميع نسخ المخطوطات لكل حديث، فيمكن حينئذ قراءة الحديث والتأكد من نسخه المخطوطة المرفقة به، ومقارنة الاختلافات. (ينظر: العرض التخطيطي).

● **إجازة الرسائل الجامعية الرقمية:**

من الآفاق المتوقعة أيضاً: أن تعمل الجامعات على إجازة الرسائل

---

(١) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: بحث الحاسب الآلي ومشاكل اللغة العربية، للباحث، وهو في طور الإعداد للنشر.

الجامعية المبرمجة، وأعني بذلك مثلاً: أن يقوم الطالب بتحقيق الكتاب إلكترونياً، مع إرفاق جميع نسخ المخطوط المتوفرة لديه، فتكون كل مسألة أو صفحة من المخطوط معروضة كما هي في الأصل المخطوط، ومطبوعة كما قرأها المحقق، مع إبراز جميع الاختلافات بين النسخ بالألوان، وتوضيح النقاط التي يرغب المحقق في الإشارة إليها، كالفوائد والحواشي ونحوها. ويكون هذا بمثابة تحقيق علمي دقيق. يفيد في إمكانية التأكد من دقة التحقيق، وإمكانية التأكد من الصواب بسهولة في حال وجد خطأ، وذلك لوجود الأصول التي نقل عنها المحقق.

● **استخدام الزر الأيمن للمؤشر:**

من الآفاق المتوقع تطبيقها في القريب العاجل إن شاء الله: استخدام الزر الأيمن لفأرة التأشير، حيث يلاحظ قلة استخدام البرامج الإسلامية لهذه الخاصية الممتازة، وهذا قصور كبير جداً.

كانت بداية ظهور استخدام الزر الأيمن بشكل أساسي عام (١٩٩٤-١٩٩٥) مع ظهور نظام التشغيل الجديد (وندوز ٩٥)، وكان الزر الأيمن وقتها ثورة في عالم الحاسوب، حيث أصبح بإمكان المستخدم الضغط بالزر الأيمن على أي شيء في الحاسوب للوصول إلى أهم الأوامر المتعلقة بهذا الشيء.

وللأسف فهذه الخاصية تكاد تكون معدومة في البرمجيات الإسلامية، رغم أهميتها وفائدتها الكبيرة للمستخدم.

ويمكن على سبيل المثال: الضغط بالزر الأيمن على أحد رواة الحديث للوصول إلى ترجمته ومواضع الترجمة في الكتب المختلفة، ومعرفة عدد مروياته حسب الكتب والمصادر، ومروياته حسب درجة صحتها، ونحو ذلك من المعلومات المهمة.

كما يمكن على سبيل المثال: الضغط بالزر الأيمن على الحديث لمعرفة تخريجه وطرقه ورواته، والحكم على كل طريق من طرقه،

والمواضيع التي يندرج تحتها، ونحو ذلك من المعلومات. ويمكن الضغط بالزر الأيمن على كلمة غريبة لمعرفة معناها ومرادفاتها في مختلف المعاجم. وهكذا .(ينظر: العرض التخطيطي).

● **اعتماد الاختلافات بين النسخ المخطوطة للمصادر:**

من الآفاق التي يمكن العمل على إيجادها: قيام الشركات المنتجة للبرامج باعتماد الاختلافات بين النسخ المخطوطة لكل كتاب، وهذه من الميزات المهمة جداً، وهي سهلة التطبيق، فيمكن أن تثبت الاختلافات بين النسخ بلون آخر مثلاً، أو عن طريق وضع علامة معينة في موضع الاختلاف ويتاح للمستخدم النظر في الاختلافات بالضغط عليها، أو تمرير مؤشر الفأرة فوقها.

● **تثبيت أرقام الصفحات للطبعات المختلفة:**

من الأفكار العلمية المفيدة جداً أن يقوم المبرمجون بإضافة خاصة اختيار ظهور أرقام الصفحات حسب الطبعة المطلوبة، وذلك بأن تثبت أرقام الصفحات المختلفة لكل طبعة من طبعات الكتاب، وهي خاصية مهمة جداً، ومن السهل التطبيق على ذلك في عالم الحاسوب، وإذا ما أريد للحاسوب أن ينافس الكتاب بطريقة فعّالة[1] فإن مثل هذه الميزات لا يمكن الاستغناء عنها.



(١) إن أكثر الخبراء تعصباً للحاسوب لا يمكنه الجزم بإمكانية أن يحل الحاسوب محلّ الكتاب بشكل كلّي، ولا يزال تصفح الكتاب وتقليب أوراقه هو الوسيلة المثلى لأكثر الاستخدامات، بما فيها استخدامات برمجة الحاسوب!، فنجد أن مكاتب المبرمجين المحترفين تمتلئ بالملصقات والأوراق (المبعثرة) والكتب والمراجع المطبوعة، وغيرها.



ملحق: تقويم الجهود المبذولة في خدمة الحديث الشريف



أولاً: ملحوظات عامة

● **الكمّ أولاً:**

يلاحظ على أكثر الجهود المبذولة في خدمة الدراسات الإسلامية عموماً والحديث الشريف خصوصاً تركيز الشركات على حشد أكبر عدد (رقم) ممكن من الكتب في كل إصدار من إصداراتها، فليست العبرة بالنسبة لهذه الشركات الجودة أو الدقة أو الميزات الجديدة أو غير ذلك، وإنما كل ما يعنيها هو الرقم الذي سيوضع على الغلاف.

ومما يؤسف عليه أن كثيراً ممن يقتنون هذه البرامج ينظرون إلى تلك البرامج بهذه النظرة، ويكون الرقم الموضوع على العلبة هو الدافع للشراء!.

● **الحاسوب أداة للحفظ والتخزين فقط:**

أكثر البرامج التي تعنى بخدمة العلوم الدينية تستخدم الحاسوب كأداة لحفظ الكتب وتخزينها إلكترونياً فقط ليس إلا، فهو في الحقيقة (حافوظ أو خازون!)، مع إضافة أداة للبحث (وهي موجودة تلقائياً ومرفقة مع البرامج

التي تقوم بإنشاء قواعد البيانات، فلا توجد أية إضافة برمجية في الحقيقة)، وتعليب البرنامج وبيعه، وهذا على أهميته لا يعتبر استغلالاً فعالاً وعملياً لقدرات الحاسب الآلي المتزايدة، بل هو استغلال لجزيئة بسيطة منه فقط. وإن من العار علينا أن تبقى الأمور على هذا المنوال، ولولا بعض الجهود الممتازة من بعض الشركات ـ كشركة حرف مثلاً ـ لكانت الصورة قاتمة جداً.

● **أنظمة الحماية المستخدمة:**

يحق للشركات المنتجة القيام بحماية حقوقها قدر الإمكان، بشرط أن لا يؤثر هذا على استفادة المستخدم للبرنامج. وبعض أنظمة الحماية المستعملة في كثير من هذه البرمجيات (في الحقيقة جميع البرمجيات التجارية) يؤدي إلى إزعاج كبير للمستخدم، وخصوصاً أنظمة الحماية الموضوع على القرص المضغوط (السي دي)، وذلك لأنه يتطلب وجود القرص أثناء العمل على البرنامج، مع العلم أن الأجهزة اليوم يمكنها أن تتحمل تخزين جميع هذه البرامج على القرص الصلب (الهارد ديسك)، وتشغيلها دفعة واحدة، والانتقال بينها بسهولة ويسر.

إن إجبار المستخدم على إدخال القرص المضغوط (السي دي) لكل برنامج أثناء تشغيله ـ وبالتالي استحالة استخدام برنامج آخر أثناء تشغيل هذا البرنامج ـ يشبه أن تدخل إلى مكتبتك، حيث يحظر عليك ناشر كل كتاب أن تفتح أكثر من كتاب على نفس الطاولة!.

وبعض الشركات تبالغ جداً في أنظمة الحماية، فشركة التراث مثلاً: تضع قسماً في بداية التنصيب، وصورة فتوى تحرم النسخ، ثم قسم وتهديد بالصوت والصورة يجب مشاهدته والاستماع إليه، ثم بعد ذلك تجبر المستخدم على تفعيل نسخته، عن طريق رقم خاص مميز للقرص المضغوط (السي دي)، وعن طريق رقم خاص بجهاز المستخدم يقوم البرنامج بحسابه وإظهاره على الشاشة، وبعد كل ذلك يتطلب منه أن يقوم بتقديم هذه المعلومات إلى الشركة للحصول على رقم ثالث لتفعيل البرنامج، ويقوم

البرنامج بعدها بفحص هذه المعلومات عند كل استخدام للبرنامج، كما يقوم بعرض فتوى تحرم نسخ البرامج عند كل تشغيل[1].

---

(١) تاريخ تطور الحماية في هذه الشركة غريب جداً، فقد بدأت أولاً بإصدار برامجها محمية عن طريق قرص مرن (فلوبي) (Floppy Disk)، وبه ثلاث أو خمس مرات تنصيب، وبعدها يتوقف عن العمل تماماً، ويتم أثناء التنصيب نقل الحماية إلى القرص الصلب (الهارد ديسك) (Hard Disk). وأذكر أنني اشتريت أحد البرامج من الشركة في معرض الشارقة عام ١٩٩٧م أو ١٩٩٨م، وعندما قمت بتنصيبه رفض قبول قرص الحماية، فرجعت إلى الشركة، وأعطاني الأخ المسؤول نسخة أخرى ثم أخرى، فلم تكونا أحسن حالاً من سابقتهما، فطلب مني طلباً غريباً وهو أن أحضر جهازي إليه. وبسبب حاجتي للبرنامج فإنني قمت بإحضار الجهاز، وقام بمحاولات عدة من نسخ مختلفة، وباءت كل هذه المحاولات بالفشل. فما كان مني إلا أن أرجعت البرنامج واستعدت نقودي، والطريف أنني خسرت أكثر من سعر البرنامج على المواصلات ذهاباً وعودة متكررة !.ثم إني طلبت من البائع أن أرى أحد المبرمجين أو المسؤولين، واجتمعت مع أحدهم، وتناقشنا مطولاً، وأبديت له وجهة نظري تجاه أنظمة الحماية عموماً، وبعض الأنظمة المزعجة للمستخدم خصوصاً، وأبدى تفهمه، وعلّل بأنهم صرفوا مبالغ طائلة في التطوير، فأجبته بأنه لن يتمكن من بيع الكثير من النسخ بهذه الطريقة، مما يؤدي إلى دخل أقل للشركة، بل إن بعض المستخدمين سيصرفون النظر بسبب هذا الإزعاج، وذكرت له ما حصل معي.لا يحضرني اسم هذا الأخ الفاضل الآن، إلا أنني أعرفه ويعرفني بالشكل، ونحن أصدقاء مقربون من وقتها، ونتقابل كل عام باستمرار في معرض الكمبيوتر في دبي (Gitex). وتطرق الحديث أيضاً إلى بعض جوانب البرامج وميزاتها وعيوبها، حيث إنني على اطلاع واسع على برامج الشركة فكل إصداراتها تقريباً متوفرة لدينا في مكان العمل. ومن بين الأمور التي اقترحتها: أن تقوم الشركة بفهرسة كلمات الكتب تلقائياً ـ توجد برامج تقوم بهذا، منها برامج طورتها شركة صخر، وغيرها ـ ثم يرفق هذا الفهرس بالبرنامج، ويقوم البرنامج بالبحث في الفهرس بدلاً من البحث داخل نصوص الكتب. وقد استحسن الفكرة، إلا أنه استصعبها. ثم قامت الشركة مؤخراً باعتماد هذه الفكرة في الإصدارات اللاحقة، وهو ما أدى إلى تسريع عملية البحث جداً.ومن الاقتراحات أيضاً: أن يضمن البرنامج خيار تجاهل الهمزة وأشكال الألف أثناء البحث، وهو مقترح لم يطبق بعد، عسى أن يطبق قريباً.ومن بين الاقتراحات التي طرحتها: أن يضمن البرنامج خيار البحث التقريبي، والبحث بالمعنى، وكلاهما لم يطبق بعد.ثم قامت الشركة بإصدار البرامج محمية بالقسم أثناء التنصيب فقط، وبعض البرامج صدرت بدون حماية تذكر على الإطلاق، مثل برنامج الموسوعة الذهبية، فبعد المشاكل التي واجهت الشركة مع نظام الحماية القديم، قامت بإصدار نسخة بدون حماية، ولست أذكر ما إذا كان فيها قَسَمٌ أم لا.

الجدير بالذكر أن هذه الأنظمة رغم تعقيدها الظاهري فإن التخلص منها أو تجاوزها سهل للغاية على العارفين بأسرار الحاسب الآلي، فهي لا ترقى بالتالي إلى أن تكون أنظمة حماية فعلية، وإنما يمكن أن نطلق عليها أنظمة ردع، وبالتالي فإن الشخص الذي لا يقتنع بحقوق الملكية أو لا يلتزم بها لن يرتدع لوجود فتوى أو قسم في بداية البرنامج، والمستخدم المقتنع بحقوق الملكية والملتزم به ليس بحاجة إلى مثل هذه التعقيدات.

* * *

ثانياً: ملحوظات خاصة

ـ مشكلة حذف تعليقات المحققين:

هذه مشكلة عامة في كل البرامج التي اقتنيتها أو استعملتها أو رأيتها. وهذا تصرف ينم عن مسألتين: الأولى: تضييع الفائدة على المستخدم، بالإضافة إلى الإساءة إلى جهود المحقق. والثانية: مشكلة برمجية فيها بعض الصعوبة من أجل عرض النص والتحقيق، لكن هذا لا يعني التوقف هنا، بل يجب العمل على إيجاد حلّ لمثل هذه المشاكل. وقد قامت شركة حرف في برنامجها الرائع: جامع الفقه الإسلامي بربط كثير من الكتب بشروحها، بطريقة عملية ومفيدة.

ـ مشكلة قيام الشركات بسرقة جهود الآخرين:

هذه المشكلة قد تدخل في جوانب فلسفية متشعبة. وأساس المشكلة مسألة الحقوق المحفوظة والاعتداء عليها. فإذا كان مؤلف الكتاب قد مات قبل عشرات أو مئات السنين فهل يعني هذا أنه لا توجد له حقوق؟، وإذا كان له حقوق فهل يعني هذا أن ورثته قد فقدوا الحقوق المتعلقة بهذه المؤلفات؟. ربما لا يفيد الجواب عن هذين السؤالين كثيراً، لكن السؤال الآتي يثير مشاكل أكبر، ويترتب على الإجابة حقوق متنوعة.

والسؤال هو: إذا كان الكتاب في أصله مخطوطاً، وقامت شركة تجارية بإصدار هذا الكتاب مطبوعاً، فهل يحق لها مطالبة شركات البرمجة التي أصدرت هذه الكتب إلكترونياً بتعويض مادي في مقابل الجهود التي بذلتها في إخراج الكتاب أول مرة؟.

إن الإجابة بنعم تؤدي إلى صحة العنوان المذكور أعلاه، وهو قيام الشركات البرمجية بسرقة حقوق الآخرين. أما إذا كانت الإجابة بلا، فإنها تؤدي إلى احتمالية عدم الالتزام بحقوق شركات البرمجة المنتجة لهذه البرامج بالطريقة نفسها.

والذي يقال في الشركات التجارية التي أصدرت الكتب يقال في حقوق المحققين الأكاديميين الذين أصدروا الكتب أيضاً، فحقوق الطرفين مهدرة في عالم الانغماس المادي.

ـ التركيز على الشكل دون المضمون والنوعية:

إن كثيراً من الإصدارات الحديثة للبرامج القديمة هي في الغالب إما تصحيح بعض المشاكل المتعلقة بالبرامج والأجهزة الحديثة، وإما تغيير في الشكل دون المضمون، فيقومون المبرمجون بإضافة صور أكثر، لظنهم أن كثرة الصور تجعل البرنامج جذاباً للمستخدم، لكنهم قد يتناسون أن مثل هذه البرامج ليست موجه لشريحة صغار السن، وإنما لها هدف أكاديمي بحثي.

نعم، بعد أن يتقن المبرمجون عملهم، ويبدعون في تطوير هذا العمل باستمرار للوصول إلى الأفضل، وتحقيق رغبات المستخدم وهدفه من شراء البرنامج، بعد ذلك كله من الجميل إضافة بعض اللمسات الجمالية والفنية، بشرط أن لا تؤثر على الوظيفة الأساسية للبرنامج، فالشكل الجميل مريح للمستخدم، لكن يجب أن لا يكون ذلك على حساب الأداء، ووظيفة البرنامج الأساسية التي لأجلها اشترى المستخدم هذا البرنامج.

ـ بحث الشركات عن الربح المادي السريع:

من حقّ الشركات أن تبحث عن الربح المادي المشروع، ولهذا أنشئت وتأسست، إلاّ أن بعض الشركات تبحث عن الربح المادي البحت والسريع، وغير المشروع أحياناً، وذلك عن طريق الاستعجال في إصدار البرامج ونسخ منها، مع تعديلات طفيفة وحلول لبعض المشاكل ثم القيام ببيعها، بدلاً من طرحها كتطوير مجاني للمستخدم الذي دفع السعر سلفاً، نعم بعض الشركات تقوم بتخفيض السعر للمشتري السابق، وهذا جيد في حال ما إذا كان الإصدار جديداً فعلاً، وفيه إضافات وزيادات تستحق أن يدفع لأجلها، أما إذا كان الإصدار مجرد تغيير في الشكل أو واجهة الاستخدام أو حلول لبعض المشاكل فإن الشركة ليس من حقها أن تأخذ مقابلاً إضافياً، إلا إذا كان التطوير مكلفاً، فيمكنها أن تأخذ بمقدار ما يكلفها أثناء التصنيع، (بضع دراهم للنسخة).

ـ عدم وجود اتفاقية بين المستخدم والشركة المنتجة:

وهذه مشكلة كبيرة، وأساسها أن بعض الشركات المنتجة لا ترغب في أن تلزم نفسها بشيء تجاه المستخدم أصلاً، وأتوقع أن تبدأ بعض الشركات بكتابة اتفاقيات تصب في مصلحتها فقط متجاهلة مصلحة المستخدم.

ـ موسوعة الحديث الشريف وعدم إمكانية التصفح عبر نتائج البحث:

في برنامج موسوعة الحديث الشريف (شركة حرف)، لا يمكن تصفح الكتاب من خلال نتائج البحث، وهي ميزة مهمة للباحث وضرورية جداً، وحلّها بسيط من الناحية البرمجية، فعسى أن يقوم المبرمجون بذلك قريباً.

ـ الموسوعة الذهبية ومشكلة تغيير حجم الشاشة عند التشغيل والإغلاق:

لسبب غير مفهوم يقوم هذا البرنامج الرائع بتغيير حجم شاشة

المستخدم والذبذبة التي تعمل عليها الشاشة عند كل تشغيل، ثم يقوم بإرجاع الشاشة إلى ما كانت عليه عند الإغلاق. وهي عملية مزعجة جداً، وقد أدت إلى إعطاب شاشة الحاسب الآلي الذي كان لديّ، ولم أعلم السبب إلا بعد فترة، حيث كانت شاشة الجهاز الجديد الذي اقتنيته تعرض معلومات على الشاشة عند تغيير أي من خصائص العرض.

وعندما اشتريت شاشة كبيرة تبين لي كبر حجم هذه المشكلة، فما زال البرنامج يعرض نفس كمية المعلومات لكن بصورة أكبر، وهي الطريقة التي يعمل بها جهاز التلفاز وليس جهاز الحاسوب!.

وقد تم حلّ هذه المشكلة في الإصدار الجديد (٢.٥) من الموسوعة.

ـ مشكلة عدم وجود أرقام الصفحات والأجزاء في موسوعة الحديث (حرف):

من المشاكل في برنامج موسوعة الحديث الشريف الكتب التسعة عدم وجود أرقام الأجزاء والصفحات، وهي ضرورية في بعض الأحيان لبعض الباحثين.

نعم، إن وجود أرقام الأحاديث خدمة ممتازة جداً، وتسهّل على الباحث الإحالة إلى الحديث الشريف، لكن الباحث لن يتمكن مثلاً من النظر في حواشي المحققين في الكتاب المطبوع بنفس السهولة، أو مراجعة اختلافات النسخ المخطوطة. كما أن الباحث لن يتمكن من الإحالة إلى شروح هذه الكتب المرفقة بالموسوعة، لعدم وجود أرقام الأجزاء والصفحات.

ومن المشاكل في برنامج موسوعة الحديث الشريف للكتب التسعة، عدم إمكان عرض الأحاديث سطراً سطراً، بل لا بد للمستخدم من الانتقال من صفحة إلى أخرى، وهذا يسبب إزعاجاً كبيراً للباحث في حالة إذا ما أراد النظر إلى فقرتين متتاليتين في صفحتين، فلا بد له من الانتقال من صفحة إلى أخرى مراراً وتكراراً.



ثالثاً: من ميزات برامج الحديث الشريف

البحث عن المعلومة في غير مظانها:

الميزة الكبرى للنصوص الرقمية هي إمكانية البحث داخلها بسرعة وسهولة، وبخصوص البرامج الإسلامية في الحديث الشريف وغيره فإن الميزة الأولى بلا منازع هي البحث عن المعلومة المطلوبة، والعثور على المعلومات الموجودة في غير مظانها.

البحث على مستوى جذر الكلمة:

هذه من ميزات برامج شركة حرف، ومنها برنامج موسوعة الحديث الشريف الكتب التسعة، حيث يمكن البحث على مستوى الجذر، ويمكن البحث عن كلمة أو أكثر، كما يمكن البحث عن جملة، كل ذلك على مستوى الجذر. فمثلاً، إذا تم البحث عن كلمة (رديف) فإن النتائج ستشتمل على كل لفظة من الجذر (ردف).

وقد عمدت بعض الشركات مؤخراً إلى إدراج هذه الخاصية في برامجها، لكنها ليست بجودة برامج شركة حرف أو دقتها.

البحث عن الكلمة بلواصقها:

هذه من ميزات برامج شركة حرف أيضاً، ومنها برنامج موسوعة الحديث الشريف الكتب التسعة، كما بدأت في الظهور مؤخراً في برامج شركات أخرى، حيث يمكن البحث عن كلمة أو أكثر، كما يمكن البحث عن جملة، مع الأخذ بالاعتبار اللواصق بالكلمة. فمثلاً، إذا تم البحث عن كلمة (رديف) السابقة فإن النتائج ستشتمل على لفظة (رديف) بالإضافة إلى نفس اللفظة باللواصق السابقة واللاحقة، مثل: (رديفه)، (رديفته)، (ورديفه)، (لرديف).

البحث المتنوع والبحث المتقدم:

وهي من ميزات برامج شركة حرف كذلك، وبدأت في الانتشار، وهي تمكن المستخدم من الجمع بين طرق البحث المختلفة من أجل تسهيل الوصول إلى المعلومة المطلوبة، فمثلاً: يمكن البحث عن كلمة (رديف) السابقة، ثم إضافة النتائج إلى البحث المتنوع، ثم البحث عن كلمة (آيبون) وإضافتها إلى البحث المتنوع، وعند تطبيق البحث المتنوع فإن النتائج ستكون الأحاديث التي تشتمل على نتائج الكلمتين معاً، وهكذا.

إمكانية البحث عن جملة في صفحتين:

قامت شركة التراث في برنامجها الألفية للحديث الشريف (وفي باقي برامج التراث)، بحلّ مشكلة البحث عن جملة تقع في صفحتين، فالبرنامج الآن يقوم بإظهار نتيجة البحث حتى لو وقعت الجملة في صفحتين متتاليتين. لكن البرنامج فشل حتى الآن في العثور على المفردات المطلوبة إذا وقعت في صفحتين، حيث لم يقم المبرمجون بحلّ هذه المشكلة بعد.

اعتماد الاختلاف بين نص قاعدة البيانات والنص المعروض:

بعض الخطوط العربية فيها أشكال إسلامية وهندسية جميلة يمكن استخدامها في البحوث والبرامج، وتكمن المشكلة في أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مجرد أحرف بالنسبة للحاسوب، ولكي يمكن البحث عن نص فيه هذه الأشكال يجب الالتفاف حول هذه المشكلة، وهو ما قامت به مؤخراً شركة التراث، فرغم استخدام شكل صلى الله عليه وسلم (ﷺ) في برنامج الألفية للحديث الشريف (وباقي برامج التراث)، فإنهم لم يغفلوا أن تكون في قاعدة البيانات جملة صحيحة، وليست شكلاً، لذا فإنه يمكن البحث عنها وحدها أو بوصفها جزءاً من جملة.

وأكتفي بهذا القدر في هذا الموضوع، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن

يتقبل هذا الجهد المتواضع، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يوفق القائمين على هذه الندوة المباركة والمشاركين فيها لما فيه خير الإسلام والمسلمين، ويجزيهم خير الجزاء.

وجزى الله خيراً القائمين على استغلال التقنية الحديثة في خدمة الحديث الشريف، ووفقهم وبارك في أعمارهم وأعمالهم، آمين.

والله ولي التوفيق..





المداخلات والتعقيبات



المداخلات والتعقيبات

تعقيب الشيخ راتب الخطيب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عندي تعليقات على بحث الأخ الأستاذ عبدالله صالح، أول شيء، أنا أشكر الأخ على الاهتمام، وعلى تقديم هذه الورقة الطيبة لكن هكذا الدنيا، لا بد أن يكون هناك تعليقات، وهذه التعليقة أيضاً تتصل ببحث د. محمد عيادة، قضية هذه المؤسسات التي تعمل تجارية ومقصدها الربح، وكأن هذا عيب كبير جداً، وهذا منقصة ضخمة، وهذه مشكلة رئيسية إذا كانت المؤسسات الرسمية والوقفية لا تعمل ولا تقوم بإنجاز، وإذا كانت المؤسسات التجارية التي هي أساساً قامت تبتغى الربح، لا تقوم بعمل، فمن الذي سيقوم بالعمل؟ هذه واحدة.

الثانية: أنها تربح، الحقيقة لا تربح، القضية ليست قضية أسرار كثيرة، وبدليل: أين صخر؟ أين حرف؟ أين المعالم؟ ... إلخ. هذه المؤسسات كبيرة، كلها هربت من هذه السوق. صخر أنتجت برنامج الكتب التسعة، وباعته إلى حرف، ومنذ حوالي عشر سنوات لم يتطور، لماذا؟! لأنهم ليس عندهم قدرات مالية، لأنهم ليس عندهم متخصصون، لأنهم لم يستفيدوا استثمارياً من هذا المشروع، فتركوه، ولا تحاسبوهم على أنهم تركوه؛ لأن هذا ليس مشروعاً وقفياً، وبالتالي العلاج الحقيقي فعلاً هو أن نسعى لتحويل

هذه المشاريع إلى مشاريع وقفية، ونحن الآن معنا وزير الأوقاف السوداني، مسؤول له دور في هذا الأمر، فليجعلها إحدى مسؤولياته، كما هي مسؤولية كل وزراء الأوقاف.

الموضوع الثاني: الأخ يتكلم عن موضوع ابتكار حاسب آلي، يا إخوة لو تتبعون التاريخ! أرادت صخر قبل حوالي عشرين سنة أن تنجز كمبيوتر عربيا، بل كان هنالك شعار، وكان يعرض على مجلة النور، التي يصدرها بيت التمويل الكويتي. هذا قبل حوالي ثلاثين أو خمس وعشرين سنة، يقولون في هذا الشعار: يوماً ما سيكون حاسوب صخر في كل بيت عربي. أين ذهب حاسوب صخر؟ ذهب مع الريح، لماذا؟؛ لأن الاستثمار أكبر منه، ولأن التنافس أكبر منه، ولأن هنالك قراراً دولياً بأن العرب لا ينبغي لهم أن يستخدموا، أو أن يصلوا إلى علم في هذه الأجهزة التقنية. يتكلم الأخ عن التنسيق. هذه حقيقة أراها عذرا، لكي لا نقوم بفاعلية أي عمل. أنا أجد من الناس الذين يبحثون عن التنسيق، لكن هذا التنسيق فيه صعوبة شديدة، بعض المسؤولين يعتذرون لأن هنالك أعمالاً كثيرة، ولا يمكن أن ندعم أحدها، ينبغي أن يكون هناك تنسيق.

فقلت له: هذه مسألة بسيطة لا ينبغي أن تجعلها قميص عثمان الذي به تتهرب من المسؤولية، أجمعُ هؤلاء الذين يعملون، وأحضُر المتخصصين، كل واحد يعرض خطته وطريقته وتكاليفه ووقته وزمانه، ثم إما أن تختاروا واحداً منهم، وإما تختاروا مجموعة منهم وتنتهي المشكلة، لكن لا ينبغي أن يكون هذا قميص عثمان يرفع باستمرار: التنسيق التنسيق، وكأن الذين يقومون بالعمل قد أجرموا إجراماً كبيراً.

فقط النقطة الأخيرة: موضوع التنافس بين الكتاب والحاسوب. يا إخوة كأنه أصبح قضية فيها نوع من التوتر ونوع من الضيق. هذا هو تطور الحياة، كان في البداية الحفظ، وكانوا يُعَيِّرون من يكتب، ثم أصبح هنالك إجماع أو شبه إجماع على أهمية الكتابة، بل بعضهم مثل الإمام أحمد، ما كان يرضى أن يملي إلا من كتاب، وهذا الكتاب مخطوط، ثم بعد ذلك أين

أصبحت هذه المخطوطات؟ أصبحت محفوظة في دور المخطوطات والخزائن ولا يصل إليها إلا أعداد محدودة. فأصبح الكتاب المطبوع هو السائد، ثم جاء الآن الكتاب الحاسوبي، وهذا هو تطور الحياة، وبعد عشرين سنة أو ثلاثين أتوقع أن يصبح دور الكتاب المطبوع خصوصاً المصادر الكبيرة، هو دور المخطوطات في السابق.

القضية الأخيرة: كما قال الإخوة، هذه مشاريع ضخمة، مشاريع أمة، كلكم مسؤولون: الكبير والصغير، المتخصص وغير المتخصص، نحن نتقن، وأنا منهم، نتقن عرض الحالة المرضية التي نعيشها، ونتقن عرض الآمال التي نريدها، ولكننا إلى الآن لا نتقن عرض: كيف نذلل العقبات الموجودة؟ أذكر فقط: أحد الإخوة قال: أليس هناك في العالم العربي والإسلامي ألف شخص يهتمون بالحديث ويغارون عليه؟! لو أن كل واحد منهم دفع استثماراً عشرة آلاف درهم لجمعوا عشرة ملايين، بها يجمعون السنة ويخدمونها خدمة كاملة من الألف إلى الياء، منذ أن بدأ التأليف حتى هذا القرن، المطبوع والمخطوط. وهذه قضية يسيرة واقتراح جيد.

وجزاكم الله خيراً،،،



مداخلة الدكتور/ الملا خاطر

بمناسبة ذكر الحاسب الآلي وعلاقته بالحديث النبوي الشريف، هذا شيء لا ينكر الآن. أول مرة نبدأ التفكير في هذا الموضوع في عام **١٣٩٥هـ** عندما كنت أستاذاً في كلية الشريعة، واختيرت مجموعة من الأساتذة في جامعة الإمام، وأنا أحدهم، وضعنا تصوراً. وما كان يوجد في ذلك الوقت بالرياض سوى جهازين: واحد في وزارة المالية، والثاني في كلية الهندسة في جامعة الرياض، التي تسمى الآن جامعة الملك سعود، الأمر تطور بعد ذلك، وقدمت مشروعاً لأحد رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية، وطلب مني أن أختار مجموعة من الإخوة، وفعلاً اخترت مجموعة من

العلماء من العالم الإسلامي، وأحدهم موجود بيننا الآن، واجتمعنا عدة مرات، ورصد الرجل ـ حتى يسمع الأستاذ راتب ـ مائة مليون ريال، كان قد رصد في أول الأمر، أربعين مليوناً، ولما طلبت أن ننزل جميع كتب الحديث المخطوطة والمطبوعة، وأن يعاد النظر في الكتب المطبوعة، على نسخ مخطوطة، وعرضت فكرتي. والإخوة ـ جزاهم الله خيراً ـ وافقوا على ذلك، رصد الرجل مائة مليون ريال، واجتمعنا أول اجتماع، والاجتماع الثاني كان عندنا في المدينة المنورة ـ على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ـ والاجتماع الثالث كان في جدة، ولكن حالت أمور وتأخر المشروع، وانتقل المشروع بعد ذلك إلى مصر، والذي أضيف مؤخراً إلى الأزهر، ولكن صار يحبو بدلاً من أن يمشي أو يركض، إن شاء الله ما مات، نرجو من الله ذلك. والآن المساعي تبذل لإعادته مرة ثانية إلى المدينة المنورة، وطلب مني أن أتفرغ لهذا المشروع، وكنت تابعاً لجامعة الملك عبدالعزيز ـ فرع المدينة ـ لأتولى الإشراف على هذا المشروع، وأنا اعتذرت، أريد أن أبقى في التدريس، الجهود التي تبذل الآن في المشروع، ضخمة جداً، وما يخطر ـ يمكن ـ على بالكم؛ لأن الورقة التي قدمتها فيها ثلاثة عشر تصوراً بالنسبة للأحاديث الشريفة، هذا جهد مادي، ولكن يبقى الجهد البشري، لأن الجهاز أصم، آلة تعطيك ما تعطيه، ويبقى الجهد البشري، وهو الحكم على الحديث والحكم على الرجال، هذا يتدخل فيه البشر، ويستطيع ـ إذا كان ممكناً ـ الجهاز أن يعطيك نتيجة واحدة، إذا كان الأمر واحداً، لكن يبقى الجهد البشري هو الذي يشرف.

أحببت أن أشير إلى هذه القضية، ولا شك الجهد مبذول.

وأذكر لكم حادثة وأختم فيها كلامي: لما شرحت مقدمة الإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ على صحيح مسلم، قال الإمام النووي في آخر الكتاب، وفي آخر المقدمة: وقد تكرر في صحيح مسلم قوله: حدثنا فلان وفلان كليهما، فقرأت في جلسة واحدة: المجلد الأول والثاني من صحيح مسلم، ولم أعثر على هذه الكلمة، في اليوم الثاني، وعيوني صارت حارة مثل الجمر، وحمراء مثل الدم، في اليوم الثاني جلست على المجلد الثالث

والرابع فلم أعثر على هذه الكلمة، ولا على موضعها، قلت: إذن، لا يمكن أن يكون النووي ـ رحمه الله تعالى ـ غفل عن هذه القضية، وحمل الإمام مسلماً ما لم يحمله، في اليوم الرابع، بعد أن هدأت العيون، رجعت، فقرأت المجلد الأول والثاني، وبيدي القلم، أضع كل كلمة: (كليهما) أضع تحتها خطا، وأرصد العدد، فلم أجد في الأول والثاني شيئاً، مع أنه تكرر في المجلد الأول سبعا وتسعين، وفي المجلد الثاني مائة وثلاث عشرة، ولما وصلت إلى المجلد الثالث، في نهايته عثرت على موضع واحد، موضع واحد فقط، تابعت المجلد الرابع فلم أعثر على شيء، فطلبت من ولدي، وهو دارس للكمبيوتر في الأردن، وعمل حوالي أربع عشرة دورة في الحاسبات، وصهري زوج بنتي، أيضاً، نفس الشيء، كل واحد منهما في بلد، قلت لهما: أخرجوا لي من صحيح مسلم، كلمة «كليهما» في صحيح مسلم بكامله، فلم يجدا سوى الموضع الذي عثرت عليه، أنا جلست كم ساعة، والحاسوب خلال ثوان أخرج لي هذه الكلمة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وشكر الله لكم حسن استماعكم،،،

* * *

تعقيب الدكتور/ عصام البشير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، ﷺ.

أفادنا الأساتذة الباحثون أيما إفادة، ويحزن المرء أن يرى أهل الاختصاص في كل فن من الفنون، وفي كل جانب من جوانب المعرفة أن يتداعوا في سياق هيئات واتحادات وجمعيات ومؤسسات ومجامع، ويرى المشتغلين والمتصدرين للذب عن سنة الرسول ـ ﷺ ـ غالب جهودهم تنحو المنحى الفردي. وهذا العصر، طبيعته طبيعة العقل الجمعي، والضمير الجمعي، ولا ينكر دور الإبداع الفردي:

وليس على الله بمستنكر   أن يجمع العالم في واحد

لكن هذه المعرفة الموسوعية، التي كان عليها أسلافنا ندرت في هذا العصر، وعرف هذا العصر بعصر التخصص، ثم التخصص الدقيق، وإذا كانت ثمة مهمات كبرى تنتظر علماء السنة في جمع المقبول المحتج به من جهة، وتصنيفه وتبويبه وترتيبه، وجمع المردود، وأيضاً تصنيفه وتبويبه وترتيبه للتحذير منه، ثم الحاجة إلى التصنيف الذي يعين أهل التخصص في العلوم الإنسانية: في علوم الاجتماع، وعلوم التربية، وعلوم النفس، وعلوم الطب وعلوم التاريخ وعلوم الحياة، حتى تكون مادة السنة مادة ثرة بين أيديهم تعينهم على ما هم فيه من تخصص آخر، ثم ضبط المصطلحات والألفاظ وشرح الدلائل والمعاني، كل هذا الجهد الضخم، يحتاج ـ على الأقل ـ أن ينهض مجمع لأهل الحديث والسنة، إذا كان هنالك مجمع لأهل الفقه: مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي، مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع البحوث في الأزهر، عدا المجامع الفقهية التي توجد في أقطار عدة في العالم العربي والإسلامي، مجامع اللغة العربية قائمة في كثير من البلاد العربية والإسلامية، مجامع خاصة بمشيخة القراء، لضبط المصحف والتثبت من طباعته وخلوه من أي درجة من درجات الأخطاء، هنالك جمعيات لعلماء النفس المسلمين، وعلماء التربية المسلمين، وعلماء الاجتماع المسلمين، أصبحت هنالك مؤسسات تنتظم أهل الاختصاص في كل فن من الفنون، فيحزن المرء أن يجد الناصرين لسنة النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ إما أن يعتمد أحدهم على جهده الفردي، أو بإعانة مؤسسة أو بدعم رجل من أهل البر والإحسان: يعطي تارة، ويتخلف عن العطاء تارة أخرى، أو أن يكون الأمر في رحاب دولة تتغير سياساتها حيناً بعد حين، فلا ينبغي أن يكون مستقبل السنة رهيناً بمثل هذه الأوضاع، لا بد من اتخاذ خطوة جادة، وهي قيام رابطة، قيام مجمع، يجمع جميع المختصين والمشتغلين من أهل الحديث، أولاً: لكي نقطع الطريق على الأدعياء، من الرويبضة الذين هم عاطلون عن أدوات النظر والتمحيص في أمر الحديث دراية أو رواية، هذه واحدة، ثانيا لكي يتصدوا لمثل هذه المهمات الجسام التي تتعلق بصيانة السنة من حيث التوثيق، ومن حيث الدراية، ومن حيث

التقريب لمعاني السنة بين يدي الأمة، هذا جهد ضخم تنوء بمثله جهود الأفراد أو المؤسسات ذات الطابع الربحي التي نراها اليوم، وقد تتعاون أو لا تتعاون. ثم لا بد من إحياء معين مالي يكون ريعه مستمراً، أولا: التبرعات في ظل هذه الهجمة الشرسة على العمل الخيري، الذي اعتبر واحداً من روافد الإرهاب، لا يمكن أن يعتمد عليه في مثل هذا العمل، لا بد من إحياء سنة الوقف، وأنا أحسب أننا لو تحركنا في هذا الاتجاه، وأنا على استعداد. الإخوة بالأمس قدموني على أني وزير أوقاف الأردن، واليوم على أني وزير أوقاف السعودية، ويبدو أن السودان لا يوجد في خريطة العرب والمسلمين، على كلٍّ، نحن على قلة الموارد وشحِّها، يسعدنا أن نكون خداماً لسنة المصطفى ـ ﷺ ـ وأنا بين يدي هذه الندوة الكريمة، أقدم دعوتي لعقد أول اجتماع في رحاب السودان، لجميع علماء السنة والمشتغلين بالحديث، نستضيفهم ونقتسم التمرة ـ إن شاء الله ـ معاً؛ ليكون هذا اللقاء نواة لقيام هذا المجمع الذي نرجو أن يكون صرحاً حضارياً يؤدي ثمرة يانعة وقطوفاً دانية، نبني عليها الكثير مما تحتاجه أمتنا، وشكراً.



رد الدكتور محمد الكبيسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: الأستاذ الدكتور معبد يسأل: ما آخر الخطوات المرتقبة؟

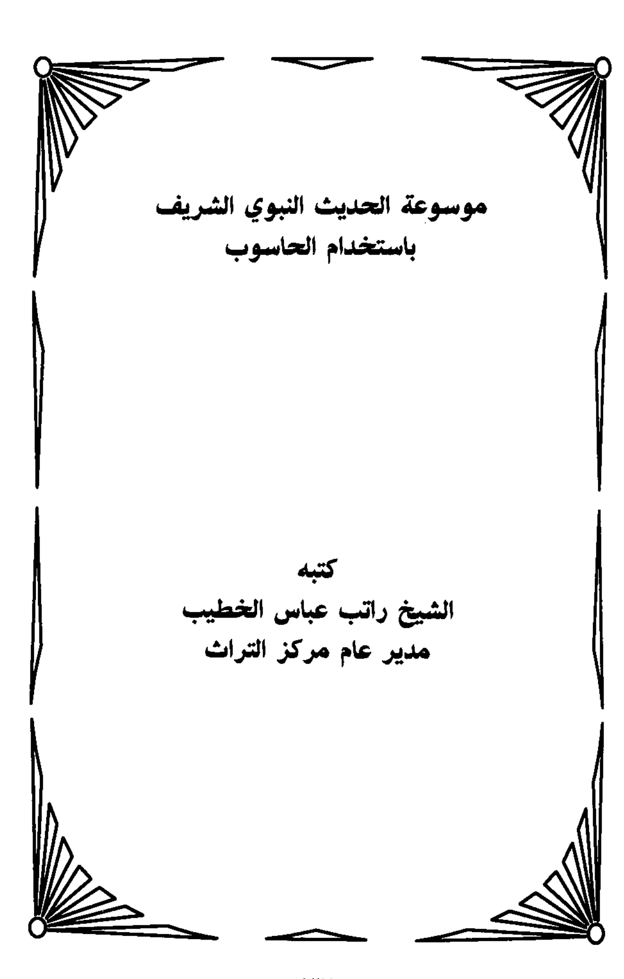
لعل فضيلة الأستاذ يقصد تحميل النصوص آليا، هناك شركة واحدة ـ حسب علمي ـ وهي شركة صخر، برنامج القارئ الآلي، آخر إصدار لهم رأيته في «جيتكس» قبل سنتين، كان موجهاً للشركات، وليس للأفراد، عرضوه بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين درهماً، وربما لأن الفائدة للشخص العادي قليلة جداً منه، الإصدار الذي قبله، وهو متوفر أيضاً في الأسواق، وهو معروض بأربعمائة درهم أو أربعمائة وخمسين درهماً، نسبة الصواب التي فيه تقارب ـ النص المطبوع وليس النص اليدوي ـ تقارب ثمانين في

المائة من التجربة العملية، يعني إذا أدخلنا صورة مطبوعة وليست مكتوبة باليد، أما الكتابة اليدوية أو المخطوطة فتكاد تكون معدومة غير موجودة. بالإنجليزية موجودة الآن، أما بالعربية فلا، تكاد تكون معدومة؛ صفر تقريباً.

ثانياً: بالنسبة للأخ راتب بشركة التراث، إن الربح الذي تكلمت عنه، أنا وضعت له ثلاثة أوصاف، وهو أن يكون ربحاً مادياً بحتاً سريعاً غير مشروع. وضربت مثالاً لذلك، بل بالعكس، قلت: إن هذه الجهود ليست فردية، ولا يمكن أن تكون فردية، والجهود الأكاديمية تواجهها مشاكل، ذكرتها، فلا يبقى مجال إلا للجهود التجارية، وجزاهم الله خيراً على ذلك.

ثالثاً: أحدهم سأل عن كتاب: «كتب تحترق، تاريخ تدمير وسائل المكتبات» تأليف لوسيان بولاسترون، نشرته دار دود واي، في باريس عام ٢٠٠٤م.





موسوعة الحديث النبوي الشريف
باستخدام الحاسوب

كتبه

الشيخ راتب عباس الخطيب

مدير عام مركز التراث



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب].

أما بعد: فهذه الأوراق المقدمة لهذه الندوة المباركة ليست بحثاً بالمفهوم الأكاديمي لأنّها لم تراع شروطه الأساسية، ولذلك أعتذر مسبقاً عن هذا التقصير.

أقول: إنها ورقة عمل مقترحة لمشروع طال انتظاره، مشروع قيل فيه إنّه «مشروع القرن لو كمل».

قصدت في هذه الورقة عرض منهج شامل تفصيلي لكيفية مقابلة التحديات المعاصرة فضلاً عن التحديات القديمة التي تواجه الحديث النبوي الشريف، وذلك من خلال استثمار قدرات أحدث مخترعات العصر: الحاسوب والانترنت.

إن من أهم أهداف هذا المشروع هو إنهاء مرحلة جمع المعلومات الحديثية، التي تَسْتَهلك من الباحثين الكرام - أمثالكم - الكثيرَ من الوقت والجهد، فتحفظ هذا الوقت وهذا الجهد ليُبذلا في الدراسة والنقد والإبداع.

ولذلك فإني أرجو أن تلاقي هذه الدراسة من الاهتمام: نقداً، وتعليقاً، واستدراكاً، واقتراحاً ما يليق بقيمة مقصدها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي على تنظيم هذه الندوة العلمية الدولية «الحديث الشريف وتحديات العصر».

وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يوفق القائمين على هذه الندوة والباحثين والحاضرين لكل خير في أمر الدنيا والآخرة.





تمهيد تاريخي:

إن منزلة الحديث النبوي في دين الإسلام لا تخفى على أحد ولقد تضافرت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على هذا الأمر نكتفي هنا بذكر قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وقول النبي ﷺ: **«كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى»** قالوا: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: **«من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى»** صحيح البخاري ٦٨٥١. وقوله ﷺ: **«دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيئ فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فآتوا منه ما استطعتم»** ـ صحيح البخاري ٦٨٥٨ ـ وعلى امتداد خمسة عشر قرناً تواصل الاهتمام والانشغال بحديث المصطفى ﷺ وتجلى ذلك في النقاط الآتية:

١ ـ بذل الغالي والنفيس في سبيل حفظ حديث النبي وتصفيته من كل شائبة.

٢ ـ الاجتهاد الفائق في شرح الحديث واستنباط الفقه الذي يحتويه.

٣ ـ العمل بما دلَّ عليه وتقديمه على أقوال الناس والدعوة إلى ذلك.

وتمثلت جهود السابقين من الأئمة والسادة العلماء في هذا الكم الهائل من المصنفات التي ورثناها عنهم.

ونظراً إلى الاختلافات الطبيعية في الأفهام والاهتمامات والثقافات والبلدان والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، برزت مناهج عديدة في كيفية التثبت من الحديث والتأكد من صحته وكذلك في كيفية استنباط معانيه وفقهه.

وتتوالى الأيام ويصير عدد من يميز بين الصواب والخطأ في أمور الحديث قليلاً جداً.

وفي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تزايد الاحتكاك بين الغرب الصليبي والشرق الإسلامي وتزايدت أعداد غير المسلمين المهتمين بدراسة العلوم الإسلامية وبرز مصطلح المستشرقين وصفا لهم، بيد أن غالبيتهم لم يكن منصفاً في دراسته وإنما مقصودهم نشر الشبهات والافتراءات والطعن في دين الإسلام. ولقد كان للحديث الشريف حصة كبيرة في هذه الشبهات والافتراءات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ أن الحديث النبوي لم يكتب في عهد النبي ﷺ بل كُتب بعد قرن من وفاته وهذا مدعاة لكثرة الخطإِ والوهم في النقل.

٢ ـ أن الأحاديث الصحيحة والضعيفة اختلط بعضها ببعض بصورة جعل تمييزها أمراً مستحيلاً.

٣ ـ أن نقد المحدثين إنما كان للأسانيد، أما نقد المتن فلم يأخذ منهم اهتماماً كافياً.

٤ ـ هنالك الكثير من الأحاديث تخالف العقل ومع ذلك يصححها المحدثون، ولمواجهة ما سبق تحرك العديد من علماء المسلمين للدفاع عن حديث النبي ﷺ وقاموا بتصنيف الكثير من الكتب ردا على شبهات المستشرقين بالبراهين العقلية والأدلة المنطقية.

وفي العقود الثلاثة الأخيرة انتشرت ظاهرة الصحوة الإسلامية وتغلغلت في شتى مناحي الحياة وبالأخص في الحياة الثقافية، وعظم الاهتمام بالحديث النبوي الشريف تصنيفاً وتحقيقاً وتخريجاً إلى درجة أن دخل فيه

العالم والجاهل حتى أن أحد كبار المحدثين وصف هذا الاهتمام بأنه موضة العصر.

وبدخول العالم عصر الحاسب الآلي كثر الكلام في منطقتنا عن أهمية الحاسوب وضرورة تستخيره لخدمة علوم الشريعة، ونال الحديث الشريف نصيب الأسد في هذا الاهتمام وتوج ذلك بظهور العديد من البرامج التي تخصصت في خدمة الحديث الشريف وعلومه ومن هذه البرامج:

١ ـ الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه إصدار مركز التراث.

٢ ـ موسوعة الكتب التسعة إصدار شركة حرف.

٣ ـ مكتبة الحديث الشريف إصدار شركة العريس.

٤ ـ المكتبة الألفية للسنة النبوية إصدار مركز التراث.

والمتابع لهذه البرامج سيلاحظ بوضوح أن مركز التراث للبرمجيات، له قدم راسخة في هذا المجال ولقد تنوعت برامجه في خدمة الحديث الشريف وعلومه وتفرد بالكثير منها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، بَرْنَامَجَ مكتبة علوم الحديث (مصطلح الحديث) وبرنامج موسوعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. وبرنامج موسوعة التخريج والأطراف الكبرى.

وبالرغم من بعض المآخذ على هذه البرامج التي لا تخفى على المستخدم لها، إلا أنها نالت ثقة الباحثين والعلماء وعموم المثقفين، بل امتدت هذه الثقة لتصل إلى المؤسسات الجامعية الرصينة كجامعة أم القرى في مكة المكرمة وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض والجامعة الأمريكية في القاهرة.

وكثرت كلمات الشكر والثناء لهذه الموسوعات التي وفرت الوقت والجهد والمال وفتحت آفاقا رحبة لأبحاث دقيقة كان لا يقترب منها إلا الحفاظ في العصور الماضية.

بَيْدَ أن هذه البرامج ليست هي نهاية المطلوب، إنها خطوة واحدة فقط على الطريق.

إن الأمة الإسلامية بحاجة ماسة لبرامج حاسوبية في جميع العلوم الشرعية، غير أن أهمها وأولها البرنامج الجامع لكل كتب الحديث الشريف وعلومه،المزود بالخدمات المتنوعة، الحاوي لكل طرق الحديث وكل أحكام العلماء منذ أن بدأ التصنيف، والمشتمل على كتب الشروح والغريب وتراجم الرواة والعلل وغيرها من علوم الحديث وفنونه.

إن هذا البرنامج يعدُّ القاعدة الأساس لخدمة بقية العلوم الشرعية ذلك أن الحديث النبوي يمثل حجماً كبيراً في كتب التفاسير وكتب الفقه وكتب العقائد وكتب الأخلاق والسلوك وغيرها من علوم الشريعة.

ولأن هذا البرنامج يمثل البنية التحتية لكافة البرامج الشرعية كان لا بد له من التأصيل والتنظير قبل الشروع في التنفيذ.

وكان لا بد من عرض هذا التأصيل على أكبر عدد ممكن من العلماء والمؤسسات المتخصصة. ولأن مشروع مركز التراث في بناء موسوعة شاملة للحديث الشريف وعلومه بدأ بالتصور النظري، ثم عرض على المئات من الباحثين والعلماء والمؤسسات، ونال شهادات كثيرة داعمة له مؤكدة أنه مشروع القرن لو كمل، وأنه أحسن مشروع من الناحية النظرية المكتوبة وذلك لوضوح تصور الفكرة لدى أصحاب المشروع وشموليته من الناحية العلمية والفنية والإدارية وكيفية تنفيذه على الحاسب الآلي، لأنه كذلك استحق أن يعرض في هذه الندوة الدولية المباركة.





عناوين بنود الموسوعة كما جاءت في رسالة التعريف

١ ـ حصر أسماء الكتب المراد إدخالها في الموسوعة.

٢ ـ تحديد المعتمد من طباعتها ومخطوطاتها المتوفرة.

٣ ـ ترميز الأسانيد والمتون.

٤ ـ تخزين الأحاديث المسندة في الحاسوب (الحافظ الآلي) بعد وضع العلامات اللازمة.

٥ ـ جمع طرق الحديث بالسند والمتن وذكر الشواهد والمتابعات.

٦ ـ شجرة الإسناد والطبقات وصيغ الأداء.

٧ ـ موسوعات رواة الحديث ومعاجم الصحابة.

٨ ـ جداول الزيادات وتصرفات الرواة بالألفاظ النبوية.

٩ ـ الحكم على الأسانيد والمتون.

١٠ ـ حصر المتون بجمع الزيادات حسب مراتبها في الحكم.

١١ ـ الكتاب الشامل المختصر لكل ما صح عن النبي ﷺ على أساس تصنيف موضوعي معاصر.

١٢ ـ فقه الحديث (تراجم الأبواب ووصل الحديث بكتب الشروح) ومعجم غريب الحديث.

١٣ ـ موسوعة مصطلحات الحديث وتطبيقاتها الشاملة بعد استقرار دلالاتها.

١٤ ـ الفهارس الشاملة الموحدة.

١٥ ـ المراجعات والمقارنات والإحصائيات.

١٦ ـ التعاون والتكامل والاستشارات والهيئة المشرفة.

١٧ ـ دراسات وثمرات الموسوعة.

١٨ ـ إدارة المشروع ـ الفرضيات ـ السمات العامة ـ ما تم إنجازه.



البند الأول: حصر أسماء الكتب المراد إدخالها في الموسوعة

أولاً: مصادر الحديث الأصلية:

شرط الإدخال: يشترط أن تكون أحاديث الكتب المدخلة في الموسوعة مسندة من مؤلف الكتاب إلى النبي ﷺ.

يرى بعض أهل العلم وجوب شرط آخر وهو أن يكون مؤلف الكتاب في حد ذاته صحيح الرواية أي أنه في حد ذاته ثقة بمقاييس الجرح والتعديل المعروفة عند العلماء لأنه إن لم يكن كذلك سقط كتابه كُلِّيةً فلا معنى لإدخال كتابه في القائمة الأساسية للكتب المعترف بها وهذا القول صحيح في النتيجة النهائية ولكننا نفضل أن تدخل كل الكتب المسندة حتى ولو كان مؤلفها ليس بثقةٍ، لأننا خصصنا بنداً للحكم على الأسانيد فتكون هذه الأحاديث بسند مؤلف الكتاب كلها غير ثابتة بل قد نعدُّها موضوعة إذا كان صاحب الكتاب متهماً؛ نص أئمةُ الجرح والتعديل على كذبه أو اتهموه بذلك أما من هو أقل درجة من ذلك فإن طرقه قد تكون سبباً في ارتقاء بعض الروايات إلى درجة أعلى مما لو لم تكن هذه الطرق، ولذلك نرى أن الأولى إدخال أحاديثه، والله أعلم.

ثانياً: منهج الحصر على هذا الشرط:

تم وضع نموذج خاص لهذا الأمر (بطاقة تعريفية) يوضح فيه اسم المؤلف وتاريخ وفاته ويذكر المطبوع والمخطوط والمفقود من كتبه، كما تذكر البيانات الأساسية عن النسخ المطبوعة والمخطوطة المتوفرة.



البند الثاني: تحديد المعتمد من الطبعات والمخطوطات

● **أسس اختيار النسخ المطبوعة:**

١ ـ الطبعة المحققة تحت إشراف علمي لنيل شهادة رسمية.

٢ ـ الطبعة المحققة من قبل محققين مقبولين في أوساط أهل العلم، وقد تكون هذه مقدمة على السابقة لأسباب متعددة، أهمها مدى الجهد المبذول في التحقيق.

٣ ـ الطبعة التي انتشرت بين أهل العلم.

٤ ـ الطبعة الوحيدة التي لم يتوفر لها نسخة مخطوطة وإن كانت رديئة فهذه أولى بالإدخال من إهمالها مع التنبيه على أمرها.

● **أسس اختيار النسخ المخطوطة:**

١ ـ أحسن نسخة تعتمد، هي نسخة كتبها المؤلف نفسه ويجتهد أن تكون هي آخر صورة وضعها المؤلف لكتابه فهذه هي الأم.

٢ ـ بعد نسخة المصنف تأتي نسخة قرأها المصنف، أو قرئت عليه وأثبت بخطه أنها قرئت عليه.

٣ ـ ثم نسخة نقلت عن نسخة المصنف أو عورضت بها وقوبلت عليها.

٤ ـ ثم نسخة كتبت في عصر المصنف عليها سماعات عدة علماء.

٥ ـ ثم نسخة كتبت بعصر المصنف ليس عليها سماعات.

٦ ـ ثم نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف وفي هذه النسخ يفضل المتقدم منها على المتأخر والتي كتبها عالم أو قرئت على عالم.

وقد تعرض حالات حيث نصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة تفضل نسخة أقدم منها فيها تصحيف أو تحريف، أو نسخة متأخرة جداً نسخت نسخاً جيداً عن نسخة المصنف رأساً أو عن نسخة من عصر المصنف.

(استفدنا في هذا الترتيب من (١-٦) من كتاب د. صلاح الدين المنجد قواعد تحقيق المخطوطات (بتصرف يسير).

وحيثما توفرت نسخة مخطوطة موثقة لكتاب مطبوع ولم يتم الاعتماد عليها في التحقيق فإنه تُجْرى مقابلة بين المخطوط والمطبوع وإثبات الاستدراكات والفروق مع التمييز (وذلك مرة واحدة لكل كتاب).

أما بالنسبة لوجود الروايات المختلفة للكتاب نفسه فمنهجنا هو اختيار أشهر الروايات المتداولة بين أهل العلم واعتمادها في الإدخال.

• منهج الاختيار هو المنهج العملي الممكن التنفيذ:

إن منهج الاختيار هو المنهج العملي الممكن تنفيذه؛ لأن الفائدة المرجوة من المقابلات الكثيرة بالنسخ المخطوطة أو المطبوعة للكتاب نفسه لا تعادل التأخير في إخراج الموسوعة ولا التكاليف الإضافية الضخمة التي ستبذل من أجل إتمامها وسيعثر دائما على مخطوطات لم تقابل على النسخة المختارة.

ثم إن هذا الأمر سيترك لدراسات مستقبلية، يقوم بها أهل التخصص يقارنون فيها بين النسخة المعتمدة في الموسوعة والمخطوطات الأخرى

ويثبتون الفروقات والزيادات ويتصلون بالقائمين على الموسوعة للاستفادة من هذه النتائج وتحديث بيانات الموسوعة بها.

وهذا يتم عن طريق الحاسوب بكل سهولة ويسر ولا يحتاج إلى إعادة العمل وإنما هي الإضافة في مكانها المناسب مع تمييزها وتوثيقها.

وننقل هنا ما ذكره د.عبدالعظيم الديب في بحثه (نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي الشريف) ص١١١ حيث قال: «نحن متفقون على أنه لا بد من التثبت والتصحيح والتحقيق والتدقيق في كل جملة بل في كل كلمة بل في كل حرف ولكننا مختلفون في تقديم ذلك على بدء العمل أو بالتحديد على بدء التعامل مع الحاسوب ذلك أننا ننظر إلى الحاسوب بأنه سيكون معينا على التحقيق والتصحيح والضبط إذ سيساعد على مقابلة النصوص بعضها مع بعض في جميع مظانها وعندئذ سيكون بابا من أوسع أبواب التحقيق والتصحيح».



البند الثالث:
ترميز الأسانيد والمتون

بعد أن يتم اختيار النسخة المطبوعة والمخطوطة للكتاب يجري عمل الآتي:

١ ـ مراجعة ترقيم الأحاديث والكتب والأبواب الفقهية وأرقام الصفحات وترقيم ما لم يرقم من هذه الأمور الأربعة.

٢ ـ تمييز نهاية الإسناد عن بداية المتن في كل حديث بعلامة خاصة.

٣ ـ تمييز صيغ الأداء عن أسماء الرواة عن الفوائد الإسنادية وذلك في إسناد كل حديث.

٤ ـ تعيين الراوي الأول للحديث من جهة المتن (صحابي ـ تابعي ـ أو ما بعدهما) ومعه يتحدد المرفوع والموقوف والمرسل والمقطوع.

٥ ـ في حالة اشتراك الرواة في الطبقة الأولى من إسناد الحديث الواحد يعتبر المشترك كأنه راو مستقل وذلك لأغراض التخريج ومعرفة أوهام الرواة في الأسانيد.

٦ ـ تحديد طرف الحديث وتمييز فقرات المتن المختلفة لتسهيل جعلها أطرافا أخرى للحديث وإعدادها لبرامج البند الثامن (جداول الزيادات وتصرفات الرواة).

٧ ـ تحديد موضوع الحديث الرئيسي وموضوعاته الأخرى وقد تم وضع قائمة مرقمة بأسماء الكتب الموضوعية لأغراض التخريج وهي تمهيد للتصنيف الموضوعي المعاصر.

٨ ـ في حالة وجود أكثر من متن بسند واحد يعتبر كل متن حديثا مستقلا مع إعادة السند في كل موضع مستقل وربطه برقم الحديث ورقم فرعي داخلي لتمييز المتن المطلوب والإشارة إلى أنه جزء من نسخة معروفه أو أنه ضمن مجموعة متون مختلفة بسند واحد.

٩ ـ تمييز المعلومات الأخرى في السند والمتن كالكلام عن بعض الرواة وذكر سبب ورود الحديث والحوار الذي يدور بين الرواة وغير ذلك.





البند الرابع: تخزين الأحاديث المسندة في الحاسوب (الحافظ الآلي)

يتم تغذية الحاسوب بكتب الحديث المسندة والأحاديث المسندة في الكتب الأخرى (من تفسير وفقه ولغة وسلوك وتاريخ وغيرها) بعد خدمتها بالنقاط السابقة إلا ما ذكر في (٤) من البند الثالث فمن خطة الموسوعة عدم إدخال الموقوف والمقطوع إلا من الكتب الحديثية المسندة.

إن عملية إدخال الكتب الحديثية وأحاديث الكتب الأخرى بالحاسوب هي أدق عمليات الموسوعة وأكثرها حساسية لأن أي خطأ أو سقط يمكن أن ينعكس على كل النتائج الآتية ولذا يجب تنفيذ هذه الخطوة بشكل بالغ الدقة والاحتياط وأسس عملنا هنا:

١ - الاتفاق مع دور الخدمات الطباعية باستخدام الحاسوب لإدخال هذه البيانات ومراجعتها بشكل دقيق وفق عقد متشدد.

٢ ـ قيام الموظفين المختصين في الموسوعة بالتدقيق وإعادة المقابلة بين الأصول وما تم صفه فى الحاسوب.

٣ ـ المراجعة النهائية من قبل دور النشر الراغبة في التعامل مع الموسوعة (انظر التفصيل في البند الخامس عشر- المراجعات).





البند الخامس: جمع طرق الحديث بالسند والمتن وذكر الشواهد والمتابعات

● جمع طرق الحديث: بعد عملية الإدخال السابقة يقوم الحاسوب بفرز الأحاديث على المسانيد ثم فرزها حسب الموضوعات داخل كل مسند وذلك عن طريق برنامج خاص. تم توزيع المسانيد على سبعة أقسام هي:

١ ـ قسم مسانيد المكثرين.

ـ قسم مسانيد المتوسطين.

٣ ـ قسم مسانيد المقلين.

٤ ـ قسم مسانيد النساء.

٥ ـ قسم مسانيد المبهمين والمبهمات من الصحابة.

٦ ـ قسم المراسيل والبلاغات والمعلقات.

٧ ـ قسم الروايات المقطوعة وما يجرى مجراها (وهذا خاص بكتب الحديث المسندة).

ـ **ملاحظة**: الأحاديث الموقوفة المشمولة في الموسوعة تدخل في مسانيد الصحابة بنظام خاص وهي مقتصرة على كتب الحديث المسندة فقط.

ـ أسلوبنا في جمع طرق الحديث أسلوب جديد لا يعتمد على كتب التخريج كالمعجم المفهرس أو تحفة الأشراف أو غيرها من هذه المصنفات وإنما هي طريقة مستقلة تماما ترتكز على عمل نموذج لأطراف أحاديث كل صحابي بدون تكرار مبوبا على المواضيع وقد وجدنا أن معدل أحاديث كل صحابي في كل موضوع لا تتجاوز الخمسين حديثا إلا فيما ندر مما يسهل تخريجها ذاتيا.

كما أنه قد وضعت برامج خاصة للتخريج عن طريق الحاسوب ثم تتم المقارنة بين نتائج العمل الذاتي ونتائج الحاسوب وبذلك نكون قد راجعنا عملية التخريج وتأكدنا من استيعابها لكل الأحاديث.

وإتمام جمع طرق الحديث بالسند والمتن فى مكان واحد وتحت رقم واحد، أطلقنا عليه اسم الرقم الموحد للحديث، وهنالك أرقام داخلية بالرمز الإنجليزي تبين أرقام طرق هذا الحديث.

● **تخريج المتابعات**: ـ وهذه تتم عن طريق المقارنة بين روايات الصحابة حيث سنقوم بعمل قائمة بأسماء الرواة الذين تابعوا صاحب المسند على رواية أحاديثه وبالتالي يمكن الحكم من خلالها على هذا الحديث من حيث طريقة وصوله إلينا: آحاد (غريب ـ عزيز ـ مشهور) أو متواتر.

● **تخريج الشواهد**: ـ سنعدُّ كل فقرة من حديث تشابهت مع إحدى فقرات حديث آخر مختلف في موضوعه شاهدا لها سواء كانت للصحابيّ نفسه أم لغيره، ويفيد هذا الأمر في تحديد الجمل النبوية المتواترة بالمعنى وكذلك الجمل الغريبة والعزيزة والمشهورة بصورة أولية.

● **طرق عرض الأحاديث في الحاسوب**: ـ ومما يجب الإشارة إليه أن الحاسوب من خلال برامج خاصة يتيح لنا بعد تنفيذ البنود السابقة عرض الأحاديث المسندة بطرق مختلفة منها:

١ ـ عرض الكتاب بترتيب مؤلفه.

٢ ـ الأحاديث حسب المسانيد موزعة على التبويب الموضوعي المعاصر.

٣ ـ عرض الكتاب على المسانيد مع جمع طرق الحديث في داخل الكتاب الواحد.

٤ ـ عرض الأحاديث حسب التصنيف الموضوعي (انظر البند الحادي عشر).

٥ ـ عرض الأحاديث بجميع رواياتها على المسانيد حسب الترتيب الزمني لوفيات أصحاب هذه الروايات.

٦ ـ عرض الأحاديث بجميع رواياتها حسب تراجم الرواة وذلك لكل طرق الحديث الواحد. فمثلا روايات حديث سعد (الثلث كثير) تعرض الروايات المسندة تحت ترجمة الزهري عن عامر بن سعد عن سعد حسب الترتيب الزمني لوفيات أصحاب هذه الروايات.

٧ ـ عرض الأحاديث بحسب لفظة معينة بعد تجذيرها وهذا يفيد الباحثين في اللغة والأدب والفقه وغير ذلك.

وهنالك طرق مختلفة في العرض تلبي جميع اهتمامات الباحث في الأحاديث النبوية الشريفة.

شجرة الإسناد والطبقات وصيغ الأداء.





البند السادس: شجرة الإسناد والطبقات وصيغ الأداء

ذكرنا في البند الثالث مسألة تمييز صيغ الأداء عن أسماء الرواة ووضحنا في البند الخامس أسلوب جمع طرق الحديث، أما ضمن هذا البند فقد تم وضع برامج يتيح للكمبيوتر رسم شجرة تبين مدار الأسانيد بين الروايات المختلفة للحديث الواحد. وتجمع صيغ الأداء لكل رواية بصورة مفيدة في دراسة الأحكام الحديثية.

ورسم شجرة الإسناد هذه ستكون وفق الأسس الآتية:

١ ـ تراعي هذه الشجرة أن تكون كل طبقة من طبقات السند على مستوى أفقي واحد، وفائدة هذا الأمر وضوح المتابعات لكل طبقة من الطبقات، مما سيفتح آفاقا واسعة في دراسة الأسانيد وبسط فروع هذا العلم من علو ونزول واضطراب ومرسل خفي وغيرها، مما لا يخفى على المتخصص الممارس.

٢ ـ تبين هذه الشجرة نوع كل حديث بالنسبة للراوي على كل طبقة من طبقات الإسناد (غريب ـ عزيز ـ مشهور ـ متواتر) وبالتالى تعرف كل المتابعات التامة والقاصرة.

٣ ـ تعيين الراوي الذي جاء اسمه مهملا أو مكنيا أو مبهما في إحدى الروايات.

٤ ـ بجانب اسم كل راو يكتب رقم عربي يشير إلى درجة التوثيق لهذا الراوي وذلك بأن نجعل لمراتب التعديل الأرقام من(١-٦) ولمراتب الجرح الأرقام من (٧ -١٢) مستفيدين في البداية مما قرره الحافظ العسقلاني في تقريب التهذيب بعد مقارنته بأحكام الذهبي في الكاشف ثم بواسطة برامج الحاسوب الخاصة ومن المعلومات التي سيتم إدخالها أثناء العمل في البند السابع (موسوعات رواة الحديث) يمكن تغيير هذه المراتب بالدليل العلمي مع عرض هذه الأحكام الجديدة معللة بأسبابها على أهل التخصص للاستشارة وإبداء الرأي.

٥ ـ ترافق شجرة الإسناد قوائم لوفيات وميلاد كل راو كلما ذكر ذلك في كتب الرجال مع التنبيه إلى الخلاف فيه أو عدم ذكره في هذه الكتب بأدق إشارة.

وفائدة هذه الأرقام (الموضحة في ٤ ـ ٥) هي دراسة الاتصال والانقطاع بين الرواة، والمفاضلة بين مراتبهم في الجرح والتعديل عندما نريد ترجيح متن على متن وسند على سند، كما أن أسماء الرواة فى كل مرتبة من هذه المراتب ستكون بلون خاص عند عرضها على شاشة الحاسوب، أما بالنسبة للمطبوع من الموسوعة فسنعتمد الخطوط المختلفة للتمييز بين هذه المراتب.

٦ ـ تتم مراجعة هذا البند بمقابلة إسناد كل رواية حديث (أسماء الرواة وصيغ الأداء) مع غصن إسنادها في شجرة الإسناد التابع لها وذلك للتأكد من بعض أحوال الأسانيد التي لا يستطيع الحاسوب التعامل معها بآلية، والتي لم نصل بعد إلى حلها الأمثل عن طريق برامج أخرى، والاطمئنان إليها وتصحيحها.



البند السابع: موسوعات رواة الحديث ومعاجم الصحابة

المرحلة الأولى:

عن طريق بيانات شجرة الإسناد وبواسطة برنامج خاص في الحاسوب يعطى كل راو رقما خاصا به (رقم الر اوي الموحد) ومن ثم يتم استخراج المعلومات الآتية عن كل راو:

١ ـ اسم الراوي كما ورد في الطرق المختلفة.

٢ ـ كنية الراوي ولقبه ونسبه وبلده ومذهبه كلما ذكر ذلك في إحدى الطرق.

٣ ـ طبقة الراوي الصحيحة وبالتالي معرفة رواياته بعلو أو نزول.

٤ ـ معاجم الشيوخ (مسند كل راو بالتكرار ومن غير التكرار).

٥ ـ أحاديث كل راو في كتاب معين أو في مجموعة كتب معينه ومعرفة ما انفرد أو اشترك كل كتاب في روايته عنه.

٦ ـ غريب حديث كل راو (غرائب الرواة).

٧ ـ أسماء شيوخ كل راو في كل الكتب المدخلة أو في أحدها أو في بعضها حسب الاختيار، مع ذكر هذه الروايات وترتيب أسماء الشيوخ؛ إما على الحروف أو الطبقات أو عدد الأحاديث المروية عنه.

٨ ـ أسماء تلاميذ كل راو بنفس ما هو مذكور في رقم (٧) السابق.

٩ ـ المعلومات الأخرى المتناثرة في الكتب الحديثية المسندة عن بعض الرواة من توثيق أو تجريح أو ذكر وفياتهم وطبقاتهم وغير ذلك.

وبعد ترتيب هذه المعلومات الجديدة عن كل راو بالرقم الموحد تُصبح لدينا موسوعة لرواة الحديث تحتوي على المعلومات الأساسية عن كل راو من خلال الأحاديث المسندة.

المرحلة الثانية:

ـ ثم تأتي المرحلة التالية ويتم فيها تمييز بيانات كتب الرجال المسندة وعلى رأسها تواريخ البخاري وكتاب الجرح والتعديل وثقات ابن حبان وكامل ابن عدي وتاريخ بغداد وتاريخ دمشق أو التي جمعت بيانات كثير من هذه الكتب المسندة وغيرها. وعلى رأس هذه المجموعة كتاب تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وسير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال ولسان الميزان وكتاب ابن كثير المخطوط «التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل».

- ونقاط التمييز هنا:

أولاً: المعلومات الشخصية عن الرواة:

الاسم ـ الكنية ـ اللقب ـ النسب ـ البلد ـ تاريخ الوفاة والولادة ـ المذهب الفقهي والعقدي ـ الطبقة ـ رحلاته العلمية ـ صفاته الخلقية والنفسية ـ بعض أخباره الأخرى.

ثانياً: أسماء التلاميذ والشيوخ وأي المصنفين خرج له.

ثالثاً: كلام العلماء فيه: ـ الجرح أو التعديل العام ـ الرمي بالبدعة ـ التدليس ـ الإرسال ـ الاختلاط ـ الرواية بالمعنى أو اللفظ ـ اختلاف حديثه في بعض الأماكن أو في بعض الأزمنة أو عن بعض الشيوخ.

وترتب هذه النقاط وفق نموذج خاص ثم يتم إدخالها إلى الحاسوب لمعالجتها عبر برامج محددة تنظم المعلومات التى تم استخراجها في

المرحلتين وتتيح مجالاً كبيراً للدراسات المقارنة. ومن النتائج الواضحة لهذه الدراسات:

١ ـ تكوين موسوعات متنوعة في الرجال وكأمثلة على ذلك: موسوعة المدلسين ـ موسوعة المختلطين ـ موسوعة علماء بلد معين على الطبقات والأسماء ـ موسوعة الألقاب ـ موسوعة الكنى ـ موسوعة الثقات ـ موسوعة الضعفاء والمتروكين ـ موسوعة المجاهيل.

٢ ـ إخراج موسوعة بأسماء الصحابة الذين لهم رواية عن النبي ﷺ وأما الصحابة الذين ليس لهم رواية لحديث النبي ﷺ فيعرفون عن طريق فهرسة المتون النبوية (انظر البند الرابع عشر).

٣ ـ إخراج معاجم شاملة عن حياة الصحابة سواء من كانت له رواية أو لم تكن بحيث يصبح عندنا لأول مرة في التاريخ ترجمة شاملة لتفاصيل حياة كل صحابي واهتماماته وعلاقاته، ويستفاد من ذلك في دراسة أثر التربية النبوية في كل واحد منهم، وغير ذلك من الدراسات التربوية والتي نحن في أمس الحاجة إليها في هذا العصر.

٤ ـ عمل معجم بألفاظ الجرح والتعديل التي استخدمها نقاد الرواة مع احصائيات كاملة لكل لفظة ذكروها ويلحق بها كل لفظة في معناها مضافا إليها ذكر أسماء العلماء الذين استخدموها أو أكثروا من استعمالها ويلحق بهذا المعجم أمور كثيرة نذكر منها دراسة شاملة لألفاظ الجرح والتعديل قليلة الاستعمال مع ذكر غريبها ومحاولة معرفة الظروف التي قيلت فيها.

٥ ـ عمل موسوعة مختصرة تحتوي على المعلومات الأساسية للراوي كاسمه ولقبه ونسبه وطبقته وأشهر تلاميذه وشيوخه مع عدد مروياتهم وتاريخ الولادة والوفاة والحكم النهائي فيه من حيث الجرح والتعديل.

٦ ـ الخروج باستدراكات مهمة على كتب الرجال الجامعة وكتب حياة الصحابة.





البند الثامن: جداول الزيادات وتصرفات الرواة بالألفاظ النبوية

ذكرنا في البند الخامس آلية جمع الحديث بالسند والمتن في مكان واحد تحت رقم موحد يجمع كل الروايات المختلفة للحديث الواحد.

وكنا قد ذكرنا في البند الثالث تحت رقم (٦) تمييز فقرات الحديث المختلفة لأغراض التخريج ومعرفة الزيادات وتصرفات الرواة بالألفاظ النبوية.

ومن خلال هذين الأمرين.

وبواسطة برنامج محدد في الحاسوب.

وبمراجعة وتعديل الباحثين المختصين في هذا الأمر.

نرتب جدولاً خاصاً بكل حديث تُذكر فيه كل فقرة من فقرات الحديث ويشار بجانبها إلى أرقام الروايات التي ذكرت هذه الفقرة فيها، ومن خلال البرنامج المعد يتم ترتيب هذه الفقرات تسلسليا حسب عدد مرات ورودها في الروايات.

وبعد تنفيذ البند التاسع وهو الحكم على الأسانيد والمتون يمكن تحديد الألفاظ التي يغلب على الظن أنها من قول النبي ﷺ وليس من تصرفات الرواة بالألفاظ وكذلك تعرف زيادات الثقات بقسميها المقبولة والشاذة وزيادات الضعفاء والكذابين.

كما أن هذا الجدول يمهد الطريق إلى وضوح آلية العمل في تنفيذ البند العاشر والحادي عشر وهو حصر المتون بجميع الزيادات حسب مراتبها في الحكم من غير تكرار والكتاب الشامل المختصر لكل ما صح عن النبي ﷺ.

ولهذا العمل فوائد متعددة منها:

الأول: اكتشاف الخطأ في التخريج وهذا يعدُّ مراجعة للبند الثالث.

الثاني: اكتشاف السقط والتحريف سواء في أصل الكتاب أو في إدخالنا.

الثالث: معرفة المقلوب والمضطرب والغريب من المتون.



البند التاسع: الحكم على الأسانيد والمتون

خطة العمل في هذا البند تعتمد على أربعة مرتكزات:

١ ـ جمع أحكام العلماء على الأسانيد والمتون:

وذلك وفق نموذج خاص يذكر فيه اسم العالم وحكمه على الحديث مع ذكر اسم الكتاب الذي ذكر فيه هذا الحديث ورقمه ورقم الجزء والصفحة والطبعة كما يذكر في النموذج حكمه على رجال السند أو المتن أو الاثنين معا كلما وجد ذلك.

ثم عن طريق برنامج في الحاسوب ترتب هذه البيانات وتربط بالرقم الموحد في الموسوعة ورقم الرواية.

ومن المخرجات الجانبية هنا يمكن تحديد الروايات التي لم نعثر لها على حكم من قبل أحد من العلماء ضمن المصادر التي عدنا إليها في هذا البند والتي وضعنا لحصرها خطة خاصة.

٢ ـ استثمار قدرات الحاسوب:

يتم استثمار قدرات الحاسوب في الفهرسة والترتيب والمقارنة بين بيانات ونتائج البنود السابقة للخروج بحكم على الأسانيد والمتون، ذلك لأن معلومات البند الخامس والسادس والسابع تتيح للكمبيوتر أن يبحث وفق

منطق رياضي يماثل ما يقوم به الباحث الذي يريد أن يحكم على الحديث من دراسة الشروط الخمسة لصحة الحديث وهذا طبعا عن طريق برامج فيها بعض التعقيد.

ـ أما نتائج بحث الحاسوب فستكون وفق نموذج خاص يذكر فيه ما يلي:

صاحب المسند والرقم الموحد ـ رقم الرواية ـ رجال السند (يذكر فيه الحكم النهائي لكل راو) ـ الاتصال بين الرواة ـ العلل والشذوذ (في السند والمتن) ثم يذكر الحكم النهائي للسند وأسماء العلماء الذين وافقوا الموسوعة فى الحكم وأسماء العلماء الذين خالفوا الموسوعة في الحكم.

٣ ـ الدراسة الذاتية للباحثين العاملين في هذا البند:

لا نحتاج هنا إلى أكثر من خمسة متخصصين متفرغين يُعْتَمَدُونَ من قبل الهيئة المشرفة على المشروع، يقومون بالمقارنات والمراجعات لأحكام العلماء والأحكام الناتجة بطريق الحاسوب، ويحددون أسباب اختلاف الأحكام إن وجدت ويذكرون رأيهم معللا في مثل هذه الأمور، كما أنهم يراجعون أحكام الحاسوب مع الروايات التى لم نعثر على قول عالم فيها (انظر: المرتكز الأول).

٤ ـ العرض على الهيئة المشرفة:

تعرض الأحكام التي خالفت فيها الموسوعة أحكام غالبية العلماء السابق ذكرهم في المرتكز الأول ـ والتي لم يحسم الباحثون أمرها ـ على الهيئة المشرفة وعلى من ترشح الهيئة عرض هذه الأبحاث عليهم من العلماء المعاصرين لاتخاذ رأي نهائي فيها.

إن وظيفة هذا البند هي أخطر وظيفة في المشروع ومع ذلك فهي

قضية اجتهادية حاولنا فيها أن نستخدم كل أدوات الاجتهاد الممكنة ونظن أننا وفقنا بين من يرى أن الحاسوب من خلال تغذيته بالبرامج والبيانات المتعددة قادر على الحكم على الروايات بحياد وانضباط دقيق ومن يرى أن الحكم على الحديث يحتاج دائما إلى عقل المسلم المتخصص فى هذا الفن ليزن الأمور ويرجح بين المسائل الدقيقة.





البند العاشر: حصر المتون بجميع الزيادات حسب مراتبها في الحكم

من نتائج تنفيذ البند السابع توزع الأسانيد إلى عدة أقسام:

١ ـ أسانيد صحيحة.

٢ ـ أسانيد حسنة.

٣ ـ أسانيد ضعيفة قابلة للاعتبار.

٤ ـ أسانيد ضعيفة غير قابلة للاعتبار.

وكذلك تنقسم متون روايات كل حديث إلى ستة أقسام..

١ ـ متون صحيحة لذاتها.

٢ ـ متون صحيحة لغيرها.

٣ ـ متون حسنة لذاتها.

٤ ـ متون حسنة لغيرها.

٥ ـ متون ضعيفة.

٦ ـ متون موضوعة.

ـ وبدراسة هذه الأقسام الستة يتم حصر المتون بجميع الزيادات على مرحلتين:

المرحلة الأولى: (الحصر داخل المسند):

يتم تحديد أصح الروايات التي لم نعثر لها بعد استقصاء الطرق على علة قادحة أو شذوذ فنعتبر متن هذه الرواية هو المتن الأساسي ونجمع عليه زيادات الروايات الأخرى الصحيحة لكل حديث مع مراعاة إضافة الفقرات المختلفة لفظاً وان كانت تؤدي المعنى نفسه، ونطبق الطريقة نفسها على الأقسام الخمسة الباقية.

المرحلة الثانية: (حصر المتون بجميع الزيادات على وجه العموم):

جمع متن الحديث بزياداته للصحابي الواحد حسب الأقسام الستة تتم المقارنة بينه وبين رواية الصحابة الآخرين بجميع الزيادات لهذا الحديث نفسه مستنيرين بتوضيحات العلماء الذين اهتموا بهذا الأمر وخاصة الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري).

وبالمنهج نفسه المطبق في المرحلة الأولى يتوفر لكل حديث ما يلي:

١ ـ فقرات المتون الصحيحة لذاتها بجميع زياداتها الصحيحة لذاتها.

٢ ـ فقرات المتون الصحيحة لغيرها بجميع زياداتها الصحيحة لغيرها.

٣ ـ فقرات المتون الحسنة لذاتها بجميع زياداتها الحسنة لذاتها.

٤ ـ فقرات المتون الحسنة لغيرها بجميع زياداتها الحسنة لغيرها.

٥ ـ فقرات المتون الضعيفة بجميع زياداتها الضعيفة.

٦ ـ فقرات المتون الموضوعة بجميع زياداتها الموضوعة وذلك لكل حديث من غير اعتبار للراوي الأول.

يتم توزيع هذه المتون على الأبواب الفقهية والمواضيع الرئيسة الأخرى مع ربطها بالأرقام الموحدة لكل صحابي وذكر رقم الرواية لكل فقرة من المتن وتمييز الزيادات بأرقام رواياتها، مما يسهل الرجوع إلى الأسانيد أو المتون الأصلية وقت الحاجة.

ومما تجب الإشارة إليه أن تمييز الروايات بهذا الأسلوب سيعتمد بشكل أساسي على برامج الحاسوب المخصصة لهذا الأمر مما سيوفر وقتاً كبيراً على الباحثين العاملين في هذا البند.



البند الحادي عشر: الكتاب الشامل المختصر لكل ما صح عن النبي ﷺ على أساس تصنيف موضوعي معاصر

وهذا أهم أهداف الموسوعة، ومجال العمل في هذا البند هو الأقسام الأربعة الأولى المذكورة في المرحلة الثانية من البند العاشر.

ومنهجنا هنا اختيار أصح الفقرات الأربعة الأولى المذكورة في نهاية البند العاشر وذلك لكل حديث، وحذف المكرر من الألفاظ، وإسقاط المتقارب من المعاني، وهذه مسألة دقيقة جداً تحتاج إلى حذر شديد ورقابة شديدة ومتابعة متتالية من هيئة الإشراف على الموسوعة.

وأساس التصنيف هنا الموضوعات وفق تقسيم معاصر عام يراعي مستوى غالبية المستفيدين، أما التقسيمات والتبويبات الدقيقة للعلوم الإنسانية فتترك لدراسات مستقبلية يقوم بها أهل التخصص كل في مجاله.

ولأن في هذا الموضوع مجالاً واسعاً للاجتهاد وتباين الرأي، فسيتم عرض عدة نماذج لمناهج مختلفة فى طريقة الحذف والإسقاط على علماء الشريعة من شتى البلاد الإسلامية ومن مختلف التخصصات للاستنارة بآرائهم واقتراحاتهم ولن يكتسب صيغته النهائية إلا بعد إفراغ الوسع فى دراسة هذه الآراء والاقتراحات.

تفتتح مقدمات أبواب هذا الكتاب الشامل بآيات من القرآن الكريم تعالج موضوع الباب كما يذيل كل حديث ببيان لغريب ألفاظه وشرح مبسط لمعانيه.

ولنا أمل أن يحقق هذا الكتاب الأهداف التالية:

١ ـ تقريب السنة إلى عامة المسلمين.

٢ ـ تسهيل حفظها على العلماء وطلبة العلم.

٣ ـ تقديمها عبر الترجمة لغير الناطقين بالعربية.

وبهذا نرجو أن يكون منهج نبينا محمد ﷺ تحت ضوء الشمس لكل باحث عن الحقيقة وراغب في الهداية.



البند الثاني عشر: فقه الحديث (تراجم الأبواب ووصل الحديث بكتب الشروح) ومعجم غريب الحديث

• فقه الحديث:

على منهج من قال (فقه البخاري في تراجمه) سنقوم بجمع تراجم كل الكتب الداخلة فى الموسوعة لكل حديث موضحا عليها أهم أطراف هذا الحديث واسم الكتاب الذي وضع هذا الحديث تحته وكذا اسم الباب مع ذكر اسم المؤلف ومصنفه ورقم الحديث ورقم الصفحة والجزء وكذا رقم الصفحة والجزء لأشهر شروح الكتب الحديثية والتي تم شرح الحديث فيها وذلك لتسهيل الوصول إلى كلام العلماء حول ما يستفاد من الحديث فقها وإرشادا بأسرع وقت ممكن وهي خطوة لازمة لترتيب هذه الفوائد وإخراجها مطبوعة وعلى شاشات الحاسوب في دراسة مستقبلية إن شاء الله تعالى كما يمكن اعتبار هذا العمل مسردا تخريجيا شاملا لكل أنواع العزو التي تسهل الوصول إلى الرواية المطلوبة.

• معجم غريب الحديث:

وهذا سيكون بعد عمل فهرس معجمي للكلمات (انظر البند الرابع عشر ويتم هنا إدخال معلومات كتب غريب الحديث المشهورة وربطها بكلمات الفهرس المعجمي، ومن خلال برنامج خاص في الحاسوب يتم فرز الكلمات التي ذكرت في الحديث ولم ير مؤلفو غريب الحديث أنها بحاجة إلى شرح وتوضيح وهذا يفتح باباً جديداً من الدراسات، والظن الغالب أننا سنحتاج إلى توضيح معان لجملة من الكلمات التي لم ترد في كتب الغريب.



البند الثالث عشر: موسوعة مصطلحات الحديث وتطبيقاتها الشاملة بعد استقرار دلالاتها

وهذا يتم وفق التدريج الآتي:

١ ـ عمل قائمة بمصطلحات الحديث تعرض على أهل التخصص لإبداء الرأي والاقتراح.

٢ ـ عمل قائمة بأسماء كتب مصطلح الحديث يذكر فيها اسم المؤلف واسم كتابه ومعلومات أساسية عنه.

٣ ـ يتم إدخال هذه الكتب في الحاسوب وفق نظام خاص يراعي التسلسل التاريخي لوفيات المؤلفين.

٤ ـ تجمع المعلومات الخاصة بكل مصطلح من الكتب المدخلة تحت رقم موحد وفق التسلسل التاريخي لوفيات المؤلفين (وهذا الأمر يشبه أسلوبنا في جمع طرق الحديث الواحد وترجمة الراوي الواحد).

٥ ـ تتم دراسة معلومات كل مصطلح مما جمع في (٤) ولهذه الدراسة فوائد كثيرة أهمها معرفة تطور دلالات المصطلح.

٦ ـ يتم عمل موسوعة مختصرة لمصطلحات الحديث يذكر فيها ما استقرت عليه هذه المصطلحات من دلالات.

يتبين للقارىء من خلال استعراضنا للبنود السابقة أن أغلب أنواع الحديث قد ميزت في كل رواية سواء كانت هذه الأنواع:

ـ أو بسبب تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا (آحاد متواتر).

ـ أو بسبب تقسيم الخبر من حيث القبول والرد (الصحيح ـ الحسن ـ الضعيف ـ الموضوع).

ـ بسبب رد الحديث (المعضل ـ المنقطع ـ المرسل الخفي ـ مضطرب الأسانيد).

ومن خطتنا عمل نظام تدرج فيه مصطلحات الحديث ويتم ربط كل رواية حديث بما يناسبها من هذه المصطلحات بحيث يصبح لدينا في نهاية العمل موسوعات متخصصة بكل مصطلح (موسوعة الصحيح موسوعة الأحاديث القدسية موسوعة الأحاديث المقلوبة موسوعة الأحاديث الشاذة. . .).

وجدير بالذكر أن ما يتعلق بالإسناد من حيث لطائفه ومن حيث معرفة الرواة بكل الأنواع المذكورة في كتب المصطلح مشمولة بهذا البحث والدراسة.





البند الرابع عشر:
الفهارس الشاملة الموحدة

معروف أن الفهارس مفاتيح العلوم وهي المصابيح التى تهدي الباحث إلى مراده دون كثير من الوقت والجهد ولذلك تضمنت خطة العمل وضع فهارس تخدم كل الكتب التي ذكر فيها حديث النبي ﷺ بالسند إلى مؤلفه وذلك بالاستعانة بجهاز الحاسوب لتكون هذه الفهارس في غاية الإتقان والشمول ويستخرج منها كثير من الفهارس الفرعية التخصصية وهي أربعة فهارس رئيسة:

١ - فهرس أطراف المسانيد على طريقة تحفة الأشراف ولكنها بالطبع تخدم كل كتب الحديث ومع ذلك فهي لن تتجاوز بحول الله تعالى ثلاثة مجلدات كبار بالنسبة للموسوعة المطبوعة.

٢ - فهرس أطراف الحديث على الترتيب الهجائي بمنهجية موضوعية واضحة المعالم ولن يتجاوز هذا الفهرس خمسة مجلدات وفق الخطة المرسومة إن شاء الله تعالى.

٣ - فهرس الأبواب الموضوعية على طريقة مفتاح كنوز السنة النبوية ولكن بشكل أوسع مما قام به (فنسنك) إن شاء الله تعالى.

٤ - فهرس معجمي للكلمات وهذا سيتم بعد الانتهاء من البند الحادي عشر (الكتاب الشامل المختصر لكل ما صح عن النبي ﷺ على أساس تصنيف موضوعي معاصر) وذلك بإدخال هذه المتون في الحاسوب وسيقوم

الحاسوب عن طريق برامج خاصة بعمل هذا الفهرس على غرار المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي للمستشرقين.

وهذا التخصيص سيكون لمن يستخدم الموسوعة المطبوعة أما من يستخدم الحاسوب فإن هذا الفهرس سيكون شاملاً - إن شاء الله تعالى - لكل النصوص الحديثية.

وصغر حجم هذه الفهارس النسبي يعود إلى أن العزو فيها يتم إلى صاحب المسند ورقم الحديث الموحد فقط فإذا تم معرفة ذلك يرجع الباحث عن طريق الرقم الموحد إلى كل روايات هذا الحديث ومن فوائد هذا المنهج أن البحث عن طريق فهارس الموسوعة يتم لمرة واحدة فقط بينما يحتاج إلى عدة كلمات وعدة أطراف وعدة أسانيد في الفهارس التقليدية.



البند الخامس عشر:
المراجعات والمقارنات والإحصائيات



● **المراجعات:**

نقصد بها مراجعة أعمال كل بند من بنود الموسوعة مراجعة ذاتية وهي إما مراجعة لمدخلات هذه البنود أو مراجعة لمخرجاتها للتأكد من استيعاب مدخلات كل بند في مخرجاتها ويجد القارىء تفاصيل ذلك من خلال التعريف بكل بند من بنود الموسوعة وهنالك مراجعة مهمة أخيرة ذكرنا إشارة عنها في نهاية البند الرابع وذلك أن من خطتنا تزويد كل دار طباعة جادة ترغب في نشر كتاب من كتب الحديث ـ مخدوما حسب منهج مشروع الموسوعة ـ بما تريد مع إلزامها بمراجعة مادة الكتاب مع الأصول المعتمد عليها قبل عملية الإدخال كما هو مذكور في البند الرابع. ثم تقوم هذه الدور الطباعية بتزويد القائمين على الموسوعة بكل ملاحظاتهم واستدراكاتهم ولا شك أن هذا الأمر يخفف العبئين المادي والعلمي الملقيين على عاتق الموسوعة.

المقارنات: ـ ونقصد بها مراجعة مخرجات الموسوعة بأعمال علمية قديمة ومعاصرة.

ـ مثال المقارنة مع عمل قديم:

قمنا بمراجعة عملنا في جمع طرق حديث الكتب الستة على المسانيد

مع تخريجات تحفة الأشراف وقد استدركنا بسبب هذه المقارنات كثيراً من الطرق، لم يشر إليها من قام بخدمة هذا الكتاب العظيم (ابن عساكر ـ المزي ـ ابن حجر – عبدالصمد شرف الدين).

ـ مثال المقارنة مع عمل معاصر:

قمنا بمقارنة تخريجاتنا لأحاديث البخاري على الكتب التسعة مع ما قامت به العالمية (صخر) في برنامج البخاري على الحاسوب وقد استدركنا على عملهم آلاف الطرق لم يشيروا إليها في تخريجاتهم بالإضافة إلى مئات من الأخطاء المتنوعة الأخرى (أخطاء في التخريج أخطاء في برنامج المحلل الصرفي أخطاء وسقط في المعلومات المدخلة) وقد تمت مراسلتهم عبر خمس رسائل استغرقت سنة من الزمن وعملهم يُعدّ أهم عمل معاصر حتى الآن في استخدام الحاسوب لخدمة كتب السنة المشرفة.

الإحصائيات: ـ نظراً إلى أن تنفيذ خطط الموسوعة سيتم عبر الحاسوب، فإن موضوع الإحصائيات سيكون بإذن الله تعالى من أبرز ثمرات هذا العمل؛ ففي كل بند من البنود هنالك إحصائيات شاملة ومتنوعة لمخرجاتها وكأمثلة على ذلك نذكر الآتي:

ـ إحصائية بعدد الأحاديث المرفوعة (القولية ـ الفعلية ـ التقريرية ـ الشمائل).

ـ إحصائية بعدد الأحاديث المرسلة (الموصولة منها والتي لم نعثر لها على وصل).

ـ إحصائية بعدد رواة الأحاديث على كل كتب الموسوعة أو كتب معينة أو كتاب واحد.

ـ إحصائية بعدد طرق الأحاديث في كل مسند لكل حديث برقم موحد.

ـ إحصائية بعدد أحاديث كل راو بالتكرار ومن غير التكرار (صحابي ـ تابعي. . . .).



البند السادس عشر: الهيئة المشرفة والاستشارات والتعاون والتكامل

الهيئة المشرفة: ـ لا بد أن يشرف على هذا المشروع هيئة من كبار علماء الحديث، تعرض عليهم كل التفاصيل لتعطي الإذن بالتنفيذ ولها دور أساسي في اختيار الباحثين خصوصا في مجال تحديد الحكم النهائى على الرواة والحكم على الأسانيد والمتون.

ولهذه الهيئة المشرفة اجتماعات دورية مع القائمين على تنفيذ المشروع ليبقى العمل تحت رعايتهم وتوجيهاتهم أولا بأول.

كما أن لها دورا في توثيق المشروع عالميا مما يسهل انتشاره والاستفادة منه على جميع المستويات.

الاستشارات والاقتراحات: ـ تم وضع خطة لاستشارة العلماء المهتمين بهذا المشروع وجمع اقتراحاتهم واقتراحات طلبة العلم وذلك من خلال الرسائل والندوات والزيارات ووسائل الإعلام المختلفة وسيكون للشبكة العالمية (الإنترنت) دور كبير في هذا الخصوص.

إن كثرة إطلاع أهل العلم على بنود هذا المشروع كفيل بإذن الله تعالى بتقويمه وكشف نواقصه وعيوبه والارتقاء به إلى أعلى مراتب الكمال البشري.

التعاون والتنسيق: ـ من الأمور المهمة في هذا المشروع موضوع

التعاون والتنسيق والتكامل بل وتوحيد الجهود لمن له سابق تجربة في هذا الباب تحت إشراف مؤسسة علمية موثقة وفق خطة تنفيذية واضحة المعالم وبرنامج منضبط في نطاق فترة زمنية محددة.

ونذكر هنا التجارب والدراسات التي اطلعنا عليها في هذا المجال:

١ ـ مشروع د. يوسف القرضاوي (موسوعة الحديث النبوي).

٢ ـ مشروع د. همام سعيد (موسوعة السنة النبوية ورجال الحديث).

٣ ـ مشروع د. عبدالملك قاضي بكر (موسوعة الحديث النبوي).

٤ ـ مشروع د. عبدالقادر أحمد (مؤسسة اقرأ الخيرية).

٥ ـ مشروع د. مصطفى الأعظمي (مكتبة الحديث الإلكترونية).

٦ ـ مشروع الأستاذين نديم وأسامه مرعشلي (موسوعة الحديث النبوي الصحيح والحسن).

٧ ـ منهج مؤسسة الرسالة الشيخ شعيب الأرناؤوط (المعلمة الحديثية الكبرى).

٨ ـ منهج د. بشار معروف في كتابه المسند الجامع.

٩ ـ دراسة مركز خدمة السنة والسيرة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٠ ـ دراسة د. عبدالعظيم الديب (نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي الشريف) الحاسوب حافظ عصرنا.

١١ ـ دراسة د. فاروق حمادة (تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها).

١٢ ـ مقالة د. أكرم ضياء العمري في ندوة استخدام الحاسوب في جدة.

١٣ ـ اقتراح د. خلدون الأحدب في كتابه (علم زوائد الحديث ص٩١).

١٤ ـ مشروع الشركة العالمية (صخر) برنامج الكتب التسعة (باستخدام الحاسوب).

١٥ ـ مشروع شركة الرائد (الكتب الستة ومسند الإمام أحمد وسنن البيهقي) باستخدام الحاسوب.

١٦ ـ مشروع إحياء التراث الإسلامي (أو الموسوعة التراثية) - المعهد العالمي للفكر الإسلامي.





البند السابع عشر:
دراسات وثمرات الموسوعة

كانت البنود السابقة عرض موجز لتفاصيل مشروع الموسوعة ولما كان العمل فيها يزاوج بين الجهد البشري وقدرات الحاسوب فإن عددا من الدراسات المهمة ستصبح ثمرات لازمة لهذا العمل، ولما كانت هذه الدراسات كثيرة جداً نكتفي بسرد عناوين عشرة منها:

١ ـ دراسة إحصائية تبين عدد أحاديث كل راو بالتكرار ومن غير التكرار والثابت من طريقه وغير الثابت.

٢ ـ دراسة في أسباب ورود الحديث النبوي في عصر النبي ﷺ والعصور التي بعده.

٣ ـ دراسة في تاريخ ذكر الحديث في عصر النبي ﷺ والعصور التي بعده.

٤ ـ دراسة منهجية لكتب التخريج الموسوعية (نصب الراية، تحفة الأشراف، إرواء الغليل، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، مفتاح كنوز السنة. . .).

٥ ـ دراسة منهجية لكتب الزوائد (مجمع الزوائد ـ المطالب العالية ـ إتحاف الخيرة المهرة).

٦ ـ دراسة منهجية مقترحة للتبويب الموضوعي والتقسيم العلمي للمتون الحديثية بحيث تكون مناسبة لعصرنا الحالي.

٧ ـ تحرير القول في مسائل حديثية منها:

أ ـ مصطلح الترمذي حسن صحيح.

ب ـ شرط البخاري ومسلم.

ج ـ عنعنة المدلسين في الصحيحين.

د ـ مراسيل سعيد بن المسيب.

هـ ـ قول مسلم: للزهري نحو تسعين حرفا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد.

٨ ـ دراسة منهجية للرسائل الجامعية التي كان تركيزها على التخريج وجمع الطرق والحكم على الحديث.

٩ ـ تأصيل المدخل إلى علم الرجال (أو نظرية معاصرة في دراسة رجال الحديث).

١٠ ـ إخراج موسوعات متخصصة في كثير من المواضيع وعلى سبيل المثال نذكر:

أ ـ موسوعة الأحاديث القدسية.

ب ـ موسوعة المتون الضعيفة والموضوعة.

ج ـ موسوعة الأحاديث المرسلة.

د ـ موسوعة المتون الغريبة الثابتة.





البند الثامن عشر: إدارة المشروع
ـ السمات العامة ـ ما تم إنجازه

- **إدارة المشروع:**

إن إخراج مشروع الموسوعة بالحيثيات التي فصلناها في البنود السابقة يمثل منعطف تحول كبير في الدراسات الشرعية على وجه العموم والحديثية منها على وجه الخصوص وكذلك في الدراسات الإنسانية المرتكزة على الأصول الإسلامية.

ورجاؤنا بالله عزَّ وجلَّ أن تكون الموسوعة من أبرز عتاد المسلم في الصراع الفكري الشديد الذي يعيشه أهل هذا العصر.

ولذلك لابد من إنجاز المشروع وفق أسس إدارية راسخة حتى تظهر الموسوعة بكل حيثياتها على أحسن صورة ممكنة.

ونعرض هنا ما نراه مهما من هذه الأسس:

١ ـ التصميم المحكم والمرن لهيكلية المشروع الإدارية.

٢ ـ التوصيف الوظيفي الدقيق لكل عمل من أعمال المشروع.

٣ ـ اختيار المؤهلين للقيام بأعمال كل بند من بنود الموسوعة.

٤ ـ البرمجة الزمنية للخطوات التفصيلية لكل بند من بنود الموسوعة.

٥ ـ المتابعة المستمرة لمراحل التنفيذ الزمني وحل المشاكل الآنية.

٦ ـ استشارة المتخصصين الدورية في خطط العمل والإشكاليات العلمية الطارئة.

٧ ـ اللقاءات الدورية مع العاملين في الموسوعة للمراجعة وتحديد نقاط الخلل.

٨ ـ التوجيه والتنبيه والحوافز.

٩ ـ التنقيح والتطوير المستمر للخطط العلمية والإدارية.

- **السمات العامة:**

وفي الختام ونحن إذ نعرض عليكم هذا المشروع ندعو الله تعالى أن نكون قد بذلنا كل ما نستطيع في سبيل جعل العمل في هذه الموسوعة يتميز بما يلي:

١ ـ استيعاب كلّ الكتب التي تذكر الأحاديث مسندة من مؤلفها إلى النبي (ﷺ).

٢ ـ المنهج المنضبط ذو الخطوات المنطقية التسلسل في الوصول إلى المطلوب.

٣ ـ القابلية للتوسع وتصحيح الأخطاء دون الحاجة إلى إعادة العمل.

٤ ـ الشمول والسيطرة الدقيقة على كل أنواع علوم الحديث النبوي الشريف.

٥ ـ تيسير التراث الإسلامي في السنة النبوية لطبقات المجتمع كافة (المفكر ـ الباحث ـ المثقف ـ المسئول) بطريقة سلسة واضحة بلا عناء كبير.

٦ ـ التخلص من المآخذ التي ذكرها أهل التخصص على الأعمال السابقة، واحتوائه ـ إن شاء الله تعالى ـ على المميزات التي رغب فيها من تكلم في هذا المجال.

٧ ـ الاستفادة من نتائج العمل ليست مرتبطة بالانتهاء الكلي للمشروع بل يمكن أن تحقق في نهاية المرحلة الأولى من مراحل المشروع العشر.

٨ ـ قلة التكاليف المالية لمثل هذا المشروع مقارنة بحجم مخرجات المشروع، وتنوعِه.

٩ ـ قصر الفترة الزمنية للانتهاء من العمل في هذا المشروع.

١٠ ـ فضلاً عن الثواب العظيم عند الله سبحانه وتعالى، فإن الجدوى الاقتصادية للمشروع فوق التصور.





ما تم إنجازه

خلال عشر سنوات من بدء العمل في موسوعة الحديث النبوي الشريف تم تنفيذ مئات البرامج التي تخدم النصوص التراثية وتطويرها ووصلنا بحمد الله تعالى إلى حلول لكل المشاكل التي اعترضت طريقنا، ولكن مهما كانت درجة الدقة في هذه البرامج فإنها تحتاج دائماً إلى المراجعة البشرية وهذا ما يعيق إخراجها.

ومع ذلك فإن المركز استطاع أن ينجز عشرات البرامج خلال السنوات السبع الماضية؛ كثير منها تخصصت في خدمة كتب التراث الإسلامي ونالت ثقة أهل العلم وطلبته ومؤسساته. وفيما يأتي عناوين أهم البرامج:

١ ـ مكتبة التفسير وعلوم القرآن.

٢ ـ الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه.

٣ ـ المكتبة الألفية للسنة النبوية.

٤ ـ موسوعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمعلة.

٥ ـ موسوعة التخريج والأطراف الكبرى.

٦ ـ مكتبة الفقه الإسلامي وأصوله.

٧ ـ مكتبة السيرة النبوية.

٨ ـ مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية.

٩ ـ مكتبة العقائد والملل.

١٠ ـ مكتبة الأدب العربي.

١١ ـ مؤلفات الشيخ والتلميذ: ويحتوي على المطبوع من كتب ابن تيمية وابن القيم حتى تاريخه.

١٢ ـ مكتبة المعاجم والمصطلحات والغريب.

١٣ ـ موسوعة الشعر العربي.

١٤ ـ مكتبة الأخلاق والزهد والرقائق. [وكل برنامج من هذه ا لبرامج عبارة عن قرص ليزر واحد أو أكثر يحتوي على مئات المجلدات في العلم الذي تخصص به].

١٥ ـ برنامج الجامع الكبير: الذي يعدّ أضخم موسوعة في التاريخ الإسلامي وهو بحق مكتبة متنقلة تحتوي على ملايين الصفحات ضمن أكثر من ١٧٠٠ عنواناً تشمل أمهات الكتب والمراجع الكبرى التي لا يستغني عنها الباحث الجاد.

مساهمة الموسوعة في حل المشكلتين اللتين تطرحهما الندوة:

إن المتأمل لبنود المشروع سيتيقن حتماً أن نتائج المشروع سيكون لها دور متميز في تذليل الصعاب لحل المشكلتين اللتين تدرسهما هذه الندوة؛ ذلك لأنّه سينهي مرحلة الجمع والترتيب لأحكام السلف في مجال تصحيح الحديث وتضعيفه على اختلاف مناهجهم في هذا الأمر ـ المتقدمين منهم والمتأخرين ـ، وسيحدد بصورة لم يسبق لها مثيل أين اتفقوا في أحكامهم؟ وأين اختلفوا ؟وسيوضح مباشرة في المكان ذاته لماذا اختلفوا؟ مما سييسر أيما تيسير مسألة حسم هذا الخلاف في الحكم أو القبول به لأنه من مسائل الاجتهاد التي تختلف فيها الأنظار اختلافاً قائماً على أدلة علمية لا على التشهي والهوى.

وكذلك سيكون لهذا المشروع دور بارز في تسهيل الوصول إلى كل ما قيل في فقه الحديث وشرحه وغريبه من خلال ربط الحديث وطرقه بكل كتب غريب الحديث وشروحه المطبوعة والمخطوطة وبكل ما ذكره علماء العصر الحديث في الدفاع عن كل حديث بعينه.

وأما مساهمة هذا المشروع التاريخي الضخم في مواجهة ظاهرة التهجم على كل حديث خالف العقلية العصرية، فإنها مساهمة لا تخفى؛ ذلك أنه

بعد جمع طرق الحديث وتمييز الأحكام من خلال عبارات السلف المتخصصين ودراسات الخلف المتميزين وربط كل حديث بشرحة وغريبه؛ ستسقط الشبهات التي ارتكزت على مخالفة الأحاديث للعقلية العصرية بزعمهم.

إن الحديث النبوي الذي دارت حوله شبهات المستشرقين ومن سار في ركابهم إما أن يكون ثابتاً وإما أن يكون غير ثابت؛ فإن كان الحديث غير ثابت عن النبي ﷺ فسيستفاد مما اعتبروه دليلاً لإثبات مخالفة الحديث للعقل ليصبح دليلاً إضافياً لتأكيد عدم ثبوته، هذا إن كان نظرهم العقلي سليماً.

وإن كان نظرهم العقلي غير سليم كان ذلك دليلاً وحجة على أن قصدهم كان مغرضاً أو أن عقلهم كان ضعيفاً.

وأما إن كان الحديث الذي طعنوا فيه ثابتاً عن النبي ﷺ فستسهل هذه الموسوعة أمر الرد المفحم المسكت على كل شبهة دارت حول هذا الحديث وغيره من الأحاديث الثابتة، ذلك أن الموسوعة ستجمع كل ما قيل في الحديث وطرقه من فقه، وشرح، وتفسير، وغريب لفظ، وردود على شبهات واستشكالات وردت قديماً وحديثاً على كل نص نبوي بعينه.

مما سبق سيزداد يقيننا بما قاله د. عبدالعظيم الديب في كتابه «نحو موسوعة شاملة للحديث الشريف»: إن مشروعاً عالميا عملاقا مثل مشروعنا هذا ستذكره الدنيا ويعيه التاريخ، وتحفظه الأيام، ويظل إلى ما شاء الله فيها يرتوي منه كل باحث، ومنارةً تهدي كل دارس، ومرجعا لكل عالم، وقلعة تحمي حمى السنة النبوية المشرفة، من كل تحريف، وتصونها وتنفي عنها الزيف.

إن مشروعاً كهذا المشروع فيه فوز الآخرة وجنتها، وفيه ذكر الدنيا ومجدها، يهون في سبيله أي نفقات مهما بلغت فما بالنا إذا كانت بضعة ملايين.

«وسبحانك اللَّهم وبحمدك استغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه».



كشاف المراجع

١ ـ **استخدام الحاسوب في توثيق كتب التراث العربي الإسلامي**- راتب عباس الخطي.

٢ ـ **ب - ورقة عمل مقدمة لندوة الذخيرة اللغوية العربية** ـ والتي أقيمت في الخرطوم ٢٠٠٢/١٢/٢٨م.

٣ ـ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** - الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٤ ـ **إطراف المسند المعتلي** ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٥ ـ **برامج النصوص التراثية** ـ الواقع، العقبات، الآمال - راتب عباس الخطيب بحث مقدم لندوة البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية في الجزائر ٢٠٠١/١١/٣م.

٦ ـ **بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده** ـ د. أكرم ضياء العمري.

٧ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** ـ الحافظ المزي.

٨ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ـ السيوطي.

٩ ـ **تقريب التهذيب** ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني.

١٠ ـ **تهذيب الكمال** ـ الحافظ المزي.

١١ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ـ ابن عبدالبر القرطبي.

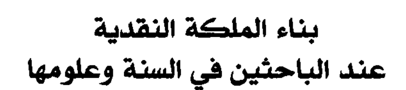
١٢ ـ **جامع الأصول** ـ ابن الأثير.

١٣ ـ **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن** ـ ابن كثير.

١٤ ـ **الجرح والتعديل** ـ ابن أبي حاتم الرازي.

١٥ ـ تقرير د. محمد سليمان الأشقر بخصوص **(البرامج الحاسوبية ومشاريع خدمة السنة النبوية)** ـ ندوة آل البيت عمان ١٩٨٩م.

١٦ - **التقنية الحديثة في خدمة السنة والسيرة النبوية** - د.إبراهيم الريس.
١٧ - **الرسالة المستطرفة** - الكتاني.
١٨ - **سير أعلام النبلاء** - الحافظ الذهبي.
١٩ - **علم فهرسة الحديث** - د. يوسف مرعشلي.
٢٠ - **عمل اليوم والليلة للنسائي** - تحقيق د.فاروق حمادة.
٢١ - **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** - الحافظ ابن حجر العسقلاني.
٢٢ - **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير** - النبهاني.
٢٣ - **فيض القدير** - المناوي.
٢٤ - **قواعد تحقيق المخطوطات** - د. صلاح الدين المنجد.
٢٥ - **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** - علاء الدين الهندي.
٢٦ - **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** - الهيثمي.
٢٧ - **مسند الإمام أحمد بن حنبل** - تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون.
٢٨ - **المسند الجامع** - د. بشار عواد معروف وآخرون.
٢٩ - مشروع د.محمد عبدالقادر المصري بخصوص **(استخدام الحاسوب لخدمة السنة)** ندوة آل البيت - عمان ١٩٨٩م.
٣٠ - مشروع د. مصطفى الأعظمي **(مكتبة الحديث الإلكترونية)** - ندوة آل البيت - عمان ١٩٨٩م.
٣١ - مشروع د. همام سعيد **(موسوعة السنة النبوية ورجال الحديث - ندوة آل البيت** - عمان ١٩٨٩م.
٣٢ - مشروع د.يوسف القرضاوي **(موسوعة الحديث النبوي)** - ندوة آل البيت - عمان ١٩٨٩م.
٣٣ - **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** - الحافظ ابن حجر.
٣٤ - **موسوعة الحديث النبوي (كتاب الصيام)** - د.عبدالملك بكر قاضي.
٣٥ - **نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي الشريف** - د.عبدالعظيم الديب.
٣٦ - **الموسوعة الحديثية الشاملة بين الواقع والمأمول** - د. زهير الناصر.



بناء الملكة النقدية
عند الباحثين في السنة وعلومها

إعداد

الدكتور: عبدالجبار سعيد

رئيس قسم أصول الدين

كلية الشريعة / جامعة الزرقاء الأهلية

الزرقاء - الأردن



ملخص
بناء الملكة النقدية عند الباحثين في السنة وعلومه

اتناول هذا البحث مفهوم الملكة النقدية، وبين أنها القدرة الراسخة في نفس الناقد، التي تمكنه من إدراك ما خفي من خصائص روايات السنة وعلومها محل البحث، وأن هذه الملكة صفة مكتسبة في نفس الناقد. وبين أنواع الملكة النقدية التي ينبغي أن تتوافر عند الباحثين في السنة وعلومها، فذكر ملكة معرفة الرواة وتعيينهم، وملكة المقارنة بين الروايات وإدراك الفروق فيما بينها، وملكة فقه الروايات وملكة نقد المتون، وملكة معرفة علل الحديث، ثم عقد نوعاً من المقارنة بين توافر الملكة النقدية عند المتقدمين وتوافرها عند المتأخرين، وقدّم تصوراً لكيفية بناء الملكة النقدية عند الباحثين، من خلال ترسيخ ثقتهم بأنفسهم، وإدراكهم الطبيعة العقلية لعلوم الحديث، ودراسة مناهج المحدثين وعلوم المصطلح والمقارنة فيما بين أقوال العلماء، والسعي لامتلاك ناصية الفقه وأصوله، ودراسة القواعد التي تعرف بها الأحاديث الضعيفة والموضوعة.







المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا بحث حول «بناء الملكة النقدية عند الباحثين في السنة وعلومها» دفعني إليه ما أستشعره من غياب هذه الملكة عند عدد من الباحثين والنقاد في السنة وعلومها، وطغيان النظرة التقليدية عند كثير منهم. مما أصبح معيقاً لعملية الاجتهاد في دراسة السنة وعلومها، ومحاولة تطوير هذه العلوم. وهذا كله مندرج في إطار خدمة السنة والحفاظ عليها، لأن الله تبارك وتعالى تكفل بحفظ هذا الدين -ومنه السنة النبوية- وحملنا أمانة القيام بهذه المهمة والحفاظ عليها، وهذا من الدين الذي نتقرب به إلى الله تبارك وتعالى. وقد جاء هذا البحث في أربعة مباحث وخاتمة، عالجت فيه مفهوم الملكة النقدية، كما بحثت فيه عن أنواعها، وقارنت بين المتقدمين والمتأخرين في امتلاك ناصيتها، وحاولت أن ألتمس طرق بنائها عند الباحثين في السنة النبوية وعلومها، آملا في تجديد عهود الأوائل من الرواة الأفذاذ والنقاد والحفاظ كالبخاري ومسلم والترمذي وغيرهم لتأخذ السنة دورها في بناء الحياة والحضارة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

١ ـ تحديد مفهوم الملكة النقدية.

٢ ـ بيان أهميتها وضرورة وجودها لدى الباحثين في السنة وعلومها.

٣ ـ معرفة أنواع الملكة النقدية في السنة وعلومها.

٤ ـ تلمس طرق بنائها لدى الباحثين.





منهج البحث

اعتمدت في بحثي هذا المنهج التاريخي التحليلي المقارن، وذلك من خلال الوقوف على النصوص التراثية المتعلقة بالملكة النقدية وتحليلها، للتعرف على مفهومها وأنواعها،ومظاهر وجودها في علوم السنة والمصطلح، ومحاولة إدراك الفرق بين المتقدمين والمتأخرين في اكتسابها، لإبراز أهمية الحاجة إليها، وضرورة الحرص على بنائها عند الباحث في السنة وعلومها.

الدراسات السابقة:

جاء الحديث عن الملكة من حيث كونها صفة راسخة عند العلماء والمتعلمين في علم من العلوم أو في العلوم كلها، مبثوثا في صفحات أهل العلم والكتب المهتمة ببنائه، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مقدمة ابن خلدون[(١)] وكشف الظنون[(٢)] وغيرها، كما جاء الحديث عن النقد في علم الحديث والمصطلح، مبثوثا ومتناثرا في معظم كتب مصطلح الحديث كمقدمة ابن الصلاح[(٣)] وتدريب الراوي[(٤)]

---

(١) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، المقدمة، انظر الصفحات (٤٢٨-٤٣٧)، دار العلم، بيروت، ط٦، ١٩٨٦م.

(٢) الرومي، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني (ت ١٠٦٧هـ) انظر الصفحات ٦/١، ٤١-٤٧، ٥١، ٥٤-٥٦، ٨٧٧، ٨٧١، ١٦٠/٢ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

(٣) ابن الصلاح، أبو عمرو وعثمان بن عبدالرحمن (ت ٦٤٣م) علوم الحديث (المقدمة) انظر على سبيل المثال الصفحات ١٥-٣٠، ٤٨-٥٤، ٥٩-٦٦، وغيرها، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٤م.

(٤) السيوطي: جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ت ٩١١ هـ) انظر=

وغيرها، كما جرى الحديث في هذه الكتب عن أبرز ما ينبغي أن يتحلى به الراوي من القدرات والأدب، ومن أبرز ذلك ما جاء في كتاب الكفاية في علم الرواية[١]، وكتاب الجامع لآداب الراوي والسامع للخطيب البغدادي[٢]، وما تناقلته كتب المصطلح بعد ذلك.

ولكنني لم أعثر على أي حديث -واضح ومباشر- يتعلق ببناء الملكة النقدية في نفوس وعقول الباحثين في السنة وعلومها، ولعل السبب في ذلك، أنهم لم يكونوا يستشعرون فقدانها كما نحن اليوم، فكان وجودها بدهيا وطبيعيا.

أما في الدراسات المعاصرة فلا بد أن أشير إلى أهمية الدراسات التي كتبها الدكتور حمزة المليباري، خاصة كتابه «نظرات جديدة في علوم الحديث»[٣]، وكتابه «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد»، وكتابه «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها»، حيث أشار فيها الى تباين المنهج بين المتقدمين والمتأخرين، والى علوم الحديث في عصرنا والمفاهيم الخاطئة حولها، واستعرض الجانب الفقهي والنقدي والنقد الداخلي والخارجي عند النقاد، ومنهج التصحيح والتعليل عند المتقدمين. وقارن بين المتقدمين والمتأخرين في ذلك، كما حاول أن يعيد تشكيل علوم الحديث بما يساهم في تمكن طلبة العلم من زمام هذه

= الصفحات ١/٦١-٧٨، ١٤٧-١٥٨، ٢٥٦-٢٦٧، وغيرها، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٤، ١٤١٨هـ بيروت.

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبدالله السورقي انظر المقدمة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

(٢) الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣ هـ) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، انظر المقدمة، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

(٣) المليباري، حمزة عبدالله، نظرات جديدة في علوم الحديث، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ٢٠٠٣م، وله علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.وله الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م.

المسائل. وهذه جميعاً من الملكات التي لا بد منها للباحثين في السنة بالاضافة الى دور هذا المنهج في بناء الملكة النقدية عند طلبة هذه العلوم. وأشير هنا باهتمام إلى بحث الدكتور محمد شبير بعنوان «تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين للفقه الاسلامي»(١) المقدم لمؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية لسنة (٢٠٠٠م) وهو بحث متميز في بابه، إلا أنه متعلق بالملكة الفقهية وقد تحدث فيه عن حقيقة الملكة الفقهية ومقوماتها ورعايتها، ولا بد أن أشير إلى الدراسات المنهجية المتعلقة بالتعامل مع السنة مثل كتاب «كيف نتعامل مع السنة»(٢) للدكتور يوسف القرضاوي، وكتاب «الفكر المنهجي عند المحدثين»(٣) للدكتور همام سعيد، وبحث «منهجية التعامل مع السنة النبوية»(٤) للدكتور عبدالجبار سعيد، وقد أسهمت هذه الكتب في بيان صورة الخلل النابع من غياب الملكة النقدية، فضلاً عن توضيح أهمية المنهجية والفكر المنهجي، وظهور الملكة النقدية، عند الباحثين المتقدمين.

وقد شكلت هذه الدراسات أرضية مناسبة لبحثي هذا، انطلقت منها لمحاولة استكمال رسم صورة الأزمة، ومحاولة البحث عن حل للإشكال، عبر الدعوة لبناء الملكة النقدية لدى الباحثين في السنة وعلومها.



---

(١) شبير، محمد عثمان، تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين للفقه الاسلامي، أحد بحوث مؤتمر «تدريس الفقه الاسلامي في الجامعات» جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٩-١٠٨، ط١، ٢٠٠٠م.

(٢) القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط٣، ١٩٩٢.

(٣) سعيد، همام عبدالرحيم، الفكر المنهجي عند المحدثين، ط١، كتاب الأمة، قطر، ١٤٠٨هـ.

(٤) سعيد، عبدالجبار، منهجية التعامل مع السنة/ مجلة اسلامية المعرفة ص٥٣-٨٨، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ١٩٩٩م.



حقيقة الملكة النقدية الملكة النقدية

مفهوم مركب من جزأين هما (الملكة) و(النقدية)، وحتى نتعرف على حقيقة هذا المفهوم المركب، فإنه لا بد لنا من تحديد مفهوم كل واحد من الجزأين في اللغة والاصطلاح، ثم ننظر في المفهوم المركب.

أولاً: الملكة:

١ ـ **الملكة في اللغة**[1]: مأخوذة من ملك، وهو أصل صحيح يدل على قوة في الشيء وصحة، فيقال: ملك الشيء ملكا: حازه وانفرد بالتصرف به، فهو مالك، ويقال: هو يملك نفسه.

والمَلْكُ والمُلكُ والمِلْك: احتواء الشيء، والقدرة على الاستبداد به ومَلَكة ومَمْلكة ومَمْلُكة ومَمْلِكة: كذلك.

- ويقال هو يملك نفسه عند شهوتها أي يقدر على حبسها.
- وفلان حسن الملكة، إذا كان حسن الصنيع مع مماليكه.

وفي الحديث «لا يدخل الجنة سيء الملكة»[2] أي الذي يسيء إلى مماليكه:

(١) لسان العرب: ١٠/٤٩٢-٤٩٣، مادة ملك، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: ٥/٢٥١.

(٢) أخرجه الترمذي: محمد بن عيسى (ت ٢٧٩) سنن الترمذي ٤/٣٣٤، باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم، دار إحياء التراث العربي، بيروت. قال الترمذي: هذا حديث غريب وقد تكلم أيوب السختياني وغيره واحد في فرقد السبخي من قبل حفظه. قلت هذا حديث حسن. انظر كشف الخفاء ومزيل الالباس ٢٠/ ٥٠١ رقم ٣١١٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥.

ـ وملك العجين يملكه مَلكاً وأملكه: عجنه، فأنعم عجنه وأجاده.

٢ ـ الملكة في الاصطلاح: قيل بأن الملكة: صفة راسخة في النفس أو استعداد عقلي خاص لتناول أعمال معينة بحذق ومهارة، وقيل هي: الهيئة الراسخة في النفس[(١)].

وقال البغدادي: الملكة: القدرة والتسلط على الشيء[(٢)].

وجاء في كشف الظنون: في الملكة العلمية: «اعلم أن من كان عنايته بالحفظ اكثر من عنايته إلى تحصيل الملكة، لا يحصل على طائل من ملكة التصرف في العلم، ولذلك ترى من حصل الحفظ لا يحسن شيئا من الفن وتجد ملكته قاصرة في علمه إن فاوض أو ناظر، ومن ظن أنه(أي الحفظ) المقصود من الملكة العلمية فقد أخطأ، وإنما المقصود هو: ملكة الاستخراج والاستنباط وسرعة الانتقال من الدوال والمدلولات، ومن اللازم إلى الملزوم وبالعكس، فإن انضم إليها ملكة الاستحضار فنعم المطلوب»[(٣)].

ويفقه مما ساقه صاحب كشف الظنون أن الملكة تعني: «الصفة الراسخة في النفس التي تمكن صاحبها من التصرف في العلم أو الفن وإتقان مسالكه ومقدماته ونتائجه وأصوله وفروعه واستدلالاته اتقانا تاما أو شبه تام».

و الربط بين المعاني اللغوية والاصطلاحية للملكة أمر في غاية الوضوح، من حيث أنها تشترك في تملك الشيء والسيطرة عليه والتمكن منه

---

(١) أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مادة ملك ٨٨٦/٢، ط٢. انظر شبير، محمد عثمان، تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين للفقه الإسلامي، أحد بحوث مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات -جامعة الزرقاء الأهلية، كتاب المؤتمر ص ٣٢ ط١، ٢٠٠٠م.

(٢) المناوي، عبدالرؤوف، فيض القدير ٣٨٦/٣، المكتبة التجارية، مصر / ط ١، ١٣٥٦م.

(٣) الرومي الحنفي: مصطفى بن عبدالله (ت ١٠٦٧هـ) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٤٤/١-٤٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

والتصرف به. كما أن الملكة تتجاوز مجرد الحفظ واستظهار النصوص، إلى التمكن من العلم والقدرة على التنقل بين مفرداته وأجزائه، والربط فيما بينها والتصرف فيها، فهي قدرات خاصة لا يمتلكها كل من اشتغل بعلم من العلوم.

يقول ابن خلدون: «وذلك أن الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه، إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله، واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة، لم يكن الحذق في ذلك الفن المتناول حاصلا، وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي، لانا نجد فهم المسألة الواحدة من الفن الواحد ووعيها، مشتركا بين من شدا في ذلك الفن، وبين من هو مبتديء فيه، وبين العامي الذين لم يعرف علماً، وبين العالم النحرير، والملكة إنما هي للعالم أو الشادي في الفنون من دون سواهما فدل على أن هذه الملكة غير الفهم والوعي»[1].

ثانياً: النقدية:

١ ـ **النقدية**: وهي من النقد، والنقد في اللغة[2] يطلق على معان عدة منها:

أ ـ النقد خلاف النسيئة، فنقول: نقده الثمن.

ب ـ النقد والنّقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقد الدراهم وانتقدها: اخرج منها الزيف.

ج ـ وناقدت فلاناً: اذا ناقشته في الأمر.

---

(١) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ص ٤٣٠، دار القلم، بيروت ط ٦، ١٩٨٦.

(٢) لسان العرب ٤٢٥/٣، وانظر الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود، أساس البلاغة، ص ٦٥٠ دار صادر، ١٩٦٥م. وانظر الأزدي أبي بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ٩٤/٢، دار صادر، ١٩٦٥م. انظر ابن فارس، أبي الحسين أحمد، مجمل اللغة ٨٨١/٤، مؤسسة الرسالة ط٢/ ١٨٩١.وانظر مختار الصحاح ٢٨١/١.

د - النقر (بقصد الكشف عن حقيقة الشيء) نقول: نقد الشيء ينقده نقداً، اذا نقره باصبعه كما تنقر الجوزة، ونقد الطائر الفخ ينقده بمنقاره أي ينقره.

هـ - وادامة النظر في الشيء: نقول ما زال فلان ينقد بصره إلى الشيء اذا لم يزل النظر اليه.

٢ ـ النقد في الاصطلاح: يطلق النقد عند أهل المصطلح ويراد به «تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقا وتجريحاً بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة»[١].

وينقسم النقد عند أهل الحديث إلى قسمين: داخلي وخارجي.

فالنظر في الأسانيد والسماعات والإجازات، لغرض إثبات الكتاب لمؤلفه (والرواية لصاحبها) هو النقد الخارجي، والنظر في المحتوى والمضامين لمعرفة صحتها وسلامتها من التصحيف هو النقد الداخلي[٢].

والعلاقة بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي واضحة من جهة التمييز بين الصحيح والسقيم، واختبار الشيء والكشف عن حقيقته والتأمل فيه بقصد معرفته، وغير ذلك من أوجه الربط.

وقد استعملت كلمة النقد للدلالة على الجهود المبذولة لتمييز الأحاديث بمجموعها أو بأجزائها، فالنظر في الراوي وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه نقد، والنظر في السند كله نقد، والنظر في المتن نقد، والنظر في علل الحديث نقد وكل ذلك وغيره نقد.

لكن أهل العلم متفقون على أن أرفع درجات هذا النقد، هو الاشتغال بعلل الحديث سواء علل السند أو علل المتن، حيث أن الحديث المعل هو: **«ما اطلع فيه بعد البحث والتفتيش على علة تقدح في صحته مع أن**

---

(١) الاعظمي، محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين، ص ٥، الكوثر، الرياض، ط ٢.

(٢) المليباري، حمزة عبدالله، نظرات جديده في علوم الحديث، ص ٧٣- ٧٥، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ٢٠٠٣م.

الظاهر سلامته منها»[1]. فعالم العلل يتميز بقدرته على اكتشاف العلل في الأحاديث التي لا يقتدر على اكتشافها غيره، حيث أن الظاهر سلامة الحديث من تلك العلل، ولا يملك اكتشافها إلا من امتلك خبرة خاصة بعد طول ممارسة ومعرفة بمسالك الرواية ووعورتها، ومدارس الرواية ومناهجها وبخصوصيات الرواة، واشكالات رواياتهم، وغير ذلك مما لا يعرفه إلا الحاذق الماهر. فليس كل النقد بمستوى واحد، وليس كل النقاد بمرتبة واحدة وليس كل من اشتغل بتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة أصبح ناقداً حاذقا ماهرا، فإذا أدركنا هذا الفرق الدقيق بين ناقد وناقد وهذا التمايز بين نقد ونقد أرفع منه، نستطيع أن ندرك أننا عندما نتحدث عن مصطلح «الملكة النقدية» المركب فإننا نتحدث عن قدرات متميزة، وإبصار عميق، وحذق ومهارة متقدمين يمتلكها الباحث (الناقد) في السنة وعلومها لا يمتلكها كثير من الباحثين والناقدين بحيث تجعله أكثر قدرة على سبر أغوار الرواية سندا ومتنا، لإثباتها أو رفضها، فيدرك سلامة سندها ومتنها وخلوها من العلل، وعدم تعارضها مع غيرها تعارضا ينفي قبولها وغير ذلك، مما يحتاج إلى علوم متعددة، وذكاء حاد ومعرفة واسعة وعليه فإن **الملكة النقدية كما يراها الباحث هي: «القدرة الراسخة في نفس الناقد التي تمكنه من إدراك ما خفي من خصائص روايات السنة وعلومها محل البحث». سواء كانت هذه الخصائص متعلقة بسند الرواية أو متنها أو تعلقت بشذوذها أو عدمه وعلل الرواية أو انتفائها، وتعارضها مع غيرها أو غير ذلك من قواعد مصطلح الحديث ومناهج المحدثين».**

خصائص الملكة النقدية:

تختص الملكة النقدية بأنه لا بد من وجود العقل عند صاحبها وكلما كان العقل أجود، كانت تهيئته للملكة القوية الراسخة أحرى، وأهم خصائص الملكة النقدية تتمثل في أمرين:

---

(١) السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ٢٩٥/١، بيروت، ط ١٤١٨،٤ هـ.

١ ـ مكتسبة: فهذه الملكة تتحصل لدى الباحث الناقد بعد خبرة طويلة في البحث ومعايشة للسنة النبوية وعلومها، وكثرة ملازمة الشيوخ وتعددهم.

قال صاحب كشف الظنون: «... **والملكات كلها جسمانية، والجسمانيات كلها محسوسة، فتفقر إلى التعليم.... إلا أن حصول الملكات على المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكة ورسوخها... فلقاء أهل العلم وتعدد المشايخ، يفيده في تمييز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيه، فيجرد العلم عنها ويعلم أنها أنحاء تعليم، وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في الملكات، فالرحلة لا بد منها في طالب العلم لاكتساب الملكة**[١].

والباحث انما يكتسب هذه الملكة باحاطته بمبادئ هذا العلم وقواعده وأصوله، وكثرة ترديد النظر في تطبيق القواعد والأصول على الأحاديث، فيتقوى العقل البشري ويتمرن حتى تصبح كفاءته في المرتبة العليا، ومن المعلوم أن أعضاء الانسان الجسدية والعقلية، تقوى بكثرة تشغيلها وتضعف باهمالها وعدم استعمالها، وتزيد كفاءة الملكة قوة ونضجاً في حال النظر في كتب أهل العلم المتخصصة، ومباحثة العلماء ومناظرتهم في العلم الذي يراد قوة المنال فيه.

وقال أيضاً: «... لكن السعي لتحصيل الملكة، وهو موقوف على الأخذ والتعلم والتمرن والتدرب»[٢].

وقال: «كل علم مسائل كثيرة، وحصولها عبارة عن الملكة الراسخة فيه، وهي لا تتم إلا بالتعلم والتدرب[٣].

وقال القاضي البيضاوي: «الحكمة: هي اشتغال النفس الإنسانية

---

(١) كشف الظنون ١/٤٢-٤٣، وانظر مقدمة ابن خلدون ص ٣٤.
(٢) السابق ١/٥١.
(٣) السابق ١/٥٤.

باقتباس النظريات، وكسب الملكة التامة، والمداومة على الأفعال الفاضلة، بقدر الطاقة البشرية[1].

ويرى الباحث أن كون الملكة النقدية مكتسبة، لا ينفي الحاجة لوجود استعداد وقابلية في نفس الناقد تؤهله لاكتساب هذه الملكة.

٢ ـ راسخة متمكنة في نفس الناقد: فكما اتضح من السياق آنفا، فإن هذه الملكة لا تصبح ملكة ولا تسمى كذلك، إلا إذا تملكت نفس الباحث الناقد وأصبحت جزءا من شخصيته وقدراته، بحكم تراكم المعرفة عبر الزمان وأشواط البحث والدراسة والمقارنة.

يقول ابن خلدون: «... **والكتابة من بين الصنائع أكثر إفادة لذلك(زيادة العقل) لأنها تشتمل على العلوم والأنظار بخلاف الصنائع، وبيانه أن في الكتابة انتقالا من الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية في الخيال، ومن الكلمات اللفظية في الخيال إلى المعاني التي في النفس، وذلك دائما، فيحصل لها ملكة الانتقال من الأدلة إلى المدلولات وهو معنى النظر العقلي الذي يكسب العلوم المجهولة، فيكسب بذلك ملكة من التعقل، تكون زيادة عقل، ويصل به قوة فطنة وكيس في الأمور لما تعوده ذلك الانتقال»**[2].



---

(١) فيض القدير ٩٣/١، ٥٠٧/٣.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٢٨-٩٢٤.



أنواع الملكة النقدية في السنة وعلومها

سبقت الإشارة إلى أن توافر الملكة النقدية عند الباحث الناقد، يعني أن لديه مزيد قدرة ومزيد علم، على ما لدى كثير من الباحثين، تجعله يدرك ما لا يدركه غيره، ولذلك فإننا عندما نتحدث عن أنواع الملكة النقدية، لا نتحدث عن المعرفة النظرية بقواعد وعلم مصطلح الحديث، والمعرفة النظرية بأحوال الرجال، والاكتفاء بتطبيقها تطبيقاً جامدا أصم لا روح فيه ولا حياة، وقوفا عند ظواهر النصوص والإجراءات، ومن ثم الخروج بنتائج بعيدة عن الصواب والحقيقة، تلزم الناس بما لا ينبغي إلزامهم به، أو تنفي من الدين ما هو منه. أما أهم أنواع الملكة النقدية التي نتحدث عنها فهي:

١ ـ ملكة معرفة الرواة وتعيينهم:

ليس المقصود بذلك مجرد معرفة أن هذا الراوي هو فلان، فإنه من المعلوم بداهة أنه لا يمكن دراسة الرواية والحكم عليها إلا بتعيين كل راو من رواة إسنادها، ومعرفة أقوال علماء الجرح والتعديل، ولكننا نتحدث هنا عن معرفة متقدمة تجعل الباحث قادرا على التميز بين راويين أو أكثر تشابهت أسماؤهم، واختلطت على الباحث قليل الخبرة، متعجل النتيجة المفتقر إلى إحساس الناقد وملكته، وتوفر هذه الملكة في الناقد يجعله قادرا على دفع التباس راو بآخر، وعدم توهم الشخص الواحد اثنان في حال ذكره مرة باسمه وأخرى بنسبه. وفي هذا السياق جاء تأليف كتاب الخطيب

البغدادي «موضح أوهام الجمع والتفريق»[1] حيث أوضح فيه أوهام المحدثين والنقاد التي وقعوا فيها فعدوا رواة متفرقين راوياً واحداً أو العكس.

٢ ـ ملكة المقارنة بين الروايات وإدراك الفروق فيما بينها:

وتستند هذه الملكة إلى جمع روايات الحديث الواحد واستخراجها من مصادرها، وقد درج المحدثون على البحث عن طرق الحديث الأخرى، للنظر في كون الحديث صحيحاً أو غير ذلك فهم يلجأون «للاعتبار (البحث عن طرق الحديث) عند نزول الحديث عن درجة الاحتجاج والقبول بانفراده ولم يصل إلى درجة الترك»[2] وهذا مطلوب بالتأكيد، ولكن الملكة النقدية التي نتحدث عنها، تضيف إلى البحث عن طرق الحديث غايات أخرى، بحيث يجمع الباحث الناقد طرق الحديث ليقارن بينها من جهة السند ومن جهة المتن، وبهذه المقارنة يعرف الحديث الشاذ وهو «ما روى الثقة مخالفا لرواية الناس لا أن يروي مالا يرويه غيره»[3] ، ويعرف المنكر «وهو مشترك مع الشاذ في المخالفة إلا أن راوي الشاذ ثقة وراوي المنكر ضعيف»[4] وبها تعرف الزيادات في الأسانيد أو الانقطاعات. كما تعرف الزيادات في المتون ومن ذلك زيادة الثقة وتعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف والإدراج والقلب وغير ذلك مما يلحظه الخبير، كما أننا نستطيع أن نكتشف تفرد الراوي «وهو الشذوذ عند بعض المحدثين كالخليلي[5]، إذا حاولنا جمع طرق الرواية فلم نجد إلا طريقا واحدا ورد منه الحديث، عرفنا تفرد هذا الراوي وغرابة روايته.

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (ت٤٦٣)، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

(٢) العكايلة، سلطان سند وزملاؤه، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، ص ٢٦١، الدار العالمية للنشر، عمان، ط١، ١٩٩١م.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي ٢٦٧/١، وانظر الصنعاني: محمد بن اسماعيل، توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار ٥/٢-٧، دار الفكر.

(٤) السابق ٢٧٩/١.

(٥) السابق ٢٦٧/١.

وقد كان هذا الجمع بين الروايات والمقارنة بين ما يرويه المحدث ومرويات الآخرين من الثقات، هو الذي يستند اليه المحدثون النقاد في الحكم على الرواية، وفي التعامل معها والاستفادة منها من جهة أخرى. وليس هو مجرد معرفة أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي» فالحكم على الحديث تصحيحا وتعليلا، قبولا وردا، لم يقع من المحدثين النقاد بالاعتماد على صفة الراوي بغض النظر عن المتون والأمور المحيطة بروايته، وإنما يقع ذلك بناء على معرفة موافقته للواقع أو مخالفته له، أو تفرده بما لا أصل له»[1].

وينبغي التنبه هنا إلى أن اللجوء إلى جمع روايات الحديث الواحد، شواهده ومتابعاته، أمر أساسي لا بد منه، إذا أردنا أن يكون الحكم على الحديث قبولاً أو رداً مكتمل الأركان من جهة السند والمتن، وهذا ليس من نافلة القول أو البحث، وهذا شأن المحدثين أصحاب **الهمم العالية، قال محمد بن عبدالرحمن الدغولي: حدثنا عبدالله بن جعفر بن خاقان السلمي: سألت إبراهيم بن سعيد (الجوهري الحافظ أبو إسحاق البغدادي عن حديث من مسند أبي بكر الصديق، فقال لجاريته: أخرجي لي الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر الصديق، فقلت: لا يصح لأبي بكر عشرون حديثا، من أين ثلاثة وعشرون جزءا، فقال: كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم»**[2].

ولا شك أن هذه الاحاطة الواسعة بروايات الأحاديث تعين على المقارنة بين الروايات، وتظهر الموافقات والمخالفات، وتشحن الذهن لتجلية المتون والأسانيد.

٣ ـ ملكة فقه الروايات:

قد يتبادر إلى ذهن بعض الباحثين أن هذه الملكة لا علاقة لها بالسنة وعلومها، إذ درج كثيرون على اعتبار فقه الروايات من عمل الفقهاء

---

(١) المليباري: نظرات جديده في علوم الحديث ص ٩١.

(٢) الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٣٥/١، دار المعرفة، بيروت ١٣٨٢هـ.

وحدهم، وليس للمحدثين فيه شيء، وعدوا رواة الحديث مجرد نقله للأخبار ليسوا محتاجين لفقه ما يروونه، والحقيقة أن الأمر خلاف ذلك تماماً، **فإن معرفة فقه الحديث ومراده من أهم الأمور التي تعين الباحث الناقد في الحكم على الرواية قبولا أو ردا، والتمييز بين المتون في الزيادات وغيرها، إذ كيف يعرف المخالفة بين متنين من لم يفقه الحديث؟** وكيف يعرف الزيادة وأثرها من لم يلحظ الفرق بين ألفاظ الرواية ويدقق فيها؟ يقول علي بن المديني: - **وهو عالم الحديث والعلل والجرح والتعديل-: التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم»**[1] وعن علي بن خشرم: «كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فقال: يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي»[2]. ويقول الحاكم: «مِن عِلم الحديث معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم»[3]. وقال الإمام النووي عند حديثه عن علم مختلف الحديث: «وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعاني»[4]. فهذه النصوص وطبيعة الحركة العلمية المكثفة في المرحلة الأولى، تؤكد على أن فقه الحديث نصف علوم الحديث ومن ثم فإن جميع كتب علوم الحديث المطولة مثل «معرفة علوم الحديث» للحاكم، «والكفاية» للخطيب البغدادي، وسائر كتب المصطلح تحوي مبحث الناسخ والمنسوخ، ومبحث مختلف

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء ٤٨/١١ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.

(٢) النسابوري، أبو عبدالله الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٦٦، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٣) السابق ص٦٦.

(٤) تدريب الراوي ٦٥١/٢-٦٥٢.

الحديث، ومبحث غريب الحديث، ومبحث الترجيح، ومبحث حجية السنة، بل أصبحت من أهم القضايا التي عالجتها كتب علم الحديث»[1].

على أن هذا لا ينفي تراجع اهتمام علماء الحديث بالفقه، بعدما استقر علم الفقه والأصول، ولكن ما يجب التنبه إليه أن هذه الثغرة سدت شيئاً ما بعد تخريج علماء الحديث لأحاديث كتب الفقه والحكم عليها، كما في «نصب الراية للزيلعي وتلخيص الحبير «لابن حجر» وغيرها إلا أن البون قد اتسع بين الفقهاء والمحدثين وأصبحت الهوة بينهما واسعة، وأصبحت الحاجة ماسة إلى جسرها». فإننا إذا قبلنا في مرحلة ما عدم انشغال المحدث -خاصة الراوي- بالفقه، فإننا لا نقبل هذا اليوم، لأن الغاية من الاشتغال بالحديث في زماننا تقديم السنة لمعالجة مشكلات الناس، والتفاعل مع واقعهم، بمعنى تنزيلها على الواقع أو تنزيل الواقع عليها ولا يمكن أن يتقن ذلك من لم تستحكم هذه الملكة الفقهية في نفسه»[2].

٤ ـ ملكة نقد المتون:

وهذه الملكة في غاية الأهمية، ولا تتوافر إلا لمن ملك زمام الحديث وتمرس فيه، حتى أصبح يميز كلام النبوة من غيره، قال ابن قيم الجوزية: «وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وانما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر عنه، ويحبه ويكرهه، ويدعو إليه ويشرعه للأمة، بحيث أنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف أحوال الرسول ﷺ هديه وكلامه، ومالا يجوز أنه يخبر به، ما لا يعرفه غيره.وهذا

---

(١) المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث ص٥٨.

(٢) انظر، سعيد، عبدالجبار، منهجية التعامل مع السنة، مجلة، اسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، خريف ١٩٩٩، ص ٦٩-٧١.

شأن كل متبع مع متبوعة، فانه الأخص به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله، والعلم بها،والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم»[1].

وقد اعتبرنا ملكة نقد المتون وتمحيص صحيحها من سقيمها دون أن نتحدث عن نقد الأسانيد، لأن الباحثين في السنة وعلومها يفتقرون لهذه الملكة بينما يتقنون دراسة الأسانيد من حيث الحكم على رواتها طبقا لأوصافهم،علما بأن هذه الملكة (ملكة نقد المتون) تستند في جوهرها إلى ما اتفق عليه أهل هذا الفن، من أن القول بصحة حديث ما ينصرف إلى صحة السند والمتن معا، وليس إلى صحة أحدهما دون الأخر. إذ لو تم تصحيح الإسناد دون المتن أو تم تصحيح المتن دون الإسناد كما يفعل بعض المتأخرين،فإن ذلك لا يعد تصحيحا للحديث كاملاً. يقول ابن القيم: «قد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده، وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته، وان لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم»[2] ، وقد انتشر الاتجاه نحو تصحيح الإسناد ودراسته دون المتن عند المتأخرين والمعاصرين من الباحثين في السنة وعلوم الحديث، في مؤشر على غياب المنهجية الصحيحة والملكة العلمية النقدية من ميدان البحث والدراسة»[3].

٥ ـ ملكة معرفة علل الحديث:

وهذه الملكة من أرفع الملكات التي ينبغي أن يحرص عليها الباحثون النقاد، ذلك أن الوصول إلى امتلاكها، يعني امتلاك ناصية علوم السنة (رواية ودراية) وقد كان المتمكنون من هذه الملكة قلة عبر التاريخ إلا انها لم تغب

---

(١) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غده، المقدمة.

(٢) المليباري: نظرات جديدة في علوم الحديث ص ٦٢.

(٣) انظر الإشارة إلى هذه القضية ومتعلقاتها، المصدر السابق ص ٦٠-٦٦.

عن ميادين البحث الجاد عند المتقدمين. والمتأمل لعلل الحديث سواء علل الإسناد أو علل المتن، يدرك بصورة لا شك فيها أن إتقانها يحتاج إلى ملكة من نوع خاص، وأن توافرها في ناقد معين، يعني أنه امتلك وأتقن ما ليس عند الآخرين، وإنما تقدم عليهم، وهذه العلل هي:

أ ـ علل الإسناد[1]، وأبرزها:

١ ـ إبطال السماع الصريح أو نفي السماع المتوهم بالعنعنة. ومثاله ما نقله ابن رجب أن أحمد قال «البهي ما أراه سمع من عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة، رغم أنه يقول في حديث زائدة عن السدي حدثتني عائشة.

٢ ـ إبدال الإسناد كله أو بعضه، وقد يكون من أسبابه سبق اللسان إلى الأسانيد المشهورة، فكل حديث يروي عن مالك قد يسبق اللسان فيه عن نافع عن ابن عمر وفي واقع الأمر يكون مالك قد رواه عن غير نافع.

٣ ـ الوهم في رفع الموقوف، أو وصل المرسل، أو ما فيه انقطاع، فقد يروى الحديث مرفوعا،ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه، ويثبتون أن وقفه أصح وقد يروى الحديث متصلا، وإرساله أثبت واكد، أو قد يروى متصلا وهو في الحقيقة معضل أو منقطع.

٤ ـ جمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحداً، فالأصل أن يوجد بعض الاختلاف في روايات الحديث الواحد، لتصرف الرواة في لفظ الحديث دون المعنى، فإذا روى أحد من الرواة حديثاً واحداً عن عدد من الشيوخ، ثم ساق اللفظ سياقا واحدا، فإن هذا دليل على الوهم والخطأ وأقل ما يقال فيه: أنه تساهل في سياق الحديث عنهم جميعاً سياقاً واحداً، إلا أن يكون الراوي مبرزا في الحفظ جدا، وممن وقع في هذا حماد بن سلمة بن دينار البصري[2].

---

(١) سعيد، همام، شرح علل الترمذي لابن رجب، ١٣٩/١-١٥٦، المنار، الزرقاء ط ١ ١٩٨٧.

(٢) سعيد، عبدالجبار، حماد بن سلمه حديثه وعلله، ص٣٢، رسالة علمية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م.

٥ ـ جرح الراوي، وليس المقصود بهذا وجود الراوي المجروح في الإسناد، فإن هذا ليس من علم العلل لأن الإسناد به يكون ضعيفا وميدان العلل الحديث الصحيح. وانما المقصود أن يروي الثقة عن راو مجروح فيلتبس على الناس حال المجروح، فيكشف أمره عالم العلل، فمن المعلوم مثلاً أن مالكا لا يروي إلا عن ثقة. ولكنه حدث عن عبدالكريم بن أبي أميه وهو متروك الحديث[١].

ب - علل المتن[٢]، وأبرزها:

١ ـ إحالة معنى الحديث، إذا كان راويه غير عالم باللغة ولا بالمراد من اللفظ.

٢ ـ ما كانت علته تحريفا في لفظ من ألفاظه ومن أمثلته من حرف كلمة (نؤديه) فجعلها (نورثه) وبدل أن يجعل الحديث في صدقة الفطر، وهو كنا نؤديه على عهد الرسول ﷺ، قال: الجد[٣].

٢ ـ ما كانت علته مخالفة راويه لمقتضاه، ومنه أحاديث أبي هريرة في المسح على الخفين، ضعفها مسلم وأحمد وغير واحد، وقال أحمد: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا يصح له فيه روايه.

٣ ـ ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه، وهذه علة عدها بعضهم ضربا من ضروب الشذوذ في الحديث.

٤ ـ ما كانت علته انه لا يشبه كلام النبي ﷺ ومن ذلك ما يشبه كلام القصاص.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب ٦/١٠-٧، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.

(٢) شرح علل الترمذي، ١٥٦/١-١٦٣.

(٣) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد (ت ٣٢٧) ٥٢/٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ. - قال: سئل ابو زرعة عن حديث رواه قبيصة عن الثوري عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبدالله عن أبي سعيد قال: كنا نورثه على عهد رسول الله ﷺ، يعني الجد، فقال أبو زرعة عن هذا أخطأ فيه قبيصة كأنما هو كنا نؤدي صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ.



الملكة النقدية بين المتقدمين والمتأخرين

بات من الواضح لكل بصير ناقد، أن البون شاسع بين النقاد المتقدمين والمتأخرين من جهة توافر الملكة النقدية لديهم وامتلاكهم ناصيتها، وتمكنها من نفوسهم، وقد مرت السنة النبوية وعلومها بمرحلتين تاريخيتين:

ـ **الأولى منهما: «مرحلة الرواية»** وتمتد من عصر الصحابة حتى نهاية القرن الخامس الهجري.

ـ **الثانية: مرحلة ما بعد الرواية**، وتمتد من بدايات القرن السادس الهجري. وقد تميزت **المرحلة الأولى بالاهتمام بالرواية ونقلها بواسطة الأسانيد وتدوينها** فيما تلاشت الرواية والاعتماد على الأسانيد في المرحلة الثانية لصالح الاعتماد على الكتب التي صنفها الحفاظ في المرحلة الأولى. كما تميز التأليف في هذه المرحلة (الثانية) بأسلوبه الذي ابتدأه ابن الصلاح في مقدمته على أن هذا لا ينفي أن علماء الحديث بذلوا في كلا المرحلتين جهدا مضنيا في الحفاظ على السنة والذب عنها وقد عد الدكتور المليباري المتقدمين هم حفاظ مرحلة الرواية وبالخصوص نقادهم والمتأخرين أهل مرحلة ما بعد الرواية، وعليه فإن كلا من هاتين المجموعتين تنفصل عن الأخرى أصالة وتبعية في مجال الحديث وعلومه، فلا ينبغي الخلط بينهما لأنه ظهر بينهما خلاف جوهري وتباين منهجي»[(١)].

---

(١) نظرات جديده في علوم الحديث ص ١٣- ١٦ بتصرف.

ونحن إذ نؤكد ما ذهب إليه الأستاذ المليباري فإننا نركز على التفاوت بين المرحلتين، في جانب توافر الملكة النقدية، حيث شهدت المرحلة الأولى اهتماما متميزا ببناء الملكة النقدية لدى الباحثين والنقاد، وقد اتضح هذا في جوانب متعددة يمكن أن نشير فيها الى نقد الصحابة روايات بعضهم بعضاً كما كان من عائشة رضي الله عنها، حيث نقدت أحاديث رواها أبو هريرة وابن عمر وغير ذلك مما توقف عنده الكتاب والمؤلفون[1]. **كما نشير إلى بدء طلب الإسناد للرواية** خاصة في مرحلة الفتنة وما تلاها. روى الإمام مسلم بسنده عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[2].

كما روى عن مجاهد قال: «**جاء بشير العدوي إلى ابن عباس،** فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس **لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه،** فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، **وأصغينا إليه** بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[3].

ومما تجدر ملاحظته في الروايتين، فكرة المقارنة والنقد بين حديث أهل السنة وحديث أهل البدع، وقول ابن عباس (لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف) كما يمكننا الإشارة إلى بدء نقد الرواة، والمقارنة بين مروياتهم، والمحفوظ من مرويات الثقات، ونشوء علم الجرح والتعديل، وعلم مصطلح الحديث، والرحلة في طلب الحديث للتوثق من رواية راو لحديث معين، وعلم علل الحديث الذي برز فيه عدد من علماء الحديث، وبعضهم من الرواة، وغير ذلك من الملكات التي تمت الإشارة إليها سابقا، والتي

---

(١) انظر مثلاً الدميني: مسفر عزم الله، مقاييس نقد متون السنة، الباب الأول، مقاييس النقد عند الصحابة ص ٥٣- ١٠٨، ط١، ١٩٨٤م.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة ٢٤٣/١، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٠م.

(٣) المصدر السابق ص٢٣٨-٢٣٩.

ورثناها من المتقدمين من المحدثين. أما في المرحلة الثانية فإننا نشهد ضعفا واضحا وبيّنا في توافر الملكة النقدية، عند الباحثين والنقاد. ويدل على ذلك مظاهر متعددة، نستطيع أن نجملها في غياب أنواع الملكة النقدية التي أشرنا إليها آنفا في معظم الأحيان - ويمكننا أن نذكر من بين تلك المظاهر ما يلي:

١ - التوجه نحو دراسة السند، والاكتفاء بالحكم عليه، دون دراسة المتن والتعمق فيه، وعدم اكتمال أركان دراسة الحديث للحكم عليه بكليته، والمشكلة الأكبر هي تعميم الحكم على السند، ليصبح حكما على الحديث، فيصبح تصحيح السند كافيا لتصحيح الحديث. وقد ابتدأ التحفظ على أحكام المتأخرين على الحديث. منذ عهد ابن الصلاح حيث يقول: «إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيئ من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنن لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار، الاستقلال بإدراك الصحيح، بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان فآل الأمر إذا في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة»[1].

وقد انتقد قول ابن الصلاح عدد من العلماء **مثل الحافظ العراقي وابن كثير والنووي وابن حجر وغيرهم، ورغم ذلك فقد بقي السائد هو التخوف من الحكم على الحديث بكليته والاكتفاء** (عند البعض) بالحكم على سنده، وقد حاول السيوطي في بحثه (التنقيح لمسألة التصحيح) التوفيق بين ابن الصلاح ومخالفيه ومما جاء في قوله «وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد، فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في

---

(١) العراقي: زين الدين عبدالرحيم، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح،ص ٢٨ - ٢٩، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢، ١٩٩٣م.

العلل، فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثا بسند واحد ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله، لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته لاحتمال أن يكون له علة خفية،لم نطلع عليها لتعذر العلم بالعلل في هذه الأزمان»[1]. وقد قال السيوطي في تدريب الراوي: «والأحوط في مثل ذلك أن يعبر عنه بصحيح الإسناد، ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة للحديث خفيت عليه، وقد رأيت من يعبر خشية من ذلك بقوله صحيح الإسناد إن شاء الله تعالى»[2] ووافق هذا الرأي للسيوطي الدكتور نور الدين عتر[3] وغيره من المتأخرين، وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل أصبح كثير من طلبة العلم والباحثين يكتفي بتقليب صفحات كتاب مختصر في الرجال، مثل تقريب التهذيب لابن حجر ليحكم من خلاله على السند، ومن ثم يعمم الحكم على الحديث، وبعد ذلك لا ينظر في الشذوذ أو العلة أو غير ذلك من أركان الحكم على الحديث، ولا يخفى أثر مثل هذا التوجه في تغييب الملكة النقدية من عقول الباحثين، وترسيخ العجز والخوف في نفوسهم، مما جعل غالب الباحثين في السنة وعلومها اليوم يتسمون بالتقليدية المتشددة في كثير من الأحيان،ويغلقون أبواب النقد أمام كثير من الباحثين، باسم الحفاظ على النص والسنة.

٢ ـ **غياب المنهجية العلمية في التعامل مع السنة،** ولذلك مظاهر متعددة، نشير إلى بعضها على سبيل الإيجاز[4].

أ - الفصل بين القرآن والسنة في الإثبات والفهم، والفصل بين السنة والسنة.

ب - الفصل بين السنة والرؤية الكلية الشمولية المقاصدية للشريعة الإسلامية.

---

(١) عتر: نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث ص٢٨٣، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٩٨١م.
(٢) ١/١٦١.
(٣) منهج النقد ص ٢٨٤.
(٤) انظر التفصيل، سعيد، عبدالجبار، منهجية التعامل مع السنة ص ٦٥ - ٧١.

ج- عدم التمييز بين ما كان من السنة محلاً للتشريع وما لم يكن.

د- الفصل بين قراءة السنة وقراءة الكون.

هـ- التسرع في رد الأحاديث.

و- عدم استكمال شروط نقد الرواية.

ز- الفصل بين الفقه والحديث.

يقول الدكتور المليباري بعد ما عرض نماذج توضيحية لتباين المنهج بين المتقدمين وبين المتأخرين: «**من الحقائق العلمية المذكورة يبرز تباين منهجي بين حفاظ مرحلة الرواية - لا سيما نقاد الحديث - وبين أئمة الحديث في مرحلة ما بعد الرواية في المصطلحات الحديثية، ومسائلها النقدية، نظرا لما تميزت به المجموعة الأولى من أصالة وإبداع في مجال الرواية والنقد والجرح والتعديل، بينما تميزت المجموعة الثانية بالتبعية والتقليد، وبمجرد تحقق هذه النظرية العلمية الأساسية، التي تفضي إلى الفصل بينهم في المجالات العلمية الحديثية، لدى دارسي علوم الحديث، فإن كافة المعضلات الجوهرية والمشكلات الاصطلاحية التي ظهرت من جراء الخلط بين المتقدمين والمتأخرين تتلاشى تلقائيا، وترتسم أمامهم معالم منهج المحدثين النقاد في تصحيح الأحاديث وتعليلها بكل وضوح وجلاء**»[1].



(١) نظرات جديدة في علوم الحديث ص٤٥.



كيف
نبني الملكة النقدية؟

إننا إذا أدركنا الإشكال القائم عند الباحثين والنقاد قي السنة وعلومها، من قلة توافر الملكة النقدية كما أشرنا إليه آنفا، فإن البحث عن طرق بناء هذه الملكة عندهم يعد أمراً في غاية الأهمية، ويمكن أن نقترح لذلك ما يلي:

١ ـ ترسيخ ثقة الباحثين والنقاد بأنفسهم، وبإمكانية امتلاكهم ناصية العلم، ودراسة الرواية والحكم عليها، والتعمق في ذلك وعدم الخوف من الخطأ ما دامت النية هي الاجتهاد، لأن الأجر حاصل في الصواب والخطأ.

٢ ـ إدراك أن البحث في قواعد المصطلح وعلومه، وآراء علماء الجرح والتعديل وغير ذلك من أقوال العلماء واجتهاداتهم، إنما هو بحث في دائرة جهد يستحق التقدير لا التقديس، وبالتالي فمن الممكن قبول هذا الرأي أو ترجيح ذاك أو التوفيق بينهما أو محاولة الإتيان بجديد، وكل يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم ﷺ، والمقدس هو النص من القرآن وما يثبت من السنة.

٣ ـ دراسة مناهج المحدثين في مصنفاتهم ومقولاتهم النقدية، والتعمق فيها ومحاولة استنباطها، والمقارنة بينها خاصة البخاري ومسلم في

صحيحيهما وكتبهما في الرجال والعلل،ومما لا شك فيه أن التعرف على هذه المناهج واستيعابها الجيد يمكن أن يورث الباحث ملكة نقدية متميزة.

٤ ـ دراسة علوم المصطلح من الكتب المؤلفة في المرحلة الأولى، وإعادة ترتيبها ترتيبا موضوعيا متسلسلا ذا بعد تطبيقي موسع، بما يضمن استيعاب القواعد والربط بينها وبينها الروايات، واستيعاب الجانب التطبيقي، ولا يخفي ما لهذا من أثر على الباحث في بناء ملكته النقدية.

٥ ـ الدراسة المقارنة لأقوال العلماء في علم المصطلح، ولأقوال علماء الجرح والتعديل، ومحاولة النظر فيها، والترجيح فيما بينها، وإدراك الآثار التطبيقية المترتبة على الاختلاف والتباين بين العلماء في حد التواتر مثلا، وحد الصحيح وحكم تعارض الجرح والتعديل، والخبير في هذه التفاصيل يدرك أن الخلاف في هذه القضايا أحيانا، لا يقل شأنا عن الخلاف بين أصحاب المذاهب في الفروع الفقهية، وهذا مما يوسع آفاق الباحث والناقد ويجعله أقرب لتقبل الرأي الآخر وتعدد الاجتهاد في المسألة الحديثية الواحدة.

٦ ـ سعي المحدثين الباحثين والنقاد لامتلاك ناصية الفقه وأصوله وعلم مقاصد الشريعة بشكل أكثر تحديدا، وهذا له عظيم الأثر في تشكل الملكة النقدية عند الباحث الناقد، خاصة إذا أدركنا أن الغاية من تعاملنا مع السنة في زماننا هذا وروايتها،هي توفيرها بين أيدي العلماء والمجتهدين لمعالجة قضايا الناس الحياتية وأحكامهم الشرعية التي يحتاجونها، فلم يعد الفصل بين الفقه والحديث مبررا في هذا الزمان من وجهة نظرنا، وهذا العلم مرتبط بجمع روايات الموضوع الواحد شواهد ومتابعات والمقارنة فيما بينها، وبعلم مختلف الحديث وأوجه التوفيق والترجيح، وغير ذلك من أنواع الملكة النقدية.

٧ ـ دراسة واستظهار القواعد التي تعرف بها الأحاديث الضعيفة

والموضوعة مما نص عليه العلماء مثل ابن الجوزي، وابن قيم الجوزية، والتمرس فيها،ليس للانشغال بالروايات الضعيفة والموضوعة، وإنما لامتلاك القدرة على تمييز الصحيح من الضعيف والموضوع، فالغاية من معرفة الموضوع والضعيف معرفة الصحيح وتجنب الخلط بينهما.





خاتمة

وبعد: فان هذا التطواف في جوانب الملكة النقدية ومتعلقاتها، وأهمية بنائها عند الباحثين في السنة وعلومها، قد كشف لنا أن الملكة النقدية هي القدرة الراسخة في نفس الناقد التي تمكنه من إدراك ما خفي من خصائص روايات السنة وعلومها محل البحث، وهي ملكة مكتسبة راسخة، سواء كانت معرفة الرواة أو معرفة العلل، وقد تبين لنا فقدان هذه الملكة في كثير من الأحيان عند عدد من الباحثين والنقاد المعاصرين، كما أنه يمكننا العمل على إعادة هذه الملكة إذا حاولنا أن نضع الأمور في نصابها فنقدر ما يستحق التقدير ونقدس ما يستحق التقديس، ولا يمنعنا التقدير من النقد والمقارنة والأخذ والرد، ولا يحول التخصص بيننا وبين امتلاك ناصية الفقه، والتعامل مع السنة بمنهجية علمية تجدد عهد الأوائل، وتبني عليه، وتنفي عنا التقليدية المجمدة، الحائلة بين السنة النبوية وأن تأخذ دورها الفاعل في الحياة البشرية، وإننا نعتقد أن هذا البحث يمكن أن يشكل مفتاحا لأبحاث أخرى، نظن أنها في غاية الأهمية والارتباط بموضوع هذا البحث، ومن أهم المحاور التي يمكن العمل على إنجازها المحور التطبيقي في كشف الملكة النقدية عند الأئمة القدامى مثل البخاري ومسلم، ومن خلال دراسة منهجهما في الرواية والنقد، وكذلك غيرهما من الأئمة، بالإضافة إلى التوسع في الدراسات التطبيقية على علوم الحديث وقواعده،ودراسة الروايات وأقوال العلماء دراسة مقارنه، والخروج بالنتائج المحددة الواضحة، ويمكن

التركيز على أحاديث الأحكام وتعلم أصول التوفيق أو الترجيح، ومن ثم الاستنباط من النصوص استنباطا تطبيقيا، يجعل الباحث والناقد يدرك أهمية كل حرف أو كلمة في الرواية وأثرها من خلال ما ينبني عليها، ولا يفوتنا التأكيد على ضرورة إعادة هيكلة مادة علم مصطلح الحديث، بحيث تترابط موضوعيا بشكل أكبر، والإكثار من النماذج التطبيقية على أنواع هذا العلم وقواعده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين





المصادر والمراجع

١ - الاعظمي، محمد مصطفى، **منهج النقد عند المحدثين**، الكوثر، الرياض، ط ٢.

٢ - البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، موسوعة صخر للحديث النبوي.

٣ - الترمذي: أحمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤ - ابن حجر العسقلاني، محمد بن علي (ت ٨٥٢) **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٥ - الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ) **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٦ - **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق أبو عبدالله السورقي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٧ - **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٨ - ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، دار القلم، بيروت، ط ٦، ١٩٨٦م.

٩ - الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، دار المعرفة، بيروت ١٣٨٢هـ.

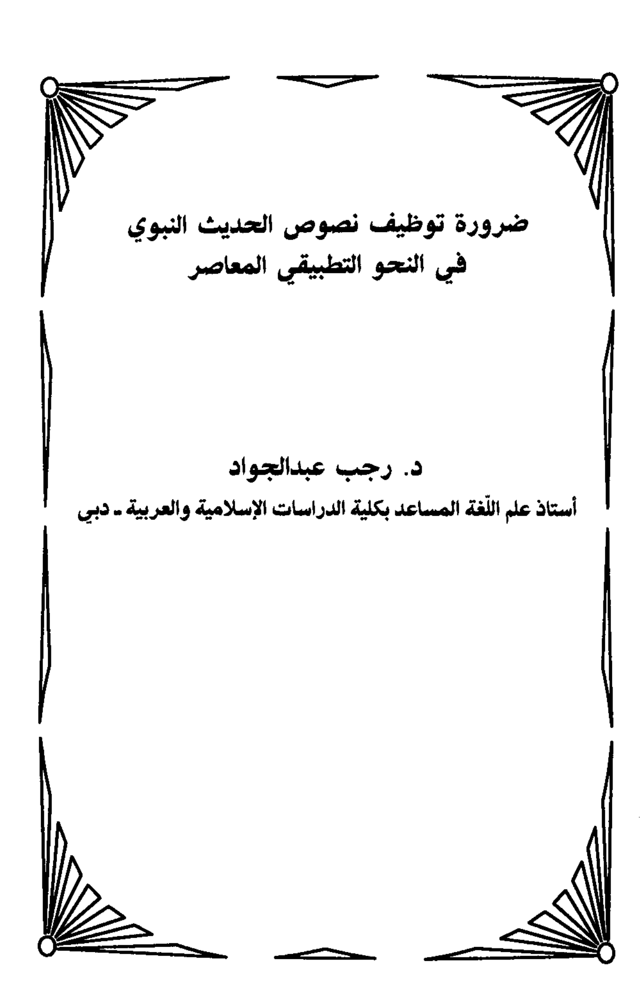
١٠ - الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١.

١١ - الرومي الحنفي: مصطفى بن عبدالله، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

١٢ - الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود، **أساس البلاغة**، دار صادر، ١٩٦٥م

١٣ - سعيد: عبدالجبار، **منهجية التعامل مع السنة**، مجلة اسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي. العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، خريف ١٩٩٩م.

١٤ ـ **حماد بن سلمة حديثه وعلله**، رسالة علمية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م.
١٥ ـ سعيد، همام، **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، المنار، الزرقاء، ط ١، ١٩٨٧م.
١٦ ـ السيوطي، جلال الدين، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، بيروت، ط ٤، ١٤١٨هـ.
١٧ ـ شبير، محمد عثمان، **تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين للفقه الإسلامي**، أحد بحوث مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات -جامعة الزرقاء الأهلية، ط١، ٢٠٠٠م.
١٨ ـ الصنعاني: محمد بن اسماعيل، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، دار الفكر.
١٩ ـ ابن الصلاح، أبو عمر وعثمان بن عبدالرحمن (ت ٦٤٣هـ) **علوم الحديث (المقدمة)** مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٤م.
٢٠ ـ عتر: نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، ط٣، ١٩٨١م.
٢١ ـ العجلوني: إسماعيل، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥ هـ.
٢٢ ـ العراقي: زين الدين عبدالرحيم، **التقيد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح**، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢ ١٩٩٣م.
٢٣ ـ العكايلة، سلطان سند، وزملاؤه، **الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد**، الدار العالمية للنشر، عمان، ط ١ ١٩٩٩م.
٢٤ ـ ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**.
٢٥ ـ ابن قيم الجوزية، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غده.
٢٦ ـ المليباري، حمزة عبدالله، **نظرات جديدة في علوم الحديث**، دار ابن حزم، بيروت، ط٢ - ٢٠٠٣.
٢٧ ـ **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٢٨ ـ **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م.
٢٩ ـ المناوي: عبدالرؤوف، **فيض القدير**، المكتبة التجارية، مصر، ط ١، ١٣٥٦م.
٣٠ ـ ابن منظور، لسان العرب.
٣١ ـ النيسابوري: أبو عبدالله الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٣٢ ـ النيسابوري: مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٠م.



ضرورة توظيف نصوص الحديث النبوي في النحو التطبيقي المعاصر

د. رجب عبدالجواد

أستاذ علم اللّغة المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية ـ دبي



توطئــة

شاعت في الآونة الأخيرة صيحات جادَّة تنادي بضرورة الاهتمام بالجانب التطبيقي في تدريس النحو العربي واستخلاص قواعِده من خلال النصوص الموثَّقة؛ كالقرآن الكريم والشعر العربي والحِكم والأمثال وغيرها من كلام العرب المدوَّن.

فلقد رأى أصحاب هذه الصَّيحات أنَّ النحو ممارسة ودُرْبة وليس قواعد تُحفظ وتُلقَّن، ودراسة النحو ليست هدفاً في ذاتها، وإنما هي وسيلة للوصول إلى غاية مُهمَّة؛ ألا وهي إصلاح اللسان بالكلام الصحيح، وإصلاح اليد بالكتابة السديدة، وإن أفضل وسيلة لتمثُّل قواعد النحو العربي هي تقديمها في ثنايا نصوص نثرية أو شعرية، بحيث لا تُقدَّم القاعدة النحوية خالية من النصوص الدالَّة عليها، بل تُقدَّم النصوص أولاً ثم تُستنبط منها القواعد بعد ذلك.

ومن أهمِّ المؤلفات التي اهتمَّت بهذا الجانب التطبيقي: كتاب «النحو الوظيفي» لعبدالعليم إبراهيم، وكتاب «التطبيق النحوي» لعبده الراجحي، وكتاب «التطبيق الصرفي» له أيضاً، وكتاب«النحو التطبيقي من خلال القرآن الكريم» لمحمود سليمان ياقوت، وغيرها من الكتب التي سارت في هذا الاتجاه.

لكنَّ اللافت للانتباه أنَّ هذه الكتب التطبيقية أعطت جلّ قواعدها النحوية نصوصاً من القرآن الكريم، والشعر العربي، والحِكم والأمثال

والوصايا، وجاءت نصوص الحديث الشريف تمشي على استحياء في أمثلة قليلة؛ لتكون شاهدة على قاعدة شاذّة فحسب.

وهذا البحث يبيِّن أسباب التراجع في التمثيل بنصوص الحديث الشريف، ويدحض هذه الأسباب، ثم يذكر النتائج السلبية التي ترتبت على هذا التراجع في الاستشهاد والتمثيل بالحديث النبوي، ويوضِّح أهمية الاستفادة من الحديث النبوي في النحو التطبيقي المعاصر، وما يترتب على ذلك من منفعة دينية ومنفعة لغوية، ثم يدعو دعوةً خالصة مُخلصة إلى ضرورة وضع الحديث النبوي في المرتبة اللائقة به؛ وهي المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، إذ لا تعهد اللغة العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أصحّ لفظاً ولا أقوم معنى، فرسول الله ﷺ أفصح العرب، كما أنه لا ينطق عن الهوى، إنْ هو إلا وحي يُوحى، وصدق رسولنا ﷺ حين قال: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»، فلا فرق إذن بين القرآن والسنة في التشريع، وينبغي ألاَّ يكون هناك فرق كذلك في مجال اللغة والنحو؛ فالنحو جزء من العربية، والعربية جزء من العلوم الإسلامية، وهي كلّها ما وُضعت إلا لتكون خادمة لكتاب الله وسُنّة نبيه ﷺ.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن تشتمل على النقاط التالية:

أولاً: المقصود بالحديث عند النحويين.

ثانياً: أسباب تراجع الاهتمام بالحديث النبوي في الدرس النحوي.

ثالثاً: ردُّ شبهات النحويين المانعين الاستشهاد بالحديث النبوي.

رابعاً: النتائج التي ترتبت على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي.

خامساً: أهمية الحديث الشريف في التطبيق النحوي والإعراب.

ثمّ ذيَّلت البحث بقائمة تشتمل على أهمِّ المصادر والمراجع التي استقى منها مادته وفكرته.

أولاً: المقصود بالحديث الشريف عند النحويين:

في اصطلاح المحدِّثين: الحديث هو اسمٌ من التحديث، وهو الإخبار، ثُمّ سُمِّي به قولٌ، أو فِعْلٌ، أو تقريرٌ نُسب إلى النبي ﷺ، أو صفاته الخِلْقية والخُلُقية[1]، وقد يُستعاض عن لفظ «الحديث» بألفاظ أخرى؛ مثل: السُّنَّة، أو الخبر، أو الأثر، وقد تقترب هذه الألفاظ أو تبتعد عن معناه على حسب التوجيه الذي يرتئيه العلماء[2] أمَّا الحديث الشريف الذي يقصده النحويون فهو النصّ اللُّغوي الذي وصل إليهم في صورته المنطوقة أو المكتوبة يروي أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين التي تروي أفعاله ﷺ وأحواله، وما وقع في زمانه من أحداث ومواقف، فالنحويون لا يهمّهم من الحديث الشريف سوى ألفاظه وقوالبه اللغوية التي تنبني عليها قواعدهم النحوية[3].

ثانياً: أسباب تراجع الاهتمام بالحديث النبوي في الدرس النحوي:

ساد في أوساط الدارسين المعاصرين اعتقاد مفاده أنَّ النحويين لا يستشهدون بالحديث النبوي ولا يحتجّون به، وأنهم عندما قعَّدوا النحو العربي اعتمدوا في وضع هذه القواعد على القرآن الكريم ثمَّ على كلام العرب؛ شعرهم ونثرهم.

وقد بثّ هؤلاء الدارسون هذا الاعتقاد في كتبهم وأبحاثهم، يقول إبراهيم مصطفى: «أمَّا الحديث فقد رفضوه جملةً. قالوا: رواته لا يحسنون العربية فيلحنون، فلا حجة في الحديث ولا استشهاد به»[4]. ويقول طه الراوي: «نجد النحاة؛ متقدميهم ومتأخريهم لم يعتمدوا على الحديث الشريف في الاحتجاج لتأييد قواعدهم، وإثبات ضوابطهم»[5]، ويقول

---

(١) الكليات لأبي البقاء ١٥٢.

(٢) الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ١٨.

(٣) وهذا أيضاً هو المقصود بالحديث عند من صنَّف في «غريب الحديث»؛ كابن قتيبة والخطَّابي والزمخشري وابن الأثير والسيوطي وغيرهم.

(٤) في أصول النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ٨/ ١٤٤.

(٥) نظرات في اللغة والنحو ٢٠.

عبدالعال سالم مكرم: «واستبعد البصريون كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد، وسار على دربهم في هذا المجال بعض النحاة المتأخرين كالحسن بن الضائع وأبي حيّان»[1]، بل لقد بالغ بعضهم في ذلك فأكد أنَّ الحديث الشريف رُفض في اللغة والنحو عند الأوائل على حدٍّ سواء، يقول مهدي المخزومي: «أمَّا الحديث فلم يُجوِّز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من البصريين، وكالكسائي والفرّاء وغيرهما من الكوفيين الاستشهاد به»[2]، ويقول شوقي ضيف: «رأى أئمة اللغة والنحو من علماء البصرة، والكوفة، وبغداد ألاّ يحتجوا بشيء من الحديث في إثبات لغة العرب والاستدلال على القواعد التي دوَّنوها»[3]، ويقول أحمد الإسكندري: «مضت ثمانية قرون، والعلماء من أول أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة»[4]، ويقول عبدالصبور شاهين: «وفي القرن الرابع كانت قد مضت بضعة قرون من الإنكار الشديد لمكانة الحديث الشريف في نصوص اللغة»[5].

والحقيقة أنَّ أحداً من النحويين لم يصرِّح بعدم الاحتجاج بالحديث النبوي سوى اثنين فقط، هما علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وتلميذه محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، أثير الدين أبو حيّان الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، وقد روَّج لبضاعتهما هذه السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه «الاقتراح في علم أصول النحو»، وعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) في كتابه «خزانة الأدب ولُبّ لُباب لسان العرب»، ثم انساق الدارسون المعاصرون وراء السيوطي والبغدادي، ونسبوا المنع لجميع النحويين.

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٩٧.
(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي ٧٩.
(٣) العصر الإسلامي ٣٨.
(٤) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، ص ٣٢٠ وما بعدها.
(٥) مشكلات القياس في اللغة العربية، ص ٣١١.

وقد ساعد على ذيوع هذا الاعتقاد أنّ النحويين الأوائل استدلّوا بعدد قليل من الأحاديث الشريفة على قواعدهم النحوية؛ إذ لم تكن حركة جمع الحديث الشريف قد استقرَّت بعد، فخافوا أن يخوضوا في لُجج علْم لم يكتمل بعد فيصيبهم شيء من حديث رسول الله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، فابتعدوا عن رواية الحديث الشريف ليس زهداً فيه ولا إنقاصاً من قدره، وإنما خوفاً من الكذب على رسول الله، فاختاروا لأنفسهم السلامة في دينهم ورعاً واحتياطاً، ولا ريب أنهم في رواية الشعر كانوا أسلم منهم في رواية الحديث[1].

فكتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) فيه عشرة شواهد فقط من الحديث الشريف، والمقتضب للمبرِّد (ت٢٨٥هـ) فيه ثلاثة شواهد فقط، وجمل الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) فيه شاهدان فقط، ومعاني الحروف للرماني (ت ٣٨٤هـ) فيه أربعة شواهد فقط من الحديث النبوي[2].

وأغلب الظنّ أنَّ مَنْ لم يستشهد بالحديث الشريف من النُّحاة المتقدمين لو تأخَّر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوِّقها الشك إذا وُزنت بموازين فنّ الحديث العلمية الدقيقة[3].

وقد قامت حُجَّة هؤلاء المانعين الاستفادة من الحديث النبوي في النحو العربي استشهاداً وأمثلةً على سببين: الأول: أنّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تُنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما رُوي من قوله: «زوَّجتكما بما معك من القرآن»، «ملَّكتكها بما معك»، «خذها بما معك»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ٣٢٥.

(٢) النحاة والحديث النبوي ٣٥ وما بعدها.

(٣) في أصول النحو ٤٩.

قال بعضها، إذا يُحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيّما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم مَنْ ضبط المعنى، وأمَّا ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: «إنْ قلْتُ لكم إني أحدِّثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى»، ومن نظر في الحديث أدنى نظر عَلِمَ العِلْم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى[1].

ويؤكد ابن الضائع في شرح جمل الزجّاجي أنَّ: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب[2].

أمَّا أبو حيّان الأندلسي ففي شرحه لكتاب: «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك النحوي (ت ٦٧٢هـ) شنَّ حملةً شعواء على ابن مالك؛ لأنه استشهد بالحديث الشريف في مؤلّفاته، فيقول أبو حيّان: «والمصنِّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز»، ويستطرد قائلاً «وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدي: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما رُوي في الحديث بنقل العدول؛ كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث»[3].

وقد بلغ هجوم أبي حيان على ابن مالك منتهاه في قوله: «قد أكثر هذا المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية

---

(١) الاقتراح ٥٣، في أصول النحو ٤٨، علوم الحديث ومصطلحه ٣٢٨.

(٢) الاقتراح ٥٤.

(٣) الاقتراح ٥٣ - ٥٤.

في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفرَّاء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم؛ كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية»[1].

ثمَّ يعقد السيوطي فصلاً في كتابه «الاقتراح» بعنوان: فصل في الاستدلال بكلام الرسول ﷺ يفتتحه بكلام يوهم أن النحويين مُجمعون على رفض الاستشهاد بالحديث الشريف، بقوله: «وأمَّا كلامه ﷺ فيُستدلّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولَّدون قبل تدوينها، فردوها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجهٍ شتى بعبارات مختلفة، ومن ثمَّ أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث»[2].

فالسبب الأول ـ إذن ـ الذي جعلهم يحجمون عن الاستشهاد بالحديث هو روايته بالمعنى وليس بلفظه.

أما السبب الثاني: فهو وقوع اللحن فيما رُوي من الحديث؛ لأنَّ كثيراً

(١) الاقتراح ٥٢، وللأسف كتاب «شرح التسهيل» لم يُطبع بعد، وهو المسمَّى: «التذييل والتكميل في شرح التسهيل»، يقول السيوطي عنه وعن «ارتشاف الضَّرَب»: ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع. انظر بغية الوعاة ٢٨٢/١.

(٢) الاقتراح ٥٢، خزانة الأدب ٩/١ وما بعدها.

من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلّم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلّم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلّم»[1].

وفي حوار بين أبي حيّان الأندلسي وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وكان ممن أخذ عن ابن مالك، قال له أبو حيّان: يا سيِّدي: هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنه ليس من لفظ الرسول ﷺ، فلم يُجب بشيءٍ»[2]، فاستدلّ أبو حيّان على عدم إجابته بشيء أنَّه من المانعين الاستشهاد بالحديث الشريف، فليس السكوت هنا علامة الرِّضا عن ابن مالك، وإنما السكوت هنا علامة عدم الموافقة.

ويأتي السيوطي بعدد من الأقوال والأدلة التي تؤكد صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيّان الأندلسي فينقل عن ابن خروف قوله: «يُستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرُّك بالمروي فحَسَنٌ، وإن كان يرى أنَّ مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى»[3]، فابن خروف يحصر الاستشهاد بالحديث النبوي في إطارٍ من الاستظهار والتبرُّك، وليس في إطار الاستدراك على السابقين.

ثالثاً: ردُّ شبهات النحويين المانعين الاستشهاد بالحديث النبوي:

اعتمد هؤلاء النحويون - كما أسلفنا - في ردّ الاستشهاد بالحديث النبوي على سببين هما: الرواية بالمعنى، والرُّواة الأعاجم، وهذان سببان

---

(١) الاقتراح ٥٣.
(٢) الاقتراح ٥٣-٥٤.
(٣) الاقتراح ٥٤.

واهيان ضعيفان لا يُستند إليهما ولا يُعتدُّ بهما من أجل إهدار هذا الموروث النبوي الذي يمثِّل المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن الكريم، وقد قام عدد من الدارسين بالردِّ على هاتين الشُّبهتين، وتفنيد دعاوى هؤلاء النحويين، فما من أحد من الدارسين المحدثين أيَّد منع الاحتجاج بالحديث النبوي، وإنما هم مُجمعون على ضرورة الاحتجاج به في اللغة والنحو؛ كسعيد الأفغاني «في أصول النحو»، وطه الراوي في «نظرات في اللغة والنحو»، وخديجة الحديثي في «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النحوي»، ومحمد ضاري حمَّادي في «الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية»، ومحمود فجَّال في «السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث»، والشيخ محمد الخضر حسين في «الاستشهاد بالحديث في اللغة» إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدِّثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردَّ له[١]

١ ـ الردُّ على شبهة الرواية بالمعنى:

أ ـ الأصل في رواية الحديث الشريف هو روايته باللفظ والمعنى عند أهل هذا العِلْم، فهم فهموا من قوله ﷺ: **«نضَّر الله امرءاً سمع منا شيئاً، فبلَّغه كما سمع، فرُبَّ مُبلَّغ أوعى من سامع»** أنّه يجب على الراوي أن يبلِّغ الناس حديثَ رسول الله ﷺ كما سمعه بالضبط دون تغيير في ألفاظه، وإلاَّ أُدرج تحت تهديد قوله ﷺ: **«من كذب عليَّ متعمِّداً فليتبوأ مقعده من النار»**، وهناك أدلّة كثيرة على حرص الرعيل الأول من الرواة وتشددهم في الرواية باللفظ والمعنى، وعدم التساهل حتى بالواو والفاء، وفي ذلك يقول الأعمش: «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأنْ يخرَّ من السماء أحبَّ إليه من أنْ يزيد واواً أو ألفاً أو دالاً»[٢] ، ولقد كان طاووس يعدُّ الحديث حرفاً حرفاً[٣]، وكان الصحابي الجليل أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ يتقي

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٣/٢٠٨-٢١٠.

(٢) الكفاية في علم الرواية ٢٧٤.

(٣) المحدِّث الفاصل ٥٣٩.

في حديث رسول الله ﷺ ما بين التي والذي ونحوهما، كما كان الإمام مالك - رحمه الله - يتحفظ من الباء والتاء والثاء[1].

وعن سفيان الثوري قال: حدَّثنا الزُّهري أنَّه سمع أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الدُّبَّاء والمُزفَّت أن يُنتبذ فيه، فقيل لسفيان: أن يُنبذ فيه؟ فقال: لا، هكذا قاله لنا الزُّهري: يُنتبذ فيه»[2]. وقد رُوي عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أنَّه سمع عُبيد بن عُمير وهو يحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ: «مَثَل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين»، فقال ابن عمر: ويلكم لا تكذبوا على رسول الله، إنما قال رسول الله: «مَثَل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين»، والعائرة هي الحائرة المترددة لا تدري أيهما تتبع[3]. فلم يقبل ابن عمر وضع كلمة «الرابضة» موضع كلمة «العائرة» على الرغم من استقامة المعنى في اللفظين.

وعندما حدَّث سعد بن عُبيد عن ابن عمر أيضاً أنَّ النبي ﷺ قال: بُني الإسلام على خمسٍ: . . . قال ابن عمر: اجعل صيام رمضان آخرهن؛ كما سمعت من رسول الله[4].

فلم يقبل ابن عمر التقديم والتأخير في الحديث فضلاً عن تغيير الألفاظ؛ وروى سفيان الثوري عن الأعمش حديث: لا تُزْجي صلاةٌ لا يقيم الرجل فيها صُلْبه في الركوع والسجود»، قال سفيان: هكذا قال الأعمش: لا تُزْجي؛ يُريد: لا تُجْزي[5].

هذا وقد علَّم رسول الله ﷺ أصحابه الدِّقة في أداء الألفاظ كما هي دون تغيير، فيحدِّثنا البراء بن عازب - رضي الله عنه - أنَّ النبي ﷺ قال

(١) الكفاية ٢٨٥.
(٢) النحاة والحديث النبوي ٢٩.
(٣) الكفاية ٢٦٨، وانظر: صحيح مسلم ٢١٤٦/٤، سنن النسائي ١٢٤/٨.
(٤) انظر: فتح الباري ٤٩/١.
(٥) الكفاية في علم الرواية ٢٧٧.

له: إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قُلْ: هذا الحديث، قال البراء: فلما بلغت: ورسولك الذي أرسلت، قال رسول الله ﷺ: لا، ونبيك الذي أرسلت»، فرسول الله لم يقبل من البراء تغيير لفظة واحدة في الحديث، مع أنَّ اللفظين: النبي، والرسول بمعنى واحد عند أكثر أهل العلم[1].

بل لقد بلغ التشدُّد مداه عند الرواة، فقد كان الراوي إذا شكَّ في لفظين أوردهما معاً في الحديث؛ ورعاً واحتياطاً، ولدينا نماذج كثيرة من هذه الأحاديث، ففي حديثه ﷺ: «الطَّهور شطر الإيمان، وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ ما بين السموات والأرض»، وفي حديث سعد بن أبي وقَّاص عندما أراد أن يتصدَّق بماله، فقال له رسول الله: الثُّلث، والثُّلُث كثير أو كبير»، فالراوي أثبت اللفظين لشكِّه في أحدهما؛ هل هو بالثاء المثلَّثة أو بالباء الموحَّدة[2].

فلو كان للرواة الحق في الرواية بالمعنى ما اضطروا إلى ذِكْر اللفظين معاً، واكتفوا بواحدٍ منهما ما دام المعنى لا يتأثر.

ب ـ لم تكن الرواية الشفوية للحديث الشريف هي الوسيلة الوحيدة التي حُفظ بها، وإنما لدينا من الأدلة والوثائق التاريخية ما يؤكِّد تقييد الحديث الشريف في عصر النبي ﷺ وعصر الصحابة والتابعين، فقد بلغ عدد الصحابة الذين كانوا يكتبون الحديث الشريف ويدوّنونه اثنين وخمسين صحابياً، وبلغ عدد التابعين ثلاثة وخمسين تابعياً، إلى أن جاءت النهضة الكبرى والتدوين الشامل في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز (ت ١٠١هـ)، وما لم يُدوَّن من الأحاديث حرص الصحابة أشدّ الحرص على ألاَّ يزيدوا فيه أو يُنقصوا منه حرفاً واحداً[3].

---

(١) أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية ٨٠.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ٣٣٠.

(٣) تقييد العلم للبغدادي، مقدمة المحقِّق د. يوسف العش، ص٣٧، والمرجَّح أن عدد التابعين أكثر بكثير من الصحابة، لو تمَّ الإحصاء الدقيق لهم.

ومن أشهر تلك الصحائف والمدونات:

- الصحيفة الصادقة لعبدالله بن عمرو بن العاص (ت ٦٥هـ).
- صحيفة همَّام بن منبه عن أبي هريرة عبدالرحمن بن صخر (ت ٥٩هـ).
- صحيفة أبي موسى الأشعري (ت ٤٤هـ).
- صحيفة جابر بن عبدالله (ت ٧٤هـ).
- صحيفة رافع بن خَدِيج الأنصاري (ت ٧٤هـ)[١]
- صحيفة سعد بن عبادة - رضي الله عنه -.

وما من شكٍ في أنَّ هذه الصحف والمدوَّنات قد حفظت لنا أحاديث رسول الله ﷺ بلفظها ومعناها دون أدنى تغيير، ولعلَّها تزيد على نصف الأحاديث التي جُمعت في كتب الصِّحاح، فلقد بدأ المحدِّثون بها في تقييد الحديث ثمَّ ثنُّوا بمن وثقوا فيه من الرواة ممن يتصف بالعدالة والضبط وغيرها من الشروط الصارمة التي وضعها المحدِّثون لمن يأخذون عنه الحديث.

ج ـ إنَّ إجازة الرواية بالمعنى عند بعض المحدِّثين محاطة بعدد من الضوابط والشروط بحيث لا تُعطى هذه الإجازة إلا للصحابة وكبار التابعين الذين يُحتجُّ بكلامهم، والذين هم أرباب الفصاحة والبلاغة، ولذا جاءت هذه الأحاديث فصيحة اللغة سليمة البنيان خالية من كُدْرة اللحن وشوائب الركاكة، وفي هذا يقول ابن العربي: فالذين يجوز لهم تبديل لفظ بلفظ آخر في معناه هم الصحابة دون غيرهم؛ لأنهم اجتمع لهم أمران عظيمان: أحدهما: الفصاحة والبلاغة؛ إذ جِبِلّتهم عربية، ولغتهم سليقة، والثاني أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفِعْله، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملةً واستيفاء المقصد كله، وليس من أخبر كمن عاين[٢]. إذن الأصل في الحديث

---

(١) الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ٢٢-٢٣.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٢٢/١.

الشريف أن يُروى باللفظ، وعلى فرض وقوع الرواية بالمعنى فالمغيِّر لفظاً بلفظ في معناه هو عربيٌّ مطبوع يحتجُّ بكلامه في اللغة[1].

د ـ لقد وضع النحويون حدوداً زمانية لمن يُحتجُّ بهم في اللغة، هذه الحدود تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري في الحضر، وبنهاية القرن الرابع الهجري في البادية؛ «فالعرب الذين يوثق بعربيتهم ويُستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع»[2].

إنَّ الصحابة والتابعين وتابعي التابعين بل وتابعي تابعي التابعين يدخلون في دائرة هذه الحدود الزمانية التي وضعها النحويون؛ فلقد انتهت حركة جمع وتدوين الحديث الشريف بنهاية القرن الثالث الهجري على أقصى تقدير، وأئمة المحدِّثين تُوفِّي آخرهم مع نهاية القرن الرابع الهجري: الإمام الزُّهري (ت ١٢٤هـ)، والإمام مالك (ت ١٧٩هـ)، والإمام أبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، والإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)، والإمام مسلم (ت ٢٦١هـ)، وابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، وأبو داود (ت ٢٧٥هـ)، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والنَّسائي (ت ٣٠٣هـ)، وابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، وابن حبّان (ت ٣٥٤هـ)، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

فحركة جمع وتدوين الحديث تمَّت إذن في داخل الإطار الزمني الذي وضعه النحويون للاحتجاج بالشواهد، فإن رُوي الحديث بلفظه أو بمعناه، فالراوي ممّن يُحتجُّ بُلغته سواءٌ أدَّى الحديث بلفظه أو بمعناه، وشروط الرواية بالمعنى التي ذكرها ابن الصَّلاح في مقدمته مرتبطة بعصر الرواية وعصر التدوين المعتمد على الحافظة القوية الواعية وصفاء الذِّهن، وقوة الذاكرة، أمَّا بعد تدوين الحديث في بطون الكتب المصنَّفة والجامعة فإنه

(١) في أصول النحو ٥٠-٥١.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ٢٤.

ليس لأحد أن يغيِّر لفظ شيء من تلك الكتب المصنَّفة ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه[1]، مع ملاحظة أن الإمام الغزالي في «المستصفى» أكَّد أنَّ نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ[2].

هـ- ليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث إذا كان المعنى واحداً؛ لأنَّ النبي ﷺ صحَّ عنه أنه كان يكرِّر الحديث ثلاث مرَّات ليُفهم عنه، فنَقَل كلٌّ إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يُوهن الحديث إذا كان المعنى واحداً[3].

وقد عزا ابن حجر اختلاف روايات الحديث إلى سببين: تَعدُّد الواقعة، والرواية الضرورية بالمعنى[4]، فاختلاف مجالسه ﷺ بتعدُّد الأزمنة والأمكنة والحوادث والأحوال، والسامعين والمستفتين، والمتخاصمين والمتقاضين والوافدين والمبعوثين أدى إلى اختلاف ألفاظه في كلِّ ذلك إيجازاً وإطناباً ووضوحاً وخفاءً وتقديماً وتأخيراً، وزيادة ونقصاناً بحسب ما تقتضيه الحال، ويدعو إليه المقام[5].

و ـ إنَّ القرآن الكريم الذي ثبت بالتواتر حفظاً وكتابةً فيه القصة الواحدة لنبي من الأنبياء تُذكر في جملة سُور منه على وجوه شتى؛ فتارةً تُذكر كلّها كاملة؛ موجزة أو مبسوطة، وتارةً يُذكر طرف منها في سورة، وطرف آخر في سورة أخرى؛ موجزاً ذلك الطرف أو مبسوطاً، كلّ ذلك مع اختلاف الألفاظ وتنوع العبارات؛ كما هو الحال في قصة آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى[6]. وفي هذا الصدد يقول ابن العربي في شرح الترمذي:

---

(١) السير الحثيث لفجَّال ٥٠.
(٢) السابق ٥٢.
(٣) الإحكام لابن حزم ١٣٩/١.
(٤) شرح نخبة الفكر ١٤٧.
(٥) السير الحثيث لفجَّال ٥٧.
(٦) السير الحثيث ٥٩.

إنَّ الله تعالى ذكر على المعنى معاني كثيرة في كتابه العزيز، وخاصة أخبار الأنبياء، فإنه أخبر عن المعنى بألفاظ مختلفة، منها طويل وقصير، ومُستوفى، وبعضٌ مع التقديم لآخره، والتأخير لأوله، أو ذكر الوسط من الحديث وحده[1].

ز ـ إن الرواية بالمعنى كانت شائعة في الكثير من الشواهد الشعرية التي اعتزّ بها النحاة، ويشهد على ذلك تعدُّد رواية الشاهد الواحد، فلماذا تكون الرواية بالمعنى مانعاً من الاحتجاج بالنسبة للحديث دون الشعر[2]؟!.

لقد خالف الشعر العربي كثيراً من القواعد التي وضعها النحاة بما اشتمل عليه من الضرائر والرُّخص، وعلى الرغم من ذلك نرى النحاة يقيمون نحوهم على الشعر، وهو لغة خاصة غير النثر، ويتركون الأحاديث، وهي أندر مخالفةً لقواعدهم من الشعر[3]!!.

ويتعجّب الإمام الشاطبي من موقف النحويين من الحديث النبوي بقوله: «لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم؛ الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفُحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها... ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب»[4].

وفي هذا الصَّدد يقول عبدالعزيز الميمني المحقِّق المعروف: النقل بالمعنى شيء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب، بل إنَّ تعدُّد الروايات في بيت واحد من هذا القبيل، والقول بأن منشأه تعدُّد القبائل ليس مما يتمشى في كلِّ موضوع، على أنَّ إثبات ذلك في كلِّ بيت دونه خَرْط القتاد،

---

(١) عارضة الأحوذي ٣٠٧/١٣.

(٢) الأصول لتمَّام حسَّان ١٠٦.

(٣) السير الحثيث ٩٢.

(٤) خزانة الأدب ١/١.

زِدْ إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل ابن دأب، وابن الأحمر، والكلبي وأضرابهم[1].

٢ ـ الردُّ على شُبهة الرُّواة الأعاجم:

القول بأنَّ رواة الحديث كانوا غير عربٍ فوقع اللحن في كلامهم هو قولٌ ضعيف متهافت من السهل ردّه ودحض الافتراءات التي ترتبت عليه؛ وذلك للأسباب الآتية:

أ ـ إن الأحاديث التي وقع فيها اللحن أحاديث قليلة جداً تُعدُّ على أصابع اليد الواحدة، وقد كشفها المحدِّثون وأبانوا عن متنها وسندها، فلا يحق إذن أن يمنع النحويون الاستشهاد بالموروث النبوي الضخم الذي يصل عدده فقط في سبعة كتب إلى ما يقرب من ثلاثين ألف حديث من أجل هذا النزر اليسير، وإلاّ جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأنَّ بعض الناس يلحن فيه[2].

وهذه إحصائية سريعة في هذه الكتب السبعة فقط، والتي تدعو إلى الدهشة والعجب ونحن نرى النحويين يُقبلون على الروافد الصغيرة ويتركون النبع مهجوراً!!.

- صحيح البخاري أربعة آلاف حديث دون المكرَّر.
- صحيح مسلم ثلاثة آلاف وثلاثون حديثاً دون المكرَّر.
- موطأ الإمام مالك ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً.
- جامع الترمذي أربعة آلاف وسبعمائة حديث تقريباً.
- سنن أبي داود خمسة آلاف ومائتان وأربعة وسبعون حديثاً.

---

(١) خزانة الأدب ٩/١ هامش.

(٢) في أصول النحو ٥٢.

● سنن النسائي (المجتبى) خمسة آلاف وسبعمائة وواحد وستون حديثاً.

● سنن ابن ماجه أربعة آلاف وثلثمائة وواحد وأربعون حديثاً.

مجموع الأحاديث الموجودة في هذه الكتب السبعة: ثمانية وعشرون ألفاً وثمانمائة وستة وعشرون حديثاً (٢٨٨٢٦)، قد يكون فيها أحاديث مكررة، لكن في كل الأحوال هذا في سبعة كتب فقط ناهيك عن مستدرك الحاكم النيسابوري، وصحيح ابن حبّان، والدارميّ، وابن خزيمة، والدارقطني، ومسند أبي داود الطيالسي، ومسند الإمام أحمد وغيرهم. فهل تُترك هذه الثروة اللغوية الضخمة من أجل وقوع اللحن في عدد قليل جداً منها، تمَّ كشفه وبيانه من قِبَل المحدِّثين[1]!!

ب- القول بأنَّ في رواة الحديث أعاجم ليس بشيء؛ لأن ذلك يُقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتجُّ بهما النحويون، فلقد كان في رواتهما الكثير من الأعاجم؛ بل لقد كان حمَّاد الراوية يكذب ويلحن ويكسر الأبيات، ومع ذلك لم يتورَّع الكوفيون ومَنْ نهج نهجهم عن الاحتجاج بمروياته[2]، ولكنهم تحرَّجوا في الاحتجاج بالحديث على الرغم من أن رواة الحديث كانوا أكثر ضبطاً ودقة واحتياطاً آلاف المرَّات من رواة اللغة.

يقول الميمني: رواة الشعر فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم، على أنَّ المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر والتثبت في روايته، وقد قيَّض الله لأحاديث رسوله من الجهابذة النقَّاد من نفى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال، وهذا حُرم الشعر مثله[3].

---

(١) اعتمدت في هذا الإحصاء على كتاب «دراسات في مناهج المحدِّثين» لأمين القُضاة وعامر صبري.

(٢) نظرة في النحو، طه الراوي، مجلة المجمع العلمي الدمشقي ١٤/٣٢٥-٣٢٧.

(٣) خزانة الأدب ٩/١ هامش.

ج- إنَّ العلوم الإسلامية ليست حِكْراً على العرب دون العجم، بل إن جمهرة كبيرة من هذه العلوم كان أئمتها من العجم، ففي النحو كان سيبويه الفارسي إمام النحاة، وفي الحديث الشريف كان البخاري أمير المؤمنين في الحديث، وفي القراءات القرآنية هناك خمسة من القُرَّاء السبعة المشهورين من العجم: ابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وعاصم (ت ١٢٨هـ)، وحمزة (ت١٥٦هـ)، ونافع (ت ١٦٩هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)؛ وهذا الأخير كان إمام أهل الكوفة في النحو.

يؤكد ذلك أحد الدارسين بقوله: إن كثيراً من العلماء الأعاجم كان لا يُشقّ لهم غبار في فنَّ النَّحو، ولهم قدم السبق وغُرر الفضل وحُجوله، وهم في اللغة العربية بأعلى مناط العِقْد، وقد أجمع العلماء على إمامتهم وتفردهم بهذا الشأن دون معارض، ودون مدافع، وعلماء العربية يفتخرون بالتلمذة على أيديهم[1]. زِدْ إلى ذلك أنَّ هؤلاء الرواة الأعاجم عُرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضوا بالنواجذ على ما كان لديهم، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث سنداً ومتناً ما يدعو إلى الاطمئنان إليهم وعليهم من حيث المحافظة على النصّ، كما أنَّ هؤلاء الرواة كانوا يروون ما معهم من أحاديث في وسط فصيح، ولم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرُّخص[2].

د- لقد قام أحد الدارسين[3] بإحصاء عدد الرُّواة العرب والرُّواة العجم من المحدِّثين في ضوء كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد، وانتهى إلى نتيجة طيبة تدحض افتراءات النحويين على الرُّواة الأعاجم، والأرقام - كما يقولون - لا تكذب، ومفاد هذه الإحصائية ما يلي: رواة الحديث ثلاث طبقات؛ طبقة الصحابة وهؤلاء لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، فكلُّهم عدول بنصوص

(١) السير الحثيث ٨٠.
(٢) الأصول لتمَّام حسَّان ١٠٦-١٠٧.
(٣) هو د. حسن موسى الشاعر في كتابه: النحاة والحديث النبوي ص٣٣ وما بعدها.

الكتاب والسنّة وإجماع مَنْ يعتدُّ به في الإجماع[1]، وهؤلاء لا يُشكُّ في سلامة لغتهم.

أمَّا طبقة التابعين فقد كانوا خمس عشرة طبقة، وكانوا أيضاً عرباً فُصحاء يحتجُّ بلغتهم، وعدد قليل منهم كان من الموالي؛ أي العجم شُهد لهم بالفصاحة والدِّقة في الأداء.

وكان مجموع التابعين في البصرة (٤٣٣) تابعياً، بينهم (٧١) من الموالي، فنسبة العرب (٨٤٪) ونسبة الموالي (٦٪) تقريباً.

ومجموع التابعين في مكة (١٣١) تابعياً، بينهم (٢٢) من الموالي، فنسبة العرب (٨٣٪) ونسبة الموالي (١٧) أما مجموع التابعين في المدينة المنوَّرة (٥٠٤) من التابعين، بينهم (١٤٧) من الموالي، فنسبة العرب (٧٠٪) ونسبة الموالي (٣٠٪). فتكون النسبة العامة للعرب والموالي في البصرة ومكة والمدينة هي (٧٩٪) من العرب و(٢١٪) من الموالي، وبهذا يتضح أنَّ التابعين من العرب هم الغالبية، وأنَّ الموالي لا يشكلون إلا الخمس تقريباً[2]. فهل يُترك الاحتجاج بالحديث النبوي من أجل الخمس من الموالي الذين عُرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضوا بالنواجذ على ما كان لديهم[3]!؟.

رابعاً: النتائج التي ترتبت على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي:

لقد ترتَّب على شيوع مقولة إن النحويين لا يستشهدون بالحديث النبوي آثار سلبية كثيرة على الدرس النحوي المعاصر، نجملها فيما يلي:

١ ـ حاول بعض الطاعنين في السنّة النبوية من مبتدعة هذا العصر أن يربطوا بين زعمهم الباطل بوهن قوة الحديث في ميدان التشريع وبين ما

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣٠١.

(٢) النحاة والحديث النبوي ٣٩.

(٣) الأصول لتمَّام حسَّان ١٠٦.

يُنسب إلى النحاة من عدم الاحتجاج به في ميدان النحو، فردَّ هؤلاء الطاعنون الحديث الشريف كليةً في مجالي التشريع والقواعد النحوية، ونسوا أو تناسوا قوله ﷺ: «ألا إني أوتيتُ القرآن ومثله معه».

٢ ـ أُبعدت نصوص الحديث الشريف عن مجال التطبيق النحوي والإعراب قديماً، وامتدَّ هذا الابتعاد حديثاً، فلم نجد محاولات قديمة قامت بإعراب الحديث النبوي سوى ثلاث محاولات فقط هي:

● إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، الذي قام بإعراب ما أُشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث الموجودة في كتاب «جامع المسانيد» لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) الذي يضمّ صحيح البخاري ومسلم وجامع الترمذي ومسند أحمد بن حنبل، وجعل هذا الكتاب صنواً لكتابه: «التبيان في إعراب القرآن».

● شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك النحوي (ت ٦٧٢هـ) صاحب الألفية الذي كان أَمَّةً في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب[1]. وقد تصدَّى هذا الرجل لكتاب «الجامع الصحيح للإمام البخاري» فأخرج ما فيه من مشكلات نحوية وأوضحها وبيَّن الوجوه الإعرابية فيها، وقد شنَّ عليه أبو حيّان الأندلسي حملة شعواء؛ لأنه وضع حديث رسول الله ﷺ في مكانه اللائق به بعد القرآن الكريم.

● كتاب عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وقد قام بإعراب ما فيه من ألفاظٍ، وأوضح ما فيه من قضايا نحوية.

والناظر في كتابه هذا يرى أن السيوطي لا يستقرّ على قدم؛ فهو في بعض الأحيان يوجِّه الأحاديث المشكلة توجيهاً نحوياً سديداً، وفي أحايين

(١) بغية الوعاة ١/١٣٤ .

أخر يتهم المرويات باللحن أو أنها من تغيير الرواة، وفي كلِّ الأحوال فقد كان السيوطي مضطرباً في موقفه من الاحتجاج بالحديث النبوي، فمنع الاحتجاج به في «الاقتراح»، ثم تصدى له في «عقود الزبرجد» واستشهد به في «همع الهوامع»، الذي فيه أعلى عدد من الأحاديث المحتج بها، فقد بلغت عنده (١٥٥) حديثاً.

أما الإعراب النحوي لنصوص الحديث النبوي في العصر الحديث فلا أذكر - في حدود علمي - أحداً تصدَّى لها، حتى كتب التطبيق النحوي المعاصرة لم تقترب من إعراب الحديث النبوي، فعلى سبيل المثال لا الحصر كتاب «التطبيق النحوي» لعبده الراجحي لم يأت بشاهد واحد من الحديث الشريف، بل لم يعرب حديثاً واحداً، على الرغم من أنَّه خصَّص في ذيل الكتاب جزءاً للإعراب، فجاء بنماذج تطبيقية من معلَّقة امرىء القيس، ومن قصيدة نهج البردة لأحمد شوقي، ثم أتى بآيات من القرآن الكريم من سورة آل عمران من الآية (١٣٣) إلى الآية (١٣٦). إنَّ البون شاسع بين كتب إعراب القرآن الكريم وكتب إعراب الحديث الشريف على الرغم من أن القرآن والسنَّة من معين واحد، فالقرآن وحي من عند الله، والسنّة إلهام ووحي أيضاً من عند الله، ورسول الله لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يُوحى، ويؤكد ذلك عبدالله بن عمرو بقوله: كنت أكتب كلّ شيء أسمعه من رسول الله أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله يتكلَّم في الرضا والغضب، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق»[1].

٣ ـ انصرف كثير من الباحثين إلاّ قليلاً عن نصوص الحديث النبوي في إعداد رسائلهم للماجستير والدكتوراه، واتجهوا إلى النص القرآني ودواوين الشعر ونصوص الخطب والرسائل والأمثال والرواية والقصة القصيرة وغيرها من النصوص الأدبية، على الرغم من الحاجة الشديدة إلى توجيه

(١) جامع العلم وبيانه ١/٨٥.

الدراسات العليا نحو الحديث الشريف؛ لاستنباط دلالته، وإظهار بلاغته وجمال التراكيب فيه، واستقراء لهجات العرب التي تحويها نصوصه، وفي هذا الصدد يؤكد أحد الدارسين أنَّ الحديث النبوي مصدر مهمّ من مصادر الدراسات الصوتية عند العرب لا يقل عن القراءات القرآنية شأناً، بل إن الحديث المروي بلغات العرب جميعاً قد يحمل أصواتاً لا تحملها القراءات القرآنية المشهورة المقيدة بما كان ينطق به النبي ﷺ الناقلة عنه بالنصِّ والأثر لا تحيد[1].

كما يؤكِّد ولفنسون أن الأحاديث الصحيحة أهمّ كثيراً في نظره أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح؛ لأنها من النثر، وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر، الذي يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلّفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقَّة وتنئيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلُّف[2].

فالشعر يجنح إلى الخيال، ويميل غالباً إلى إهدار الدلالات، على عكس النثر الذي يمثِّل اللغة أصدق تمثيل لا سيما كلامه ﷺ.

خامساً: أهمية الحديث الشريف في التطبيق النحوي والإعراب:

هناك فوائد جمَّة يجنيها الدارسون من توظيف الحديث النبوي في التطبيق النحوي والإعراب، بعضها فوائد لُغوية وبعضها الآخر فوائد شرعية، إلى جانب الفوائد التربوية والاجتماعية الكثيرة؛ وسوف نُجمل هذه الفوائد فيما يلي:

١ ـ إنَّ الدارس عندما تُمثَّل له القواعد النحوية بنصوص من الحديث الشريف يطّلع على كثير من الجوانب البلاغية في كلام رسول الله ﷺ الذي كان أفصح العرب، وأوتي جوامع الكَلِم، وكان قرآناً يمشي على الأرض،

---

(١) الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ٦٨.

(٢) تاريخ اللغات السامية ٢١١.

وتخبرنا السيدة عائشة - رضي الله عنها - عنه أنه لم يكن يسرد الحديث كسردكم، وإنما كان يحدِّث حديثاً لو عدَّه العادّ لأحصاه. فأحاديث رسول الله ثروة لُغوية تحتاج إلى من ينقِّب عنها ويبحث في مفرداتها وتراكيبها؛ لينسج على منوالها المسلمون في أحاديثهم؛ فرسول الله هو القدوة الحسنة لنا.

٢ - إننا بحاجة إلى التعرُّف على ما تشتمل عليه أحاديث رسول الله ﷺ من أوامر الشرع ونواهيه وأحكامه، وما فيها من مكارم الأخلاق وطيِّب الصفات، ويمكننا أن نحقِّق ذلك في ثنايا البحث النحوي وتطبيقاته، فأيهما أنفع للدارس وأسمى أحاديث رسول الله أم الشعر الجاهلي الذي يجمع بين الغثّ والسَّمين أو يتأرجح بين صفة محمودة وصفة مرذولة؟!.

إنَّ النحو ما وُضع إلا ليكون في خدمة الكتاب والسنَّة، فكيف نخرج اليوم بالنحو عن الغاية التي وُضع لها، ونستبعد نصوص الحديث الشريف التي هي هدف من أهداف النحو، وغاية من غاياته؟!.

٣ - إنَّ مدّ الناشئة بنصوص من الأحاديث الشريفة في مجال التطبيق النحوي والإعراب يقوِّم بلا شعور كثيراً من سلوكياتهم ويعرِّفهم بدينهم ويبيِّن ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات؛ استجابة لدعوة سيدنا إبراهيم: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾[1]، فالكتاب هو القرآن الكريم، والحكمة هي سنة رسول الله.

٤ - إنَّ الدرس النحوي اليوم يحتاج إلى نصٍّ سام تتمثَّل من خلاله القاعدة النحوية، وليس هناك أسمى من النص القرآني والنصّ النبوي لهذه القواعد النحوية في قاعات الدرس؛ لرفع الحرج عن الذين يقومون بالتدريس عندما يتعرضون لشاهد نحوي من الشعر الفاحش أو البذيء الذي يهدم أكثر ممّا يبني، إن قيام القاعدة النحوية على مثالٍ شريف من القرآن والسنة يرقى

---

(١) سورة البقرة، آية ١٢٩.

بأذواق الدارسين ويُعلى من أخلاقهم وسلوكهم، وينبه إلى كثير من الجوانب النبيلة في النفس الإنسانية.

٥ ـ إنَّ الوقوف على نصوص الحديث النبوي، وبيان الوجوه الإعرابية المتعلِّقة به يكشف للدارسين كثيراً من أسرار الخلاف بين الفقهاء حول استنباط الأحكام الفقهية؛ فالتطبيقات النحوية تؤكد لنا أنَّ كلّ وجه إعرابي يترتب عليه معنى، وهذا المعنى يترتب عليه حكم فقهي، وكلما تعددت المعاني تعددت الأحكام الفقهية.

وفي ختام البحث ندعو الدارسين إلى التمثيل بنصوص حديث رسول الله ﷺ والاستشهاد بها في قاعة الدرس النحوي؛ كي نخفف قليلاً من أحمال التقصير في حق رسول الله ﷺ، الذي أوتي جوامع الكلم، علَّه يكون لنا شفيعاً يوم الدين. آمين.





أهمّ المصادر والمراجع



أولاً المصـادر:

● ابن الأنباري أبو البركات (ت ٥٧٧هـ).

١ ـ **لمع الأدلة في أصول النحو**، نشره سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م، ومعه «الإغراب في جَدَل الإعراب».

● البغدادي: عبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ):

٢ ـ **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب**، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.

● ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ):

٣ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

● الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ):

٤ ـ **تقييد العلم**، تحقيق يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، ط الثانية، ١٩٧٤م.

٥ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق د. محمود الطحَّان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٣م.

٦ ـ **الكفاية في علم الرواية**، تقديم محمد الحافظ التيجاني، ومراجعة عبدالحليم محمد وعبدالرحمن حسن، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٢م.

● السيوطي: جلال الدين (ت ٩١١هـ):

٧ ـ **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط الأولى، ١٩٧٦م.

٨ - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، ط الثالثة، د. ت.

٩ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

١٠ - **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد**، تحقيق أحمد عبدالفتاح تمام وسمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٧م.

● ابن العربي: أبو بكر (ت ٥٤٣هـ)

١١ - **أحكام القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

● العُكْبَري: أبو البقاء (ت ٦١٦هـ):

١٢ - **إعراب الحديث النبوي**، تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.

● القاسمي: محمد جمال الدين (ت ١٣٣٢هـ):

١٣ - **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٩٧٩م.

● ابن مالك النحوي (ت ٦٧٢هـ):

١٤ - **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق د. طه محسن، بغداد، ١٩٨٥م.

ثانياً: المراجـــع:

● إبراهيم مصطفى:

١٥ - **في أصول النحو**، مقال في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثامن، ١٩٥٥م.

● أمين القضاة وعامر صبري:

١٦ - **دراسات في مناهج المحدِّثين**، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، رقم ٤٣، د.ت.

● تمَّام حسَّان:

١٧ - **الأصول**، دراسة إبستمولوجية، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

● حسن موسى الشاعر:

١٨ - **النحاة والحديث النبوي**، وزارة الثقافة والشباب، مطابع دار الشعب، القاهرة، ١٩٨٠م.

● خديجة الحديثي:
١٩ ـ **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي**، دار الرشيد، بغـداد، ١٩٨١م.
٢٠ ـ **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
٢١ ـ **موقف سيبويه من القراءات والحديث**، مقال في مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد، العدد الرابع عشر، المجلد الأول، ١٩٧٠-١٩٧١م.
● رجب عبدالجـواد:
٢٢ ـ **أثر المحدِّثين في الفكر اللغوي عند السيوطي**، بحث منشور في مجلة علوم اللغة، القاهرة، العدد ٢٤، ٢٠٠٣م.
● سعيـد الأفغاني:
٢٣ ـ **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
● شرف الدين الراجحي:
٢٤ ـ **مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب**، دار النهضة العربية، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٣م.
● صبحي الصالح:
٢٥ ـ **علوم الحديث ومصطلحه**، دار العلم للملايين، ط١٦، بيروت، ١٩٨٦م.
● طه الراوي:
٢٦ ـ **نظرات في اللغة والنحو**، المكتبة الأهلية، بيروت، ط الأولى، ١٩٦٢م.
● عبَّاس حسـن:
٢٧ ـ **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٦م.
● عبدالحميد حسن:
٢٨ ـ **القواعد النحوية**، مادتها وطريقتها، مطبعة العلوم بمصر، ١٩٥٢م.
● عبدالحميد الشلقاني:
٢٩ ـ **رواية اللغة**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.
● عبدالصبور شاهيـن:
٣٠ ـ **مشكلات القياس في اللغة العربية**، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٧٠م.
● محمد أحمد همَّام:
٣١ ـ **بحوث وقضايا في علم الحديث**، دار القلم، دبي، ط الأولى، ١٩٨٧م.
● محمد الخضر حسيـن:

٣٢ ـ **الاستشهاد بالحديث في اللغة**، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث، المطبعة الأميرية، ١٩٣٦م.
٣٣ ـ **من وُثّق من علماء اللغة ومن طُعن فيه**، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني عشر، ١٩٦٠م.
● محمد ضاري حمَّادي:
٣٤ ـ **الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية**، بغداد، ط الأولى، ١٩٨٢م.
● محمد علي الصابوني:
٣٥ ـ **من كنوز السنة (دراسات أدبية لغوية في الحديث الشريف)**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨١م.
● محمد عيد:
٣٦ ـ **الرواية والاستشهاد باللغة**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
● محمد محمد أبو زهو:
٣٧ ـ **الحديث والمحدِّثون**، أو عناية الأمة بالسنة النبوية، القاهرة، ١٩٨٥م.
● محمود حسني محمود:
٣٨ ـ **احتجاج النحويين بالحديث**، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العددان ٣، ٤، ١٩٧٩م.
● محمود فجَّال:
٣٩ ـ **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، مطبوعات نادي أبها الأدبي، الرياض، ط الأولى، ١٩٨٦م.
● مصطفى السِّباعي:
٤٠ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦١م.
● مصطفى صادق الرافعي:
٤١ ـ **تاريخ آداب العرب**، تحقيق محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٣م.
● نور الدين عتر:
٤٢ ـ **السنة المطهَّرة والتحديات**، دار المكتبي، دمشق، ط الأولى، ١٩٩٩م.
● همَّام عبدالرحيم سعيد:
٤٣ ـ **الفكر المنهجي عند المحدِّثين**، كتاب الأمة، رقم ١٦، قطر، المحرم ١٤٠٨هـ.
● ولفنسون: إسرائيل:
٤٤ ـ **تاريخ اللغات السامية**، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٢٩م.

● يوسف العيساوي:
٤٥ ـ **أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢م.





المداخلات والتعقيبات



المداخلات والتعقيبات

تعقيب الدكتور يوسف العيساوي:

اشتهر في كتب علم أصول النحو المعاصرة، أنَّ الحديث لا يحتج به في النحو، وهذه مقالة بولغ فيها، فأخذوا قول أبي حيان: عندما اعترض على ابن مالك؛ لإكثاره من الاستشهاد بالحديث، وبتروا العبارة، وقالوا: لا يحتج بالحديث.

الحق أنه لا يوجد نصّ عن نحوي متقدم قبل ابن مالك، يقول: لا يحتج بالحديث أبداً، وإنما جاء ابن الضائع في القرن السابع، وقال: والسبب عندي أن الأقدمين لم يحتجوا بالحديث لسببين: الأول: الرواية بالمعنى، والثاني: رواية الأعاجم، وهذا تعليل عقلي لا نقلي، ففيه نظر!.

حتى قال بعض العلماء: وقول ابن الضائع ضائع، وقول أبي حيان بعيد عن الأذهان، وعندي نصوص عن الإمام الطيبي - رحمه الله - في (الكاشف عن حقائق السنن)، اعترض فيها على بعض الشراح الذين خطَّأوا مرويات الأحاديث، وقال: والعجب من الذين يعتنون بشرح الحديث كيف يرجحون نقل بعض الأدباء على نقل أولئك الجهابذة من المحدثين، وينسبون الغلط والتصحيف إليهم، ولا أقول: هم أعدل وأتقن ونقلهم أوثق، إذ يقتضي المشاركة بينهم.

ويقول الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٨/٤٠)، عندما علَّق على كلام الخطابي الذي غمز رواية في الصحيح ورماها باللحن؛ ماذا يقول الحافظ بن حجر ـ وصحح رواية في ثلاث صفحات في كتابه العجاب -: وإنما أطلت في هذا الموضوع لأنني منذ طلبت الحديث ووقفت على كلام الخطابي وقعت عندي منه في صدري نفرة، للإقدام على تخطئة الروايات الثابتة، خصوصاً ما في الصحيحين، فما زلت أتطلب المخلص من ذلك، إلى أن ظفرت بما ذكرت؛ فرأيت إثباته كله هنا. وجزاكم الله خيراً.



تعقيب الدكتور عبدالعزيز الكبيسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

طبعاً لا ينكر، ولا ننكر الجهود من الشركات المشتغلة في هذا المجال، وأنا كتبت في هذا الموضوع كثيراً، ولكن يلاحظ حقيقة في الجلسة المسائية في اليوم الفائت أننا رأينا الحركة النقدية الكبيرة للمطبوع من التراث الورقي، رأينا الدكتور أبا النور، ورأينا الدكتور يوسف العيساوي وآخرين، وكانت جلسة ممتعة بخصوص النقد، ولكن في الحقيقة يلاحظ غياب الحركة النقدية للبرمجيات المختصة في السنة، وسمعنا هذا اليوم في هذه الجلسة، لكن لم نر هذا مكتوباً، ولم نر هذا مطبوعاً، فالحقيقة أنا أدعو إلى تفعيل الحركة النقدية للبرمجيات المنتجة في مجال السنة النبوية المطهرة، لأن غياب هذه الحركة النقدية أدى إلى تراكم السلبيات، وعدم تداركها وضعف مستوى البرمجيات، أيضاً يلاحظ أن كثيرا من الشركات تدعي أن هذه البرامج معتمدة من قبل الجامعات ومن قبل المعاهد، ومن قبل العلماء والمشايخ وما إلى ذلك، فأدعو إلى التمحيص في مثل هذه الدعوة، لذلك أدعو أن تضمن توصيات هذه الندوة وضع ميثاق علمي، ووضع نظام وإجراءات للشركات المنتجة في مجال السنة النبوية المطهرة، ومنح الشركات التي تطبق هذا الميثاق شهادات تزكية بذلك، على غرار ما

يمنح للدوائر والشركات التجارية ما يسمى بشهادة الأيزو؛ أي الجودة والإتقان.

فأدعو أن يطلق عليها مصطلح الأيزو الأكاديمي، وتمنح هذه الشهادة العلمية للشركات الرصينة، ورئيس الجلسة قال: إن مركز التراث هو الوحيد في الساحة، وهذا ليس بصحيح، حقيقة نجد أن شركة صخر قد عادت مرة أخرى إلى الساحة، من خلال مديرها السابق الأستاذ المراكبي، وطرح في معرض الكتاب في مصر بالقاهرة «جوامع الكلم النبوي» وحقيقة هو من أروع الإصدارات في هذا الميدان، ويمكن الاطلاع عليه من خلال موقع شركة أفق للبرمجيات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

* * *

تعقيب الدكتور/ خليل إبراهيم ملا خاطر

أنا فهمت من خلال كلمة الدكتور رجب أن علماء النحو لا يستدلون بالحديث النبوي الشريف، إذا كان فهمي خاطئاً، وأرجو أن أكون مخطئاً في السمع؛ لأن السمع يخطئ كما أن الفهم يخطئ، فإن كان كما قال فهذا التعميم غير دقيق، ولذلك كتبت عدة كتب؛ منها كتاب للدكتورة خديجة الحديثي العراقية، وكتاب للدكتورة فوقية بالكويت وكتاب للأخ الدكتور بدار العلوم في القاهرة، بينوا هذه القضية بأوسع بيان.

القضية الثانية فيما يتعلق ببعث الثقة في نفس الطالب، في عملية النقد لمتن الحديث أو لفظه، أنا فوجئت من الأخ الدكتور عبدالجبار وهو يتحدث عن هذا، لما أتتني بحوث الترقية لبعض الإخوة من الأردن كنت أصطدم مع الواقع الموجود فيها، فالآن لما تكلم وقال: نحن نبعث هذه الروح، عرفت من أين أتوا، ولا أدري لعل الدكتور عبدالجبار يدري، باعتباره ألصق منى بهم، وأنا بعيد عنهم، لأكثر من كذا وثلاثين عاماً، ما جئتها، فبعث الثقة أمر مطلوب، لكن لا بد من الضوابط ولا بد من العودة إلى آداب العالم،

وآداب طالب العلم مع شيخه، وإلا فكيف نظرنا إلى الصحابة الكرام كرافع بن خديج والبراء بن عازب وفلان وفلان، وهم لم يحدثوا مع وجود من هو أكبر منهم، وخير الدليل حديث عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ الموجود في الصحيح، عندما سأل النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ: مثل المؤمن كمثل شجرة، فوقع الناس في شجر البوادي، ووقع قلبي أنها النخلة، فنظرت فإذا في المجلس أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما -، فلم أتكلم، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: إنها النخلة، فلما خرجت قلت لأبي: يا أبت لقد وقع في نفسي أنها النخلة، قال: لِمَ لَمْ تتكلم؟ قال: نظرت في المجلس فإذا أنا أصغر القوم، هذه الرواية الأولى، الرواية الثانية: فإذا في المجلس أبو بكر وعمر فكيف أتحدث، فقال له: والله، لو تكلمت لهو أحب إلي من كذا وكذا.

فبعث الثقة أمر مطلوب، لكن لا بد من الضوابط حتى لا يتمشيخ الصغار على الكبار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

* * *

تعقيب الدكتور زين العابدين بلا فريج

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

هناك قضايا متعددة لاحظتها منذ اليوم الأول، لكن سأقتصر على ثنتين منها: القضية الأولى أنه يرد في معرض عدم الاقتصار على مصدر واحد في تجريح الرواة وتعديلهم يرد ذكر ابن حجر؛ إذ لا يجوز أن تقتصر على التقريب، يأتي الطالب يقتصر على تقريب التهذيب فيصحح أو يضعف الحديث، هذا الكلام المقصود منه هو دفع الطالب إلى النظر في كتب الجرح والتعديل جميعاً والرجوع إلى كلام الأولين، ولا ينبغي أن يفهم منه أنه تزهيد للناس في علوم ابن حجر، ويعرض أو ينصح الناس بأن يعرضوا، فهو مهم على ما فهمه ابن حجر، فنأتي إلى راو مختلف فيه كمطر بن

طهمان الوراق، وننظر في كلام الأقدمين، ونأتي إلى خلاصة ابن حجر، ونقارنه بخلاصة كلام الذهبي، فنجد أن ابن حجر يميل إلى تضعيف حديثه، والذهبي يميل إلى تحسين حديثه.

القضية الثانية: أن القول بأن قواعد المحدثين جهود بشرية لا تستحق التقديس. هذا الكلام لا ينبغي أن يطلق؛ لأن المستخدم له من أهل الاختصاص وذوي النيات الحسنة، نحمله على ما ينبغي أن يحمل عليه من أحسن المحامل. لكن هذا الكلام يتلقفه أهل اليسار العربي وذوو النفوس المشوشة؛ فيجعلونه علتهم اليوم أو دليلهم على أن قواعد المحدثين بشرية.

نحن لا نقول هذا الكلام. وإن كنا نعتقد بأن الذين أنشأوا هذه القواعد هم بشر.

* * *

تعقيب الدكتور عبدالجبار:

أولاً: شكراً للإخوة المعقبين على ورقتي، وأشكر الدكتور بنيامين، وسأفيد من ملاحظاته، لكن الدراسات السابقة التي عرضتها في بحثي، ذكرت أنها على سبيل التمثيل لا الحصر. وإلا فهي وحدها تحتاج إلى بحث مستقل.

ثانياً: فيما يتعلق بملاحظة الدكتور ملا خاطر حول بعث الروح النقدية والثقة في الطالب. أنا ذكرت في طي حديثي أن ذلك بإشراف شيخه وأستاذه وضبطه له وتعليمه أدب العلم. وهذا هو السبيل، ولا أدعو إلى التفلت من القواعد والضوابط أبداً، وأشكره على فضله ولطفه.

ثالثاً: بالنسبة لملاحظة أخي الكريم د. زين العابدين: عبارتي بشأن ابن حجر والتخريج كانت واضحة. فالمرفوض هو الاقتصار على تقريب التهذيب. بل ينبغي أن نرجع إلى كتب العلماء في الجرح والتعديل، وأن ننظر إلى أقوال العلماء تفصيلاً، ثم لا نستغنى، ولا نتخلى عن كتاب التقريب، ولا

يملك أحد ذلك. وإنما نستأنس به، ونرجع إليه، بعد ذكر الأقوال وجمعها. نحن ـ إذن ـ غير مختلفين.

الملاحظة الأخيرة:

يا أيها الإخوة إذا لم نتمكن فيما بيننا ـ نحن المتخصصين والباحثين ـ أن نقول إن الجهود في مجال المصطلح بشرية، وإذا كانت هذه العبارة فيما بيننا مرفوضة، فأين سنقولها إذن؟!

نحن ندعو إلى تدريب طلابنا في مجال التخريج، ألسنا الذين نعلِّم طلابنا: كلٌّ يؤخذ من قوله ويرد؟!

إذن لماذا لا ندعو إلى أن ننتقد هذه الجهود البشرية؟! فهذا أمر جيد ومفيد، لكن ـ كما قال شيخنا ـ مع الأدب والضوابط وعدم التجاوز ... إلخ

يا إخواننا! ينبغي علينا ـ كما ذكر الدكتور الفيضي بالأمس ـ أن نقدم المضمون الجيد، وإلا سنقع في دائرة رد الفعل، حتى في القواعد الراسية، إن الذي يعود إلى علم المصطلح، يجد فيه تبايناً في وجهات النظر بين العلماء..

وجزاكم الله خيراً،،،

* * *

تعقيب الدكتور الأحمدي أبو النور:

حقيقة أنا سعيد جداً بهذه الجلسة، خصوصاً ما فيها من حديث عن النقد الحديثي. ما دفعني إلى الحديث هو ما يتعلق بتقريب التهذيب. حقيقة أنا معكم في أن تقريب التهذيب، ليس هو المرجعية الأساسية، والذي ينبغي أن يكون هو أن هذا الكتاب أولاً يعد إرثاً عن ابن حجر؛ لأن ابن حجر عندما نريد أن نأخذ رأيه في الرجال، ينبغي أن نعود إلى كتبه في الرجال جملة، سواء في موسوعة تهذيب التهذيب، أو في ما كتبه في مقدمة فتح الباري، أو ما كتبه في تعجيل المنفعة ... إلخ ما كتبه.

لكن هناك أمراً ينبغي أن نعيه جيداً، وهو أن تقريب التهذيب عبارة عن تلخيص مسعف. مثله مثل الوجبات السريعة، لكن في الوجبات الدسمة ينبغي أن نعود إلى كل ما كتبه ابن حجر، حتى نعي قول ابن حجر، ونزنه بالميزان النقدي الصحيح. وهناك حقيقة مهمة، غاية في الأهمية، وهي أن هذا الكتاب درسه دراسة نقدية علمان من أعلام التاريخ والتدقيق والتصحيح، هما الدكتور بشار عواد، والشيخ شعيب الأرناؤوط، وأصدرا كتاباً بعنوان تحرير تقريب التهذيب، في أربعة أجزاء.

معنى هذا أن كليهما له تعقبات على آراء ابن حجر. أنا أقول: إن هذه التعقبات مجال خصب للدراسة النقدية، وهي دعوة علمية لكل أصحاب النظر، وكل أصحاب الدراسات النقدية؛ أن يزنوا ـ مرة أخرى ـ رأي ابن حجر في ضوء ما قيل بشأنه، ثم في ضوء ما يمكن أن يخرج به كل دارس؛ حتى تكون الدراسة فعلاً دراسة تقويمية ونقدية، وحتى تدفعنا إلى أن نقرأ لكل باحث رأيه، لا رأي ابن حجر، ولا رأي غيره، وإنما نريد أن تكون الدراسة فعلاً مستقطبة لملكات النقد عند الباحثين، لا أن يكون كل واحد منا مقلداً لغيره.

وشكراً لكل الإخوة الذين تحدثوا في تلك القضية المهمة.





الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

